

حَلَالُ الْمُعْتَوَدِ

مِنْ نَظْمِ الْمُقْصُودِ

شرح

محمد بن أحمد بن محمد عليش المالكي الأزهرى
من أعيان علماء القرن الثالث عشر الهجرى

على

منظومة المقصود في علم الصرف

للشيخ أحمد عبد الرحيم
رحمهما الله تعالى آمين

وبالهامش : كتاب المقصود

للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت

رحمهما الله تعالى

الطبعة الأخيرة

١٣٩٨ هـ - ١٩٤٩ م

حلالمختود

من نظم المقصود

شرح

محمد بن أحمد بن محمد عlish المالكي الأزهرى
من أعيان علماء القرن الثالث عشر الهجرى

على

منظومة المقصود فى علم الصرف

للشيخ أحمد عبد الرحيم
رحمهما الله تعالى آمين

وبالهامش : كتاب المقصود

للإمام أبى حنيفة النعمان بن ثابت
رضى الله عنه

الطبعة الأخيرة

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م

« كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ »

(قرآن كريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي توحيد في تصريف جميع الأفعال . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل .
[أما بعد] فيقول عبدالله محمد عlish : قد التمس مني الأخ الفاضل الشيخ أحمد بن عبد الرحيم
شرحاً لطيفاً على منظومته المقصود في الصرف فأجبتة معتمداً على فضل الله تعالى .
قال حفظه الله تعالى [بسم الله الرحمن الرحيم] لا بأس بذلك طرف متعلق بها مما يناسب المقصود .
وهو علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها ، وبعبارة من حيث ما يعرض لها من صحة
واعتلال وإبدال ونحو ذلك ، وبعبارة يعرف به تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمان مقصودة
لا تحصل إلا بها ، فلم جنس ويبحث فيه عن المفردات فصل أول مخرج لنحو النحو مما يبحث فيه
عن المركبات ومن حيث المخرج لنحو اللغة مما يبحث فيه عن المفردات لا من تلك الحثية .
وفائدته معرفة صور المفردات وهيئاتها وما يعرض لها من صحة وإعلال وإبدال ونحوها وكيفية
تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة . وانفقوا على أن واضعه معاذ بن مسلم الحرثي بفتح الهاء
وشد الراء نسبة إلى بيع الثياب المروية كذا في التصريح ، لكن في القانون للشريف اليوسى أن
واضعه الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه . ويمكن الجمع بحمل الأول في كلام التصريح على
النسبية . وهو قسمان قسم يرجع إلى تغيير الكلمة لمعنى كبناء الفاعل والمفعول والتصغير والتكبير
ويدرج غالباً في علم الاعراب والبناء . وقسم يرجع إلى تغييرها لغير معنى بل لغرض لفظي كالإلحاق
والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الياء والواء وسبق إحداها بالسكون
وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والادغام وهو المفرد عنه ، ولا يتعلق
التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة . وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف
بها كما أشار لذلك ابن مالك بقوله في الخلاصة :

حرف وشبهه من الصرف يرى وما سواهما بتصريف حرى

أى تحقيق والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوها فإنها
تشبه الحرف في الجود وأما لحوق التصغير ذا والذي والحذف سوف وان والحذف والإبدال لعل
فشاذ يوقف عند ما سمع منه لكن تعلقه بالأفعال المتصرفة بطريق الأصالة لكثرة تغييرها وظهور
معنى الاشتقاق فيها بخلاف الأسماء المتمكنة فإن الجوامد فيها كثيرة ، فتعلق التصريف بها ليس
بطريق الأصالة ومفردات البسملة خمسة يبحث هنا عما عدا الباء منها لما علت (فالاسم) عند البصريين
ناقص واوى من الأسماء المحذوفة الأعجاز كيدودم إذ أصله مودم . سين أو كسرهما ولما كثر استعماله أريد
تخفيفه في طرفيه فعمدوا إلى آخره فوجدوه واوا متعاقبة عليه الحركات الاعرابية مع ثقلها فحذفوه

كتاب المقصود
حقيقة النعمان بن

الله الرحمن الرحيم
له الوهاب للمؤمنين
الصواب .

لاة والسلام على
محمد الزاجر عن
ناب ، الحاث على
الثواب ، وعلى آله
ابه خير آل
الاصحاب .

مد : فان العربية
: إلى العلوم
عية وأحد أركانها
يف لأنه به يصير
، من الأفعال
، والله الموفق

وقالوا حركته إلى الميم ثم عمدوا إلى أوله فحذفوا حركته دونه لتلا يمحضوا الكلمة ثم اجتمعوا همزة
الوصل للساكن فان الابتداء به وإن لم يتمتع في نفسه بدليل وجوده في غير العربية كالعجم لاسيا الحوازم
عند كون تلك الحروف من الصامتة لامن المصوتة ليس بجائز في العربية لكونها على غاية الاحكام
وفي الابتداء بالساكن نوع بشاعة كالوقوف على المتحرك مع إمساكه بلا شبهة ومن ادعى الامتناع مطلقا
للتجربة فقد رده المحقق الشريف بأنه حكاية عن لسانهم المخصوص فلا يقوم حجة على الغير ومن استدل
عليه بالاستقراء فان كان ناقصا فليس بمفيد وإن كان تاما فبعد تسليمه لا يدل إلا على عدم الوقوع وهو
لا يستلزم الامتناع . فان قلت على ما ذكرت يكون حذف الواو غير قياسي كما في الشافية ولم لا يجوز كونه
قياسيا كما في بعض شراح المقصود من أنه نقلت حركة الواو إلى ما قبلها لكونها حرف علة ومتحركة وما قبلها
صحيح ساكن وحذفت الواو لاجتماع ساكنين الواو والتنوين ومن أنه أسقطت ضمة الواو للثقل فالتقى
الساكنان أيضا . قلت إنه لو تم هذا جرى في نحو دلو وظي وتحقيقه أن هذا الإعلال مختص بالأجوف نحو
أين ويقول دون الناقص ولذا لم يعل غزو ورمي وثقل الضمة يقاومه خفة سكون ما قبلها وإعما حركت
الهمزة بالكسرة لأنه أصل تحريك الساكن ولأنه حركة السين في الأصل حتى عند من يضمها . وعند
الكوفيين لفظ اسم مثال واوى إذ أصله وسم حذفت واوه إذ كثيرا ما يحذف الواو في أوائل الكلمات
كزنة ودية وعدة فهو من الأسماء المحذوفة الأوائل ثم أتى بهمزة الوصل عوضا عنها وقيل ليست بعوض بل
لجريد التوصل ولعله الحق لأنها لو كانت عوضا لما حذفت ورجعوا مذهب البصريين بتصرف الاسم
تصغيرا وجمع تكسير ومجى فعل منه يقال أسماء وأسمى وأسمى وسميت والكل يرد الأشياء إلى أصولها
ولو كان من الوسم لقيل أوسام وأواسم ووسيم ووسمت وأورد أنه يجوز أن يكون أصل الصيغ الأولى
الثانية ثم قلبت بأن أخرت فاؤها بعد لامها فصار لفظ أوسام وأسماء مثلا ورد بأن القلب خلاف الأصل فلا
يصار إليه بلا ضرورة . فان قيل ما ذكرت وإن نفى كونه مثالا وثبت كونه ناقصا لا يثبت كونه واويا بل
الظاهر منه أنه يائى . قلت ليس الأمر كذلك لأن أصل أسماء مثالا وأسماء بالواو قلبت همزة لوقوعها بعد ألف
الجمع وأصل أسامى أسامو وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة وأصل سمي سميوا واجتمعت الواو والياء وسبقت
إحداهما بالساكن فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء . وأورد على الكوفيين أن الهمزة لم تهمل داخل على
ما حذف صدره في كلامهم وأن حذف اللام كثير وحذف الفاء قليل وأن الأصل كون التويعض في غير محل
الحذف فجعل الهمزة عوضا عن اللام . وافق لهذا الأصل دون كونها عوضا عن الفاء (الله) أصله إله ككتاب
وإمام فحذفت الهمزة اعتباطا وعوض عنه أل وهو الصحيح وقيل قياسا بأن أدخل عليه أل للتفخيم فصار الإله
ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها من اللام اعتباطا قصدا للتخفيف أو ليكون الإدغام قياسيا ثم
أدغمت اللام الأولى في الثانية ثم نظم وعظم ان فتح ما قبله نحو قال الله أو ضم نحو قالوا اللهم ورقى إن كسر
نحو بسم الله وقيل أصله لاه يليه أى تستر لما قرئ في الشواذ وهو الذى في السماء لاه وفي الأرض لاه ثم أدخلت
عليه الألف واللام وأجرى مجرى العلم كالعباس وقيل أصله الهاء التى هي كناية عن الغائب لأنهم علموا ذاته
وجودا وأشاروا إليه بحرف السكينة ثم زيد عليه لام الملك لكون اختصاص الأشياء له تعالى خلاقا فصار له
ثم زيد حرف التعريف فتخيم فصار الله ورد بأنه خارج عن قانون التصرف الصرفى وشبيهه باصطلاح
الصوفية (الرحمن) اسم فاعل بناء على أن الصفة الشبهة واسم الماعل قسم واحد عند الصرفيين كما
نقل عن التفثاراني ويدل عليه ظاهر عبارة الإمام أبي خنيفة في المقصود وافق عليه شراحه لكن في بعض
كتب الصرف كالشافية جعلها قوما مصاد . اسم الفاعل كاهو كذلك عند النحاة وأجمعوا على أن الرحمن
صفة مشبهة وفعالها رحم بضم العين منقولاً من رحم بكسرها أو أصليا وهو التحقيق والظاهر من كلام

الأفعال على ضربين
أصلى وذو زيا
فالأصلى على ضربين
ثلاثى ورباعى فالثلاثى
ما كان ماضيه على ثلاث
أحرف ، وهو سه
أبواب : الباب الأو
فعل يفعل بفتح الع
في الماضى وضمها
الغابر . والباب الثا
فعل يفعل بفتحها
الماضى وكسرها في الغا
والباب الثالث فع
يفعل بفتحها في الماض

بعض الصرفين أن فعلا لم يجيء من فعل بضم العين بل من فعل بكسر العين ومن كلام بعض آخر أنه وإن جاء من جميع الباب لكنه مختص بفعل بمعنى الجوع والعطش وضدهما فكون الرحمن صفة مشبهة من رحم بالضم مشكل وما قيل إنه كالغضبان يرد أنه الغضب يلزمه غالبا العطش وحرارة الباطن إلا أن يدعى أن في الرحمة ضد العطش كالرعى والريان ولا يخفى ما فيه من البعد كدعوى أن صيغتها جمعية فيجوز مجيئها عن العرب في غير رحمين وعدم الوجدان لا يكون حجة على عدم الوجود ففعل هذا الاشكال هو الباعث على قول من قال إنه ليس بمشتق وطى قولهم وما الرحمن فالولم يكن مخالفا لإجماع جمهور العلماء لرجحته كالكقول بأنه معرب الرحمن بالخاء العجمة في وضع العبرانية عند البرد وتعلب (الرحيم) صفة مشبهة أيضا من رحم بكسر العين بعد نقلها إلى رحم بالضم فلا يقال رحم إلا من رحم بالضم كما يشير إليه آخا صرح به الجاهلي وعليه الجمهور قال واللازم أعم من أن يكون لازما ابتداء أو عند الاشتقاق كرحم هذا ما عليه الجمهور وعليه مشى صاحب الرصود في شرح البسملة ثم ذهل عنه وقال في بحث اسم الفاعل إن الصفة المشبهة تجيء من متعدد مكسور العين نحو رحم وقال في معنى اللبيب في فرق اسم الفاعل من الصفة المشبهة إن الفاعل يجيء من اللازم والتعدي والصفة من اللازم فقط فمما قيل أن رحم بالكسر منزل منزلة اللازم بمعنى قطع النظر عن وقع عليه الرحمة نحو زيد يعطى أى يفعل الاعطاء ويوجد فهو كالرأى في مقابلة النص نعم قول البيضاوى هما أى الرحمن الرحيم اسمان بنيا للبالغة من رحم كالغضبان من غضب والعلم من علم وإن لامة بعض اللامة لكنه ليس بنص في القصور وقيل إن الرحيم ليس بصفة مشبهة بل هي صيغة مبالغة نص عليه سيويه كما في تفسير أبي السعود والاشكال بأن المبالغة اثبات معنى لشيء أكثر مما له في نفس الأمر وهذا لا يجزى في صفات الله تعالى مدنوع بأن صيغ المبالغة مجاز وأنه ليس معنى المبالغة متعلقا بنفس المعنى الوصفى بل بتعلقاته ولا شك أن تعددها لا يوجب تعدده إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة هذا ما يخص ما أفاده أفضل للتأخرين العلامة أبو سعيد الخدري في الجهة الصرفية من إبداع حكمة الحكيم في بيان اسم الله الرحمن الرحيم . قال حفظه الله تعالى :

[يقول بعد حمد ذي الجلال مصليا على النبي والآل

عبد أسير رحمة الكريم أى أحمد بن عابد الرحيم]

(يقول) مضارع قل للملل الأجوف وذى الثلاثة لإبدال واوه ألفا لتحركها إثر فتح وتوسط حرف الهمزة بين قائمه ولامه وصيرورته على ثلاثة عند إسناده لمضمر كقلت وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو فنقل عليها وإن كانت عقب سكون للزومه لسكونه ضم بنية بخلاف ضم نحو دلوكونه إعرابا مشروطا بعاماله فنقل للساكن قبلها فصار يقول (بعد) بفتح الباء وسكون الميم المهمله ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا منصوب يقول في المصباح بعد ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره وهو زمان متراخ عن السابق فإن قرب منه قيل بعده بالتصغير أى قريبا منه وجاء زيد بعد عمرو أى متراخا زمانه عن زمان مجيء عمرو ويأتى بمعنى مع كقوله تعالى عتلى بعد ذلك زعيم أه فالنوع به هنا مشكل لمنع المقام التراخى واستحالة اشتغال اللسان لمقتضى مصاحبة ويمكن التفصيص من إشكال التراخى بأنه مقول بالتشكيك ولا شك أن القول بالفعل المحكى عنه متراخ عن الحمد بالصلاة والتسمية وعن إشكال المصاحبة بأنها فى الألفاظ ذكر بعضها عقب بعض من غير فصل لكن هذا يحتاج لجعل الصلاة من جملة الحمد وكذا التسمية وإضافة بعد إلى (حمد) بفتح فسكون مصدر حمد بكسر الهمزة وإين لم يصح التصريح بها لأنه غير لازم لأن المضاف إليه ليس ظرفا ولا كليا للمضاف واللام خذ . لما سوى ذلك . وهو لغة وصف بحملى على جميل غير مطبوع مع التعظيم وعرفا

لناب. والباب الرابع
س. يفعل بكسرها
الماضى وفتحها في
باب. والباب الخامس
س. يفعل بضمها في
ضى والغاب. والباب
سادس فصل يفعل
سرها في المسامى
قابر. وما كان مختصا
باب الثالث لا يكون
به أولامه إلا واحدا
حروف الحلق إلا
بأى شاذ .

حروف الحلق ستة :

أمر يدل على تعظيم النعم وإضافة حمد إلى (ذی) أى صاحب من إضافة المصدر لمفعوله لامية أيضاً وكذا إضافة إلى (ذی) (الجلال) بالجيم مصدر جل أى العظيم ذانا وصفات وأفعالا في المصباح جل الشيء يجل بالكسر عظم فهو جليل وجلال الله تعالى عظمته اه . إن قلت هذه العبارة إنما تفيد سبق حمد منه وهذه الإفادة لا يحصل بها المطلوب من الإتيان به في ابتداء تأليف . قلت الإفادة المذكورة ممنوعة إذ المقصود منها إنشاء حمد وهى وإن لم تسكن جملة فعلى في قوتها فكأنه قال بعد قولى أحمد الله منشأ للحمد سامناها لكن نمنع أن المطلوب لا يحصل بها لأن إفادة سبق الحمد منه تستلزم أن الحمدود أهل لأن يحمده وهو وصف يجمیل فقد حصل الحمد بها ضمنا في ابتداء التأليف وهو كاف . إن قلت بل حصل صراحة لأن الإخبار بالحمد حمد . قات محله الإخبار عن الحمد بأنه ثابت لله تعالى بالجملة الاسمية نحو الحمد لله وهذا يقطع النظر عن الوصف المذكور وإنه يصرح فيه (مصليا) بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر اللام مشددة اسم فاعل صلى إذا دعا بخير من زيادة الرحمة المقرونة بالتعظيم حال من فاعل حمد ضمير المتكلم المحذوف مقارنة على الأصل فيه . إن قلت الحمد الغوى لفظ والصلاة كذلك فاقترانهما محال . قلت معنى مقارنة لفظ آخر حصوله عقبه بالترارخ وأما الجواب بأنها حال منوبة فردود بأن نية الصلاة ليست صلاؤه وهذه الحال وإن كانت مفردة لفظا لكنها في قوة جملة خبرية أى حال كونه أصلى (على النبي) يسكون الياء للوزن أصله نبيوا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الواو في الياء فهو واوى اللام من النبوة وهى المكان المرتفع ويحتمل أن تسكون الياء للشأن مسهلة من المحذورة فهو من النبء يسكون الياء أى الرفعة وعلى كل ففعل صالح لمعنى مفعول وفاعل لأنه مرفوع الرتبة ورافع رتبة من اتبعه (و) على (الآل) أى أتباع النبي في الأعمال الصالحة فيشمل الصحابة فلا يلزم إهمال الصلاة عليهم وفيه من أنواع البديع التورية وأصله أول أبدلت الواو ألفا لتحركها إثر فتح من آل إذا رجع لجوع الشخص لهم في الملهات بدليل أويل وقيل أهل أبدلت الهاء همزة والهمزة ألفا ولم تبدل الهاء ألفا ابتداء لعدم عهد ذلك في كلام العرب من الأهل بمعنى المستحق لاستحقاقهم ما يتركه الشخص بدليل أهيل ولا مانع من أن يكون له أصلان . فان قيل يجوز أن أهيلا تصغير أهل لا آل فلا يستدل به . فجوابه أن الأئمة لا يسمون بأن أهيلا تصغير آل إلا لامتصاص ولا يبعد أن يقول أحدهم لأعربى كيف تصغر آل فيجيبه ونحويهم وسوسة . فان قيل في الاستدلال بالمصغر على المكبر دور لتوقف الأول على الثاني . فجوابه أن جهة التوقف مختلفة فان المصغر متوقف على المكبر من جهة أنه فرع في الوجود وغاية ما في الاستدلال بالمصغر على المكبر توقف المكبر عليه من جهة العلم بأصل حروفه . فان قيل إنه يختص بالأشراف العقلاء وآل فرعون بحسب زعمه أو الدنيا أوتهم كما أن آل السليبي لتزييله منزلة العاقل حيث عبدوه أو أنه قليل وتصغيره ينافي ذلك . والجواب أن الشرف فيما أضيف إليه على أنه لو سلم سرهانه فهو مقول بالتشكيك على أن التصغير يأتي بالتنظيم قل لبيد :

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويحية تصفر منها الأنامل

وقل الآخر :

فويق جبل شامخ الرأس لم تسكن لتبلغه حتى تسكل وتعملا

وبأنى لزيين اللفظ كما قال السلطان ابن الفارض :

عوذت حبيبي رب الطور من آفة ما يجري من القصور

ما قلت حبيبي من التحقير بل يعذب اسم الشيء بالتصغير

ولم يذكر السلام بناء على عدم كراهة إفرااد أحدهما عن الآخر والآية لا تدل على طلب قرنها لأن الواو

لاتقتضى ذلك وفاعل قول (عبد) بفتح فسكون أى إنسان مخلوق واستعمل له جموع كثيرة والأشهر منها أعبد وعبيد وعباد فالمراد عبد الإيجاد لا العبودية والرق لأنهما خلاف الواقع ولا الدليل الدعاء الرسول صلى الله عليه وسلم عليه فلا يليق بمؤمن أن يدخل نفسه فيه ونعت عبد (أسير) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة فعيل بمعنى مفعول جمعه أسرى وأسارى بالضم من الأسر بمعنى الشد أراد به لازم معناه أى ملازم أو شبه شدة تعلقه بالرحمة بالأسر فسرى لحدثى الوصفين فاستعار أسير لشديد التعلق. على طريق التصريحية التبعية لكن هذا إنما يتم على مذهب المتأخرين كالسعد فى نحو زيد أسد أى شديد تعلق (رحمة) بفتح الراء وسكون الحاء المهملة أى نعمة الله (الكريم) الذى إذا قدر عفا وإذا وعد وفى وإذا أعطى زاد على منتهى الرجاء ولا يبالى كم أعطى ولا لمن أعطى وإن رفعت حاجة إلى غيره لا يرضى ولا يضيع من لاذبه والتجأ ويغنيه عن الوسائل والشفعاء (أى) بفتح الهمزة وسكون الياء حرف تفسير (أحمد) علم مقول من الفعل المضارع فهو ممنوع من الصرف للعامة والوزن عطف بيان لعبد على قول الزحشرى والرضى يجوز تخالف البيان والمبين تعريفاً وتسكيراً وخرج الزحشرى على ذلك قوله تعالى «فيه آيات بينات مقام إبراهيم» فأعرب مقام عطف بيان على آيات مع تعريفه بالإضافة وتسكيرها وإن قال الأشمونى فى شرح الخلاصة إنه خلاف الإجماع ونعت أحمد (بن) أصله بنوحذفت لامه وسكنت فاؤه وأتى بهمزة الوصل توصلاً وتعويضاً ويرسم هنا بدونها لوقوعه بين علمى ابن وأب نعتاً لأولهما مضافاً لثانيهما وهذه قاعدة ترك رسم همزة ابن (عابد) الظاهر أن المراد عبد وزاد الألف للوزن واللفظ فى ذاته اسم فاعل عبد يجمع على عبدة وعباد مثل كاتب وكتبة وكتاب أى مخلوق الله (الرحيم) أى النعم بديقائيق النعم وهذا بحسب الأصل وإلا فالركب الإضافى نقل وجعل علماً على والده النظام فصار منفرداً لا يدل جزؤه على جزء معناه .

[تبيينات : الأول] بين حمد وأحمد تجنيس اشتقاق وكذا بين عبد وعابد . الثانى لاحسن فى إضافة أسير رحمة لأنها صفة بسط وإطلاق لا قبض وشد إلا أن يتسكف بحمل اللام المقدرة بها الإضافة على الانتهاء أى أسير إلا أن تتعلق به رحمة الكريم فتطلقه وتبسطه . الثالث فى كلامه تبيين السكرة بالمعرفة وهو خلاف ما عليه الجمهور كما تقدم والله أعلم ومفعول يقول :

[فعل ثلاثى إذا مجرد أبوابه ست كما ستسرد]

(فعل) بكسر الفاء وسكون الميم المهملة أصله اسم مصدر فعل بفتحها جمعه فعال بالكسر مثل شعب وشعاب ومصدره فعل بفتح فسكون ثم نقل إلى الكلمة الدالة على معنى فى نفسه أمقترن زمان وضمان باب تسمية الدال باسم المدلول الراجعة لعلاقة المجاورة أو السببية أو الحالية وهو مبتدأ أول لمؤن قدس الجنس والوصفية ونعت فعل (ثلاثى) بضم الثلاثة أوله أى منسوب لثلاث بفتحها على غير قياس والقياس ثلاثى بفتحها كفى المطلوب ونسب لها لتألفه من ثلاثة أحرف من نسبة السكت لجزئه المادى (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان مضمن معنى الشرط خافض لشرطه وفى محل نصب مجوابه وشرط إذا (يجرد) بضم الشنة تحت وفتح الجيم والراء مشددة مضارع مجحول ونائبه ضمير الفعل ومتعلقه مخدوف أى من الحروف الزائدة من التجريد بمعنى التخلية فالجمله مجرورة المحل بإضافة إذا وجوابها مخدوف لدلالة الخبر الآتى عليه أى إذا خلا الفعل الثلاثى من الزيادة فأبوابه ست و(أبوابه) أى أقسام الفعل الثلاثى مبتدأ ثان وخبر أبوابه (ست) بكسر السين المهملة وتشديد الشنة فوق أصله سدس فأبدلت السين تاء وأدغمت فيها الدال لقرب مخرجيهما لأنك تقول فى التصغير سدس والجمله خبر المبتدأ الأول وهو فعل ويحتمل أن خبره الجمله الشرطية وأبوابه ست جواب الشرط بخذف الداء للضرورة حال كون أبوابه الست كائنة (كما) أى الأبواب

ثلاثى ومزيد
رباعى . مزيد
ثلاثى على أربعة
بابا وهى ثلاثة
رباعى وخماسى
على . فالرباعى
ثلاثة أبواب أفعال
كرم وفعل
بد العين نحو
فاعل نحو قاتل
على خمسة أبواب
نحو انكسر
نحو اجتمع
نحو بتشديد
نحو احمر

الست التي (ستسرد) بضم الشنة فوق وفتح الراء مضارع مجهول نائبه ضمير ما المكتى بها عن الأبواب الست مراعى فيها معناها أى تذكر على التوالى . فى الصباح سردت الحديث سردا من باب قتل أنيت به على الولاء ، وقيل لأعرابى أنعرف الأشهر الحرم ؟ فقال ثلاثة سردو واحد فرداه وصح التشبيه باعتبار المشبه مجالا والمشبه به مفصلا أو أن المقصود مجرد التكملة ، والمعنى أن الفعل الموضوع على ثلاثة أحرف إذا خلا من الزيادة فأنواعه ست مستذكر فى كلامى متوالية .

[تنبيهات : الأول] قال فى المطلوب إنما لم يذكر الحرف لعدم تصريفه ولم يذكر الاسم أيضا مع أن له تصريفا من توحيد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيت وتصغير ونسبة لأنه أراد بيان حصر الأفعال لاحصر الأسماء . الثانى قال فى المطلوب : وإنما لم ينقص الفعل المجرد عن الزوائد عن ثلاثة أحرف لأنه لا يوجد كلمة من نوع الفعل حروفها أقل من ثلاثة ولأنه لا بد لنا من حرف يبدأ به ومن حرف يوقف عليه ومن حرف يتوسط بينهما انتهى بتصريف . الثالث : دوح حذف الماء من عدد المذكور حذف العدود وإن كان الأولى إثباتها والله أعلم . الرابع : إنما انحصر الثلاثى المجرد فى ستة أبواب لأنه لا يخلو إما أن يكون عين ماضيه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما فإن كان الأول فقد يأتى مضارعه يفعل بضم العين ويفعل بكسرهما ويفعل بفتحها وإن كان الثانى فقد يأتى مضارعه يفعل بفتح العين ويفعل بكسرهما ولا يأتى يفعل بضمها وستأتى علته إن شاء الله تعالى وإن كان الثالث فمضارعه يفعل بضم العين ولا يأتى منه يفعل بكسرهما ولا يفعل بفتحها وستأتى علتها إن شاء الله تعالى فصار مجموعها ستة أبواب . الخامس مقتضى العقل أن تكون أبواب الثلاثى المجرد اثنى عشر لأن لكل حرف منه أربعة أحوال الفتحه والكسرة والضمة والسكون ومجموعهما اثنا عشر حالا فيتضمن كل واحد بابا لكن لما كان ماسوى الفتح لا يجيء فى الفاء أما السكون فلتعسر الابتداء بالسكون وأما الضم والكسرة فلا يأتى فيهما كلفة واستقلال والطبائع لا تميل إليهما وأما ضمة البناء الفعل فافترق بناءه من بناء الفاعل ولم يعكس لأن بناء الفاعل أكثر من بناء المفعول وأما شهد بكسر الشين فانه ليس بأصل لأنه شهد بفتحها وكسر الماء فتعين للفاء حالة واحدة وهى الفتحه وهى أخف الحركات والطبائع تميل إليها وواحدة من تلك الأحوال لا تجيء فى العين وهو السكون لأنه إذا اتصل بالفعل ضمير المتكلم أو المخاطب وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل به فإذا سكن العين التقي ساكنان على غير حده فوجب حذف أحدها فيؤدى ذلك إلى إخلال البناء لأنه لا يوجد شيء يدل على حذفه فبقيت للعين ثلاثة أحوال الفتحه والضمة والكسرة واثنان من تلك الأحوال لا يجيئان فى اللام وهما الضم والكسر لعدم وجودهما فى كلام العرب واثنان منها قد يجيئان فيه الفتح والسكون أما الفتح فلأن الماضى مبنى على الفتح وأما السكون فلأنه الأصل فى المبني فلذا ظهر عند اتصاله بضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث عند البعض فبقيت لك ستة أحوال من اثنى عشر حالا فيجىء من كل حال باب كذا فى المطاوب وفيه منافاة لما تقدم فى الرابع من أن مفتوح العين يجىء منه ثلاثة أبواب ومكسورها بابان ومضمومها باب وللصحيح المشهور من بناء الماضى على الفتح أبدا ظاهرا أو مقدرا لمشاهاة الاسم فى وقوعه صلة وصفة وخبرا ونعتا وحالا فالصواب أن اللام لا يجىء فيها من الأحوال الأربعة إلا الفتح وأما السكون عند اتصالها بضمير المتكلم أو المخاطب فعارض كراهة توالى أربع متحركات فماهو كالكلمة الواحدة فلم يبق من الأحوال الاثنى عشر إلا ثلاثة وتنفرع منها الأبواب الستة كما تقدم وقد اقتصر فى الخلاصة على ثلاثة فقال : وافتح وضم واكسر الثانى من . فعل ثلاثى . قال شارحها الأشونى أى للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول وثانية يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما

وتفعل بتشديد ا
نحو تكلم وتفاعل
تباعدا ، والسداس
سته أبواب : است
نحو استخرج وافعل
نحو عاش وشب واف
بتشديد الواو
اجلوز وافعل
اقعنس وافعل
اسانق وافعال بتش
اللام نحو احمار .
ومزيد الرباعى
ثلاثة أبواب ، و
على نوعين خا
وسداسى ، فالسداس
وهو بابان انفعال
احمر نجم واف
بتشديد اللام الأخ

ولا يكون ما كنا لثلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير بالرفع . السادس مقتضى القياس أن تكون أبواب الثلاث المجرد تسعة إذ فعل بفتح العين تجيء منه ثلاثة أبواب ستأتي أمثلتها فكان يجيء من فعل بكسر هاء ثلاثاً أيضاً وكذا من فعل يضمها لاستواء المهمات بفتح في كون كل منهما حركة لكن لم يجيء من فعل مكسور العين يفعل مضمومها لثلاثي تحريك حرف واحد بعد النقل بالانقل اللازم ولثلا يلزم الجمع بين الضمة والكسرة ولثلا يلزم الخروج من الكسر إلى الضمة وأما جمعهما في يضرب فليس يعتبر لأن ضمة الياء في معرض الزوال فلها تسقط في الجزم وتبدل فتحة في النصب وأما فضل يفضل ودوم بدوم بكسر العين في الماضي وضمها في العابر فمن الشواذ أو من اللغات المتداخلة على رأي ابن الخاجب ولا يجيء عين مضارع فعل بضم العين مكسورا ولا مفتوحا أما الكسر فثلا يلزم الجمع بين الضم والكسر وأما الفتح فلم يدم وجوده في اللغة الجيدة أما كود يكود بضم الواو في الماضي وفتحها في المضارع قلعة رديئة على رأي الزحشرى ومن الشواذ على رأي سيدييه ، وقيل إنما لا يجيء عين مضارع هذا الباب مكسورا ولا مفتوحا ليطابق اللفظ المعنى وذلك أنه لما كان بناؤه مخالفا لجميع الأبنية في المعنى وهو عدم بحيثه متعديا جعل لفظه مخالفا لجميع الأبنية ليكون اللفظ مطابقا للمعنى فبقيت لك ستة أبواب من التسعة التي تتصور على مقتضى القياس ، ثم شرع في سرد الأبواب الستة للثلاثي المجرد فقال :

[فالعين إن فتحت بماض فأكسر أو ضم أو فافتتح لها في العابر وإن تضم فاضمها فيه أو تنكسر فافتح وكسرها عيه ولازم أو عين بما قد فتحا حلقى سوى ذا بالشذوذ انضحا]

إذا عرفت أن أبواب الفعل الثلاثي المجرد ستة إجمالا وأردت سرقتها تفصيلا (فالعين) أى الحرف الثاني منه الذى يقابل يسمى العين حال وزنه فالفاء فصحة بالصاد المهملة أو المعجمة لإفصاحها عن شرط مقدر وإفصاحه أى إظهاره وخبر العين (إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط فعله (فتفتح) بضم أوله مبنيًا للنائب ضمير العين أو يفتح مبنيًا للفاعل ضمير المخاطب والفعول محذوف عائد على العين وعلق بفتح (ب) فعل (ماض) أصله اسم فاعل مضى ثم قل عرفا للكلمة الدالة وضعها على حدث وزمن ماض والباء للظرفية فهى بمعنى فى وجواب إن فتفتح بماض (فاكسر) ها أى العين أيها الناظر فى هذه المنظومة أى احكم بصحة كسرها فى بعض مواد وصور المضارع وانطق بها مكسورة أى الباب الأول من الستة فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع وهذا الباب يجيء متعديا كضرب يضرب ورمى رمى وهو الأكثر ولازما بكأس يجلس ونعم ينعم على أن الكسر لغة فيه [تنبيهان: الأول] إنما قدم هذا الباب وهو قياسى على الثانى وهو سماعى والسماعى مقدم على القياسى لضيق النظم ووافق ما فى بعض نسخ المقصود لكن قال فى المطلوب لا وجه له وعلى الثالث لأن صيغة الماضى والمضارع مختلفة فى هذا الباب ومتفقة فى ذلك الباب والمختلف مقدم على المتفق عند الصرفين . الثانى فيه حذف المفعول به فيه واستعمال صيغة الأمر فى خطاب غير معين وهو مجاز علاقته الخصوص (أوضح) ها أى العين أيها الناظر فيها فى بعض أفراد المضارع أى احكم بصحة ضمها فيه وانطق بها مضمومة فهو بضم الضاد المعجمة وشهد الميم أمر من الضم عطف على أكسر أى الباب الثانى من الستة فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع ويجيء متعديا كنصر ينصر وقتل يقتل وهو الأكثر ولازما كعثر يعثر وقعد يقعد .

[تنبيهات: الأول] فى كلامه نحو ما تقدم من الحذف والمجاز . الثانى إنما قدم هذا الباب على الذى يليه لأن الضم أكثرى الحركات ولأنه عاوى . الثالث يحيز المشكك بين ضم عين المضارع وكسرها فى غير حلقى

اللام والعين إذا لم يشتهر في المادة أحدهما فإن اشتهرت عين كالسكر في ضرب والضم في يقتل وقال ابن
عصفور بل يجوز الأمران مع اشتباه أحدهما وقال ابن جني يتعين السكر عند عدم الاشتباه وإذا لم
يأزم أحدهما لسبب يقتضي ذلك كالزمام السكر عند غير بني عامر فافؤه واو كوجد يجدأ ما بواو عامر
فلم يلتزموا السكر في ذلك فقالوا يجد بالضم وعند الجميع فيما عني ياء كباع يبيع وفيما لاه ياء وعينه غير
حلقية كرمي رمى فإن كانت حلقية فتحت كسعى ونهى ونهى وفي المضاعف غير المسموع ضمه
كجز يجز وأن يئن بخلاف ما سمع ضمه كرد رد ومرا براو مع كسره كصد يصد ويصد وشط يشط
ويشط وكالزمام الضم فيما عني واو كقام يقوم وشذ تاه يته وطاح يطيح في لغة من قال ماتوه وما
أواحه وفيما لاه واو وليست عينه حلقية كغزا يغزو بخلاف ما عني حلقية كحجى يحجى في إحدى
لغاته وفي المضاعف المتعدى غير المسموع كسره كرد يرد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حقه يحبه أو مع
ضمه كشد يشد ويشده وفيما هو للحلبة كسابقى فسبقت أسبقه ما لم يكن فيه ملزم السكر كواعدى
فوعده أعده وبإعني فبعته أبعه ورماني فرمته أرميه ولا تأثير لحاق في ذى الغلبة خلافا للكسائي
فتقول فاخرني ففخرته أفره بالضم وقد يحى ذوالخلق غير ذى الغلبة بالضم كدخل يدخل وبالسكر
كترع يترع وبسكر وفتح كنج ينجع ويمنع ويضم وفتح كحا يحو ويحى وبالثالث كرجح
يرجح ويرجح والمعمد في ذلك السماع فإذا فقد رجح إلى الفتح اه دمايني باختصار (أو
فافتح) أيها الناظر في المنظومة (لها) أي العين تنازع فيه الأفعال الثلاثة قبله فأعمل الأخير فيه وأسقط
نظيره من الأولين لأنه فضلة وزاد اللام والفاء للضرورة وكذا تنازعت وأعمل افتح (في) الفعل
(الابر) بالعين المعجمة والباء الواحدة اسم فاعل غير يغربورا من الأضداد يطلق على الماضي والمضارع
والمراد هنا الثاني بقرينة المقابلة بالأول يعني أن الباب الثالث من الستة فعل يفعل بفتح العين في
الماضي والمضارع ويحى متعديا وهو الأكثر كفتح يمنع وفتح يفتح ولازما كبرا يبرأ وأنى يأنى .
[تنبيه: الأول] إنما قدم الأبنية التي تحي من فعل بفتح العين على الأبنية التي تحي من فعل
بكسرها ومن فعل بضمها لأن فعل بفتحها أقوى منهما ولذا جاءت منه الأبنية أكثر من التي جاءت
منهما . الثاني في المصباح غير غبورا من باب قعد وقد يستعمل فيما مضى أيضا فيكون من الأضداد
وقال الزبيدي غير غبورا مكث وفي لغة بالمهملة الماضي وبالمعجمة للابقاء . الثالث يرد فعل بفتح العين
لما كان كثيرة منها السلب نحو قررت أي أزلته عن مقره ومنها الغلبة أي إسناد الغلبة في فعل بين اثنين إلى
الغالب فيه منها نحو ضارب زيد فضرت أي غلبته في الضرب وهذا قاصر عليه لا يأتي له مضموم العين ولا
مكسورها ومنها مطاوعة فعل بفتح العين أيضا أي دلالة على تأثر فاعله بفعل آخر ملاق له في الاشتقاق
ومنه قوله * قد جبر الدين الإله فجر * أي انجبر . ولما فرغ من سرد الأبواب الثلاثة التي تأتي من
فعل بفتح العين أخذ في سرد الباب الرابع الذي يأتي من مضمومها فقال (وإن) بكسر الهمزة وسكون
الوون حرف شرط فاعله (تضم) بضم المثناة فوق وفتح الضاد المعجمة أصله تضمم بسكون الضاد وفتح
الميم فنقله إلى الضاد وأدغمها في الميم الثانية مضارع مبنى للنائب ضمير العين ويحتمل فتح أوله مبني
لله ائيل ضمير المخاطب والمفعول محذوف عائد على العين وعلى كل متعلقه محذوف أي في الماضي بقرينة
ما تقدم وجواب إن تضم العين بماض (فأضمها) أي العين أي أحكم بصحة ضمها (فيه) أي الغابر
بمعنى المضارع : يعني أن رابع الأبواب الستة للثلاثي المجرد فعل يفعل بضم العين في الماضي والمضارع ولا
يحيى إلا لازما نحو حسن يحسن وعظم يعظم لأنه للأفعال العربية وأفعال الطبايع والنوت فيختص
أثره بالفاعل ولا يتجاوز إلى المفعول فلا يكون متعديا إلا بتضمين نحو رحبتكم الدار ضمن معني

وسع وقول على : إن بشرا قدطلع العين ضمن معنى بلغ ، وقيل الأصل رجبت بكم خذف الحائض
توسعا أو تحويل نحو سدته فإن أصله سودته بفتح العين ، ثم حول إلى فعل بضمها ونقلت الضمة
إلى فائه عند حذف العين وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوى العين إذ لم يحول إلى فعل وحذفت
عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائى هذا مذهب قوم منهم الكسائى
وإليه ذهب فى التسهيل وقال ابن الحاجب وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للثقل .
[تنبيهات : الأول] لا يرد فعل مضموم العين إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم
أو كطبوع نحو فقه وخطب أو شبهه نحو جنب شبه بنجس ولذلك كان لازما لخصوص معناه
بالفاعل أى اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه . الثانى لا يرد فعل بضم العين يأتى العين استقلا للضمة
على الياء إلا هيؤ أى حسنت هيئته ولا متصرفا يأتى اللام إلا أنه وأصله نهى لأنه من التهيؤ وهى
العقل أبدلت الياء واوا المناسبة للضمة قبلها إما جامدا نحو قضا بمعنى ما أقضا فطرده فى التعجب
ولامضاعفا إلا قليلا مشروكا بباب فعل بكسر العين نحو لب وشرر وقالوا لب وشرر بكسر العين
أى صار ليلىا وذو شر ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لفتين كما فى كدت بضم الكاف
تسكاد فالماضى من لغة مضارعه تسكود حكاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ
الماضى من لغة والمضارع من أخرى لأن الموافق الأثقل أخف من المخالف الخفيف والأخف : الثالث
إنما قدم هذا الباب على بابى الكسور لأن الضم أقوى الحركات (أو تنكسر) العين بماض
مطاوع كسر فاعله ضمير العين ومتعلقه محذوف كما رأيت (فافتح) أيها الناظر العين فى الغابر بمعنى
المضارع . يعنى أن خامس الأبواب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ويجىء متعديا
كعلم يعلم وسمع يسمع ولازما كفرح يفرح ويثس يثس وهو الأكثر لغلبة وضعه للنعت
اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء نحو شنب وفالج ونحو برى ومريض ونحو سود وشهب
ونحو أذن وعين إذا كبرت أذنه وعينه وقد يطاوع فعل بالفتح خدعه خفدع وقدمه لكثرة
جىء الأبنية منه (و) احفظ (كسرا) لعين الغابر بمعنى المضارع الذى انكسرت عين ماضيه
فهو نصب بمحذوف على طريق الاشتغال يفسره (عيه) أمر من وعى بمعنى حفظ أى احفظ الكسر
فى عين مضارع الماضى للكسور العين . يعنى أن الباب السادس فعل يفعل بكسر العين فى الماضى والمضارع
ويجىء متعديا بحسب يحسب بمعنى عد وورث يرث ولازما نحو نعم ونعم وثق وهو الأكثر .
[تنبيهان : الأول] فى المصباح وعيت الحديث وعيا من باب وعد حفظته وتدبرته اه . الثانى الواو فى
وكسرا بمعنى أو ومتعلقه محذوف . ثم ذكر أن شرط اطراد فتح عين مضارع فعل مفتوح العين
أن تكون عينه أولاه من حروف الحلق فقال (ولام) مبتدأ مسوغ لفته بما قد فتحا (أو عين)
عطف على لام كائن (عيا) أى فى فعل أو الفعل الذى (قد فتحا) عينا فى صيغة ماضيه ومضارعه وخبر
ولام أو عين (حلق) نسبة للحلق أحد مخارج الحروف نسبة الحال له محل : يعنى أن شرط كون فتح
عين مضارع فعل بفتح العين قياسا أن يكون أحد الحرفين العين واللام حلقيا كسأل يسأل ومدح
يمدح وحروف الحلق ستة الحاء والخاء المعجمة والعين والفتن المعجمة والهمزة فالهاء والهمزة من
أقصاه والعين والحاء من وسطه والفتن والحاء المعجمتان من أدناه وزاد عليهما بعضهم الألف لكن لم يعتد
بها لعدم أصالتها فى غير الحرف والاسم الغير المتمكن وذكر الزنجاني أن الهمزة من أول مخارج الحلق
كما يلى الصدر وتليها الهاء ثم العين المهملة ثم الحاء المهملة ثم العين ثم الخاء المعجمتان وهو خلاف المشهور وما
كثير من الشروح مثال الحاء المهملة عينا نحل ينحل ولا ما فتح يفتح ومثال الخاء المعجمة عينا نخر ينخر

والجميع بكسر
فى الكل وأن
الفتح وإن كان
العين فالمصدر
منه مفعول بفتح
بن وسكون الراء
بفتح والمصدر فانها
ران وقد جا
العين . والزمان
من منه مفعول
العين وفتح الميم
ن الفاء هذا
لصحيح
ف والمضاعف
ز . وأما فى
فالمصدر

ولاماساخ يساخ ومثال العين المهملة عينا رعى ولاما منع يمنع ومثال العين المعجمة عينا شغل يشغل ولاما صبغ يصبغ ومثال الهاء ذهب يذهب ووجه يوجه ومثال الهمزة عينا سأل يسأل ولاما قرأ يقرأ (سوى هذا) المتقدم الذي عينه أولامه حرف حلقى مبتدأ مضاف لهذا الإشارية مما فتحت عين ماضيه ومضارعه والمراد بسواء ما فتحت عينه فيها وليست عينه ولا لامه حرفا حلقيا كأبي يأتي وسلى يسلى وقل يلقى (بالشدوذ) مصدر شد المضاعف إذا انفرد عن غيره أو نفر هذا معنا لغة والمراد به هنا الخروج عن القياس متعلق (اتضح) بمعنى ظهر ألقه للإطلاق وفاعله ضمير سوى ذا والجملة خبره والمعنى أن فعل فعل بفعل بفتح العين فيهما مع كون عينهما ولا مهما غير حلقيتين كأبي وسلى وقل يفتح بالخروج عن القياس فلا يقاس عليه غيره ولا يرد ناقضا للشرط المتقدم. فإن قيل كيف يحكم على أبي يأتي بالشدوذ وهو وارد في فصيح الكلام قال الله تعالى «وبأبي الله إلا أن يتم نوره». قلنا لا منازعة فإنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام. مخالف للقياس دون الاستعمال ككور وصيد واعتور واستحوز فإن قياس هذه الكلمة الإعلال بقلب الواو أو الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاستعمال بخلافه قال الله تعالى «استحوز عليهم الشيطان» ومخالف للاستعمال دون القياس كقوله * وأم أوعال كها * والاستعمال كهي. ومخالف لهما معا كقوله :

ويستخرج اليربوع من ناقضه ومن جحره بالشيجة يتقصع

فأدخل آل على الفعل وهو خالف القياس والاستعمال فالأولان مقبولان دون الثالث وأبي يأتي من القسم الأول أناده في المطالب وفي التصباح شد يشد شدوذاً انفرد عن غيره وشد نقر فهو شاذ. والشاذ في اصطلاح النحاة ثلاثة أقسام. أحدها ما شد في القياس دون الاستعمال وهذا قوى في نفسه يصح الاستدلال به. والثاني ما شد في الاستعمال دون القياس فهذا لا يحتج به في تمهيد الأصول لأنه كالمفروض ويجوز للشاعر الرجوع إليه كالأجل. والثالث ما شد فيهما فهذا لا يعول عليه لفقد أصله نحو المنا في المنازل وتقول النحاة شد من القاعدة كذا أو من الضابط ويريدون خروجه مما يعطيه لفظ التحديد من عمومته مع صحته قياسا واستعمالا اهـ.

[تأنيهاً: الأول] قيل السرفي استعمال أبي يأتي من هذا الباب مع خاوعه ولامه من حروف الحلق أن أبي بمعنى امتنع وامتنع فرع منه ولام منع حرف حلق فحمل أبي عليه فسكان لامه حرف حلق وقيل إن الياء في أبي. قابلة عن ألف وهي من حروف الحلق وإن لم يعتد بها فهي في أصل وضما كالمهمزة وهي من حروف الحلق فيكون أبي يأتي على القياس. الثاني ركن ركن بفتح العين فيها من تدخل اللغات على ما رواه أبو عمرو وبقي يبقى وفى وفى وقل يلقى بفتح العين في الماضي والمضارع من لغات طى فروا من الكسر للفتح. الثالث نكح ينكح وصرح بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع وإن كانت لامهما من حروف الحلق ودخل يدخل بضمها في المضارع وإن كانت عينه حلقية ونظير هذا ما يقال: كل جوز مدور وما كل مدور جوز وارجع إلى ما قدمته عن السمايني في التنبيه الثالث قبيل قوله: أو فافتح لها في الغابر. الرابع الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف أن الشاذ هو الذى يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف القياس، والنادر هو الذى يكون وقوعه قليلا لكن على القياس، والضعيف هو الذى لم يتصل حكمه إلى الثبوت كذا في المطالب والله سبحانه وتعالى أعلم. ولما فرغ من سرد أبواب الثلاثي المجرد الستة وما يناسبها شرع في الرباعي المجرد وما ألحق به فقال.

[ثم الرباعي باب واحد والحق به ستا بغير زائد]

فوعل فوعول كذا فيعلا فعيل فعلى وكذا فيعلا

(ثم) للترتيب الذى ذكرى والدرج في مدارج الارتقاء فهى منبهة على أن حق مذكورها أن يذكر بعد

الميمى وانزما
والمكان منه على
مفعل بفتح الميمى
وسكون الفاء
جميع الأبواب
المعتل الفاء
بكسر العين من
الأبواب، واللفظ
المقرون كالنار
واللفظ المنفرد
كالعتل الفاء وإن
الفعل زائدا على
فالمصدر الميمى والز
والمكان واسم المفعل
من كل باب يكون

متبوعها وليس المراد مجرد تأخره عنه ذكرنا فإن هذا يفيدُه الواو أيضا . الفعل (الرباعى) أى الذى حروفه الأصلية أربعة مبتدأ خبره متلبس (بباب واحد) لأنه ثقیل لكثرة حروفه فلم يتصرفوا فيه كما تصرفوا فى الثلاثى المجرد بفتح عينه وكسرهما وضمهما والترموا فيه الفتحا لخفتها فتعادل ثقله فصار بابا واحدا بالاستقراء وهو فعلل وجاء لازما كدرج يدرج وبرم يبرم ومتعديا كدحرج يدحرج وبرهن يبرهن .

[تنبيهان : الأول] الفعل المجرد لا يزيد حروفه على أربعة والسر فى ذلك القرار من مساواته الاسم الذى لا يزيد حروفه على خمسة إن تجرد وهو نازل الدرجة عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه أفاده الدمايى . الثانى لم يحركوا جميع حروف الرباعى المجرد كما حركوا جميع حروف الثلاثى المجرد لثلاثين توالى أربع حركات فى كلمة واحدة وفيه غاية الثقل ولم يسكنوا فاءه لتعسر الابتداء بالسكن ولا اللام الأولى ثلاثا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده إذا اتصل به ضمير رفع بارز متحرك لوجوب سكون اللام الثانية حينئذ حملا على الثلاثى ولم تسكن اللام الثانية ثلاثا يلزم خرم قاعدة الماضى من بنائه على الفتح ما لم يتصل بضمير رفع متحرك فيسكن أو ساكن فيضم فتعين حرفه الثانى للسكون وهو العين أفاده فى المطلوب (والحق) أمر من ألحق وصل همزة للضرورة والإلحاق لغة لازما للحقوق والإدراك ومتعديا الاتباع والإخبار بالبنوة الشبه وعرفا جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعاقى على مثل جعفر وحلتيت وحلاتيت وعفريت وعفارت على مثال قسديل وقناديل . وفى دحرج درجة ودحرجا وحلتيت وحلاتيت وعفريت وعفارت على مثال قسديل وقناديل . وفى التسهيل هو جعل ثلاثى أو رباعى موازنا لما فوقه أو مساويا له مطلقا فى تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق وفى تضمن زيادته إن كان مزيدا فيه وفى حكمه ووزن مصدره الشائع إن كان فعلا اه قال الدمايى المراد الموازنة بحسب الصورة والإلحاق وزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا فعلل ووزن كوتر فوعل اه وبعبارة واعلم أن الإلحاق مطلقا أى سواء كان فى الاسم أو فى الفعل جعل مثال مساويا لمثال آخر أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر ليعامل معاملة فى جميع تصاريفه مثاله فى الفعل جعل شمل مساويا لدحرج بزيادة اللام فيعامل شمل معاملة دحرج فى جميع تصاريفه من الماضى والمضارع وغيرهما فيقال شمل يشمل شملة كذا يقال دحرج يدحرج دحرجة فالمثال الأول وهو شمل ملحق والمثال الثانى وهو دحرج ملحق به ومثاله فى الاسم جعل قررد مساويا لجعفر بزيادة الدال فيعامل قررد معاملة جعفر فى التصغير والتكسير وغيرهما فيقال قررد وقرردا وقرريدا كذا يقال جعفر وجعفر و جعفر وأما الإلحاق فى الفعل فهو اتحاد المصدرين والمراد من اتحاد المصدرين أن يكون مصدر الملحق . وازنا لمصدر الملحق به والمراد بالموازنة وقوع الفاء والعين واللام فى الملحق موقعها فى الملحق به وإن كان فى الملحق به زيادة فلا بد من مماثلته فى الملحق لاصورة حركاته وسكناته فأنهم اه وعاقى بالحق (به) أى الباب الواحد الذى للرباعى المجرد وهو فعلل ومفعول ألحق (ستا) من أبواب الثلاثى المجرد بزيادة حرف واحد عليه والمراد بقوله والحق به ستا سمها ماجة بالرباعى المجرد لاصطلاحهم على تسميتها به كائنه (غير) باب (زائد) عليها وهو تسكيلة إذ اسم العدد نفس فيه . ثم شرع فى سردها فقال (فوعلى) بفاء مفتوحة فواو ساكنة فعين فلام مفتوحة تين نحو قول أصله حقلى أى ضعف فزيد فيه الواو بين الحاء والخاف فصار حوقل على وزن فوعلى وهو لازم ماحق بدحرج فى جميع تصاريفه فيقال حوقل يحوقل حوقلة وحيقالا أصله حوقلا قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسر كما يقال دحرج يدحرج دحرجة ودحرجا

ضارع مجهول
باب إلا أنك
عرف المضارعة
لضمومة واسم
منه بكسر العين
لاضى فلا يخلو
ن يكون الفعل
أو مجهولا
كان معروفا
الأخير منه
على الفتح فى
د والواحدة
سواء كان
كرا أو مؤثا
حوم فى الجمع
الغائب وساكن

(و) (فعل) بقاء مفتوحة فعين ساكنة فواو فلام مفتوحين نحو جمهور أصله جبر أى ظهر فزيدت الواو بين الهاء والراء فصار جمهور على وزن فعول وهو متعدّ ملحق بدرج يقال جمهور بجمهور جمهور وجمهورا مثل درج بدرج درجة ودحرجا (كذلك) المذكور في كونه من الثلاثى للملحق بالرباعى المجرد زيادة حرف (فيعلا) ألفه إطلاقية بقاء مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فعين فلام مفتوحين نحو يطر أصله بطر أى شق فزيدت الياء الثناة تحت بين الباء الموحدة والطاء المهمل فصار يطر على وزن فعيل وهو متعدّ ملحق بدرج يقال يطر يبيطر يبطر ويطارا كما يقال درج بدرج بدرج درجة ودحرجا (وفعل) بقاء مفتوح فعين ساكنة فثناة تحتية فلام مفتوحين نحو غير أصله عثر أى اطلع أو سقط فزيدت الياء الثناة تحت بين التاء المثلثة والراء فصار عثر على وزن فعيل وهو لازم ملحق بدرج يقال عثر يعثر عثيرة وعثارا مثل درج بدرج درجة ودحرجا و (فعل) بقاء مفتوح فعين ساكنة فلام فالف نحو ساقى أصله سلق أى عمل عمل الجاسوس فزيدت الياء فى الآخر وأبدلت ألفا لتجر كها إثر فتح فصار ساقى على وزن فعلى وهو متعدّ ملحق بدرج نحو سلقى يسلق سلقية وساقايا مثل درج بدرج درجة ودحرجا (وكذلك) المذكور من فوعلى وما بعده في كونه من مزيد الثلاثى للملحق بالرباعى المجرد (فعللا) ألفه إطلاقية بقاء مفتوح فعين ساكنة فلامين مفتوحين نحو جلبب أصله جاب أى أتى بشئ من بلد آخر للبيع فزيدت فيه إحدى الباءين الموحدين قيل أولاهما وقيل ثانيتهما . وجوز سيويه الأمرين فصار جلبب على وزن فعال وهو متعدّ ملحق بدرج فيقال جلبب يجلبب جلبية وجلبابا مثل درج بدرج درجة ودحرجا .

[تنبيهان : الأول] سهل إسقاط التاء من ستامع تذكر معبودة حذفه وإن كان الأولى إثباتها .
الثانى فوعلى بدل من ستا لتفصيله وما بعده عطف عليه بواو محذوف ما عدا الأخير وكذا في الموضعين حال أو أخبار لمبتدآت محذوفة : أى أحدها وثانيها وهكذا أو مفعول لأعنى مقدرا وما بعده عطف عليه كذلك وأنفرد الإشارة وإن كان المرجع متعددا لتأويله بالمذكور كما تقدم ، والله أعلم .
ولما فرغ من الرباعى المجرد وما ألحق به شرع فى الثلاثى المزيد فقال :

[زيد الثلاثى أربع مع عشر وهى لأقسام ثلاث تجرى]

(زيد) يفتح الزاى وسكون الثناة التحتية أصله مصدر زاد أريد به هنا معنى اسم المفعول لعلاقة التعلق الاشتقاقى أو الجزئية أى مزيد الفعل (الثلاثى) نسبة لثلاث كما تقدم والإضافة من إضافة ما كان صفة وهو مبتدأ على حذف مضاف أى أبواب الثلاثى المزيد (أربع) كائنة (مع عشر) بسكون الشين المعجمة أى أربعة عشر بابا وسهل إسقاط التاء من أربع مع تذكر العدود حذفه وإن كان الأولى الإثبات (وهى) أى الأربعة عشر بابا الثابتة لمزيد الثلاثى (لأقسام) متعلق بتجرى الآتى على تصميمه معنى ترجع . وفى الصباح : جريت إلى كذا جريا قصدت وأسرت وقولهم جرى الخلاف فى كذا يجوز حمله على هذا المعنى فإن الوصول والتعلق بذلك المحل قصد على الجواز اه (ثلاث) صفة أقسام وأسقط منه التاء للوزن قسم رباعى وقسم خماسى وقسم سداسى (تجرى) أبواب الثلاثى المزيد وترجع للأقسام الثلاثة والجملة خبر عن هى رجوع الجزئيات لسكياتها وأخذ فى بيان الأقسام الثلاثة وما لها من أبواب بادئا بالرباعى فقال :

[أولها الرباع مثل أكرما وفعل وفاعلا نكاحا]

(أولها) أى الأقسام الثلاثة التى تجرى لها أبواب الثلاثى المزيد الأربعة عشر مبتدأ خبره (الرباع) أى الرباعى الذى صارت حروفه أربعة بزيادة حرف وأسقط ياء النسب للضرورة وذلك (مثل) بكسر

فسكون أى نحو وشبه (أكرم) أله إطلاقية أصله كرم فزيدت فيه الهمزة فصار أكرم على وزن
أفعل وهذا الباب يأتى متعديا وهو الغالب كأكرم وأخرج وأسقط ولازما كأدبر يدبر إدبارا وأجرب
يجرب لإجرايا ومعانى هذا الباب كثيرة سندكر بتمامها فى فصل الفوائد إن شاء الله تعالى (وفعل)
بفتح الفاء والعين مشددة نحو خرج يخرج تخريجا والياء فى مصدره عوض عن التشديد الثابت فى
فعله أصله خرج فزيد فيه التشديد فصار خرج على وزن فعل المشدد . واعلم أنهم اختلفوا فى الزائد
فيه فقال الأكثرون إن الزائد هو الثانى . وقال الخليل الزائد هو الأول وجوز سيوبه الأمرين
وهذا الباب للتكثير غالبا ويأتى للتعدي واللازم بلا تكثير أما التكثير فهو لا يخاو إما فى الفعل فعند
ذلك يشترك بين اللازم والمتعدى نحو جوت لتكثير الجولان وهو لازم وطوت لتكثير الطواف
وهو متعد وإما فى الفاعل فعند ذلك يكون اللازم فقط نحو موت الإبل أى كثر موته وإما فى المفعول
فعند ذلك يكون للتعدي فقط نحو قطعت الثياب وغلفت الأبواب . وأما التعدي بلا تكثير فنحو فرح
يفرح تفريحا وكرم يكرم تكريما وأما اللازم منه بلا تكثير كجرب الإبل يجرب تجريبا وعظم الرجل
يعظم تعظما وهذا إذا كان بمعنى صار ومنه عجزت المرأة وثبتت أى صارت عجوزا وثيبا ويأتى بمعنى الإزالة
نحو فرغته أى أزلت الفرغ عنه وقذبت عن الإبل أى أزلت عنها القذى وبمعنى التثنية نحو قدرت البعير
أى نحيت قراده وبمعنى النسبة نحو فسقته أى نسبته إلى الفسوق وبمعنى فعل الخنثف نحو قلص بمعنى قاص
بالتخفيف وقصر بمعنى قصر تخففا وزيل بمعنى زيل عطفما أفاده فى المطاوب (وفاعلا) أله إطلاقية يفتح
العين نحو قاتل يقتل مقاتلة وقتلا وقتيلا أصله قتل فزيدت فيه الألف وإعازيدت بين الفاء والعين
للضرورة وذلك أنها لو زيدت فى الأول لالتبس بفعل التكلم وحده فى المضارع ولتلبس أيضا بماضى
الأفعال ولو زيدت فى الآخر التبس بفعل الاثنين ولو زيدت بين العين واللام التبس بمبالغة اسم
الفاعل وجمع تسكيره لأن الإعجام يترك كثيرا نعم على هذا يلتبس باسم الفاعل الذى ليس للمبالغة
إلا أن الالتباس به أولى عندهم من الالتباس بمبالغة تركت بيانه حذرا من الإطناب وهذا الباب
للتعدي فقط مشاركة بين الاثنين غالبا موضوع لما يكون بين الاثنين بأن يفعل كل واحد منهما
مثل ما يفعله به الآخر نحو قاتل يقتل مقاتلة وقتلا وضارب يضارب مضاربة وضربا وزاد بعضهم
مصدرا ثالثا لهذا البناء وهو قتل وضرب وقد يجرىء هذا الباب لما يكون من واحد نحو عاقبت
الاص وطارت النمل وعافى العاصى ونجىء بمعنى أفعل نحو أغناك الله وغناك وبمعنى فعل بالتشديد
نحو صاغر وضمر وبمعنى تفاعل نحو تسارع وسارع وتجاوز وجاوز فعلم أن أبواب الرباعى الزيد
ثلاثة أفعل وفعل المضاعف وفاعل وكلها موازنة لفعل وليست ملحقة به لعدم صدق تعريف الملحق
عليها (تخاصا) أله إطلاقية تمثيل لفاعل تشكيل للبيت :

[تنبيه] كان الأولى أن يقول : أولها الرباع وهو أفعلا وفعل وفاعلا كقاتلا
لأن عادتهم فى سرد الأبواب ذكر الأوزان الكلية لالموزونات الجزئية وليفيد حصر الرباعى
فى الأبواب الثلاثة والله أعلم . ثم شرع فى القسم الثانى فقال :

[واخصص خماسيا بنى الأوزان فبدؤها كانكسر والثانى
افعلل افعلل كذا تفعللا نحو تعلم وزد تفاعلا]

(واخصص) أمر من التخصيص بمعنى القصر وإثبات الحكم لشيء ونفيه عن غيره أى انصراها الناظر
فعلا (خماسيا) منسوب الخمسة على غير قياس أى ثلاثى الأصول وزيد عليها حرفان فصار المجموع خمسة
وعلق باخصص (ب) (ب) بنى الأوزان جمع وزن بمعنى موزون به وهى خمسة والباء داخلة على القصور

عليه وذى اسم إشارة والأوزان تابع له أى حكم بأن الخماسى مقصور على هذه الأوزان الخمسة لا يتعداها إلى زائد عليها (فبدوها) أى أول الأوزان الخمسة التى قصر عليها الخماسى مبتدأ والفاء مفعلة عن مقدر أى إذا أردت سردها . فأولها الفعل (كانكسر) ينكسر انكسارا واقطع ينقطع انقطاعا أصلها كسر وقطع فزيد فيها الهزمة والنون وهذا الباب لا يتعدى ألبتة لأن الأصل فيه المطاوعة ومعنى المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر، وعرفها الزنجاني بأنها حصول أثر لشيء عند تعاقب فعل التمدى بالشيء ، وشارح المراح بقوله صدور فعل عن فعل نحو صدور الاشقطاع عن انقطاع فيقال إن مصدر انقطاع الذى هو الاشقطاع صدر عن مصدر قطع الذى هو القطع ، وشارح المارونية بقوله هى أثر حصل عن تعلق الفعل التمدى بمفعوله فعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعدي بالذى قام به ذلك الفعل المطاوع نحو كسره فانكسر فقولاك انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعدي وهو كسر بالذى قام به انكسر وهذا الباب مطاوع لثلاثة أبواب أحدها باب فعل بفتح العين مع التخفيف نحو قطعه فاقطع وصرفته فانصرف وثانيها فعل بتشديد العين نحو عدلته فانعدل وثالثها أفعل نحو أوزجته فانزعج كذا يفهم من نزهة الطرف وذكر فى المارونية أنه مطاوع فعل نحو كسره فانكسر ويجىء مطاوع أفعل وهو شاذ ويشترط فى هذا الباب الملاحظة الواضحة للحس لأن وضعه لحصول أثر الفاعل خصوصه بما يظهر أثره تقوية للمعنى الذى وضع له ومن ثم لم يقل علمته فانعلم وقصدته فانقص وأما قولهم عدمته فانعدم مع أنه لاعلاج ولا تأثيرية فعلى سبيل الخطأ منهم كذا فى المطلوب (والثانى) من الأوزان الخمسة (افعل) بسكون الفاء وفتح المثناة فوق والعين واللام نحو اجتمع يجتمع اجتماعا أصله جمع فزيدت عليه الهزمة والتاء وهذا الباب مشترك بين اللزوم والتمدى فيتعدي إذا كان بمعنى اتخذوا خبزوا طبع أى اتخذ خبرا وطبيخا ويكون لازما إذا كان بمعنى فعل المطاوعة نحو جمعته فاجتمع ومزجته فامتزج وغمغمته فاغتم ويجىء بمعنى فعل فيكون لازما كاحتقد بمعنى حقد ومتعديا كاحتقر بمعنى حقر وانترع بمعنى نزع وبمعنى تفاعل فيكون لازما فقط نحو اختصم زيد وعمرو واصطاح الحصان بمعنى تخصما وتصالحا وبمعنى فعل فى نفسه من غير أن يراد به شيء مما تقدم فيتعدي فقط نحو اكتسب المال واجتمعوا وارتحل الخطبة أفاده فى المطلوب والثالث (افعل) بكسر همزة الوصل وسكون الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو أحمز يحمز أحمرا أصله حمز فزيد فيه الالف والتشديد وهذا الباب لا يتعدى لأنه مختص بالألوان والعيوب نحو أحمز وأصفروأعور ونحوهما من الأفعال الطبيعية التى لا تتعدى إلى الغير وذكر الرابع بقوله (كذا تفعل) بفتحات مشدد العين نحو تسكر يتكسر تكسرا أصله كسر فالتاء والتشديد فيه زائدان وهذا الباب مشترك بين اللزوم إذا كان للمطاوعة لفعل مشدد العين نحو قطعه فتقطع وكسره فتكسر والتمدى إذا كان بمعنى أخذ نحو تمزأ أى أخذ تمزرا ويجىء للتسكف وهو تحصيل المطلوب شيئا بعد شيء نحو تعلم العلم وتجرجع الشراب ولاظهار الفاعل أصل الفعل ولم يكن حاصل إلا أنه يريد إظهار حصوله نحو تبصر وتحم وتشجع أى أظهر البصر والحلم والشجاعة ولم يكن عليه وبمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد وبمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع وهذه المعانى الثلاثة للتعدي أيضا ويجىء بمعنى من غير أن يراد به شيء مما تقدم فيخص اللزوم نحو تسكلم وتبسم ويجىء للتجنب نحو تجنب الأثم أى بعد منه وتهجد أى بعد من النوم بالليل وتخرج أى بعد من الخروج وهذا لازم فى الأظهر كذا فى المطلوب وذلك (نحو تعلم) أصله علم فزيدت فيه التاء وأحد الحرفين المكررين وهو متعدي كما تقدم، وذكر الباب الخامس

وإن كان الالف مجهول
فالحرف الأخير
يسكون مثل ما
فى المعروف والحرف
الذى قبل الآخر
مكسور والساكن
ساكن على حاله
بقى مضموم .
وأما المضارع فهو الذى
يكون فى أوله حرف
من حروف أول
بشرط أن يكون ذلك
الحرف زائدا
الماضى، وحروف
المضارعة مفتوحة
فى المعروف .

فقال (وزد) أيها الناظر على الأبواب الأربعة المقدمة بكسر الزاي أمر من زاد يزيد (تفاعلا) ألفه إطلاقية نحو تباعد يتباعد تباعدا أصله بعد فالتاء والألف فيه زائدتان وهذا الباب للمشاركة بين اثنين نحو تضارب زيد وعمر أو أكثر نحو تخاصم زيد وعمر وبكر ومنه تصالح القوم وهو مشترك بين اللازم إذا كان من فاعل المتعدى إلى مفعول واحد نحو تضاربنا من ضارب ولا يقال تضاربه لأنه ينقص عن فاعل مفعولا أبدا والمتعدى إذا كان من فاعل المتعدى لاثنين نحو تنازعنا الحديث من نازعته الحديث وتشاركنا المال من شاركته المال ولا يقال تنازعته الحديث وتشاركته المال لما مر من أنه ينقص عن فاعل مفعولا أبدا وهذا من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فهو متعدد مطلقا كفاعل وقد يفرق بينهما من حيث المعنى أيضا بأن البادي بالفعل في فاعل معلوم دون التفاعل ولهذا يقال في ضارب زيد عمرا على سبيل الإنكار أضرب زيد عمرا أم ضرب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضارب زيد وعمر ويحىي للتكلف فيما لا يراد معناه وقد مر نحو تجاهل وتعارض أي أظهر الجهل والمرض من نفسه وليس عليه الجهل والمرض في الحقيقة والفرق بين تفعل وتفاعلا حال كونها للتكلف أن تفعل في هذا المعنى كتكريم وتحمل وتحمل يريد صاحبه إظهار ذلك المعنى من نفسه ووجوده فيه فتكون تلك الصفة وهي الكرم والجمال والجلادة وتفاعلا ليس كذلك لأنه يدل على أن صاحبه مدع دعوى كاذبة لأن المتجاهل والمتعارض لا يريد أن يكون جاهلا وصريحا وإن أظهر ذلك من نفسه والمعنى تفعل نحو تعاهد بمعنى تعهد وتزأب بمعنى تزيب وبمعنى أفعل نحو تخاطب بمعنى أخطأ وتساقط بمعنى أسقط ويحىي على غير هذه المعاني نحو تفاضيته وتلاقيته وتداركته وهذه المعاني الثلاثة للتعدية أيضا وهذه الأبواب الخمسة موازنة لتدريج من مزيد الرباعي لا ملحقة به سوى أفعل فإنه لا يوازنه بعد الإدغام كذا في المطلوب والله سبحانه وتعالى أعلم ثم شرع في القسم الثالث فقال:

[ثم السداسي استفعلا وافعولا وافعول افعلى يليه افعنلا وافعال ما قد صاحب اللامين]

(ثم) الفعل (السداسي) أي الذي بلغت حروفه ستة بزيادة ثلاثة أحرف على أحرفه الثلاثة الأصلية أبوابه ستة أحدها (استفعلا) ألفه إطلاقية نحو استخرج يستخرج استخراجا أصله خرج فزيدت الهمزة والسين والتاء وأصله أن يكون لطلب الفعل نحو استغفر الله أي طلب منه الغفرة وهذا الباب مشترك بين اللازم إذا كان بمعنى فعل نحو استقرأ بمعنى قرأ وبمعنى التحول نحو استنسر البنيات واستنوق الجمل أو بمعنى صار نحو استحجر الطين والمتعدى إذا كان بمعنى أخرج نحو استخرج المال بمعنى أخرج واستنقد بمعنى أفتقد أو بمعنى الإصابة نحو استعظمه واستملحه أو بمعنى الطلب نحو استمعت الخبر واستغفرت الله تعالى وسنذكر باقي معاني هذا الباب في فصل الفوائد إن شاء الله تعالى (و) ثانيها (افعولا) بسكون الفاء والواو وفتح العينين واللام وألفه إطلاقية نحو اعشوشب يشوشب اعششبا أصله عشب فالهمزة والواو وإحدى الشينين زائدة فيه واخشوشن يخشوشن اخشيشانا وهذا الباب لازم يفيد للبالغة فإذا قلت اعشوشب واخشوشن كان أبغ من قولك عشب وخشن أي صارت الأرض ذات نبات وخشن (و) ثالثها (افعول) بسكون الفاء وفتح العين والواو مشددة نحو اجاوز يحولز اجاوزا أصله جاز فالهمزة والواو المشددة زائدتان فيه وهذا الباب لازم لأن معناه دام مع السرعة في السير وهذا من أفعال الطباع ورابعها (افعلى) بسكون الفاء والنون وفتح العين واللام نحو اسلنقى يسلنقى اسلنقاء أصله ساق فالهمزة والنون والياء زائد فيه ثم قلت الياء ألفا

جميع الأبواب إلا
رباعى أى رباعى
فانها مضحومة فيه
قبل لام الفعل
رع مكسور في
عى والخصاى
سداسى إلا من
ل ويتفاعلا
ل فإنه مفتوح
وفي الجحول
ن حروف المضارعة
سومة والساكن
كن على حاله وما
فتوح كله
عدا لام الفعل

في الماضي لتحركها عقب فتح وكتب بالياء لا انقلاب ألفه منها في الطرف وقلت الياء همزة في المصدر لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف وهو ألف المصدر ولم يطل مع ذلك كونها ألف الإلحاق باحرنجيم نظرا إلى الأصل لصدق تفرعها عليها لأنه في الأصل اسلتقاي على وزن احرنجيم وهذا الباب لازم سوى كلتين سيأتي ذكرهما في اللين لأن معنى اسلتقاي نام على فقاء، وذكر خامسها بقوله (يليه) أي يتبع الأبواب المذكورة في السرد (افعللا) بسكون الفاء والنون وفتح العين واللام وألفه إطلاقية نحو اقعنسس يقعنسس اقعنساسا أصله قفس فالهمزة والنون وإحدى السينين زوائد فيه وهذا الباب لازم يفيد المبالغة لأنك إذا قلت اقعنسس كان أبغ في المعنى من قولك قفس أي دخل ظهره وخرج صدره وهذا الباب ملحق باحرنجيم من مزيد الرباعي لصدق تعريف الملحق عليه (و) سادسها (افعال) بكسر همزة الوصل وسكون الفاء وشذ اللام إلا أنها في النظم مخففة للضرورة ولما فاته التضعيف نبه عليه بقوله (ما) مصدرية ظرفية موصولة بجملة (قد صاحب) افعال (اللامين) أي مدة مصاحبة اللامين أي اشتاله عليهما بالتضعيف فهي من مصاحبة الكل للجزء نحو احمار احماراً احمرا بالاختيف في المصدر ومنه اشهاب يشهب اشهباً وأحماها حمر وشهب فالهمزة والألف والتشديد زائدة فيها وإنما خفف مصدره لوقوع ألفه فاصلة بين التالين بخلاف ماضيه ومضارعه حيث لم يقع كذلك فأدغمها فيها وإنما قابت ألف الماضي والمضارع في هذا الباب ياء في مصدره بعد كسر عينه فيه حملا على قلب الواو ياء في مصدره انموعل نحو اعشيشا أصله اعشوشاب بسكون الواو بعد الكسرة وإنما حمل قلبها على قلب الواو جريا على حمل الظير على النظير لأنهما حرفا علة في أصل الوضع وهذا الباب لازم يفيد المبالغة أيضا لأن احمار واشهب الألوان لكنه أبغ من حمر وشهب ولما فرغ من مزيد الثلاثي شرع في مزيد الرباعي فقال :

[زيد الرباعي على نوعين. ذي ستة نحو افعلل افعللا ثم الخماسي وزنه تفعللا]

(زيد) بفتح فسكون أي مزيد الفعل (الرباعي) كأن (على نوعين) أي منحصر في قسمين سداسي وله بابان وخماسي وهو باب واحد فصارت أبواب الرباعي الزيد ثلاثة ترجع إلى قسمين لأن الزائد إما حرف واحد فيصير الرباعي به خماسيا وإما حرفان فيصير سداسيا ولم يوجد منه في كلامهم ما زيد فيه ثلاثة أحرف فيكون سباعيا ثم أبذل من نوعين لتفصيلهما ورفع إجمالهما فقال نوع (ذي) أي صاحب (سته) من الأحرف بزيادة حرفين على الأصول الأربعة وتحت بابان أشار لأولهما بقوله وذلك (نحو افعلل) بكسر همزة الوصل وسكون الفاء وفتح العين واللامين مع تشديد الأخيرة نحو اقشعر يقشعر اقشعرا أصله اقشعر فالهمز والتشديد زائدان فيه وهذا الباب لازم كاحمر واصفر في كونه للألوان ولذلك لا يتعدى وأشار لثانيهما بقوله (وافعللا) بسكون الفاء والنون وفتح العين واللامين وألفه إطلاقية نحو احرنجيم احرنجيم احرنجاما أصله احرجم فالهمز والنون زائدان فيه والاحرنجام الاجتماع وهذا الباب لازم لأنه مطاوع فعمل نحو حرجمت الإبل فاحرنجمت. وذكر النوع الثاني عاطفاه على ذي ستة بقوله (ثم) النوع (الخماسي) بسكون الياء للضرورة وهو باب واحد (وزنه) أي الخماسي (تفعللا) بفتح التاء والفاء واللامين وسكون العين وألفه إطلاقية نحو تدحرج تدحرج تدحرجا أصله دحرج فالتاء زائدة فيه وهذا الباب لازم لأنه مطاوع فعمل نحو دحرجت الحجر فتدحرج فهو غير متعد لأنه لا يدل على مفعول لا لفظا ولا معنى وإنما دل على فعل الفاعل فقط [تنبيهان : الأول] باب فعل بلغ باعتبار ما حقه ستة أبواب : الأول تدحرج وهو لازم كما مر ، والثاني تجورب وهو متعد لأن معناه لبس الجورب ، والثالث تشيطان أي فعل فعلا مكروها وهو متعد أيضا ، والرابع ترهوك أي تبخر وهو لازم ، والخامس تمسكن أي أظهر الذل وهو متعد ،

والسادس تجلبب أى لبس الجلباب وهو متعدّ أفاده في المطلوب . الثاني علم أن مزيد الرباعي لا يزيد على الستة أحرف لأن التصرف في الفعل أكثر من التصرف في الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف الزائدة ما احتمله الاسم . قال في التسهيل : وإن كان أى المزيد فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو ثاء التأنيث أو نون التوكيد وسكت عن هذا الاستثناء في الخلاصة وهو أحسن لأن هذه في تقدير الانفصال والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب المصدر وما يشتق منه

[ومصدر أتى على ضربين ميمى وغيره على قسمين
من ذى الثلاث فالزم الذى ميم وما عداه فالقياس تتبع]

(باب) بيان أبنية وصيغ (المصدر) مفعّل صالح لحدث المصدر وزمانه ومكانه ، والمراد به عرفا اسم الحدث ويسمى حدثا وفعلًا حقيقة واسم معنى أيضا (و) أبنية (ما) أى الماضى والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان والآلة التى (يشتق) يضم أوله وفتح ما قبل آخره مضارع مجهول نائبه ضمير ما وذكره مراعاة لفظه وهو الأحسن إن لم يؤد إلى لبس كأعط من سألتك لامن سألك أو قبّح كأعجبني من هى بيضاء ومصدره الاشتقاق يستعمل لغة بمعنى الشق بالفتح أى التصفيف ومطووعا له وعرفا في رد لفظ الآخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف فإن كانت جميع الحروف الأصلية مع الترتيب سمى صغيرا أو أصغر كاشتقاق ضرب ويضرب واضرب وضارب ومضروب وضارب من الضرب وإن كانت كذلك لامع الترتيب سمى كبيرا أو وسطا أو صغيرا كاشتقاق المدح من الحمد وإن كانت فى أكثر الحروف الأصلية سمى أكبر أو كبيرا كاشتقاق فاج وفلج وفلج من الناق والاراد هنا القسم الأول وصلة يشتق (منه) أى المصدر (ومصدر) أى اسم الحدث ومسوغ الابتداء به قصد الحقيقة وخبره جملة (أتى) بالمشاة فوق فاعله ضمير المصدر أى جاء ، وورد فى كلام العرب حال كونه كائنا (على ضربين) أى نوعين وقسمين وأبدل من ضربين لتفصيلهما ورفع إجمالهما (ميمى) نسبة للميم لابتدائه بها من نسبة السكّل لجزئه ، والمراد بالميمى ما يكون أول حروفه ميم زائدا على نفس الكلمة فخرج ما بدئ بميم أصلى كالذى (وغيره) أى اليمى غير مجرور عطف على ميمى حال كون غير اليمى كائنا (على قسمين) يبين القسمين بقوله قسم كائن (من) الفعل المجرد (ذى) أى صاحب الأحرف (الثلاث) وهذا سماعى (فالزم) أيها الناظر أمر من الزوم أى احفظ (الذى سمع) من العرب من أبنيته مقتصرا عليه بحيث لا تقيس عليه غيره لتعذر ضبطه لكثرة حتى قيل إن مصدر الثلاث لا يمكن تعداده إلا أنه يرتقى على ما ذكر سيديويه إلى اثنين وثلاثين بابا تركت تعدادها عمدا لئلا يطول كتابى فلما تعذر ضبطه لكثرة أتى على ما سمع من العرب ، هذا مذهب سيديويه . وأما مذهب الزمخشري فإن مصدره قياسى لكثرة استعماله (و) قسم كائن (ما) أى الفعل الذى (عداه) أى جاوز ذى الثلاث رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا (فالقياس) على ما سمع منه من العرب مفعول (تتبع) أى الناظر فى ضبط أبنيته لعدم تعذر ضبطه لأن مصدره على طريق واحد وضع فى ألفاظ معلومة كالإفعال بكسر المعز فى باب أفعل والافعال فى باب انفعال واستعمال فى باب استفعال ونحوه من مزيد الثلاث وكالفعالة والفسلال والتفعّل والافعال والافعيال والافعنال فى الرباعى المجرد ومزيدة . أما باب كلام بكسر الكاف وقيتال بكسر القاف وقتال بكسر القاف وتحمال بكسر التاء وفتح الميم وزلال بفتح الزاى الأول من كلم وقاتل وتحمل وزلزل فشاذ لا اعتداد به .

وتصغيره على بويب وهو إما مرفوع إما على أنه خبر لمحدوف أو لما بعده وإما على أنه مبتدأ خبره
محدوف أو ما بعده فهذه أربعة أوجه وإما منصوب بفعل محذوف وإما مجرور بحرف محذوف مع
متعلقه وإما، وقوف أى ساكن كالأعداد المسرودة وهو الأولى اعدم إحواجه لتقدير فهذه سبعة أوجه
تجوز فى كل ترجمة والمختار أن المراد به الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة وأصله المدخل
والألفاظ مدخل للمعنى فالعلاقة الشابهة أو التقيد أو الإطلاق وهذا باعتبار الأصل وإلا فقد صار
حقيقة عرفية فيما تقدم . الثانى يحتمل أن جملة أى صفة مصدر والظرف بعده خبره . الثالث مسوغ
مجيء الحال من غير تخصصه بالإضافة . الرابع بأن أن ما من ماعداه عطف على ذى الثلاث . الخامس
الميمى على قسمين أيضا من ذى الثلاث ومما عداه لكن كلاهما قياسى كما ستراه .
وأخذ فى بيان أبنية الميمى من ذى الثلاث فقال :

[ميمى الثلاثى إن يكن من أجوف صحيح أو مهموز أو مضعف
أنى كفعل بفتحتين وشذ منه ما بكسر العين
كذا سم الزمان والمكان من مضارع إن لا بكسرهما بين
وافتح لها من ناقص وما قرن واعكس بمعتل كفتروق يعن]

المصدر (ميمى) الفعل (الثلاثى) أى المصدر الميمى الذى فعله ثلاثى مجرد مبتدأ خبره جملة (إن يكن)
ميمى الثلاثى مأخوذاً (من) فعل (أجوف) يمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل . والأجوف عرفاً
معتل العين وهو يأتى على ثلاثة أبواب . الأول فعل يفعل بضم العين فى المضارع نحو قال يقول وصان
يصون ، والمصدر والزمان والمكان منه على ، فعل بالفتح نحو مقال ومصان أصلهما مقول ومصون
قلت فتحة الواو للساكن الصحيح قبلها وأبدلت ألفاً . والثانى فعل يفعل بفتح العين فى المضارع
نحو خاف يخاف وهاب يهاب ، والمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو تخاف ومهاب . والثالث
فعل يفعل بكسر العين فى المضارع نحو باع يبيع وكال يكيل والمصدر منه كذلك نحو مبيع ومكال
والمكان والزمان على مفعول بكسر العين نحو مبيع ومكيل يسكون الباء الواحدة والكاف ولو قلت
حركة الياء لما قبلها على القاعدة المستمرة يلتبس الزمان والمكان بالمفعول لفظاً وإيجاماً والفرق
بالأصل تأمل وأما الملول للمصدر والمكان والزمان من طول يطول بضم العين فيهما فهو شاذ لا يعتد به
وعطف على أجوف (صحيح) بعاطف مقدر أى أو من فعل صحيح أى سالم من حروف العلة والهمزة
والضعيف وأصله صفة مشبهة من الصحة كفتح يفتح بفتح العين فالمصدر والزمان والمكان منه مفتوح
بفتحها أيضاً ودخل يدخل وحسن يحسن بضم عين مضارعهما فالمصدر والزمان والمكان منهما ، فعل
بفتح العين (أو) من فعل (مهموز) أصله اسم مفعول همزه والمراد به هنا الفعل الذى آخر حروفه
همزة وهو يأتى من كل باب كالصحيح أما المهموز الفاء من الصحيح فيأتى على خمسة أبواب والمصدر
والمكان والزمان على وزن واحد فى أربعة منها وفى واحد والزمان والمكان على وزن آخر سوى وزن
المصدر الأول منها من باب نصر ينصر نحو أخذ يأخذ والثانى من باب علم نحو آمن يأمن والثالث من
باب فتح نحو أهب يأهب والرابع من باب حسن نحو أذب يأذب فالمصدر والزمان من هذه الأبواب
على مفعول بالفتح نحو مأخذ ومأمن ومأهب ومأذب وأما الباب الذى مصدره على هذا الوزن لازمانه
ومكانه فهو من باب ضرب يضرب نحو أبق يابق فالمصدر منه على مفعول بالفتح نحو مابق والزمان
والمكان على مفعول بالكسر نحو مابق . وأما المهموز العين منه فيأتى منه أبواب أربعة والمصدر

مضموما فوزنه
وضخم وإن كـ
مكسورا فوزنه
المتعدي هالم
اللازم يأتى على
أوزان نحو مـ
وزمن بفتح
وكسر اللام وأ
للمذكر وحمره
البؤنث وجمعها
بضم الحاء ومـ
الميم وضمه أحمر
وتكفيه جمره حمـ
وعطشان للـ
وعطشى بفتح
وسكون الطاء و
للبؤنث وجمعها

والزمان والمكان في ثلاثة منها على صيغة واحدة وواحد منها زمانه ومكانه على صيغة أخرى سوى صيغة المصدر الأول منها من باب فتح نحو سأل يسأل والثاني من باب علم نحو سئم يسأم والثالث من باب حسن نحو رؤف يرؤف فالمصدر والزمان والمكان منها على مفعل بالفتح نحو مسأل ومسأم ومرأف وأما الباب الذي لا يجرى زمانه ومكانه على هذا فهو من باب ضرب نحو زأد يزمد فالمصدر منه على مفعل بالفتح نحو مزأد ومكانه وزمانه بالكسر نحو مزمد . وأما مهموز اللام منه فيأتي من أربعة أبواب أيضا في ثلاثة منها اتفق وزن المصدر والزمان والمكان وواحد منها خالف وزن مصدره وزن زمانه ومكانه : الأول منها من باب فتح نحو قرأ يقرأ والثاني من باب علم نحو ظمى يظمأ والثالث من باب حسن نحو جزؤ يجزؤ فالمصدر والزمان والمكان منها على مفعل بالفتح نحو مقرأ ومظمأ وجزأ . وأما الباب الذي مصدره على هذا لازمانه ومكانه فهو من باب ضرب نحو هبنا يهين مصدره على وزن مفعل بالفتح نحو مهنا وزمانه ومكانه بالكسر نحو مهين . وأما المهموز المضاعف فهو لا يوجد في العين واللام وفي الفاء يأتي من ثلاثة أبواب اتفق وزن المصدر والزمان والمكان في اثنين وفي واحد منها اختلف وزن مصدره بوزن زمانه ومكانه . أما الأول فأحدهما من باب نصر نحو أذ يؤذ وثانيهما من باب حسن نحو أز يؤز فالمصدر والزمان والمكان منهما على مفعل بالفتح نحو مأذ وأز والأصل مأد ومأزز وأما الثالث فهو من باب ضرب نحو أن يئن مصدره على مفعل بالفتح أيضا نحو مأن والأصل مأئن وزمانه ومكانه على مفعل بالكسر نحو مأئن والأصل مأئن (أو) من فعل (مضاعف) بضم الليم وفتح العين المهملة باسم مفعول ضاعفه ثم خص عرفا بما كانت عينه ولامه من جنس واحد في الثلاثي وهو يأتي من ثلاثة أبنية . الأول فعل يفعل بضم العين في مضارعه نحو سر يسر ومد يمد والمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالفتح نحو مسر ومد والأصل مسرر ومدد . والثاني فعل يفعل بفتح العين في مضارعه نحو عض يعض وحس يحس والمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو معض ومحس والأصل مععض ومحس . والثالث فعل يفعل بكسر العين في مضارعه نحو قر يقر وفرفر والمصدر منه كذلك نحو مقر ومفر والأصل مقرر ومفرر . وأما المسكان والزمان منه فلي مفعل بكسر العين نحو مقر ومفر والأصل مقرر ومفرر . وأما الحبيب والمليب بالفتح للمصدر والزمان والمكان من فعل يفعل بضم العين فيهما فهو شاذ وجواب إن يكن من أجوف الخ (أنى) بالمشناة الفوقية ماض من الاتيان أى جاء ميمى الثلاثي منها وورد في كلام العرب حال كونه (كفعل) حال كون مفعل متلبسا (بفتحيتين) الأولى لليم والثانية للعين (وشذ) بشذ الدال المعجمة أى خرج من القياس حال كونه كأننا (منه) أى ميمى الثلاثي بيان (لما) أى الذى أتى عن العرب حال كونه متلبسا (بكسر العين) نحو مطلع بكسر اللام من مطلع يطلع بضم العين في المضارع اسم لطاوع الشمس ويصلح لزمانه ومكانه أيضا والمغرب بكسر الراء من غرب يغرب بضم عين المضارع لمسكان غروب الشمس وزمانه ونفسه والمسجد بكسر الجيم من سجد يسجد بضم عين مضارعه للسجود وزمانه ومكانه وأما مذهب سيويه فمسجد بفتح الجيم لاغير إننا أريد منه موضع السجود والمشرق بكسر الراء من شرق يشرق بضم العين في مضارعه لشروق الشمس وزمانه ومكانه والمجزر بكسر الزاي من جزر يجزر بضم العين في مضارعه لجزر الإبل ومكانه وزمانه والمسكن بكسر الكاف من سكن يسكن بضم العين في مضارعه للسكنى ومكانه وزمانه والمنبت بكسر الباء من نبت ينبت بضم عين مضارعه للنبات ومكانه وزمانه والمنسك بكسر السين من نسك ينسك بضم عين مضارعه للنسك ومكانه وزمانه والمفرق بكسر الراء من فرق يفرق بضم عين مضارعه

بكسر العين
سنة عطشان
نان وثنية عطشى
ان واختصرت
ما يمكن ضبطه
بما عمل وترك
[ما المدحول]
مع الثلاثي فوزنه
وكثير ، وقد
الفاعل والمفعول
ائد على الثلاثي
صدر الميمى .
ن البالغة جهول
ديق وكذاب
بضم السين
يقط

لافتراق الشمر وسط الرأس ومكانه وزمانه والسقوط بكسر الفاء من سقط يسقط بضم عين مضارعه
للسقوط ومكانه وزمانه والمحشر بكسر الشين المعجمة من حشر يحشر بضم عين المضارع للحشر وزمانه
ومكانه والرفق بكسر الفاء من رفق يرفق بضم عين المضارع للرفق ومكانه وزمانه وجمع بكسر الميم
من جمع يجمع بفتح العين فيها للجمع وزمانه ومكانه وإن كان القياس في هذه الأمثلة كلها الفتح
وقد روى في بعضها وهو المنسك والطلع والغرب والمجمع وأجيز في الباقي قياسا عليها وشبه بالمصدر
الميمى للثلاثى من الأنواع المذكورة اسم الزمان والمكان منها فقال (كذا) أى يمى الثلاثى من
أجوف أو صحیح أو مهوز أو مضاعف فى إنيائه كفعل بفتحين وشذوذ ما أتى منه بكسر العين خبر
مقدم مبتدؤه (اسم) بكسر السين المهملة أى اسم (الزمان) لحث المصدر (و) اسم (المكان) له أيضا.
ثم ذكر أن شرط قياسية فتح عين مفعل مصدرا وزمانا ومكانا من الأجوف وما بعده الثلاثى أن
لا تكون عين مضارعه مكسورة بأن تكون مفتوحة أو مضمومة بقوله حال كون ميمى الثلاثى
الأجوف واسم زمانه ومكانه مأخوذة (من) مادة فعل (مضارع إن) بكسر المعجمة وسكون النون
حرف شرط فعله بين بفتح عينه أوضعا (لا بكسرها) أى عين المضارع عطف على محذوف كما رأيت
متعلقه (بين) مضارع بان بمعنى ظهر أصله بين بسكون الواو فكسر المثناة ونقل كسر المثناة إلى
الواو وحذفت المثناة للقاء الساكنين وفاعله ضمير المضارع وجواب إن محذوف يدل عليه قوله
أنفا أتى كفعل الخ.

[تنبيهات: الأول] فتحت ميم مفعل فى المصدر لحثة الفتحة ولدفع الالتباس باسم الآلة على تقدير
الكسر وبالمفعول للفعل الزائد على الثلاثى على تقدير الضم وفى الزمان والمكان لهما وجهين ولتكون
حركة العوض موافقة لحركة الموضع تأمل وفتحت العين فى جميعها للخفة وسكنت الفاء لتلازم توالى
أربع حركات فى كلمة واحدة وخسرت به الفاء لأن لزوم التساوى المذكور من الميم ودفعه بإسكان
ما هو قريب منه أولى من غيره وليكون ما يقابل العين فى الماضى والمضارع متحركا. الثانى إنما
لم يفرق بين المصدر الميمى واسم الزمان والمكان فيما إذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما سواء
كان استعمالها على القياس أو على الشذوذ، أما على القياس فلما مر، وأما على الشذوذ فلوجوده كذاك
بالاستقراء. الثالث إن كان المضارع مكسورا العين فالمصدر الميمى منه على وزن مفعول بفتح الميم والعين
وسكون الفاء كما مر إلا المرجع والمصير فانهما مصدران من هذا الباب وقد جا آ بكسر العين وكذا الحيف
والمعجب مصدران من هذا الباب وجا آ بكسرها والزمان والمكان منه مفعول بكسر العين وهذا فى الفعل
الصحيح والأجوف والمضاعف والمهوز كالمضرب والمجلس والمنسكج والمسرح ونحوها مما كان
عين مضارعه مكسورا فان هذه الأمثلة بالفتح مصدر ميمى وبالكسر اسم زمان ومكان وإنما فرق بين
المصدر والزمان والمكان فى هذا الباب لتكون حركة عينها موافقة لحركة عين مضارعهما لتكونهما
مأخوذتين منه بخلاف المصدر فأبقى على الفتح لحثة وقد تقدمت أمثلة الأجوف والمضاعف والمهوز
وهذا تفصيل فى مفهوم قوله إن لا بكسرها بين (واقف) أيها الناظر عين مفعول (لها) أى المصدر والزمان
والمكان حال كونها مأخوذة (من) فعل (ناقص) أصله اسم فاعل نقص ثم نقل عرفا لمثل اللام وهو
المراد هنا سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وإنما اختير الفتح فيه دون الضم والكسر
لعدم وجود مفعول بضم العين فى كلامهم ولتلايق الاشتراك بين المتباينين وسيأتى إن شاء الله تعالى مع أنه
أخف الحركات. أما المضاعف الناقص الذى وجب الإدغام أو جازى الثلاثى فهو اللقيف المرقون الذى عينه
ولامه حرف علة من جنس واحد فلا يوجد هذا إلا فى باب علم من الواوى والياء أمان أو اوى فكفوى

بفتح الياء وضم القاف
ومدرا ومكثير ولعنة
بضم اللام وفتح العين
فإن أسكنت العين من
الوزن الأخير يصير
بمعنى المفعول.

[فصل: فى تصرف

الأفعال الصحيحة]

يتصرف الماضى
والمستقبل والأمر
والنهى من المعروف
والمجهول على أربعة
عشر وجها: ثلاثة
للغائب وثلاثة للغائبة
وثلاثة للخطب وثلاثة

يقوى فانه في الأصل قوو ويقوى قلبت الواو الأخيرة ياء في الماضي لتطرفها وانكسار ما قبلها كما في غزى
وهو مجهول غزا وإنما لم يدغم لسبق موجب القلب منه ولتلازم ضم حرف علة في مضارعه فصار قوى
يقوى على وزن رضى رضى فالمصدر والمكان والزمان منه على وزن مفعل بالفتح نحو مقوى وأما اليائى
فيكسحى بحيا بالإظهار على الأصل وحى بحيا بالإدغام على غيره وإنما لم يدغم على الأصح لتلازم ضم حرف العلة
في مضارعه فالمصدر والزمان والمكان على مفعل بالفتح أيضا نحو حيا ، وأما المهموز الناقص فهو على
نوعين مهموز الفاء ومهموز العين ولا يكون الناقص مهموز اللام فمهموز الفاء الناقص يأتي من أربعة
أبواب اتفق وزن المصدر والمكان والزمان فيها. الأول من باب نصر نحو أسا يأسو ، والثاني من باب فتح
نحو أبى يأتى ، والثالث من باب علم نحو أسى يأسى والرابع من باب ضرب نحو آتى يأتى فالمصدر والزمان
والمكان في علم الأبواب على مفعل بالفتح نحو مأسى ومأبى ومأسى ومأتى ، ومهموز العين الناقص
يأتى من باب فتح فقط نحو نأى يئأى فصدره وزمانه ومكانه على مفعل بالفتح نحو مئأى وأما الناقص
الغير المضاعف والمهموز فهو يأتي من خمسة أبواب اتفق لفظ المصدر والزمان والمكان فيها . الأول من
باب نصر نحو دعا يدعو ، والثاني من باب ضرب نحو رى يرى والثالث من باب فتح نحو رعى يرمى
والرابع من باب علم نحو بقى يبقى والخامس من باب حسن نحو سرو يسرو والمصدر والزمان والمكان
من هذه الأبواب على مفعل بالفتح نحو مدعو ومرعى ومرعى ومبقى ومسرو وهذه على الأصل في كل
أما على الإعلال في الواوى نحو مدعا ومسرا وفى اليائى نحو سرى وسرى (و) اتفق بين منتل لها من
(ما) أى الفعل الذى (قرن) بضم القاف وكسر الراء أى سمى لقيفا مقرونا وهو الذى تكون عينه
ولامه حرفى علة من جنس واحد ويسمى المضاعف الناقص أيضا وقد مر ذكره فيكون مصدره
وزمانه ومكانه على مفعل بالفتح سواء كان مهموزا أو لا فإن كان مهموزا فيوجد من الفأى لاغير وهو
يأتى من باب علم فقط نحو أوى يأوى فصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعل بالفتح نحو مأوى والأصل
مأوى وإن كان غير المهموز فهو يأتي من بابين فقط أحدهما من باب ضرب نحو طوى يطوى وثانيهما من
باب علم نحو قوى يقوى فالمصدر والزمان والمكان على مفعل بالفتح نحو مطوى ومقوى والأصل مطوى
ومقوى بتجريك الياء وإنما حل الليف المقرون على الناقص في هذا الحكم لانه كالناقص في كون آخره
حرف علة (واعكس) أيها الناظر الحكم السابق في الناقص والمفروق أى خلاه (ب) فعمل (معتل) بضم الميم
وسكون الهمزة المهملة وفتح المثناة الفوقية وشدة اللام أصله اسم فاعل اعتل وشغل عر فالما فيه حرف علة
والمراد به هنا ما فاؤه حرف علة ويسمى مثالا سواء كان مضاعفا أو مهموزا أو لم يكن منهما فأكسر عين
مفعل منه للمصدر والزمان والمكان وهذا معنى العكس سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما
أو مكسورا وإنما اختير الكسر فيه دون الفتح والضم ، أما الفتح فثلاثا يقع الاشتراك بين المتباينين
أى الناقص والمثال وذلك أن كل واحد منهما مبين الآخر من حيث إن حرف العلة في الناقص في الآخر
وفي المثال في الأول وأما الضم فلم يعلم وجود مفعل بضم السين في كلامهم كما مر. أما معتل الفاء المضاعف
فيأتى من باب علم فقط نحو ودّ يودّ فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالكسر نحو مودّ والأصل
فيه مودد . وأما المعتل الفاء المهموز فهو على نوعين مهموز العين ومهموز اللام ولا يحى منه مهموز
الفاء فمهموز العين منه يأتى من بابين الأول من باب ضرب وهو من الواوى نحو وأد يودد والثاني من
باب علم وهو من اليائى نحو يئس يئأس على أن الكسرية لفة فالمصدر والزمان والمكان على مفعل نحو
مؤدد ومئس ومهموز اللام منه يأتى من ثلاثة أبواب: الأول من باب ضرب نحو وجأ يجى وثاني
من باب فتح نحو وطأ يطأ وهو من باب ضرب في الأصل ، وقيل من باب علم والأول أصح والثالث

ووجهان
جلا كان أو
أنه لا يأتي
للتكلم في
من الأسر

[الفاعل]
على عشرة
ما جمع المذكور
ظ ناصر
صرو بصرة ،
مع المؤنث
ناصرات

[المفعول]
على سبعة أوجه

من باب حسن نحو وضؤ وضؤ فالزمان والمكان والمصدر من هذه الأبواب على مفعل بالكسر نحو
 موجى وموطى وموضى وأما المعتل الفاء الذى ليس مضاعفا ولا مهموزا فيأتى من خمسة أبواب الأول
 من باب ضرب نحو وعد يعد والثانى من باب فتح نحو وضع يضع وهو من باب ضرب فى الأصل
 والثالث من باب علم نحو وجل يوجل والرابع من باب حسب نحو ورث يرث والخامس من باب حسن
 نحو وسم يسم فالمصدر والزمان والمكان منها على مفعل بالكسر نحو موعود وموضع وموجل ومورث
 وموسم أما موجد من باب نصر فهو لغة عامرية وشبه بالمعتل فى كسر عين مفعل منه للمصدر والزمان
 والمكان اللقيف المفروق مدخلا الكاف على المشبه كاصطلاح الفقهاء المبني على التشبيه القلوب
 للاختصار فقال (ك) فعل لقيف (مفروق) بفتح الميم وسكون الفاء وضم الراء آخره قاف أصله اسم
 مفعول فرق وثقل عرفا لما فاؤه ولامه حرفا علة ونعت مفروق بجملة (يعن) بفتح الثناة تحت وكسر
 العين المهملة مضارع عن المضغف من باب ضرب فى الصباح يقال عن من باب ضرب إذا اعترض
 لك من أحد جانبيك بمكروه والاسم العن وعن الأمر يعن ويعن عنا وعننا إذا اعترض انتهى
 وفى القاموس عن يعن ويعن عنا وعننا إذا ظهر أمامك واعترض اه يظهر لك المفروق عند
 ذكره فى فصل القوائد الآتى إن شاء الله تعالى فالمفروق كاللعتل سواء كان مهموزا أو لاما كونه مهموزا
 فيوجد فى العين فقط وهو يأتى من باب علم فقط نحو وثى يأتى فصدره وزمانه ومكانه موثى على وزن
 فمفعل بالكسر وأما كونه غير مهموز فيوجد فى ثلاثة أبواب فقط أحدها من باب ضرب نحو وثى يث
 والثانى من باب علم نحو وجى يوجى والثالث من باب حسن نحو ولى يلى فالمصدر والزمان والمكان
 منها على مفعل بالكسر نحو موقى وموجى ومولى وإنما حمل اللقيف المفروق على المثال فى ذلك الحكم
 لأنه كاللعتل فى كون أوله حرف علة وكالناقص فى كون آخره حرف علة فحمله بعضهم فى ذلك الحكم
 على المعتل نظرا إلى ذلك ومنهم المؤلف والبعض الآخر على الناقص نظرا إلى ذلك ومنهم شارح المراح
 ولما فرغ من ميمى الثلاثى وزمانه ومكانه شرع فى ميمى وزمان ومكان ما عداها فقال :

[وما عدا الثلاث كلا اجعلا مثل مضارع لها قد جهلا]

(وما أى الفعل الذى (عدا) أى جاوز الفعل (الثلاث) أى الثلاثى فأسقط ياء النسب للضرورة سواء
 كان رباعيا مجردا أو مزيدا ملحقا كان أو موازنا أو خماسيا أو سداسيا سواء كان من الثلاثى أو من
 الرباعى وسواء كان ذلك الفعل صحيحا أو مهموزا أو مضاعفا أو معتلا أو لازما أو متعديا (كلا) بضم
 الكاف وشد اللام والتنوين عوض عن المضاف إليه أى كل مصدر ميمى واسم زمان واسم مكان
 مفعول (اجعلا) وألفه للتوكيد بدل من النون الخفيفة وثانى مفعولى اجعل (مثل) بكسر
 فسكون أى شبه فعل (مضارع) كأن (لها) أى المصدر الميمى والزمان والمكان من حيث
 مشاركته إياها فى المادة ونعت مضارع بجملة (قد جهلا) بضم الجيم وكسر الهاء ماض مجهول
 نائبه ضمير مضارع وألفه إطلاعية أى مبنى نائب الفاعل الذى حذف للجهل به مثلا وجملة اجعل
 كلا الخ خبر ما عدا الثلاث عائدها محذوف أى منه ويحتمل أن ضمير لها لما راغى فيه المعنى
 فيكون هو العائد ولو ذكره مراعاة لفظها لسكان أولى وأوضح وهذا لا يفتى عن تقدير منه بعد
 كلا والمعنى أن الفعل المتجاوز ثلاثة أحرف اجعل مصدره الميمى وزمانه ومكانه على هيئة
 مضارعه المبني للجهول سواء كان المضارع مفتوح العين أو مضموها أو مكسورها إلا أنك تبدل
 حرف المضارعة بالميم المضمومة كما سيقول وشبه بالمصدر الميمى واسم الزمان والمكان المعبر عنها
 بكلا آتفا اسمى المفعول والفاعل مما عدا الثلاث مدخلا الكاف على المشبه كما تقدم فقال :

منها جمع المذكور لفظ
 وجمع المؤنث ل
 واحد .
 [ونون التا كيد المشد
 تدخل على جميع الأ
 والنهى من المعرو
 والمجهول والخف
 كذلك غير أ
 لا تدخل فى التش
 وجمع المؤنث والخف
 ساكنة والمشد
 مفتوحة إلا فى التش
 وجمع المؤنث فانه
 مكسورة فيهما و
 قبلهما مكسور
 الواحدة الحاضر
 ومضموم فى جم
 المذكور ومفتوح

[كذا اسم مفعول وفاعل كسر عينا وأول لها ميا يصر]

(كذا) المذكور من المصدر الميمي والزمان والمكان معامدا الثلاثي في الجعل على هيئة مضارعة المجهول خبر (اسم مفعول) أي اسم دل على حدث معين وذات مبهمه وقع عليها الحدث فيصاغ معامدا الثلاثي على هيئة مضارعة المجهول (و) كذا اسم (فاعل) أي اسم دل على حدث معين وقع من ذات مبهمه فيصاغ منه كذلك لكن (كسر) بضم فس كسر ماض مجهول نائبه ضمير فاعل و (عينا) تمييز محوّل عن نائب كسر الأصل كسر عينه محوّل إسناد كسر إلى ضمير فاعل فانهمت النسبة فيزها بما كان نائباً . والمعنى أن اسم الفاعل يفارق المصدر والزمان والمكان والمفعول بكسر عينه وأما هي فعينها مفتوحة وأتبع ما تقدم بما هو في قوة الاستدراك على قوله كلاً اجعلاً مثل مضارع الخ فقال (و) حرف (أول) أصله أول بهمز الوسط قلبت الهمزة واوا للتخفيف وأدغمت في الواو وفيه معنى التفضيل وإن لم يكن له فعل ويأزم الأفراد والتذكير ويستحق منع الصرف للوصفية والوزن مبتدأ ونعته بسكان (لها) أي المصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول والفاعل (ميا) مضمومة خبر (يصر) أصله يصير فلما سكنه للوقف أسقط الياء لالتقاء الساكنين واسمه ضمير الأول والجملة خبره . والمعنى أنك في حال صوغ الخمسة على وزن المضارع تبدل حرف المضارعة بميم مضمومة فيصير المصدر والزمان والمكان على صيغة اسم المفعول أما المصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول من الفعل الرباعي المجرد الصحيح غير المضاعف والمهموز فنحو مدرج بفتح الراء من المتعدي ومدرج بفتح الباء الموحدة من اللازم للمصدر والزمان والمكان ومدرج به للفعل لأنه لا يجيء اسم المفعول من اللازم إلا بواسطة حرف الجر سواء كان ثلاثياً أو زائداً ولهذا قال الزنجاني وبجر في السكت فسكان على المؤلف أن يشير إلى هذا أما من المضاعف منه فزلازل ومزلازل به في اللازم وموجب من المتعدي من مضاعفه ولا يجيء مهموز منه أيضاً مطلقاً وأما من المعتل منه فنحو موسوس متعدياً ولا يجيء لازماً وأما من ملحقاته فنحو مجلب من المتعدي ومحوّل ومحوّل به من اللازم ولا يجيء منها مضاعف ولا معتل ولا مهموز مطلقاً بنسبة ثلاثيها فخرج الجواب عن الاعتراض بمثل قررد وكذا الحكم في المزيدات وأما من الرباعي المزيد على الثلاثي فنحو مكرم ومفرح ومقاتل من المتعدي ومجرب ومجرب به من أجرب لازماً ومموت وموت به من موت الإبل لازماً ولا يجيء اللازم من المقابلة وأما من مضاعفه فنحو معد والأصل معدد من أعدد ومجبب من جيب ومحدد من حادد وأما من مثاله فنحو موعد من أوعد ومورم من ورم ومواب من واثب وأما من أجوفه فنحو مجاب والأصل مجوب ومقول من قول ومجاوب من جاوب وأما من ناقصه فنحو معطى من أعطى ومسمى من سمى ومجاني من جاني وأما من مهموز الفاء فنحو مؤدم من آدم ومؤول من أول ومؤاخذ من آخذ وأما من المهموز العين فنحو مسأد ومسأد من رأس وموأل من وأل . وأما المهموز اللام فنحو مبدأ من بدأ ومبوا من بوا ومفاجأة من فاجأ . وأما اللغيف المفروق فنحو مروا من أرووا فالأصل مروو بالواوين وفي اليائي محياً فالأصل محي وإمالم يعمل الإدغام فيها لسبق عمل القلب منه ومقوى من قووا فالأصل مقوو يواوين قلبت الأخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر هذا في مجرده وفي اليائي محي من حي وإمالم يعمل الإدغام فيها لماصر . وأما اللغيف المفروق فنحو مولى من أوى ومولى من ولى ومواقي من وقي قلبت الياء في جميعها ألفاً لوجود موجب القلب وأما من الخامس المزيد على الثلاثي أما من الانفعال فنحو منقطع ومنقطع به من انقطع لازماً ولا يجيء منه المتعدي وأما من الاقتمال فنحو مختبر من اختبر متعدياً لأنه بمعنى اتخذ ومحتقر ومحتقر به من احتقر لازماً وأما من الافعال فنحو

وواق ، مثال
في المعروف
را انصروا الخ
للمجهول نصر
روا الخ ومثال
ينصرون نصران
الخ ومن
ينصرون نصران
الخ . ومثال
غائب لينصر
نصروا لنصر
نصرون ومثال
الحاضر انصر
سروا انصري
نصرون ومن
ل ينصر

محمر ومحمر به بلا إدغام من أحرر لازما ولا يجيء منه التعدى وأما من الفعل نحو متكسر ومتكسر
 به من تكسر لازما ومتقسم من تقسم متعديا وأما من التفاعل فنحو متباعد ومتباعد عنه من
 تباعد لازما ومتنازع من تنازع الحديث متعديا وأما من مضاعفها فنحو متصبب ومتصبب فيه بلا
 إدغام من الأفعال لازما ولا يجيء منه التعدى ومتعدد بلا إدغام من الاعتداد متعديا ومتجب
 متعديا ولا يجيء منه اللازم ومتجاب بلا إدغام من الضاعف ولا يجيء منه اللازم ولا يجيء من
 المضاعف من الأفعال وأما من مثاها فنحو متصل والأصل موصل قلبت الواو تاء وأدغمت التاء في
 التاء ومتوكل من الفعل ومتواهب من التفاعل وهذه الأمثلة كلها من التعدى ولا يجيء اللازم
 منها ولا يجيء المثال من الأفعال والافعال وأما من أجوقها فنحو منجوب ومنجوب عنه بلا قلب
 من الأفعال لازما لا متعديا ومختار بلا قلب من الأفعال متعديا لا لازما ومعور ومعوربه من الواوى
 ومبيض ومبيض به من الياء من الأفعال لازما لا متعديا ومتزود من الفعل متعديا ولازما ومتجاوب
 ومتجاوب عنه من التفاعل لازما لا متعديا وأما ناقصها فنحو متقضى ومتقضى به من الأفعال لازما
 لا متعديا ومحتنى من الأفعال متعديا لا لازما ومرعو ومرعوبه من الأفعال لازما لا متعديا ومتقى من
 الفعل متعديا لا لازما ومتفادى من التفاعل متعديا لا لازما. وأما من لفيف مقرورها فنحو منزوى
 ومنزوى به من الأفعال لازما ومتعديا ومحتوى ومحتوى به من الأفعال لازما لا متعديا ولا يجيء اللفيف
 من الأفعال مطلقا وأما من اللفيف المفروق فنحو متولى من الفعل متعديا لا لازما ولا يجيء ذلك مما
 سواه وأما من الخماسى الزيد على الرباعى فنحو متدرج ومتدرج به لازما لا متعديا ولا يجيء منه
 الوجوه التى ذكرناها فى الثلاثى الزيد سوى العتل والمضاعف نحو متوسوس متعديا لا لازما أو غيره
 نحو متزلزل ومتزلزل به لازما لا متعديا وأما ملحقاته فنحو متجورب متعديا لا لازما ومتشيطان متعديا
 لا لازما ومترهوك ومترهوك به لازما لا متعديا ومتمسكن متعديا ومتجلبب متعديا وأما من السداسى
 الزيد على الثلاثى فنحو مستخرج متعديا ومستحجر ومستحجر به لازما من الاستفعال ونحو
 معشوشب ومعشوشب به لازما من الأفعال ونحو مجاوز ومجاوز به لازما من الأفعال ونحو متعسب
 ومتعسب به لازما من الأفعال ونحو مسلق ومسلق عليه لازما ومغرندى ومسرندى متعديا
 من الانعلاء ونحو محمار ومحمار به لازما من الأفعال ولا تجيء الوجوه التى ذكرناها فى الخماسى الزيد
 على الثلاثى منها سوى الأفعال والاستفعال وأما من الأفعال فيجىء منه الناقص لا غير نحو
 مغزوى متعديا وأما من الاستفعال فيجىء منه المضاعف نحو مستقر ومستقر به بلا إدغام لازما
 ومستجب بلا إدغام متعديا والمهموز الفاء نحو مستأثر والمهموز العين نحو مستأثم ومهموز اللام
 نحو مستهزأ والمثال نحو مستوجب والأجوف نحو مستخوف بلا قلب فيها والناقص نحو مستهدى
 واللفيف مقرورنا نحو مستهوى ومفروقا نحو مستولى وكل هذه الوجوه من التعدى لا اللازم وأما من
 السداسى الزيد على الرباعى فنحو محرنج ومحرنج به لازما ومقشعر ومقشعر به بالإدغام لازما
 ولا يجيء منها الوجوه التى ذكرناها فى الثلاثى وكل ما ذكرنا من القيود والوجوه لهذه الأبواب من
 قولنا فالصدر اليمى والزمان والسكان والمفعول إلى ههنا مذكور فى نزهة الطرف بعضه نصريحا
 وبعضه مفهوما وإنما قيدنا بعدم الإدغام والقلب فى بعض هذه الوجوه لأنه لو أدغم فى موضع الإدغام وقلب
 فى موضع القلب اشتراك الفاعل فى اللفظ مع المفعول والزمان والسكان والمصدر اليمى أفاده فى المطلوب.
 ولما فرغ من أبنية المصدر واسم الزمان والسكان واسم المكان واسم المفعول واسم الفاعل بما عدا
 الثلاثى أخذ فى أبنية الماضى فقال :

(إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط فعله (بدئا) أى الخامس والسادس ماض مجهول نائبه ألف الاثنين وجواب إن محذوف دليله اكسرن وعلق يبدئ (بهمز وصل) والأصل فيها الكسر لا الفتح والضم فتكون همزة الوصل للبتدأ بها الماضى الخامس أو السادس مكسورة فى تسعة أبواب من مزيد الثلاثى باب الافتعال (كامتحن) أى اختبر وباب الافعلال والافتعال من خماسيه والاستفعال والافعيال والافعال والافعلال من سداسيه وبابين من مزيد الرباعى الافعلال أيضا والافعلال ومفهوم الشرط داخل فى المستثنى منه فيفتح بدء الخامس والسادس غير همزة الوصل ، ثم استطرد الكلام على همزة الوصل ببيان حكمها وبقية موضعها فقال :

[ثبوتها فى الابتداء قد ألزم كحذفها فى درجها مع الكلام]

(ثبوتها) أى همزة الوصل من إضافة المصدر لفاعله (فى) حال (الابتداء) بالكلمة المبدوءة بهمزة الوصل والنطق بها أولا غير مسبوقه بكلمة متصلة بها متعلق بثبوت وهو مبتدأ خبره جملة (قد ألزم) بصيغة الماضى المجهول نائبه ضمير ثبوت وشبه حذف همزة الوصل فى الدرج ثبوتها فى الابتداء فى الاتزام فقال (كحذفها) أى همزة الوصل من إضافة المصدر لمفعوله وعلق محذوف (فى) حال (درجها) أى الكلمة المنتهية بهمزة الوصل من إضافة المصدر لمفعوله أى وصلها (مع الكلام) السابق عليها فى النطق بحيث لم تقف عليه وتبتدأ بها اسم جمع كلمة وهى قول مفرد أى همزة الوصل كل همزة ثبتت فى الابتداء وسقطت فى الدرج والى تثبت فيها همزة قطع .

[تنبيهات : الأول] الصحيح أن همزة الوصل وضعت همزة وقيل يحتمل أن يكون أصلها الألف ألا ترى إلى ثبوتها ألفا فى نحو الرجل فى الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة . الثانى همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لأنه إنما جىء بها وصلة إلى الابتداء بالسالكين إذ الابتداء به متعذر . الثالث امتناع إثباتها فى الدرج فى غير الضرورة كقوله :

ألا لأرى اثنين أحسن شية على حدثان الدهر منى ومن جملى

بأثبت همزة اثنين . الرابع اختلف فى سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط فى الوصل فقول ابن ابعاء وقيل لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لوصول التكامل بها إلى النطق بالسالكين وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلم اللسان ، ولما قدم أن الماضى الخامس والسادس من مواضع همزة الوصل تم مواضعها مشبها بهما فقال :

[كهمز أمر لهما ومصدر وأل وأيمن وهمز كاجهر

وانهم ابن ابنة واثنين وامرئ امرأة واثنين . كذا اسم است]

(كهمز) فعل (أمر) كائن (لها) أى الخامس والسادس (و) همز (مصدر) لها نحو أنجلى انجلاء وانطلق انطلاقا واستخرج استخرجا فهذه أمر الخامس والسادس وهمزة مصدرهما همرتا وصل تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج (و) كهمزة (أل) معرفة كانت أو موصولة أو زائدة ومذهب الخليل أن همزة أل قطع وسات لكثرة الاستعمال ومثل أل أم فى لغة أهل اليمن وقيل إن همزة أل الجنسية قطع نحو «إن الإنسان لى خسر» (و) كهمز (أعين) الخصوص بالضم فهيمزته للوصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين لأنه عندهم جمع عين وعند سيوريه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فلما حذفت نونه قليل أيم الله أعافوه الهمزة فى أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لأنها بصدد الحذف وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها بعضهم فى هذين البيتين :

يفتح النون والصاد
والراء مع التخفيف
ناصره ناصران
ناصرات ونواصر ،
مثال المفعول منصور
منصوران منصوران
ومناصرير يفتح الميم
منصورة منصورتان
منصورات .

[ومثال الرباعى]

دحرج يدحرج بكسر
الراء وسكون الحاء ،

هز أيم ن ففتح وا كسر أو أم قل أو قل م أو من بالثلث قد شكلا
وأيمت أحم به والله كلا أضيف إليه في قسم تستوف ما شكلا

(و) (كهز) أمر الثلاثي الذي سكن ثاني مضارعه لفظا سواء في ذلك مفتوح العين (كاجهر)
واخش ومكسورها كايض ومضمومها كاشد فإن تحرك ثاني مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل
ولو سكن تقديره كقولك في الأمر من يقيم ومن يعد عد ومن يرد رد ويستثنى خذ وكل ومر فإنه
يسكن ثاني مضارعه لفظا والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (و) كهزة
(إنهم) أصله ابن زيدت فيه الميم للبالغة في معناه كما زيدت في زرهم قال الشاعر :

وهل لي أم غيرها إن ذكرتها أبي الله إلا أن يكون ابنا لها

وليست عوضا من المحذوف وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يخرج إلى همزة الوصل وكهزة (إن)
أصله بنو كهم حذفت لامة تخفيفا وسكن أوله وقيل بنو بكسر الباء وسكون النون بدليل قولهم بنت
نقل سكون النون إلى الباء الموحدة وأتى بالهمزة توصلا وتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما قال في الصباح
وهذا القول يقل فيه التنوير وقلة التغير تشبه بالأصالة اه قال الأستاذ الصبان يعني تغيرت فافهم اه
ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون وفي النسب بنوى ودليل تحريك العين قولهم في جمعه أبناء وأفعال
إنما هو جمع فعل بتحريك العين ودليل كونها فتحة كون أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها
كعشد وأعضاد ومكسورها ككبد وأكباد والحمل على الأكثر ودليل كون لامة واو الأياء ثلاثة أمور
أحدها أن الغالب على ما حذف لامة الواو الأياء . والثاني أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام
وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الأياء ، والثالث قولهم البنة وقيل ابن الشجرى في أماليه
أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف الأياء واشتقه من بنى بامرأة يبنى بها ولادليل في البنة لأنها كالفتوة وهي
من الأياء ولو بنيت من حيث فعولة لقلت حموة وأجاز الزجاج الوجهين وكهزة (ابنة) مؤنث ابن زيادة
تاء التأنيث بخلاف تاء بنت فإنها بدل من اللام بدليل تسكين ما قبلها والتأنيث مستفاد من أصل
الكلمة لامن التاء (و) كهز (اثنتين) أصله ثنيان بفتح الفاء والعين لأنه من ثنيت وقولهم في النسبة
إليه ثنوى حذفت لامة وسكن أوله وجيء بالهمزة (و) كهز (امرى) أصله مرة خفف بنقل حركة
الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض منها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها
سائع أبدا فجعل المتوقع كالواقع وكهزة (اثنتين) مؤنث اثنتين زيادة تاء التأنيث بخلاف تاء ثنتين فإنها
بدل من اللام بدليل تسكين ما قبلها والتأنيث مستفاد من أصل الكلمة لامن التاء كما تقدم في بنت
ويؤيد ذلك فيهما قول سيدي بوسميت بهما رجلا لصرفتهما يعني بنتا وأختا (كذا) المذكور من
لماضي الخامس والسادس المبدوءين بالهمزة وأمرها ومصدرها وأل وأيمن وما بعده في كون همزته
للوصل خير مقدم مبتدؤه (اسم) أصله عند البصريين سموكفو وقيل سموكفل حذفت لامة تخفيفا
وسكن أوله وقيل نقل سكون الميم إلى السين وأتى بهمزة الوصل توصلا وتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما
بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه اسمى أو سموى كما عرف في موضعه واشتقاقه عند البصريين من
السمو وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فأخرت فاؤه وجعلت بعد اللام وجاءت تصاريقه على
ذلك والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطيل به وقد سبق شيء منه في مبحث البسملة و (است) أصله
سته لقولهم ستهية وأستاه وزيد أسته من عمرو حذفت اللام وهي الهاء تشبها بحروف العلة وسكن
أوله وجيء بالهمزة توصلا وتعويضا وفيه لغتان أخريان سه بجذف الدين فوزنه قل وست بجذف اللام
فوزنه فع والدليل على كون الأصل سته بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين والدليل على التحريك

سنة بفتح الدال
الحاء ودحرجا
الدال وسكون
فهو مدحرج
دال وكسر الراء
مدحرج بفتح
والأمر دحرج
دال وكسر الراء
لا تدحرج بضم
فتح الدال وكسر
كذا بصريف
ت .

والفتح في العين ما ذكر في ابن . في المصباح والاسم العجز ويراد به حلقة الدبر اه .

[تنبيهات : الأول] مثل هذه الأسماء المفردة مثنياتها فتقول اسمان واستان بهمزة الوصل وكذا البقية . الثاني علم أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ولا في حرف غير آل ولا في ماض ثلاثي ولا رباعي ولا في اسم إلا المصدر الخماسي والسداسي والأسماء المذكورة . الثالث كان ينبغي أن يزداد اسم لغة في أيمن فتكون الأسماء غير الصادر اثني عشر فإن قيل هي أيمن حذفت اللام يقال وابن هو ابن زيدت اللهم . الرابع إن قلت قد سبق أن همزة الوصل لا تثبت في الدرج فكيف أثبتتها فيه في قوله وآل وأيمن ؟ قلت الهمزة التي أثبتتها في الدرج في قوله وآل وأيمن همزة قطع ضرورة أن لفظ آل وأيمن في كلامه اسم للفظ الذي يقع في الكلام مستعملا في معناه الخصوص فها اسمان خارجان عن الأسماء العشرة التي همزتها للوصل وكل ما هو كذلك فهمزة قطع والله أعلم . الخامس قد علم أن همزة الوصل إنما جئ بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استتر إذا قصد إدغام تاء الانفعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقليل ستر إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الأحمر فالأرجح إثبات الهمزة فتقول الحمر قائم ويضعف الحمر قائم والفرق أن النقل للإدغام أكثر من النقل لتغير الإدغام . ثم شرع في بيان حركة همزة الوصل فقال :

[في الجميع فأكسرت لها سوى في أيمن آل افتحن وأمر ذي ثلاثة نحو اقبلا ضم كما بماضيين جهلا]

(في الجميع) أي جميع ما ذكرنا أن همزته للوصل متعلق باكسر من قوله (فأكسرت) أمر من الكسر مؤكدا بالنون الخفيفة (لها) أي همزة الوصل واللام زائدة أي انطبق بها مكسورة في جميع ما تقدم لأن الأصل فيها الكسر كما تقدم وذلك أن أصلها السكون والأصل في تحريك الساكن الكسر (سوى في أيمن) بالتونين و(آل) فلا تكسر همزة الوصل فيهما بل (افتحن) أمر من الفتح مؤكدا بالنون الخفيفة مفعوله مخدوف أي افتحنها فيهما أما في أيمن فلا تفتح جمع عين وهمزتها للقطع في أصل الوضع ثم جعلت للوصل لكثرة استعمالها فلا تكون مكسورة نظرا لأصلها أو تحركها بأخف الحركات وهو الفتح دائما للثقل وأما في آل فللكثرة استعمالها أيضا حركت بأخف الحركات وهو الفتح . واعلم أن فتحتها في آل واجب وفي أيمن راجح ويجوز كسرها فيه (وأمر ذي) أحرف (ثلاثة) من باب فعل يفعل بضم العين في المضارع وذلك (نحو) قولك (اقبلا) ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ويحتمل أنها ضمير اثنين (ضم) أمر من الضم أو ماض مجهول أي همزة الوصل فيه والجملة خير أمر والمعنى أن همزة الوصل تضم في أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل تبعًا للعين نحو انصر واكتب وقيل إنما لم تكسر لأن بتقدير الكسر يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة وهو ثقيل والساكن بينهما ليس حاجزا حصينا فسكانه لم يوجد بخلاف نحو امشوا واقضوا فتكسر لأن ضم عنهما عارض (كما) أي كضم همز الوصل الذي ثبت (بماضيين) خماسي وسداسي (جهلا) أي بنيا للمجهول نحو انقل واقتل من الخماسي ونحو استقل وافعل من السداسي المزيد على الثلاثي واخرنجم ونحو من السداسي المزيد على الرباعي وإنما فعل ذلك لأن همزة الوصل تتبع الضم فيما بعدها عند وجوده لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ولم نعلل بالفرق بين المجهول والمعلوم لأن الفارق بينهما ليس ضم همزة الوصل بل ضم ما بعدها كما سيجيء إن شاء الله تعالى . واعلم أن الكاف داخلة على المشبه والقصد إفادة ضمها فيهما أيضا .

[تنبيهات : الأول] أعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركاتها سبع حالات : وجوب الفتح في المبدوء

[ومثال الثلاثي المز فيه] أخرج يخرجه إخراجا فهو مخرج وذلك مخرج والأمر اخريج والنهي لا تخريج بضم التاء وكسر الراء فيهما وقد حذفت الهمزة من مستقبل هذا الباب لئلا يجتمع الهمزتان في نفس المتكلم وكذلك حذفت الهمزة من الفاعل والمفعول والنهي وأمر

بها آل ووجوب الضم في انطلق واستخرج مبنيين للفعول ونحوها وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقل واكتب بخلاف امشوا واقضوا ورجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة كاغزى قاله بدر الدين بن مالك ، وفي تكملة أبي علي أنه يجب إيشام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضم الهجزة ، وفي التسهيل أن هجزة الوصل تشم قبل الضم المشم ورجحان الفتح على الكسر في أيمن وأيم ورجحان الكسر على الضم في كلمة اسم وجواز الضم والكسر والإشام في نحو اختار وانقاد مبني للفعول ووجوب الكسر فيما بقي وهو الأصل . الثاني إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أوجار مجراه جاز كسره وضمه نحو أن اقلوا أو انقص . الثالث مذهب البصريين أن أصل هجزة الوصل الكسر وإنما نتجت في بعض المواضع تخفيفا وضمت في بعضها إتباعا وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في اضرب وضمها في اسكن إتباعا للثالث وأورد عدم الفتح في اعلم . وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر والله أعلم . ثم شرع في بيان هيئة الماضي المجهول فقال :

[وبدء بمجهول بضم حتما ككسر سابق الذي قد حتما]

(وبدء) أي حرف مبدوء به في ماض (مجهول) فاعله حذف وأقيم المفعول به مقامه مشلا (بضم) متعلق ب(حتما) بضم الحاء المرحلة وكسر اللشاة الموقية لأنه ماض مجرول نائبه ضمير بدء وألفه إطلاقة والجملة خبر بدء ومعنى حتم أوجب وشبه في التحتم مدخلا الكاف على التشبيه بقوله (ككسر) بسكون السين المهملة مصدر كسر بفتحها مضاف لمفعوله حرف (سابق) اسم فاعل سبق مضاف لمفعوله الحرف (الذي قد حتما) بفتح الحاء المعجمة والشاة الفوقية فاعله ضمير الوصول ومفعوله محذوف أي الماضي المجهول وألفه إطلاقة ، والمعنى أن الماضي المجهول يضم أوله ويكسر ما قبل آخره وجوبا ليميز من المعلوم ، وأما غير هذين الحرفين فهيتنه في المجهول كهيئته في المعلوم .

[تنبيهات: الأول] كسر ما قبل آخر المجهول إما لفظيا كما في نصر أو تقديرا كما في رد . الثاني طلب كسره ظاهر إذا لم يكن مكسورا في الأصل فإن كان مكسورا في الأصل كعلم فيما أن يقال يقدر أن الكسر الأصلي ذهب وأتى بكسر بدله أو يقال المراد يكسر إذا لم يكن مكسورا في الأصل . الثالث كسره هو الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتح في الممثل اللام ويقلب الياء ألفا فيقول في رؤى زيد رأى بفتح الهجزة وقلب الياء ألفا في الممثل ثلاث لغات قاله المصريح . الرابع مذهب الجمهور أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم وقيل كل أصل . الخامس بين حتما وخما من المحسنات اللفظية جناس مضارع محرف مصحف والله سبحانه وتعالى أعلم . ثم أخذ في بيان أبنية الفعل المضارع فقال :

[مضارعا سم بحروف تأتي حيث مشهور المعاني تأتي]

فعلا (مضارعا) بضم الميم وكسر الراء أصله اسم فاعل مضارع بمعنى شابه سمي به النوع المخصوص من الفعل لمضارعه اسم الفاعل في الحركات والسكنات ووضعه مبهما قابلا للتخصيص مفعول (سم) بكسر السين المهملة وسكون الميم أمر من وسم بمعنى علم أصله أو سم حذف منه الواو حملا على حذفها من المضارع لوقوعها فيه بين عدوتيه الياء والكسرة فاستغنى عن هجزة الوصل فصار سم (بحروف) عبر به بناء على مشاركة جمع الكثرة جمع القلة في المبدأ أي علم المضارع وميزه عن الماضي والأمر بابتدائه بحرف من الأحرف المجرودة في (تأتي) وهي الزون والهجزة والتاء المشاة فوق والياء اللشاة تحت نحو تنصر أنصر تنصر ينصر وكذا في الرباعي والمزيدات وإنما زيدت في الأول دون الآخر لئلا يلتبس بالماضي في نصرأ ونصرن ونصرت وفي الياء لا التباس لأنه تبع أخواته طردا للباب على وتيرة واحدة وإنما زيدت في المستقبل دون الماضي لأن الزيادة بعد التجرد والمستقبل بعد الماضي فأعطى السابق للسابق واللاحق لللاحق وإنما لم تحرك حروفه

اطرادا للباب
يخرج تخريجا
بكسر الراء
اء فيهما فهو
بكسر الراء
فخرج بفتح
الأمر خرج
راء والنهي
بضم التاء
لراء وخاصم
بكسر الصاد
بفتح الصاد
بكسر الحاء
خاصم وذلك

لأن لا يلزم توالي الحركات الأربع في كلمة واحدة وإنما سكن تالي حرف المضارعة دون غيره لأن توالي الحركات الأربع يلزم منه فإسكان ما هو أقرب أولى وقيد حروف تأتي (بحيث مشهور) اسم مفعول شهره مضافا لما كان موصوفا به (الغاني) جمع معنى مشترك بين أمور المراد منها هنا ما يعني ويراد من اللفظ متعلق (تأتي) مضارع أتى من الإتيان فاعله ضمير حروف تأتي بأن تكون التون المتكلم مع المشاركة أو التنظيم والمهزمة للتكلم والتاء للخطاب والياء للغنية ولا تكون كذلك إلا إذا كانت زائدة على الماضي واحتراز عن نحو يسر بالتخفيف من كل ماض مبدوء بالياء ونحو تكسر من كل ماض مبدوء بالتاء ونحو أكرم من كل ماض مبدوء بالمهزمة ونحو نصر من كل ماض مبدوء بالتون فإن هذه الكلمات وإن بدئت بحروف تأتي ليست مضارعة بل ماضية لأن الحروف فيها من بنية الكلمة غير دالة على الغاني للتقدمة . وأخذ يبين هيئة بنية المضارع فقال :

[فإن بمعلوم ففتحها وجب إلا الرباعي غير ضم محتجب وما قيل الآخر أكسر أبدا من الذي على ثلاثة عدا فيما عدا ما جاء من تفعلا كالأني من تفاعل أو تفعلا وإن بمجهول فضمها لزم كفتح ما قبل الذي به اختتم وآخر له بمقتضى العمل من رفع أو نصب كذا جزم حصل]

(فإن) كانت حروف تأتي حالة (ب) مضارع (معلوم) أصله اسم مفعول علم أريد به المبنى للفاعل للمعلوم فقيه حذف كان واسمها وهو كثير بعد إن الشرطية وجوابها (ففتحها) أي حروف تأتي من إضافة المصدر لمفعوله مبتدأ خبره جملة (وجب) ماض معلوم فاعله ضمير فتح وقرنه بالفاء لاسميته فلا يصلح شرطاً سواء كان في الغائب أو الغائبة مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أو في المخاطب أو المخاطبة كذلك أو في نفس المتكلم وحده ومعها غيره وإنما فتحت تخفيفاً ولأن بتقدير الكسر يلتبس بلغة يعلم وتعلم واعلم وتعلم وتقدر الضم يلتبس بالمجهول ولم يمسكس لكثرة استعمال المعلوم بالنسبة إليه فلم يسهل أثقل الحركات وهو الضم وسواء كان من مجرد الثلاثي أو الخماسي مطلقاً أو السداسي كذلك لأن كان من الرباعي مطلقاً فلذا استثناه من عموم المعلوم فقال (إلا المعلوم (الرباعي) بإمكان الياء للوزن سواء كان رباعياً مجزئاً أو مزيداً على الثلاثي بحرف واحد فشكّل (غير ضم) من فتح وكسر . هذا ظاهره إلا أن المقام يبين أن المراد غير مخصوص وهو الفتح (محتجب) بضم الميم وسكون الجيم وفتح المثناة فوق والتون اسم مفعول اجتنبه إذا تركه إلى ناحية جنبه ، والمراد هنا مطلق الترك والإهمال وعدم الاستعمال خبر غير ضم . يعني أن المعلوم الرباعي مطلقاً بضم أحرف تأتي فيه نحو ندرج وأكرم ونكرم ويفرج يقل وإنما فعل ذلك في هذه الأبواب لأن الرباعي فرع الثلاثي والضم فرع الفتح ويعطى الفرع للفرع وقيل إنما ضم فيهن لقلة استعمالهن ، وإنما فتح الخماسي والسداسي مع أنهما فرعا الثلاثي أيضاً تخفيفاً لهما لكثرة حروفهما ولو ضم لأنى إلى الجمع بين قليلين . وأما الضم في يهريق فلا أنه من الرباعي لامن الخماسي فإن أصله يريق فزبدت الهاء على خلاف القياس (وما) أي الحرف الذي استقر (قبيل) بضم القاف وفتح الموحدة وإسكان المثناة مضمر قبل الحرف (الآخر) للمضارع المعلوم وما مفعول (أكسر أبدا) أي دائماً حال كون ما قبل الآخر كائناً (من) الفعل المضارع المعلوم (الذي على) أحرف (ثلاثة) متعاق (ب) (عدا) بمعنى تعدى وجاوز وارتفع صلة الذي سواء كان رباعياً نحو يدرج ويكرم بكسر الراء فيهما أو خماسياً نحو يقطع بكسر الطاء أو سداسياً نحو يستخرج بكسر الراء ، ثم استثنى من الذي على ثلاثة عدا فقال وهذا (فيا) أي كل فعل زاد حروفه على ثلاثة (عدا) أي سوى (ما)

محاصم والأمر خاصم
والنهي لأخصم بضم
التاء ويجوز الماضي
خوصم إلى آخره .
ومثال الخماسي انكسر
ينكسر انكسارا
بكسر المهزمة فهو
منكسر بكسر السين
وذلك منكسر به
والأمر انكسر والنهي
لانتكسر واكتسب
يكتسب بكسر السين
اكتساباً فهو مكتسب

أى فعل أو الفعل الذى (جاء) أى ورد فى كلام العرب حال كونه (من) باب (تفعلا) بفتحات مضاعف العين من الخماسى للزيد على الثلاثى فيفتح ما قبل آخره نحو يتعلم وأتكلّم وتنفهم وتتردّد بفتح ما قبل آخر الجميع وشبه بما جاء من تفعّل فى فتح ما قبل آخر مدخلا الكاف على المشبه فقال (ك) المضارع المعلوم (الآتى) اسم فاعل أى الوارد (من) باب (تفاعل) من الخماسى للزيد على الثلاثى أيضا فيفتح ما قبل آخره نحو يتعاطم (أو) من باب (تفعلا) من الخماسى للزيد على الرباعى نحو يتدحرج ويتدرج فيكون الفارق فى هذه الأبواب الثلاثة بين المعلوم والمجهول فتح حرف المضارعة وفى الرباعى كسر ما قبل لام الفعل وفى غيرها فتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر (وإن) كانت حروف نأتى حالة (ب) مضارع (مجهول) فاعله حذف وأنب عنه غيره (فضمها) أى حروف نأتى من إضافة المصدر لمفعوله مبتدأ خبره جملة (لزم) ماض معلوم فاعله ضمير الضم وشبه بضم حروف نأتى بمجهول فى لزوم مدخلا الكاف على المشبه فقال (كفتح) بسكون المثناة فوق مصدر فتح بفتحتها مضاف لمفعول حرف (سابق) بكسر الموحدة اسم فاعل سبق مضاف لمفعوله الحرف (الذى به) متعلق (ب) اختتم بضم المثناة الفوقية الأولى وكسر الثانية ماض مجهول نائبه ضمير مجهول ولم يرزه مع عوده على غير الوصول لأمن اللبس إما على مذهب الكوفيين على عموم الخلاف الفعل والوصف وإما اتفاقا على اختصاصه بالثانى . والمعنى أن المضارع المجهول يضم أوله الذى هو من حروف نأتى ويفتح ما قبل آخره وجوبا فيهما وما بينهما يسبق على حالته فى المعلوم نحو ينصر بضم الياء وسكون النون الذى هو ساكن فى المعلوم وفتح الصاد من الثلاثى المجرد ونحو يدحرج بضم الياء وسكون الحاء الذى هو ساكن فى المعلوم وفتح الراء من الرباعى المجرد ونحو يكرم بضم الياء وسكون الكاف الذى هو ساكن فى المعلوم وفتح الراء من الرباعى المزيد الثلاثى وكذا فى الخماسى والسداسى مطلقا (و) حرف (آخر) على وزن فاعل خلاف الأول مبتدأ لمسوّغ نعته بقوله كائن (له) أى لمضارع مطلقا سواء كان معلوما أو مجهولا خبره كائن (بقتضى) بضم الميم وفتح الصاد المعجمة اسم مفعول اقتضاه وإضافته إلى (العمل) بفتح الميم مصدر عمل بكسرها للبيان وبين العمل بقوله حال كونه (من رفع) بالتجرد من الناصب والجازم على الصحيح ، وقيل بحرف المضارعة ، وقيل بمضارعتة اسم الفاعل (أو نصب) بأن يفتح الهمز وسكون النون المصدرية نحو يمجبنى أن تنصر ولن للنفى فى المستقبل نحو لن تذهب وكى المصدرية نحو جئتك كى تكرمنى وإذا جوابا للقول وجزاء للفعل نحو إذا أكرمك جوابا لمن قال أتيتك فتواصبه أربعة (كذا) المذكور من الرفع والنصب فى الكون من العمل خبر مقدم والمبتدأ (جزم) والمسوّغ تقدم الخبر المختص ونعته بجملة (حصل) الجزم بلم لنفى الماضى نحو لم ينصر ولما لنفى الماضى أيضا لكن مع توقع أى طلب وقوع الفعل مع تكلف واضطراب نحو لما يركب وإن بكسر فسكون فى الشرط والجزاء نحو إن تدخل أدخل ولا فى النهى نحو لاتعلم ولا فى الأمر نحو ليضرب والله سبحانه وتعالى أعلم . ثم أخذ فى بيان أبنية الأمر والنهى فقال :

[أمر ونهى إن به لا متصل أولا وسكن إن يصح كلتل
والآخر أحذف إن يعل كالنون فى أمثلة ونون نسوة تقى
وبدأه أحذف يك أمر حاضر وهما إن سكن تال صير
أو أبق إن محركا ثم التزم بناءه مثل مضارع جزم]

(أمر) بفتح الهمز وسكون الميم أصله مصدر أمر بفتحات ضدّ نهى ثم تقل عرفا للصيغة الدالة على ذلك خبر لحذف أى هو أى المضارع أمر أى يسمى بذلك بشرطه الآتى (ونهى) بفتح النون وسكون الهاء أصله

مكتسب به
اكتسب
لاكتسب
يصفر بفتح
ما اصفرارا
بفتح الفاء
ففر به والأمر
لنهى لا تصفر
فيها وتكسر
بفتح السين
كسرا بضم
هو متكسر
سين وذاك
به والأمر
لنهى لا تكسر

مصدر نهى ضد أمر ثم سمي به الصيغة الدالة على ذلك عطف على أمر بالواو التي بمعنى أو أي يسمى المضارع أيضا نهيا (إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط (به) أي المضارع متعلق بتصل (لاما) مفعول (تصل) مضارع وصل فأصله توصل حذف منه الواو حملا على حذفها من يصل لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة طردا للباب على وتيرة واحدة وهذا راجع لأمر وجواب إن محذوف دليله هو أمر المتقدم ؛ والمعنى أن المضارع إن دخلت عليه لام الأمر واتصلت به فإنه يصير أمرا للغائب نحو : لينفق ذو سعة (أو) اتصل به (لا) أي هذا اللفظ الدال على النهي فهو عطف على لاما وراجع انتهى . والمعنى أن المضارع إذا دخلت عليه لا الناهية فإنه يكون نهيا للغائب والحاضر (وسكن) بفتح السين المهملة وشد الكاف أمر من التسيكين مفعوله محذوف أي آخر المضارع لجزمه بلام الأمر أولا الناهية (إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط (يصح) آخر المضارع أي يكن حرفا صحيحا ليس ألفا ولا ياء ولا واو وجواب إن محذوف لدليل سكن وذلك (كقولاك) (لتل) أصله تميل مضارع مال فلما جزمته لام الأمر التقى فيه ساكنان فحذفت الياء تخلصا من التقاءهما وينبغي ضبطه بالمشنة التحتية لأن لام الأمر لا تدخل على فعل الواحد المعلوم ولا مشاء ولا جمعه لغلبة استعماله وتدخل في المجهول لقلة استعماله كما في المطلوب ؛ وفي الأشعري على الخلاصة وأما اللام فجزمها لفعل التثنية بمعنى المبدوء بالنون وبالهمز مبنيين للأفعال جازئ في السعة لكنه قليل ومنه : قوموا فلا أصل لكم ، ولتحمل خطاياكم وأقل منه جزمها فعمل الفاعل مخاطب كقراءة أبي وأنس فبذلك فلتفرحوا وقوله عليه الصلاة والسلام «لنأخذوا مضافكم» والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمراء (و) الحرف (الآخر) بكسر الحاء المعجمة بمعنى الأخير من المضارع الذي اتصلت به لام الأمر أولا الناهية مفعول (احذف) عند حذف حركته المقدرة لأجل اتصال ما ذكر به (إن يعل) بضم الياء المشنة التحتية وفتح العين المهملة وسكون اللام لا وزن وأصلها مشددة أصله يعال نقلت حركة اللام الأولى للعين الساكنة وأدغمت في اللام النائية مضارع مجهول نائبه ضمير الآخر أي يكن حرف علة أي علامة الجزم في الناقص سقوط لام العمل لأن حرف العلة ضعيف لا يحمل الإعراب بالحركات سوى النصب فحذفه بالجزم علامة له نحو لينز ولا يفر في الواو ونحو لترم ولا يرم في الغائب ولا ترم في النائية ولا تفر ولا ترم في الحاضر وشبهه بالآخر في الحذف بلام الأمر ولا الناهية نون الأمثلة الخمسة مدخلا للكاف على الشبه فقال (كالنون) السكينة (في أمثلة) خمسة في حالة الرفع فانها تحذف بلام الأمر ولا الناهية وهي كل فعل أسند إلى واو جمع أو ألف اثنين مبدوءين بالمشنة التحتية أو النوقية أو ياء مخاطبة ولا يبدأ إلا بالنوقية نحو لينصروا ولا ينصروا في معلوم الغائبين أصله ينصرون ونحو لا تنصروا في معلوم أو مجهول مخاطبين ولتنصروا في مجهولهم ولا تدخل لام الأمر في معلومهم في الكثير كما تقدم ونحو لينصروا ولا ينصروا في الغائبين ولا تنصروا في مخاطبين معلوما ومجهولا ولتنصروا فيها مجهولا لام معلوما إلا قليلا ونحو لا تنصروا في مخاطبة مطلقا وتنصروا فيها مجهولا لا معلوما إلا قليلا وأصل هذه الأمثلة كلها بالون فلما دخل الجازم حذفت وأمثلة بفتح الهمزة وسكون الميم وكسر المشنة جمع مثال . في المصباح وقد استعمل الناس المثال بمعنى الوصف والصورة فقالوا مثاله كذا أي وصفه وصورته والجمع أمثلة انتهى وإنما سميت بذلك لأن الصيغ الخمسة التي تذكر صورة الجزئيات لا تنحصر (ونون) جمع (نوة) بكسر النون أفصح من ضمها اسم لجماعات الإناث كالنساء والنسوان من إضافة الدال للسدول مبتدأ خبره جملة (تفي) بفتح المشنة النوقية وكسر الفاء مضارع وفي بمعنى تم وكل أصله توفي حذفت الواو في المبدوء بالياء لوقوعها بين السدوتين وحمل غيره عليه

بفتح السين فيهما
وتصلح يتصلح بفتح
اللام فيهما يتصلحا بضم
اللام فهو متصلح بكسر
اللام وذلك متصلح
والأمر تصلح والتهي
لا تتصلح بفتح اللام
فيهما وأما ادثر واناقل
فأصل الأول تدثر
ككسر وأصل الثاني
تثاقل كتصلح فأدغمت
الثاء فيهما فيما بعدها ثم
أدخل همزة الوصل
ليمكن الابتداء بهما
لأن الساكن لا يبدأ به

طردا للباب على وتيرة واحدة وفاعله ضمير نون نسوة وصلته محذوفة أى مع لام الأمر ولا الناهية .
والغنى أن نون النسوة تثبت مع الجازم فليست كنون الأمثلة نحو ليضربن ولا يضربن في الغائبات
ولا تضربن في الحاضرات . في الصباح : وفي الشيء بنفسه يني إذا تم فهو واف اه .

[تنبيهات : الأول] الناصب يسقط به كل ماسقط بالجازم سوى حرف العلة وإنما حمل الناصب على
الجازم لوجوده في القرآن المزيّن نحو «فان لم تفعلوا ولن تفعلوا» . الثاني لم تحذف نون النسوة لجازم
ولانصب لأنها ليست إعرابا بل ضمير كواو جمع المذكور بخلاف نون الأمثلة فانها إعراب ورفع لاضمير
محذوفها الجازم والناصب (وبدأه) أى حرفا مبدوءا به المضارع مفعول (احذف يك) مضارع كان مجزوم
بسكون النون المحذوف للتخفيف في جواب احذف واسمه ضمير المضارع وخبره (أمر) مفرد مذكر
(حاضر) بكسر الصاد للمعجمة اسم فاعل حاضر ضد غاب (وهما) مفعول ثان لصير الآتي (ان) ينقل حركة
همزته إلى تنوين همزا وإسقاطها للوزن وسكون النون حرف شرط (سكن) حرف (تال) بالثناة
الفوقية موزنا اسم فاعل تال : معنى تتبع أصله تالى تحذفت الضمة للنقل والياء للساكنين فاعل سكن
وصلته محذوفة أى ليدته (صير) بفتح الصاد المهملة وشد الثناة تحت مكسورة أمر من التفسير مفعوله
الأول محذوف أى بدأه لتعذر أو تعسر الابتداء بالساكن أو لأنها عوض عن حرف المضارعة
فوضعت موضعه عند البعض نحو اضرب وحذفت منه فاء الجزاء أيضا للضرورة لأنه جواب إن سكن
تال ولا يصح شرطا (أو أبق) مفعوله محذوف والتقدير أو أبقيه أى تالى البدء الذى حذفته بقطع
الهمزة أمر من أبقى صلته محذوفة أى على حاله والجملة دليل جواب (ان) بكسر الهمزة وسكون النون
حرف شرط فعله كان محذوفة مع اسمها والأصل إن كان التالى (محركا) بضم الهمزة وفتح الحاء المهملة
والراء مشددة اسم مفعول حرك النقل (ثم) بعد حذفك بدء المضارع والإتيان في موضعه همزا للوصل
إن سكن تاليه أو إبقاء التالى على حاله والابتداء به إن كان محركا (الترم) أيها الصانع أمر من
الالترام ومفعول الترم (بناءه) أى الأمر على السكون إن صح آخره وعلى الحذف إن اعتدل حال كونه
(مثل) بكسر الهمزة وسكون اللامثلة أى شبه فعل (مضارع) وجملة (جزم) بضم الجيم وكسر الزاى ماض
مجهول نائبه ضمير مضارع غته أى مجزوم نحو عد ودحرج . والغنى أن كيفية صوغ بناء الأمر للحاضر
أن تحذف من المضارع حرف المضارعة الذى هو أحد أحرف نأى ثم تنظر لثانيه فان وجدته ساكنا
فأت في محل حرف المضارعة الذى حذفته همزا للوصل لتعسر ابتداءك بالساكن نحو اضرب وإن
وجدته محركا فابقه على حاله وابتدى به وعلى كل من الحالين سكن آخره نحو عد ونحو دحرج والله
سبحانه وتعالى أعلم . وأخذ في أبنية اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فقال :

[كفاعل جى : باسم فاعل كما يحاء من علم أو من عزم .

وماض ان بضم عين استقر كضخم او ظريف إلا ماندر

وإن بكسر لازما كما كالفعل والأفعل المعلان واحفظ ما نقل]

(كفاعل) بكسر العين المهملة والسكاف الجارة له اسم بمعنى مثل أو حرف تشبيه متعلقة بمحذوف
وعلى كل فهو حال من اسم فاعل الآتى (جى) بكسر الجيم وسكون الهمزة أمر حاضر من جاء أى أتت
وانطق (باسم فاعل) أى اسم دال على ذات مهمة قام بها حدث معين إن كان الماضى ثلاثيا مجردا متعديا
سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو لازما مفتوحا وذلك (كما) أى اسم الفاعل الذى (يحاء) بضم أوله
مضارع مجهول من جاء ونائبه ضمير مستتر من باب الحذف والإيصال والأصل يحاء به تحذفت

الباء ووصل الضمير بعامله فاستتر فيه وصلة يجاء (من علم) بفتح العين المهملة وكسر اللام متعدي اسم فاعله علم على وزن فاعل (أو من عزم) بفتح العين المهملة والزاي متعدي ولازم أيضا اسم فاعله عازم بوزن فاعل . في المصباح عزم على الشيء وعزمه عزمًا من باب ضرب عقد ضميره على فعله وعزم عزيمة وعزمة اجتهد وجدّ في أمره اه وطريق أخذه أن تحذف علامة الاستقبال من يعلم فتزيد الألف لحقتها بالنسبة إلى غيرها من حروف الزوائد عوضا عن الباء المحذوفة بين الفاء والعين وإن كان الأصل أن تزيد عوض مقام الموحّض وهو الأول لوجود مانع يمنع عن ذلك لأنها لو زيدت في الأول يصير مشابهًا بالمتكلم وماضى الأفعال فزيدت في مكان أقرب إليه لأداء حق ما وجب لإمكانه ولم ترد فيما بين العين واللام ولا في الآخر لدفع الالتباس أيضا لأن الآخر يلبس بالثنائية وفيما بين العين واللام يصير مشابهًا بمبالغة لأن الإيجام كثيرا ما يترك (و) فعل (ماض) أصله ماضى حذفت الضمة للنقل والياء الساكنين مبتدأ خبره جملة (إن) بكسر المعجمة وسكون النون حرف شرط (بضم عين) من إضافة المصدر لمفعوله متعلق بـ (استقر) للماضى شرط إن فهو أى اسم فاعله (كضخم) بفتح الضاد وسكون الحاء المعجمتين على وزن فعل اسم فاعل ضخم كعظم وزنا ومعنى جمعه ضخم بكسر الضاد كسهم وسهام فالظرف خبر محذوف والجملة جواب الشرط (أو) كـ (ظريف) بفتح الظاء المعجمة وكسر الراء وسكون المثناة تحت آخره فاء على وزن فاعل ظرف بضم الراء . في المصباح الظرف وزان فاس البراعة وذكاء القلب وظرف بالضم ظرافة فهو ظريف قال ابن القوطية ظرف الغلام والجارية وهو وصف لها لا للشيوخ وبضمهم يقول المراد الوصف بالحسن والأدب وبضمهم يقول الكيس فيعم الشباب والشيوخ اه وفي القاموس الظرف الوعاء والكياسة ثم قال والظرف إما هو في اللسان أو هو حسن الوجه والهئية أو يكون في الوجه واللسان أو البراعة وذكاء القلب أو الخلق أو لا يوصف به إلا الفتيان الأزوال أو الفتيات الزولات لا للشيوخ ولا السادة اه . والمعنى إن كان الماضى مضموم العين فاسم فاعله إما على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وإما على وزن فاعل (إلا ما) أى للماضى مضموم العين الذى (ندر) بجيء اسم فاعله على غير فعل وفعل كقولهم طهر فهو طاهر ونعم فهو ناعم وفره فهو فاره وحرش فهو أحرش وخطب فهو أخطب وبطل فهو أبطل وحسن فهو أحسن ونحو جبن فهو جبان وشجع فهو شجاع ونحو غمر فهو غمر بضم فسكون ونحو وضّ فهو وضاء ونحو حصرت فهي حصور ونحو خشن فهو خشن بفتح فسكون بضم عين الماضى في الجميع .

[تنبيهات: الأول] يحتمل أن الاستثناء راجع لباب علم وعزم أيضا فاما ندر من فعل مفتوح العين شاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وطاب فهو طيب وعفّ فهو عفيف وحرص فهو حرص وسحل فهو مسحل على وزن مكرم ومن مكسور هملك فهو ملك ويحيى أيضا من مفتوح حاء وشيب فهو أشيب وشنب فهو شنيب وأشنب . الثاني جميع هذه الصفات مشبهة إلا فاعلا كضارب وقائم فانه اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه وذلك فيما دل على الثبوت كظاهر القلب وساختط الدار فهو صفة مشبهة أيضا . الثالث الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أن اسم الفاعل اسم اشتق من المصدر لمن قام به الحدث على وجه الحدوث ، والصفة المشبهة ما اشتق منه لمن قام به على معنى الثبوت فلا تشتق إلا من لازم واسم الفاعل يشتق من اللازم والمتعدي (وإن) بكسر المعجمة وسكون النون حرف شرط فعله كان محذوفة مع اسمها أى وإن كان الماضى متلبسا (بكسر) للعين متعلق بمحذوف خبر كان حال كون الماضى (لازما) بكسر الزاي اسم فاعل لزم (جاء) اسم فاعله حال كونه (كالهمل) بفتح الفاء وكسر العين نحو زمن فهو زمن وأشر فهو أشر وبطر فهو بطر وفرح فهو فرح وهذا الوزن مشترك

بفتح القاف فيعيا
والثاء مشددة في الجميع
وتدحرج يتدحرج
بفتح الراء فيهما
تدحرجا بضم الراء
فهو متدحرج بكسر
الراء وذلك متدحرج
عليه بفتحها والأمر
تدحرج والذى
لا تدحرج فتح الراء
فيهما مثال السداسي
استغفر يستغفر بكسر
الفاء استغفارا فهو
مستغفر بكسر الفاء
وذلك مستغفر بفتح
الفاء والأمر استغفر
والذى لا تستغفر
بكسر الناء

بين المصدر والفاعل (و) جاء أيضا كـ (بالأفعل) نحو حمر فهو أحمر وجهر فهو أجهر وجاء أيضا كـ (الفعلان) بفتح الفاء وسكون العين نحو عطش فهو عطشان وصدى فهو صديان وروى فهو ريان فهذه ثلاثة أوزان لاسم فاعل مكسور العين اللازم وبقي وزن رابع وهو فعل نحو مرض فهو مريض وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والمصدر (واحفظ) أيها الواقف على هذه المنظومة (ما) أي أبنية اسم فاعل المجرد الثلاثي الذي (نقل) ضم النون وكسر القاف ماض مجهول نائبه ضمير ما وصلته محذوفة أي عن العرب مخالفا لما تقدم بيانه ولا تقس عليه لخروجه عن القياس نحو سلم فهو سلم .

[تنبيهات: الأول] قوله وإن بكسر الخ عدل قوله إن بضم الخ وجاء كالفعل الخ جواب إن . الثاني إنما اعتبر في ذلك عيب للماض دون المضارع لأن الماض أصل المضارع واعتبار الأصل أولى وإنما اعتبرت العين دون الفاء واللام لأن اختلاف صيغ اسم الفاعل لاختلافها لا لاختلافها بالاستقراء .

الثالث الأوزان الأربعة للتقدمة لاسم فاعل فعل المكسور اللازم التي هي فعل وأفعل وفعلان وفعليل أوزان للصفة المشبهة أيضا ويزاد عليها أوزان منها فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو شكس وفعل بضم الفاء وسكون العين نحو صلب وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو شغل وفعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ذبح وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو فسق وفعل بضم الفاء والسين نحو جنب وفعل بفتحهما أو كسرهما نحو حسن وخشن وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو طلب وفعل نحو حيار وهذا الوزن يصلح للمصدر نحو ذهاب وفعل نحو شجاع يصلح للمصدر أيضا نحو سؤال والله أعلم . وأخذ في بيان أبنية اسم المفعول فقال :

[بوزن مفعول كذا فاعل جاء اسم مفعول كذا فاعل]

(بوزن) لفظ (مفعول) متعلق بمحذوف حال من اسم مفعول الآتي (كذا) أي مفعول في معنى اسم المفعول على وزنه خبر (فعل * جاء اسم مفعول) أي اسم اشتق من المصدر للدلالة على حدث معين وقع على ذات مهمة (كذا) أي فعل أي مما جاء على وزنه (فعل) اسم مفعول قتل ومثال ما جاء على مفعول مفعول . والمعنى أن اسم مفعول الثلاثي المجرد جاء على وزن مفعول وفعل سواء كان عين ماضيه مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وطريق صوغه أن تحذف حرف المضارعة من يفعل وتأتي في موضعه بيم مفتوح ثم تضم العين وتشبع ضمها لانعدام فعل فتتولد الواو ويضير مفعول ووزن فعل مشترك بين الفاعل والمفعول والفرق بينهما أنه إن كان بمعنى مفعول استوى فيه الذكر والمؤنث ولو ذكر بغيره وصوف نحو مررت برجل قتل وامرأة قتل ونحو مررت بجريح وجريح والفرق بين الذكر والمؤنث إنما يعلم من الموصوف وإن كان بمعنى فاعل فرق بينهما مطلقا نحو مررت برجل كريم وامرأة كريمة ونحو مررت بكريم وكريمة وقد ذكر الفاعل والمفعول من المزيد على الثلاث في بحث المصدر اليمعي أول الباب والله أعلم بالصواب . وأخذ في بيان أبنية المبالغة فقال :

[لكثرة فعال او فصول فعل او مفعال او فعيل]

(لـ) للدلالة على (كثرة) بفتح الكاف وسكون المثناة مصدر كثر ضد قل خبر (فعال) بفتح الفاء والسين مشددا نحو فتاح ووهاب لكثير الفتح والهبة (او فصول) بفتح الفاء نحو شكور ووف لكثير الشكر والرافة وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والمفعول لكن الفرق بينهما أنه إذا كان بمعنى فاعل يفرق فيه بين الذكر والمؤنث بالموصوف إذا ذكر والإفلا ولا تدخله الهاء في المؤنث نحو مررت برجل شكور وامرأة شكور بذكر الموصوف ونحو مررت بشكور وشكور بدونه فالفارق بينهما الموصوف فقط وإذا كان بمعنى المفعول يفرق بينهما سواء ذكر الموصوف أولا لأن التاء تدخل مؤنثه نحو مررت

اشتهاب يشهاب
اشتهاب يشهاب
اشتهاب والهي
ب بتشديد الباء
ع لإلا في المصدر
دن يغدون
الدال الثانية
انا فهو مغدون
اغدون والنهي
دن بكسر الدال
ة في الثلاثة
ذ يجاوز بكسر
اجلواذا بكسر
ة واللام فهو
والأمر اجلواذ

بناقة حاوية وبجمل غير حاوب بالموصوف ونحو مررت بحاوة وغير حاوب بدونه فالفارق بينهما الموصوف والهاء أو (فعل) بفتح الفاء وكسر العين نحو حذر لكثير الحذر أو ضمها (١) نحو غفل لكثير الغفلة أو بفتح الفاء وضم العين نحو يقظ لكثير اليقظة وقد اقتصر في أصله على الأخيرين وذكر في المطلوب أن الأول منها مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة والأول اقصر عليه في الخلاصة (أو مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء نحو مدرار لكثير الدر وهو المطر الضعيف القطرات ومسقام لكثير السقم وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة نحو مفتاح (أو فاعل) بفتح الفاء وكسر العين وسكون المثناة التحتية نحو صديق لكثير الصدق وعلم لكثير العلم وضبطه في المطلوب بكسر الداء والعين مشددا نحو صديق ونسيق وزاد في الأصل مفعيل بكسر الميم وسكون الفاء وكسر الين نحو مكثير ومعطير لكثير الكلام والعطر وفعله بضم الفاء وفتح العين نحو ضحكة لكثير الضحك فان سكنت العين صار بمعنى المفعول ولعنة بضم اللام وفتح العين مشترك بين مبالغة الفاعل والمفعول كما في شرح المراح خلافا للأصل حيث جعله كضحكة أفاده المطلوب قال فيه : واعلم أن قوله أوزان المبالغة جهول الخ تساهل لأنه يلزم منه حصر أوزانها في هذه الأوزان وليس كذلك لأن أوزانها ترتقي إلى خمسة عشر وجها منها طوال لكثرة الطول على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل وجمع تكسيره نحو نصار ومنها كبار وعجاب لكثرة الكبر والعجب على وزن فعال بضم الفاء وفتح العين مع التخفيف ومنها مجزم لكثرة الجزم وهو القطع على وزن مفعيل بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين ومنها علامة ونسابة لكثرة العلم والنسبة على وزن فعالة بفتح الفاء والين مشددا ومنها راوية لكثرة الرواية على وزن فاعلة بكسر العين ومنها خدامة لكثرة الخدمة على وزن مفعالة بكسر الميم ومنها فروقة لكثرة الفراق على وزن فعولة بفتح الفاء فالأولى أن يقول ومن أوزان المبالغة جهول الخ وسوى بين الذكر والمؤنث في ثمانية من هذه الأوزان : أحدها علامة ونحوه وثانيها راوية ونحوه وثالثها فروقة ونحوه ورابعها ضحكة ونحوه وخامسها ضحكة بكسر الين وسادسها خدامة ونحوه وسابعها مسقام ونحوه وثامنها معطير ونحوه . وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة كما قالوا هي عدوة الله وإن لم تدخل الهاء في الفعل الذي للفاعل حمل على صديقة وهو تقيضه والله أعلم .

[فصل : في أصل الوضع] مصدر بمعنى القطع في اللغة يقال فصلت بين الشيئين إذا فرقت بينهما . وفي الاصطلاح بمعنى التفريق بين الحكيمين أي بين أحدهما وشرع في بيان الآخر سواء كانا في شيء واحد أو في شيئين وسواء كانا متباينين أو متساويين وسواء كانا إجماليين أو أحدهما إجماليا والآخر تفصيليا وهو هنا بمعنى اسم الفاعل أي الفاصل قد وقع بين حكيمين أحدهما إجمالي والثاني تفصيلي ويدل على ذلك سياق الكلام (في) بيان (تصريف) اللفظ (الصحيح) ماضيا أو مضارعا أو أمرا أو نهيا أو اسم فاعل أو اسم مفعول والمراد به مقابل المتل والمضاعف المجوز قدم تصريف الصحيح على تصريف مقابله لأنه أصل وهي ليست بأصل :

[وماض أو مضارع تصرفا لأوجه كالأمر والنهي اعرفا

ثلاثة لغائب كالنساء كذا غائب وكالخطابة

وهم متكلم له اثبات هما في غير أمر ثم نهى علما]

(هـ) فعل (ماض) معلوم أو مجزول (أو) بمعنى الواو فعل (مضارع) معلوم أو مجزول (تصرفا) أي الماضي والمضارع والجملة خبر عنهما أي يتنوع كل منهما (لأوجه) بفتح الحمة وسكون الواو وضم الجيم جمع وجه وهو من صبغ الذئب إلا أن المراد به مدلول جمع السكينة وهي أربعة عشر وجها للماضي

(١) أي الفاء مع سكون

العين أمه مصححة

وكذلك للمضارع ، وشبه الأمر والنهى بالماضى والمضارع فى التصرف الأربعة عشر وجها م دخلا
الكاف على المشبه فقال (كالأمر) فيتصرف لأربعة عشر (والنهى) فيتصرف لأربعة عشر
أيضا وكم البيت بالحث على المعرفة بقوله (اعرفا) وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة وحذف
المفعول يؤذن بالعموم أى كل ما يمكنك معرفته ويحتمل بقرينة المقام تخصيصه بتصاريب الأربعة .
ثم أخذ فى تفصيل الأوجه التى يتصرف إليها الماضى وما بعده فقال (ثلاثة) من الأوجه التى
يتصرف لها الماضى والمضارع والأمر والنهى كائنة (لـ) فاعل (غائب) اسم فاعل غاب لأنه
إما مفرد أو مثنى أو جمع نحو ضرب ضربا ضربوا فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو يضرب يضربان
يضربون فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو ليضرب ليضربا ليضربوا فى الأمر معلوما ومجهولا
ونحو لا يضرب لا يضربا لا يضربوا فى النهى معلوما ومجهولا وشبه الفاعلة الغائبة بالغائب فى أن
لكل ثلاثة أوجه من الماضى والمضارع والأمر والنهى مدخلا الكاف على المشبه فقال
(كـ) الفاعلة المؤنثة (الغائبة) لأنها إما مفردة أو مثناة أو مجموعة نحو ضربت ضربتا ضربين فى
الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان تضربن فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو لتضرب
لتضربا لتضربن فى الأمر معلوما ومجهولا ونحو لاتضرب لاتضربا لاتضربن فى النهى معلوما
ومجهولا (كذا) الذى ذكر من الغائب والغائبة فى أن كلاله ثلاثة أوجه من الأنواع الأربعة خبر
فاعل (مخاطب) مذكرا لأنه إما واحد أو اثنان أو جمع بفتح الطاء المهملة اسم مفعول مخاطب نحو ضربت
ضربتا ضربتكم فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان تضربن فى المضارع معلوما ومجهولا
ونحو اضرب اضربا اضربوا فى الأمر معلوما ومجهوله باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضرب
لتضربا لتضربوا ونحو لاتضرب لاتضربا لاتضربوا فى النهى معلوما ومجهولا (وكـ) الفاعلة
(المخاطبة) للمؤنثة فلها ثلاثة أوجه من كل لأنها واحدة أو اثنان أو جمع نحو ضربت ضربتا ضربتين
فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضربين وتضربان وتضربن فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو
اضربى اضربا اضربن فى الأمر معلوما وباللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضربى لتضربا لتضربن
مجهولا ونحو لا تضربى لا تضربا لا تضربن فى النهى معلوما فهذه اثنا عشر وجها من ضرب
ثلاثة فى أربعة (و) فاعل (متكلم) بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل متكلم (له) أى المتكلم خبر
(اثنان) من الأوجه لأنه إما وحده أو معه غيره والجملة خبر متكلم (هما) أى الوجهان الثابتان للتكلم
كائنان (فى غير أمر ثم نهى علما) أى الأمر والنهى بضم العين المهملة وكسر اللام ماض مجهول نائبه
الألف والجملة صفة أمر ونهى وغير الأمر والنهى المعلومين صادق بالماضى معلوما ومجهولا ونحو ضربت
ضربتا وبالمضارع معلوما ومجهولا ونحو أضرب أضربا وبالأمر والنهى مجهولين نحو لأضرب
لأضرب ونحو لا أضرب ولا تضرب وإنما لم يفرق بين المذكر والمؤنث فى المتكلم ولم يعط كل واحد
فى مذكره ومؤنثه ثلاثة أوجه من المفرد والمثنى والجمع كما أعطيت هذه الأوجه لغيره وإن اقتضى
العقل ذلك لأن التكلم يرى فى أكثر الأحوال أنه مذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع أو يعلم
بالصوت أنه مذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع فلم يحتج إلى ذلك وأما كون صوت مذكر كصوت
مؤنث أو بالعكس فنادر والأحكام لا تنبى على النواذر وإنما لم يثبت للتكلم الوجهان فى الأمر والنهى
المعلومين بحيث يقال فى الأمر معلوما اضرب تضرب بعد حذف حرف المضارعة لالتباس الأول
بأمر المخاطب ومضارع المتكلم وحده الموقوف عليه والثانى بمضارع المتكلم مع غيره كذلك
أو يقال فيه لأضرب ولتضرب باللام مع بقاء حرف المضارعة مفتوحا لعدم وجوده بالاستقراء

يتشعر بكسر
تضربا بكون
ومشعر وذاك
منه والأمر
النهى لا تشعر
العين فيها
مشددة فى
لا فى المصدر
م بحر نجم بكسر
ح رنجما فهو
وذاك بحر نجم
ح رنجم والنهى
نجم بكسر الجيم

وفي النسخ معلوما لأضرب ولا تضرب بفتح الهمزة والنون لعدم وجوده بالاستقراء والله أعلم .
[تنبيه] يحتمل أيضا أن يكون ثلاثة مفعول اعرف ويحتمل أن يكون مبتدأ خبره مابعد ويحتمل
أنه بدل من أوجه والله أعلم . وأخذ في تصريف اسم الفاعل فقال :

[لعشرة يصرف اسم الفاعل فعلة وفاعلين فاعل
وفاعلين فعلا وفيهما اضم فاوشد التالي
فاعلة فاعلتين فاعلا ت وفواعل كما قد قلا]

(لعشرة) بفتح العين المهملة ومكون الشين المعجمة للوزن بميزة محذوف أي أوجه متعلق (بـ) يصرف (بضم
بضم المثناة المتحنية وفتح الصاد المهملة والراء مشددة مضارع مجهول نائبه (اسم الفاعل) وأخذ في سرد
العشرة فقال (فعلة) بفتححات مخففا جمع تكسير لفاعل المذكر نحو نصرة وكتبة وجهلة وفسدية
(وفاعلين) بفتح اللام مثني فاعل المذكر نحو ناصرين و(فاعل) للمفرد المذكر نحو ناصر (وفاعلين)
بكسر اللام جمع مذكر سالم نحو ناصرين و(فعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة جمع مذكر مكسر
نحو نصر و(فعال) بضم الفاء وشد العين جمع مذكر مكسر أيضا نحو نصار فجمع المذكر الثلاثة
أوجه واحد مصحح والثلاثة مكسرة (وفيها) أي فعل وفعل متعلق (بـ) اضم) أمر من اضم منه حوله
(فا) بالقصر (وشد) أمر من الشد أي شدد الحرف (التالي) بكسر اللام اسم فاعل تلا إذا تبع أي
التابع للفاء وهو العين فيها أيضا و(فاعلة) للمفردة المؤنثة نحو ناصرة و(فاعلتين) لمثنى المؤنث نحو
ناصرتين و(فاعلا) جمع مؤنث سالم نحو ناصرات و(فواعل) جمع مؤنث مكسر نحو نواصر فجمع مع
المؤنث وجهان وجه مصحح ووجه مكسر فقد تمت العشرة وكل البيت بقوله حال كون ماذكرناه
في تصريف اسم الماعل كائنا (كما) أي التصريف الذي (قد قلا) بضم النون وكسر القاف ماض
مجهول نائبه ضمير ما وألفه إطلاقيه وصلته مقدرة أي عن العرب والتغير الاعتباري يكفي في صحة
التشبيه كالحاصل هنا باعتبار ذكر هذه التصريفات في هذا النظم وذكرها في غيره أيضا والله أعلم .
وأخذ في بيان تصريف اسم المفعول فقال :

[ثم اسم مفعول لسبع يأتي مفعولة وثن مفعولات
كذلك مفعول مثناة ومف

(ثم اسم مفعول لسبع) من الأوجه متعلق (بـ) يأتي بكسر المثناة فوق مضارع أي فاعله ضمير اسم
مفعول والجملة خبره وأخذ في عد السبع فقال مبدا منه (مفعولة) بفتح الميم وسكون الفاء
للمفردة المؤنثة نحو منصورة (وثن) بفتح المثناة وشد النون أمر من التثنية مفعولة ضمير
محذوف يعود على مفعولة والأصل وثنه . والمعنى أن الوجه الثاني مفعولان لمثنى المؤنث نحو
منصورتان و(مفعولات) بكسر التاء لأنه معطوف على مفعولة البسمل من سبع المجرور لجمع
المؤنث السالم نحو منصورات وآخر الشطر الأول الفاء فهو مدخل ومدرج بفتح الحاء المعجمة
والراء (كذلك) المذكورة من مفعولة وتثنيته وجمعه في أن كلا يعد من أوجه اسم المفعول خبر
(مفعول) للمفرد المذكر و(مثناه) أي مفعول وهو مفعولان للمثنى المذكر نحو منصوران و(ومفعولون)
لجمع المذكر السالم نحو منصورون فهذه ستة أوجه (ثم جمع تكسير) للمفعول وهو مفاعيل نحو
مناصير (يضف) بضم المثناة تحت وفتح الصاد المعجمة وسكون الفاء لاوقف مضارع مجهول أصله
الثاني يضاف فلما سكن آخره لاوقف حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وأصله الأول يضيف
بسكون الصاد وفتح الياء فنقل إلى الصاد وقلت الياء ألفا لتحركها بحسب الأصل واحتاج ما قبلها
بحسب النقل نائبه ضمير جمع تكسير والجملة خبره وصلته مقدرة أي يضم الستة السابقة فتكمل السبعة

[فصل : في الفوائد

اللازم يصير متعد

بأحد ثلاثة أسباب

زيادة الهمزة في أو

وتشديد العين وحرف

الجر في آخره

أخرجه وخبره

وخرجت به من الدار

وبحذف التاء من

تفعل مكررة اللام

وتفعل مشددة العين

والمتعدي يصير لازما

بحذف أسباب التعدية

وبنقله إلى باب انكسر

وباب فعل يصير

لازما بزيادة التاء

في أوله ولا يجيء

[تنبيهان: الأول] إنما قدم تصريف الفاعل على تصريف المفعول لأن وجود الفاعل أكثر من وجود المفعول لأن الفاعل يصاغ من التعدى واللازم والمفعول لاصاغ من اللازم إلا بواسطة حرف الجر. الثاني إنما انحصر تصريف الفاعل في عشرة والمفعول في سبعة لورود الاستقراء على هذا من غير زيادة ولا نقصان والله سبحانه وتعالى أعلم. واستطرد بعض أحكام نون التوكيد فقال:

[ونون توكيد بالأمر والنهي صل وذات خف مع سكون لاتصل]

(ونون توكيد) من إضافة الدال للمدلول مفعول صل الآتي والتوكيد مصدر وكذا الثقل أى تقوية الطالب (بالأمر) بفتح اللام منقولاً إليه من همز أمر المحذوف متعلق بصل الآتى (والنهي صل) بكسر الصاد الهمزة وسكون اللام أمر من الوصل أصله أوصل فحذفت منه الواو حملا على حذفها من مضارعه لوقوعها فيه بين الياء والكسرة فى وصل واستغنى عن همزة الوصل وسواء كان الأمر والنهى لغائب أو حاضر معلومين أو مجهولين فأمر الغائب المعاموم نحو لينصرن بفتح الياء وضم الصاد إلى لينصران وكذا مجهوله غير أنه بضم الياء وفتح الصاد وأمر الحاضر المعاموم نحو انصرن بضم الهمزة والصاد إلى انصران ومجهوله لتنصرن إلى لتنصران بضم التاء وفتح الصاد والنهى المعاموم نحو لا ينصرن بفتح الياء وضم الصاد أيضا إلى لا ينصران وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد ونون التوكيد نوعان: نون مشددة تدخل على جميع الأمر والنهى من المعاموم المجهول ونون مخففة ذكر ما تدخل عليه منها بما هو في قوة الاستدراك على الإطلاق السابق فقال (و) نون توكيد (ذات) بالنصب مفعول تصل الآتى أى صاحبة (خف) أى خفة (مع) يسكون البين للوزن وهي لغة قليلة متعلق بتصل مضاف (سكون) لآخر الأمر والنهى نحو انصرا ولا تنصرا فى أمر المنى ونهيه (لاتصل) لأنك إن وصلتها مع السكون لزم التقاء الساكنين على غير حده المقصود والمعنى أن نون التوكيد الخفيفة يتنوع وصلها بأمر ونهى الاثنين مذكرا ومؤنسا وأمر ونهى جمع المؤنث لأنها لو وصلت بشئ مما ذكر لزم اجتماع الساكنين فى غير حده ولم يجوز حذف أحدها وهو غير جائز خلافاً ليويس فإنه أجاز وصلها بما ذكر قياساً على التثنية. والجواب عنه أن التقاء الساكنين فى المثقلة على حده لأن الأول لين والثانى مدغم وفى الخفيفة ليس كذلك فبقى مما تدخله الخفيفة من الأمر والنهى معلومين كانا أو مجهولين غير التثنية وجمع المؤنث. أما الأمر للمعوم معها فى الغائب نحو لينصرن بفتح ما قبلها فى المفرد المذكور لينصرن بضم ما قبلها فى جمعه لتنصرن بفتح ما قبلها فى المفرد المؤنث وفى الحاضر نحو انصرن بفتح ما قبلها فى المفرد المذكور ونحو انصرن بضم ما قبلها فى جمعه وانصرن بكسر ما قبلها فى الواحدة المخاطبة ومجهولها باللام والياء نحو لينصرن بضم الياء وفتح الصاد إلى لتنصرن بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وأما النهى المعاموم فى الغائب معها نحو لينصرن لا ينصرن لا تنصرن بفتح حرف المضارعة فى الكل والراء فى الأول والثالث وضمها فى الثانى وفى الحاضر نحو لا تنصرن لا تنصرن لا تنصرن بفتح التاء فى الكل وفتح الراء فى الأول وضمها فى الثانى وكسرها فى الثالث وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فى الكل والخفيفة ساكنة فى أى موضع دخلت لأنها وضعت ساكنة بالاستقراء والمشددة مفتوحة فى أى موضع دخلت لالخفة لأن الفتحة خفيفة بالنسبة إلى غيرها والمشددة ثقيلة فأعطيت الفتحة لها ولو أعطى غيرها لزم الثقل على الثقل إلا فى التثنية مطلقاً وجمع المؤنث فانها أى المشددة مكسورة فيها أى فى التثنية وجمع المؤنث أمراً كان أو نهياً معلوماً كان أو مجهولاً تشبيهاً بنون التثنية نحو لينصران ولتنصران ولينصران بكسر النون المشددة فى الكل للغائب وكذا مجهوله منها غير

ل به والمجهول
لازم لأن اللازم
الأفعال هو
يحتاج إلى المفعول
للتعدى بخلافه
فاعل يكون
الاثنين نحو
ه إلا قليلاً نحو
ت النعل وعاقبت
وباب تفاعل
يكون بين
بن فصاعداً نحو
نما وتصلح اقوم
يكون لإظهار
س فى الباطن نحو
فت أى أظهرت
س

نون نصرتين لأن أصله نصرتمن فأدغمت اليم في النون لقرب خرجيها. وقيل أصله نصرتن
 بالتخفيف فأريد تسكين ما قبل النون حتى يطرد بجميع نونات الإناث ولم يمكن إسكان تاء المخاطبة
 لسكون الراء قبلها ولا حذفها لأنها علامة فأدخلت نون قبل النون وأدغمت فيها وزيدت التاء في
 نصرت مضمومة لأنها ضمير الفاعل وزيدت النون في نصرنا لأنه تحت نغن والألف للثلاث يلبس
 بنصرن قال ومن المجهول نصر نصرنا نصروا الخ يضم النون وكسر الصاد في الجميع مثال المستقل
 ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن
 أنصر تنصر ومن المجهول ينصر ينصران ينصرون الخ غير أنه يضم أوله وفتح ما قبل آخره وإنما
 زيدت النون في آخره في التثنية وجمع المذكر علامة للرفع لأن آخر الفعل باتصاله بالضمير صار
 بمنزلة الوسط والإعراب لا يجري عليه ولا على الضمير لأنه كلمة أخرى ونون الإناث في نحو ينصرن
 ليست علامة للرفع بل هي الفاعل ولهذا لم تسقط بما سقط به نون المثنى والجمع قال ومثال الأمر
 الغائب لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن ومثال الأمر الحاضر انصر انصرا انصروا انصري
 انصرا انصرن ومن المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن
 لتنصري لتنصرا لتنصرن لأنصر لتنصر بكسر اللام وضم حرف المضارعة وهو الفارق بينه وبين
 المعلوم وإنما أدخلت اللام في المجهول لقلة استعماله وعند ذلك يكون أمر الحاضر. معربا مجزوما
 بالاتفاق كأمر الغائب قال وكذلك النهي من المعلوم أو المجهول إلا أنه زيد في أوله لفظ لا وتقول في
 نون التوكيد المشددة في أمر الغائب لينصرن لينصرا لتنصر لتنصرا لتنصرن انصرا لتنصران وفي أمر
 الحاضر انصرن انصرا انصرا لتنصر لتنصرا لتنصرن انصرا لتنصران وإنما حذف واولا جمع من لينصرن وانصرن
 يضم الراء فيها وياء المخاطبة من انصرن بكسرها لالتقاء الساكنين واكتفى بالضممة دليلا في الأولين
 لمجانستها الواو وبالكسر في الثالث لمجانستها الياء وكذلك مجهوله غائبا أو حاضرا إلا أنه باللام وضم
 حرف المضارعة وفتح الصاد وفي الخففة في أمر الغائب لينصرن لتنصر لتنصر بفتح الراء في الواحد
 المذكر وكسرها في الواحدة الغائبة وضمها في الجمع المذكر وفي المخاطب انصرن انصرا انصرن
 بفتح الراء في الواحد المذكر وضمها في جمعه وكسرها في الواحدة المخاطبة وكذلك مجهوله غائبا
 أو حاضرا إلا أنه باللام وضم حرف المضارعة وفتح الصاد وكذلك النهي من المعروف والمجهول مثال
 الفاعل ناصرا ناصرا ناصرون نصار نصير يضم النون وفتح الصاد مشددة فيهما ونصرة بفتح النون
 والصاد والراء مع التخفيف ناصرة ناصرتان ناصرات نواصر. مثال الفعول منصور منصوران منصرون
 مناصر بفتح اليم منصورة منصورتان منصورات . مثال الرباعي المجرد دحرج دحرجا دحرجوا
 دحرجت دحرجتا دحرجن دحرجت دحرجتا دحرجم دحرجت دحرجتا دحرجتا دحرجت دحرجتا دحرجتا
 وكذا مجهوله إلا أنه يضم الدال وكسر الراء يدحرج بكسر الراء يدحرجان يدحرجون تدحرج
 تدحرجان يدحرجن تدحرج تدحرجان تدحرجون تدحرجين تدحرجان تدحرجن أدحرج تدحرج
 وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء دحرجة بسكون الخاء وفتح الباقي ودحرجا بكسر الدال وسكون
 الخاء فهو مدحرج مدحرجان مدحرجون مدحرجة مدحرجتان مدحرجات بكسر الراء في السكك
 وذلك مدحرج مدحرجان مدحرجون مدحرجة مدحرجتان مدحرجات بفتحات في السكك وأمر
 الحاضر دحرج دحرجا دحرجوا دحرجي دحرجا دحرجن بفتح الدال وكسر الراء في السكك وأمر
 الغائب ليدحرج ليدحرجا ليدحرجوا لتدحرج لتدحرجا لتدحرجن بكسر الراء في السكك وكذا
 مجهوله غير أنه بفتح الراء ونهى الحاضر لا تدحرج لا تدحرجا لا تدحرجوا لا تدحرجي لا تدحرجا

أه أو ثاء قلبت الواو
 ياء والياء تاء ثم
 فتمت التاء الأولى
 تاء افتعل نحو
 واتسر واتسر .
 الحروف التي تزداد في
 أسماء والأفعال عشرة
 وعها (اليوم تنساه)
 كانت كلمة وعددها
 مد على ثلاثة أحرف
 بها حرف واحد من
 هذه الحروف فاحكم
 بها زائدة إلا أن
 يكون لها

لا تصغر بفتح الفاء فيهما والتشديد في السكك وتكسر يتكسر بفتح السين فيهما تكسرا بضم السين
مشددا فهو متكسر بكسر السين وذاك متكسر به بفتحها والأمر تكسر والنهي لا تكسر بفتح
السين فيهما وكذا بنون التأكيده معلوما ومجهولا وتصلح يتصلح بفتح اللام فيهما تصلح بضم اللام فهو
متصلح بكسر اللام وذلك متصلح بفتحها وهذا يصلح للمصدر اليمى والزمان والسكان والأمر متصلح
والنهي لا متصلح بفتح اللام فيهما وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله
وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا وأما ادثر واثقل فأصل الأول تدثر وهو لازم
كتكسر معناه غشى رأسه بثوبه وأصل الثاني تثاقل كتصلح فأبدلت التاء في الأول دالا وأدغمت في
الدال وفي الثاني ثاء مثلثة وأدغمت في المثلثة وأدخلت عليهما همزة الوصل ليتيسر الابتداء به
وتصريف الأول ادثر ادثرا ادثروا ادثرت ادثرتا ادثرت ادثرتا ادثرت ادثرتا ادثرت ادثرتا
ادثرت ادثرت ادثرتا وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة وكسر التاء ويزاد في آخره حرف الجر نحو ادثر
عليه الخ يدثر بفتح المثلثة يدثران يدثرون تدثر تدثران يدثرون الخ وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله
ويزاد في آخره حرف الجر ومصدره ادثرا بكسر الهمزة وضم المثلثة فهو مدثر مدثران الخ وذلك مدثر
عليه بفتح المثلثة فيه كالباقي من صيغ المفعول وكذا المصدر اليمى والزمان والسكان إلا أنه لا يزداد
عليه حرف الجر وأمر الحاضر ادثر ادثرا الخ وأمر الغائب ليدثر ليدثرا الخ بفتح المثلثة في السكك وكذا
مجهوله إلا أنه بضم أوله ويزاد حرف الجر في آخره ونهى الحاضر لا تدثر لا تدثرا الخ وكذا نهى
الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله مع زيادة حرف الجر في آخره بفتح المثلثة والدال
وتشديدها في الجميع وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا وتصريف الثاني اتاقل من
باب التفاعل لا من افاعل مشددا لفاء نص على ذلك ابن جنى اتاقل اتاقلوا اتاقلت اتاقلتا اتاقلن
اتاقلنا اتاقلتم اتاقلت اتاقلتن اتاقلت اتاقلتن اتاقلت اتاقلتن اتاقلت اتاقلتن اتاقلت اتاقلتن
الهمزة وتقلب الألف واوا ويزاد في آخره حرف الجر نحو تثاقل عليه الخ بتثاقل بفتح التاء والقاف بتثاقلان
الخ وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله وزيادة حرف الجر في آخره اتاقل بضم القاف فهو متاقل الخ بكسر
القاف في السكك وذلك مثاقل عليه الخ بفتحها في السكك وكذا المصدر اليمى والزمان والسكان إلا أنه
لا يزداد في آخره حرف الجر وأمر الحاضر اتاقل اتاقل الخ وأمر الغائب ليثاقل الخ بفتح القاف في السكك
وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وزيادة حرف الجر في آخره ونهى الحاضر لا تثاقل لا تثاقلان الخ
وكذا نهى غائبه إلا أنه بفتح القاف في الأمر والنهي والتاء مشددة في الجميع وتدرج تدرج
تدرجوا تدرجت تدرجتا تدرجن تدرجت تدرجتا تدرجت تدرجت تدرجتا تدرجت تدرجتا تدرجت تدرجتا
تدرجت تدرجتا بفتح الراء في السكك وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة وكسر الراء ويزاد
في آخره حرف الجر تدرج تدرجتا بفتح الراء تدرج تدرجتا الخ وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله ويزاد في آخره
حرف الجر تدرج تدرجتا فهو متدرج بكسرها وذلك متدرج به بفتحها وكذا المصدر اليمى
واسمى الزمان والسكان إلا أنه لا يزداد في آخره حرف الجر وأمر الحاضر تدرج تدرجتا الخ وأمر الغائب
ليتدرج بفتح الراء في السكك وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله وزيادة حرف الجر في آخره ونهى الحاضر
لا تدرج الخ بفتح الراء في السكك وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله
وزيادة حرف الجر في آخره بفتح الراء في السكك أيضا وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا
ومثال السداسى استغفر استغفرا استغفروا استغفرت استغفرتا استغفرن استغفرن استغفرن استغفرن
استغفرت استغفرتا استغفرن استغفرن استغفرن استغفرن استغفرن استغفرن استغفرن استغفرن

لغفرة والسؤال
ستخبر أى سأل
وللتحول نحو
ل الحجر خلاى
الحجر خلا
نقد المحو
بته أى اعتقدت
سيم وللوجدان
تجدت شيئا
وجدته جيدا
نحو استرجع
عند الصبية
قالوا إنا لله
يه راجعون»

يستغفر يستغران الخ وكذا مجهوله غير أنه يضم أوله وفتح الفاء استغفارا فهو مستغفر بكسر الفاء
الخ وذلك مستغفر بفتحها الخ والأمر استغفر استغفرا الخ وأمر الغائب ليستغفر ليستغفرا الخ بكسر
الفاء في السكل والنهي لا تستغفر لا تستغفرا الخ بكسر الفاء في السكل أيضا وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء
وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره واشتدبت بتشديد الباء من باب الافعال
اشهابا اشهابوا اشهابت اشهابتا اشهابين اشهابيت اشهابيتا اشهابيتم اشهابيت اشهابيتا اشهابيتا
اشهابيت اشهابيتا بالفتح على الفتح من جمع المؤنث الغائب الخ وكذا مجهوله إلا أنه تضم الهمزة
وتقلب الألف واوا ويزاد في آخره حرف الجر يشهاب بتشديد الباء لشميابة فهو مشهاب بتشديد الباء
في كل صيغ اسم الفاعل وهو يصلح للمصدر الميضي واسم الزمان والمكان أيضا وذلك مشهاب به كذلك
وأمر الحاضر اشهاب الخ وأمر الغائب ليشتاب بتشديد الباء في السكل سواء جمع المؤنث وكذا مجهوله
إلا أنه يضم أوله ويزاد في آخره حرف الجر ونهى الحاضر لا تشهاب الخ بالتشديد في السكل غير جمع
المؤنث وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله ويزاد في آخره حرف الجر وكذا
التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا واعدودن بفتح الدالين يعدودن بكسر الدال الثانية في
جميع صيغ المضارع اغديدا وأصله اغدودن بكسر الدال الأول وسكون الواو قلبت ياء لسكونها
عقب كسر فهو مغدودن بكسر الدال الثانية في جميع صيغ اسم فاعله وذلك مغدودن عليه بفتحها
في اسم المفعول وكذا المصدر للميضي والزمان والمكان إلا أنها بلا زيادة حرف الجر في أواخرها
وأمر الحاضر اغدودن الخ والغائب ليغدودن الخ بكسر الدال الثانية في السكل وكذا مجهوله إلا أنه
بضم أوله وفتح الدال الثانية وزيادة حرف الجر في آخره ونهى الحاضر لا تغدودن الخ بكسر الدال
الثانية أيضا وكذا نهى الغائبة إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح الدال الثانية ويزاد
في آخره حرف الجر وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا واجلوز بتشديد الواو الخ
وكذا مجهوله إلا أنه يضم الهمزة وكسر الواو وزيادة حرف جر في آخره يجلوز الخ بكسر الواو
في السكل وكذا مجهوله غير أنه يضم أوله وفتح الواو وزيادة حرف جر في آخره اجلواذا بكسر اللام
فهو مجلوز الخ بكسر الواو في السكل وذلك مجلوز به الخ بفتح الواو في السكل وكذا المصدر للميضي
واسم الزمان والمكان إلا أنها بلا زيادة حرف في آخرها وأمر الحاضر اجلوز الخ بكسر الواو
في السكل وأمر الغائب ليجلوز الخ كذلك وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح الواو وزيادة الحرف
في آخره ونهى الحاضر لا تجلوز الخ بكسر الواو في السكل وكذا نهى الغائب إلا أنه بالواو وكذا
مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح الواو وزيادة الحرف والواو مشددة في الجميع وكذا التصريف بنون
التوكيد معلوما ومجهولا واسحسك بفتح الكافين معناه زاد السواد والظلمة من باب الافعال
وكذا مجهوله إلا أنه يضم الهمزة وكسر الكاف الأول وزيادة الحرف في آخره يسحسك الخ بكسر
الكاف الأول في السكل وصحسك مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح الكاف الأول وزيادة الحرف
اسحسكا فهو مسحسك الخ بكسر الكاف الأول في السكل اسم فاعل وذلك مسحسك به الخ
بفتح الكاف الأول اسم مفعول وكذا المصدر للميضي واسم الزمان والمكان إلا أنه لا يزداد في آخرها
حرف الجر وأمر الحاضر اسحسك الخ والغائب ليسحسك الخ بكسر الكاف الأول وكذا مجهوله
إلا أنه يضم أوله وفتح الكاف الأول وزيادة الحرف في آخره ونهى الحاضر لا تسحسك الخ بكسر
الكاف وكذا نهى غائبه إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح الكاف الأول وزيادة الحرف
في آخره واسلنق من باب الافعلاء اسلنقا اسلنقا أصله اسلنقا اسلنقا اسلنقا اسلنقا اسلنقا اسلنقا

وحروف المد واللين
والزوائد والحق والحق
وهي الواو والياء
والألف وكل نص
ماض في أوله حرف
من هذه الحروف
يسمى مقفلا ومثلا
لمثله الصحيح
احتمال الحركات في
وعد ويسر وإن كان
في وسطه يسمى أجورا
نحو قل وكن وإن كان

فالتقى ساكنان خذفت الياء وقيل قلبت الياء ألفا لتحركها عقب فتج وحذفت الألف لالتقاء الساكنين وكذا الإعلال في اسلقت واسلقتا والقاف مفتوح في السكك يسلك بكسر القاف الخ وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح القاف وزيادة الحرف في آخره اسلقتا وأصله اسلقتا فقلبت الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف فهو مسلق الخ بكسر القاف في السكك وذلك مسلق عليه الخ بفتح القاف في السكك وكذا المصدر اليمى واسمى الزمان والمكان غير أنه لا يزداد في آخره حرف وأمر الحاضر اسلق الخ والغائب ليسلق الخ وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح القاف وزيادة حرف الجر في آخره ونهى الحاضر لاتسلق الخ وكذا نهى غائبه إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح القاف وزيادة الحرف وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا واقشعر من باب الإفعال الخ بالإغام سوى جمع المؤنث العتب وما بعده فبالفك على التثنية وكذا مجهوله إلا أنه يضم المهزلة والشين وكسر العين وزيادة حرف في آخره يقشعر الخ بكسر العين والإدغام في السكك سوى جمع المؤنث فإنه بالفك على السكس وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح العين وزيادة حرف الجر في آخره اقشعرا فهو مقشعر الخ بكسر العين في السكك وذلك مقشعر به الخ بفتح العين والإدغام في السكك وكذا المصدر اليمى واسمى الزمان والمكان إلا أنه لا يزداد في آخره الحرف وأمر الحاضر اقشعر الخ والغائب ليقشعر الخ وكذا مجهوله غير أنه يضم أوله وفتح العين وزيادة الحرف في آخره ونهى الحاضر لاتقشعر الخ ونهى الغائب كذلك إلا أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه يضم أوله وفتح العين وزيادة الحرف والراء مشددة في الجميع إلا في المصدر وكذا التصريف في نوني التوكيد معلوما ومجهولا والله سبحانه وتعالى أعلم .

فصل : في فوائد

[بالهمز والتضعيف عد ما نزم وحرف جر ان ثلاثيا وسم وغيره عد بما تأخرا وإن حذفتها فلازما يرى]

هذا (فصل) أى ألفاظ مخصوصة كائنة (في) بيان (فوائد) جمع فائدة ما استفدت من علم أو مال كذا في القاموس . وفي المصباح الفائدة الزيادة تحصل للإنسان وهى اسم فاعل من قولك فادت لك فائدة فيدا من باب بلغ وقال أبو زيد الفائدة ما استفدته من طريق مال من ذهب أو فضة أو حيوان أو ما أشبهه وفائدة العلم والأدب من هذا والجمع الفوائد اه تصرف ، ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع أى قواعد يتدرب بها المتدبى ويتدرب بها المنتهى (بالهمز) أى لغير المطاوعة ويقال له همز النقل لنقله الفعل من حالة الأزوم لحالة التعدى لانه يدخل على الفعل الثلاثى اللازم فيتعدى به إلى مفعول كان فاعلا قبل فيصير متعديا بعد أن كان لازما نحو جلس زيد وأجلست زيدا والمتعدى لواحد فيزيده مفعولا كان فاعلا قبل فيصير متعديا لاثنين بعد أن كان متعديا لواحد نحو لبس زيد جبة وألبست زيدا جبة والمتعدى لاثنين فيعديه لمفعول ثالث كان فاعلا أيضا فيصير متعديا لثلاثة بعد أن كان متعديا لاثنين نحو رأيت الحق غالبا ورأى الله الحق غالبا وعلمت الصدق نائعا وأعلمنى الله الصدق نائعا وأما همز المطاوعة فيصير المتعدى لازما نحو قسع الله اقيم فأقشع متماق بعد الآتى (والتضعيف) مصدر ضعف مشدد العين معناه لغة مطلق التكرير وعرفا تكرير اللام مع العين والمراد هنا الأول أى تشديد العين إذا لم يكن الفعل الثلاثى المشدد العين بمعنى صار وإلا فهو لازم (عد) بفتح العين وكسر الدال المهملتين مع التشديد أمر من التعدية مفعوله (ما) أى فعلا (لزوم) فاعله ولم يتجاوز

بتجاوزة إلى المفعول به و (عدّ ما لزم) بـ (حرف جر) فهو عطف على المميز وإن اختلفا تعريفا
 وتنكيراً لأن اتفاقهما في أحدهما ليس شرطاً في صحته نعم في حسنة (إن) بكسر الميم وسكون النون
 حرف شرط (ثلاثياً) حال من نائب (وسم) بضم فسكون ماض مجحول نائبه ضمير ما لزم والجملة شرط
 ن وجوابها محذوف دليله عد ما لزم . والمعنى إذا أردت أن تصير الفعل الثلاثي المجرد اللازم الذي
 لا يتعدى رفع فاعله متعدياً إلى نصب المفعول به فلك إلى ذلك ثلاث طرق : الأول أن تزيد في أوله
 همزة النقل نحو أخرجه . الثاني أن تضعف عنه نحو خرّجته . الثالث أن تزيد بعده حرف الجر نحو
 خرّجته به والأصل في هذه الأمثلة خروج وهو لازم فلما زيد عليه الهمزة أو التضعيف أو الحرف صار
 متعدياً بواسطته (وغيره) أي الثلاثي مفعول (عد) بفتح العين وكسر الدال المهملتين مشددة أمر
 من عدى للثقل أي صير الفعل اللازم غير الثلاثي متعدياً (بما) أي حرف الجر الذي (تأخراً) ألفه
 إطلاقة وفاعله مستتر عائد على ما أي ذكر آخر في البيت قبل هذا نحو انطلقت زيد قال في المطلوب
 التعدية بالهمزة والتضعيف مخصوصة بالثلاثي المجرد وبحرف لا تختص به بل توجد فيه وفي غيره أيضاً
 نحو ذهب زيد وانطلقت به وإلى هذا أشار الزجاج بقوله وبحرف الجر في السكّن وأورد هذين
 المثالين اهـ (وإن حذفها) أي أسباب التعدية الثلاثة الهمزة والتضعيف وحرف الجر فلم يزد في أوله
 همزة النقل ولم تضعف عنه ولم تأت بعده بحرف جر (فلازماً) بكسر الزاي اسم فاعل لزم أي قاصراً
 على رفع الفاعل مفعول ثانٍ (يرى) بضم أوله مضارع مجحول بمعنى يعلم نائبه ضمير اللازم للتقدم
 أي يعلم باقياً على لزومه الأصلي الذي ثبت له قبل إلحاق الأسباب به والجملة جواب إن .

[تنبيهات : الأول] بقي من أسباب التعدى صوغ الفعل على هيئة فاعل تقول في جالس زيد ومشي وسار
 جالست زيدا وماشيته وسارته . ومنها صوغه على هيئة استفعال للطلب أو النسبة للشيء كاستخرجت
 المال واستحسن زيدا واستقبحت الظلم . ومنها صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعال بالضم لإفادة الغلبة
 تقول كرمت زيدا أكرمه أي غلبته في السكرم . ومنها التضمين نحو « ولا تفرغوا عقدة النكاح » أي
 لا تنووا لأن عزم لا يتعدى إلا بهي ومنه رجبتكم الطاعة أي وسعتكم وطاع بشر اليمن أي بلغ . ومنها
 اسقاط الجار توسعاً نحو : أنجأكم أمر ربكم أي عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أي عليه وقوله « كاعسل
 الطريق الثعلب » أي في الطريق وليس اتصالها على الظرفية خلافاً للفارسي في الأول وابن الطراوة
 في الثاني لعدم الإبهام والله أعلم . ومنها حذف التاء من تفعل مكرر اللام وتفعل مشدد العين كذا
 في الأصل وأورد عليه في المطلوب أن الأول بعد التجريد مشترك بين اللازم والمتعدى وأجاب بأنه نظر
 للغالب وأن الثاني قبل التجريد مشترك بينهما وبعده كذلك وأجاب بأنه نظر للغالب أيضاً والله أعلم .
 الثاني بقي من أسباب الأوزم التضمين لمعنى لازم وهو إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه
 لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين نحو « فليحذر الذين يخافون عن أمره » أي يخرجون « ولا تعدعيناك
 عنهم » أي تنب « أذاعوا به » أي تحدثوا « وأصلح لي في ذريتي » أي بارك . ومنها التحويل إلى فعل بالضم
 لنصد المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه ومنها مطاوعة التعدى لواحد .
 ومنها الضعف عن العمل إما بالتأخر نحو « إن كنتم للرؤيا تعبرون » الذين هم لرهبهم يرهبون أو بكونه
 فرعا في العمل نحو « مصداقاً لما بين يديه » « فعال لما يريد » ومنها الضرورة كقوله :

تبات فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع بيارد بسام والله أعلم .
 الثالث قال في النعي الحق أن دخول همزة النقل قياس في اللازم دون المتعدى وقيل قياس في
 وفي المتعدى إلى واحد وقيل النقل كله ماعى اهـ . الرابع لا يجيء المفعول به والفعل المجحول من اللازم

لأن اللازم من الأفعال هو ما يحتاج إلى المفعول به لحصول فائدته بدون والمتعدي بخلافه لعدم حصول الفائدة بدون نحو ضربت فانه لا يفيد بدون ذكر من وقع عليه الضرب بخلاف حسن زيد ونحو والله أعلم :

[لصادر من امرأين فاعلا وقل كالأله زيدا قاتلا
ولهما أو زائد تفاعلا وقد أتى لتفسير واقع جلا]

(ل) للدلالة على حدث (صادر) بكسر الدال المهملة اسم فاعل صدر أى حاصل ووقع (من امرأين) تثنية امرئ سبق الكلام عليه فعل كل منهما بالآخر مثل مافعل الآخر به ولصادر خبر (فاعلا) ألقه إطلاقية والقصود لفظه أى كل فعل على وزن فاعل يدل على حدث صادر من فاعلين عليهما حدث زيد على عمرو وحدث عمرو على زيد وجنس الحدين واحد نحو ناضلته أى رمية ورماني (وقل كالأله زيدا قاتلا) السكاف اسم بمعنى مثل فاعل قل بفتح القاف وشد اللام ضد كثير مضاعف لقول مخدوف والإله مبتدأ وزيدا مفعول قاتلا وألقه إطلاقية وفاعله ضمير الإله والجملة خبر الإله والجملة السكبرية في محل نصب بالقول المقدر والمعنى أن استعمال فاعل فيما صدر من واحد قليل نحو قاتل الإله زيدا ونحو طرقت النعل وعاقبت اللص وعافاك الله قاتلهم الله ويحيى هذا الباب بمعنى النعل وفعل مشدد العين وفعل مخففها وتفاعل وقد مرت أمثاتها صدر الكتاب وكلها متعدية (ولهما) أى للدلالة على حدث صادر من امرأين كل منهما صدر منه على الآخر مثل ماصدر من الآخر عليه خبر تفاعلا (أو) (ل) زائد اسم فاعل زاد صلته مخدوفة أى على امرأين كثنائته فأكثر أى أو للدلالة على حدث صادر من أكثر من فاعلين كل منهم فعل بالآخرين مثل مانعوا به فزائد مجرور عطف على الشخير المخفوض من غير إعادة الخافض على حد «به والأرحام» بحر الأرحام عطفا على الهاء قبله وما فيها غيره وفرسه بحر فرس عطفا على الهاء قبله أيضا وهو مختار جماعة منهم ابن مالك والجمهور يعمون ذلك ويؤولون الآية والشاهد باستقاط حرف الجر وإبقاء عمله ويخصون شدوذ ذلك بما إذا لم يسبق عاطف على مدخول مثل المخدوف فاعطوف على رأى الجمهور مجموع الجار والمجرور على مثالهما والأصل ولهما أو لزائد (تفاعلا) أى كل فعل على وزن تفاعل يدل على حدث صادر من فاعلين فأكثر كل منهما أو منهم فعل بالباقي مثل مافعل الباقي به نحو تدافع زيد وعمرو ونحو تصالح القوم (وقد أتى) تفاعل في كلام العرب مستعملا (ل) للدلالة على حدث (غير واقع) في الخارج ونفس الأمر حال كون تفاعلا (جلا) بفتح الجيم والقصر للوزن وأصله المد مصدر جاوت الأمر أظهرته وأوضحته . في المصباح وجلا الخبر للناس جلاء بالفتح والد وضع وانكشف فهو جلي وجاوته أوضحته يتعدى ولا يتعدى اه وفي القاموس وجلا السيف والمرأة جارا وجلاء صقلها والهم عنه أذهبه وزيد الأمر كشفه ثم يؤول باسم فاعل أو يقدر مضاف أى جاليا ومظهرها لوقوع ما يقع أو ذاجلاء وإظهار لذلك وبعد فصب المصدر المنكر على الحال وإن كثر في اللسان سماعي وقد تقلبية. والمعنى أن تفاعل يستعمل قليلا لإظهار ما ليس في الباطن أى لإظهار ما ليس بمتصف به في الحقيقة وعند ذلك لا يكون للمشاركة بين الاثنين ولا بين الجماعة نحو عمارضت أى أظهرت المرض وليس بي مرض وتجاهلت أى أظهرت الجهل وليس بي جهل ويحيى تفاعل بمعنى تفعل مشدد العين وفعل وقد مر مثالهما وبعض هذه المعاني متعد وبعضها لازم وقد مر بيانه صدر الكتاب والله أعلم بالصواب .

[تنبيه] يحتمل على ضبط جلا بفتح الجيم أن يكون فعلا ماضيا وهو أقرب من كونه مصدرا السكون قصره أصليا ويخلص من ارتكاب السماعي في غير موردته وإن أوجب لتقدير قد التقريبية من الحال والله أعلم .

رة يسمى صحيا
بحث الصحيح
كرب بحث الأقسام
سبيل الاقتصار
ب المعتلات
ف والهاء وز
الباء إذا تحركتا
م قبلهما قلبتا
نحو قال وكال
ما من الناقص
رمى تقول في
ما غزوا ورميا
بان

وأخذ في بيان بعض قواعد الإبدال فقال :

[وابدل لتاء الافتعال طاء ان فاء من احرف الاطباق تبين
كما نصير دالا إن زايأ تكن أودالا اودالا كالازدجار صن
وإن تكن فالافتعال يا سكن أوواوا اوئا صيرن تا وأدغن]

(وابدل) أمر من أبدل فمعزته همزة قطع ولكنه أسقطها للضرورة (لتاء) اللام زائدة للضرورة
أى وأبدل التاء المثناة فوق من مادة (الافتعال طاء) مفعول ثان لأبدل (ان) بكسر الهمزة إلا أنه
نقل لتوين طاء وسقط الهمز للوزن وسكون الذون حرف شرط شرطه محذوف لدلالة تبين الآتى
عليه أى تبين بمعنى تظهر (فاء) لمادة الافتعال فاعل تبين المضمر على حد « وإن أحد من المشركين
استجارك » حال كون فاء الافتعال كائنة (من احرف) أربعة منسوبة (الاطباق) مصدر أطبق ضد
بسط لإطباق اللسان حال النطق بها على الحنك الأعلى وهى الصاد والضاد والطاء والظاء (تبين)
أصله تبين بسكون الواحدة وكسر المثناة نقل الكسر من المثناة المعتلة إلى الواحدة الصحيحة
فصار تبين فسكنه للوقف وحذف الياء المثناة تحت لالتقاء الساكنين مضارع بان بمعنى ظهر أى
تظهر فاء الافتعال وجواب إن محذوف دليله أبدل مقدم ، والمعنى أن مادة الافتعال إذا كان
فأوها صاداً أو ضاداً أو طاءً فأبدل التاء بعدها طاءً فراراً من ثقل اجتماع التاء مع الحرف المنطبق
لما بينهما من تقارب الخرج وتباين الصفة إذ التاء مهموسة مستقلة والمنطبق يجزور مستعمل وأبدلت
التاء طاءً لأن مخرجهما متقارب وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنيان فيخف على اللسان
ويكون مجانسا للفاء في الإطباق نحو اضطرأ أصله اضطر بعد ثقل الصبر إلى الافتعال قلبت التاء طاءً
ثم يجوز لك أن تقلب الطاء صاداً لاتحادهما في الاستعلائية فيصير اضطرأ فيجب إدغام الصاد في الصاد
لاجتماع المثليين مع سكون أولهما وتحرك الثانى ولا يجوز لك أن تقلب الصاد طاءً ثم تدغم الطاء في الطاء
وإن اتحد في الاستعلاء لعظم الصاد من الطاء في امتداد الصوت فلا يقال اضطرأ ولا يجوز لك
أن تدغم الصاد في التاء بدون إبدالها طاءً لأن الصاد مطبقة مستعلاية والتاء مهموسة مستقلة
لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى فلاو فعل ذلك لذهبت الإطباقية وذهابها مستكره عندهم
فلا يقال اتر ومع ذلك فليس بين الصاد والتاء مجانسة في الذات حتى تقلب الصاد تاءً وتدغم في التاء
ولهذا لا تقلب التاء أولاً صاداً ثم تدغم الصاد فيها ويجزور البيان وهو بقاء الطاء المقالوبة إليها
التاء على حالها لعدم الجنسية بينهما في الذات فيقال اضطرأ كما مر ونحو اضطرأ أصله اضطرأ بعد ثقل
ضرب إلى الافتعال قلبت التاء طاءً ثم يجوز لك أن تقلب الطاء صاداً لاتحادهما في الاستعلائية وتدغم
الضاد في الضاد وجوبا ولا يجوز لك أن تقلب الضاد طاءً وتدغم الطاء في الطاء لزيادة صفة الضاد
فلا يقال اطرب ولا يجوز لك أن تقلب الضاد تاءً وتدغم التاء في التاء لذهاب إطباقية الضاد فلا يقال
اُترب ولا يجوز لك أن تقلب التاء ضاداً أولاً وتدغم الضاد في الضاد لعدم مجانسة بينهما في الذات
ويجوز لك البيان فيقال اضطرأ ونحو اطردأ أصله اضطرأ بعد ثقل طرد إلى باب الافتعال قلبت التاء
طاءً وأدغمت الطاء في الطاء وجوبا فلا يجوز لك البيان ولا يجوز لك أن تقلب الطاء تاءً وتدغمها
في تاء الافتعال لذهاب إطباقية الطاء فلا يقال اترأ ونحو اضطرأ أصله اضطرأ بعد ثقل ظهر إلى
الافتعال قلبت التاء طاءً لما مر ثم يجوز لك أن تقلب الطاء طاءً ثم تدغم الطاء المعجمة في الطاء
المعجمة وجوبا فيقال اظهر ويجزور لك العكس فتدغم الطاء المهملة في مثلها فيقال اظهر بالطاء
المهملة ويجزور لك البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات وإن اتحد في الخرج والاستعلائية فيقال اظهر

ألفا ولا تقلبان أي
جمع الثؤث والو
وقس التكلم
الواو الساكنة
الساكنة لا تقلبان
إلا في موضع
سكونهما غير
بأن تقلت حركته
مقابلها نحو أقام
وتقول في جمع
الغائب غزوا و

ولا يجوز لك أن تقلب الظاء تاء وتدغم التاء في تاء الافتعال لذهاب الإطباقية فلا يقال اتهم ولا يجوز لك أن تقلب التاء ظاء معجمة وتدغمها في مثلها لعدم مجانسة بينهما في الذات ومقاربة في الخرج ، وشبه إبدال تاء الافتعال دالا بإبدالها طاء مدخلا الكاف على المشبه فقال (كما تصير) مضارع صار اسمه ضمير تاء الافتعال وما مصدرية أى كصيرورة تاء الافتعال (دالا ان) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط (زاي) خبر (تسكن) واسمه ضمير فاء الافتعال وهو شرط إن وجوابه محذوف دليله تصير دالا المقدم (أو) تسكن فاء الافتعال (ذالا) معجمة (أو) تسكن فاء الافتعال (دالا) مهملة . والمعنى أن تاء الافتعال تبدل دالا مهملة إن كانت فاءه زاي نحو ازدرج أصله ازجر بعد نقل زجر إلى الافتعال قلبت التاء دالا ويجوز لك البيان للخفة وعدم الجنسية في الذات ويجوز لك أن تقلب الدال زاي وتدغم الزاي في الزاي وجوبا لاتحادهما بجهورية ومخرجا فيقال ازجر ولا يجوز لك أن تجعل الزاي دالا وإن اتحدا بجهورية وتدغم لأن الزاي أعظم من الدال في امتداد الصوت فلا يقال ادرج ولا يجوز لك أن تجعل الزاي تاء وتدغمها في تاء الافتعال لفوات بجهورية الزاي فلا يقال ادرج ومع ذلك ليس بين التاء والزاي قرب مخرج فلذا لا يجوز أن تجعل التاء زاي وتدغم بل دالا ثم زاي كما مر أو ذالا معجمة نحو اذكر أصله اذكر بعد نقل ذكر إلى باب الافتعال قلبت التاء دالا مهملة وأدغمت الدال المعجمة في الدال المهملة عند البعض جواز لاتحادهما في البهورية وقربهما في المخرج فالمعتبر عنده صورة الحرف المدغم فيه فصار اذكر بإبدال المهملة وعند البعض ليس كذلك بل تقلب الدال المتقلبة من اتاء ذالا معجمة لاتحادهما بجهورية وقربهما مخرجا وتدغم للمعجمة في مثلها فصار اذكر بالمعجمة ويجوز العكس عنده فيصير اذكر بالمهملة ولا يجوز لك اتفاقا أن تجعل الدال تاء وتدغمها في تاء الافتعال لفوات بجهورية الدال فلا يقال اذكر ولا يجوز لك أيضا أن تقلب التاء ذالا معجمة لأن الدال المهملة أقرب إلى التاء من الدال المعجمة ولأن النرض من القلب الخفة وهي تحصل بإبدال التاء بالإبدليس جواز البيان في صورة اجتماع الدال المعجمة والدال المهملة وامتناعه في اجتماع الدال المعجمة مع مثلهما أودا لا مهملة نحو ادمع أصله ادمع بعد نقل دمع إلى الافتعال قلبت التاء دالا وأدغمت الدال في الدال وجوبا ولا يجوز لك أن تقلب الدال تاء وتدغمها في تاء الافتعال لذهاب بجهورية الدال وهو مستكره عندهم فلا يقال ادمع وكل البيت مثال لما أبدلت فيه تاء الافتعال دالا إذا كانت فاءه زاي فقال وذات (ك) ذولك (الازدجار) مصدر ازدرج مطاوع زجر أصله ازجر قلبت التاء دالا مهملة مفعول (صن) بضم الصاد المهملة وسكون النون أمر من الصيانة أى احفظ أصله اصون بسكون الصاد المهملة وضم الواو استتمت الضمة على الواو فنقلت إلى الصاد الصحيحة قلبها فاستغنى عن همز الوصل حذفت والتقى ساكنان حذفت الواو للساكنين ولعل المعنى من ازدرجار النفس عن المنكرات .

[تنبيهات : الأول] قل الأثموى مقتضى اقتصار النظم يعنى ابن مالك في الخلاصة على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأربعة الأحرف ودالا بعد الثلاثة أنها تقرر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل تاء بعد التاء فيقال أردبشاء مثثة وهو افتعال من رد أو تدغم فيها التاء فيقال أردبشاة وقال سيويه والبيان عندي جيد يعنى الإظهار فيقال اترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر في التسهيل أيضا أنها تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتماعوا اجدعوا وفي اجتر اجدر . قال الشاعر :

قللت لصاحبي لأخسنا
بنزع أصوله فاجدر شيحا

وهذا لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة بعض العرب فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه اه . الثاني إنما أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الأحرف الثلاثة لأنها بجهورية والتاء مهموسة فاستثقل

غزووا ورموا
لقا لنجر كما
م باقياهما فاجتمع
ننان أحدهما
المقلوبة والثاني
لمجع غذفت
المقلوبة لاجتماع
ننين فبق غزوا
وتقول في غائبة
غزت ورمت
ما غزوت
قلبتا ألفا

يجيء التاء بعدها فجاء بحرف يوافق التاء في مخرجه ويوافق الثلاثة في الجهر وهو الدال . الثالث
تعقب في المطاوع الأصل في ذكر هذه الباحث في هذا المثل لأن ما بعدها من تمام ما قبله فتأمله
والله أعلم (وإن تكن فا) بالقصر وكسر لام (الافتعال يا) بالقصر والتنوين خبر تسكن ونعته بجملة
(مسكن) ماض معاوم فاعله ضمير ياء (أو) تسكن فاء الافتعال (واوا او) ينقل حركة همز أو إلى
تنوين واوا تسكن فاء الافتعال (تاء) مثثلة مقصورة وجواب إن في الصور الثلاثة (صيرن) أمر من
التصير مؤكدا بالنون الخفيفة مفعوله الأول ضمير ياء الافتعال محذوفا والثاني (تا) مشناة مقصورة
(وأدغم) أمر من الإدغام مؤكدا بالنون الخفيفة فمحزته همزة قطع ولكنه حذفها للضرورة
مفعوله وصلته محذوفان أي التاء المبدلة من فاء الافتعال في تأته . والمعنى أن فاء الافتعال إن كانت
ياء ساكنة أو واوا أو تاء مثثلة فإنها تبدل تاء مشناة وتدغم في تاء الافتعال لسر النطق بحرف
اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقارنة المخرج ومنافاة الوصف لأن حرف اللين مجهور والتاء
مهموسة نحو اتسار واتسر أو تيسر واتسر ومتسر ومتسر به والأصل ايتسار وايتسر وييسر وايتسر
ومييسر وميتسر به وإنما أبدلوا التاء في ذلك تاء لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فسكانت
تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألما وبعد الضمة واوا فلما سأروا مصيرها إلى تغييرها لتغير
أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وجهها واحدا وهو التاء وليوافق ما بعده فيدغم فيه نحو اتصال
واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به والأصل اوتصل واتصل ويوتصل واوتصل وموتصل
و، ويتصل به فأبدلت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال وقال بعض النحويين في باب اتصال الإبدال
إنما هو من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال واتصل وحمل الضارع واسم الفاعل
واسم المفعول منه على الصدر والماضي ونحو اتغر أصله اتغر بعد نقل ثغر إلى الافتعال قايت التاء
الثالثة تاء مشناة وأدغمت في تاء الافتعال ويجوز لك أن تقلب التاء المشناة تاء مثثلة لاتحادهما في صفة
الهمس وتدغم التاء في التاء وجوبا .

[تنبيهات : الأول] ما تقدم هو اللغة الفصحى ، ومن أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال
ويجمعون فاء الكسرة على حسب الحركات قبلها فيقولون يتصل ياتصل فهو متصل وايتسر ياتسر
فهو مويسر ، وحكى الجرجي أن من العرب من يقول أتصل وأتسر بالهمز وهو غريب . الثاني شذ
إبدال فاء الانتعال تاء وإدغامها في تأته في ذى الهمز نحو قولهم في اتسكل وايتسر افتعل من
الأكل والإزار اتسكل وأتربا ببدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء وكذا قولهم في ايتعن
افتعل من الأمانة آمن ببدال الواو المبدلة من الهمزة تاء واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال
والإتوالى بإعلان وقول الجوهري في اتخذ إنه افتعل من الأخذ وهم وإنما التاء أصل وهو من اتخذ
كاتب من تبع قل أبو على تقول العرب اتخذ بمعنى اتخذ ونازع الزجاج وجود مادة اتخذ وزعم أن
أصله اتخذ وحذف وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم اتخذ يتخذ اتخذا وذهب
بعض المتأخرين إلى أن اتخذ مما أبدات فاءه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهي وخذ بالواو
وإن كانت قليلة إلا أن بناء عليها أحسن لأنهم نصوا على أن آمن لغة رديئة والله أعلم .
الثالث كان الواجب قرن صيرن بفاء الجزاء لأنه لا يصلح شرطا ولكنه اضطر فأسقطها على حد .
* من يفعل الحسنات الله يشكرها * وقول الآخر :

ومن لم يزل يتق الله بالصبا - سيأتي على طول السلامة نادما

والله سبحانه وتعالى أعلم . وأخذ في بيان أحرف الزيادة فقال :

لتحركهما واقتساح
ما قبلها فاجتمع
ساكنان أحدهما الألف
للقولبة والثاني تاء للمؤنث
خذفت الألف للقولبة
فبق غزت ورمت
وتقول في تثنية المؤنث
غزتا ورمتا أصلهما
غزوتا ورميتا قلبت
الواو والياء ألفا
لتحركهما واقتساح
ما قبلهما خذفت الألف
لسكونها وسكون
التاء لأن التاء كانت

[واحكم يزيد من أو يساهل تم فوق الثلاث إن بذى الرام تم]

(واحكم) أيها الناظر (زيد) بفتح الزاي وسكون الياء مصدر زاد صلة احكم صلته محذوفة أي لحرف كائن (من) أحرف عشرة مجموعة في قولك يا (أويسا) بضم الهمزة وفتح الواو وإسكان الياء مصغراً وس مفردة علم فكان حقه البناء على الضم ولكن لما اضطر إلى تنويع نصبه وهو جائز كضمة . شاهد الأول :

ضربت صدرها إلى وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي

وشاهد الثاني سلام الله يا مظهر عليها وقد أفاد ذلك في الخلاصة بقوله :

واضعم أو انصب ما اضطراراً نونا مما له استحقاق ضم بينا

(هل تم) بفتح المشاة القوية والنون مضارع نام فأصله تنام فلما سكنه للوقف حذف ألفه لالتقاء الساكنين وهي الهمزة والواو والياء المشاة تحت والسين للمهملة والألف اللينة والهاء واللام والياء المشاة فوق والنون والميم وجمعت أيضاً في «أمان وتسهيل» وجمعها بعض النحاة وقد سأله أصحابه عنها في قوله مجيباً لهم «سألتونيها» فقالوا نعم فقال أجبتكم ؛ وفي المطاوب أن الأخفش سأل عنها سيويه والحال أن أهبة صحبهم غم سمين فقال سيويه في الجواب أثناء سيمان فقال الأخفش ما معنى هذا كأن الحبيب سيمان بهذا السؤال فقال سألتونيها فقال نعم ولم يفهم معناه قال هويت السمان فقال لا أسأل عن السمان حتى أجبتني عن محبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقاً للسؤال فقال اليوم تنساه فعضب الأخفش فقال بهم أجبت فسييت ولم يفهم معناه أيضاً ولهذا سأل أخفا وكل واحدة من هذه الأقوال الأربعة جواب على حدة معناه أن حروف الزيادة صورة وعدداً منحصرة في هاتين السكنتين وعدد حروف كلتي الجواب عشرة في كل واحدة منها انتهى . وذكر شرطى الحكم بزيادة كل واحد من الأحرف المشيرة مشيراً إلى الأول بقوله (فوق) بفتح الفاء وسكون الواو أحد أسماء الجهات الست نصب على الظرفية المحذوف حال من موصوف قوله من أويسا الخ أو نعت ثان له أي مرتباً وأمرت فوق الأحرف (الثلاث) وإلى الثاني بقوله (إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط شرطه محذوف أي تم دليله تم الآتي وصلته (بذى) اسم إشارة للأحرف الثلاث (الرام) بفتح الميم الأول اسم مفعول رام بمعنى قصد صفة المحذوف أي المعنى المقصود فاعل ثم المضمر (تم) بفتح التاء فوق وشد الميم ماض معلوم من التام فاعله ضمير الرام وجواب الشرط محذوف دليله أحكم يزيد الخ المقدم . والمعنى أن شرط الحكم بزيادة الأحرف العشرة أن تجتمع في السكامة مع ثلاثة أحرف أصول فأكثر بأن تكون رباعية اسماً أو فعلاً أو خماسية كذلك أو سداسية كذلك أو سباعية ولا تكون إلا اسماً وفيها في جميع الأقسام حرف فأكثر من العشرة مع ثلاثة فأكثر أصلية وأن تؤدي الأحرف الثلاثة المعنى المقصود فالثلاثي لا يكون إلا مجرداً منها والرابع الذي تكررت فاءه وعينه ولم يصلح أحدهما للسطو كسهم حروفه كلها أصلية لعدم تمام الرام بثلاثة منها كما يأتي في التنبيه الثامن وعبارة الأصل وشرحه المطاوب فإذا كانت كلمة وعددها أي والحال أن عددها زائد على ثلاثة أحرف وفيها أي والحال في هذه السكامة حرف واحد من الحروف أي حروف الزيادة المذكورة فأحكم بأنها زائدة إلا أن لا يكون لها أي لهذه الكلمة معنى بدونها فمئذ ذلك لا تكون زائدة نحو وسوس فإن أحد الواوين أو السيين زائد على ثلاثة وهو من هذه الحروف ومع هذا لا يكون زائداً فيه لعدم معناه بدونته والزائد هو ما ينفع وجوده ولا يضر عدمه أي لا يخل عدمه معنى الأصل وإنما نقل إلا أن لا يكون لها معنى بدونها ولم يقل تغير معنى دونها لأنها لا تكون أصلية بتغير معناها بدونها نحو الياء في يضرب فإنه مضارع بها وماض بدونها ومع هذا فإنها زائدة أفعالهمزة تراد في الاسم أولاً كالهمزة في نحو أحم وأحمد وأعمر وأرب

كنة في الأصل
كت لألف التنشئة
كتها عارضة
بارض كالمسدوم
غزتا ورمسا .
ول في جمع الوث
الأجوف قلن وكن
أصل قولن وكي
ت الواو والياء ألفا
ر كهما واقتراح
قبلهما ثم حذف
لف لسكونها
سكون اللام فبق
وكان بفتح

فانها من الحجرة والصفرة والرنية ولا همزة فيها في أصل الوضع وثانية كشأمل بتقديم الهمز على الميم وثالثة كشأمل بتقديم الميم على الهمز واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزتها بقولهم شملت الريح إذا هبت شمالا واعترض بأنه محتمل أن يكون أصله شمألت فقلبت حركة الهمزة إلى الميم وحذفت الهمزة فلا يصح الاستدلال به ورابعة كخطاط بضم الحاء وتخفيف الطاءين المهملتين وهو القصير وخامسة كحمراء وسادسة كعقرباء بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء والوحدة وهي بلد وسابعة كبرناساء بفتح الواو وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة وهي الناس وتراد الهمزة في الفعل أيضا أو لا كالمهمزة في نحو أكرم واقطع أصابعها كرم وقطع ووسطا كالمهمزة الدغمة في نحو رأس أصله رأس زيدت فيه همزة أخرى للحاق وأدغمت الأولى في الثانية وآخرا نحو اجنطأ والواو تزداد في الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو قلنسوة وسادسة نحو أرباعوى بضم الهمزة والواو وحدة تعد الترتيب كافي القاموس وضبطه السيوطي والدماء يفتح الهمزة وتراد في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اغدودن ومذهب الجمهور أن الواو لا تزداد أو لا تلي لتقلها وقيل لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذا ذلك وإن كان همز المكسورة أقل أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز لأن الاسم يضم أوله في التصغير والفعل يضم أوله عند بناءه للجهول فلما كانت زيادتها أو لا تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه لأن قلبها همزة قد يوقع في الابس وزعم قوم أن واو ورتل زائدة على سبيل الدور لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى بناء وفعل وهو مفقود والصحيح أن الواو أصلية وأن اللازم زائدة مثلها في فجل بمعنى فجع وهذمل بمعنى هدم فان لزيادة اللام آخرا نظائر بخلاف زيادة الواو أولا والياء تزداد في الاسم أولى نحو يلعب وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو ساحفية قيل وسادسة نحو مغناطيس وسابعة نحو خنزروانية بضم الحاء المعجمة وسكون النون وضم الزاي وبعد الألف نون مكسورة فتحته مخففة التسكير وتراد في الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو يطر وثالثة عند من أثبت فعيل في أبنية الأفعال نحو رهيا ورابعة نحو قلست وخامسة نحو تلسيت وسادسة نحو اساتيت وإذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أحول فهي زائدة كما سبق في يلعب وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو اسم شجر أيضا يستاك به لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع والسين تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه قيل وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أكرم تكس وهي الكسكسة وبازم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو أكرم تكس والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف فخكها حكم هاء السكت في الاستقلال ولا تطرد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم واسطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيبويه أطاع يطع وزيدت السين عوضا من حركة العين لأن أصل أطاع أطوع وتراد الألف اللينة في الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب ورابعة نحو حبلى وسرداح وخامسة نحو انطلاق وجلباب وسادسة نحو قعثرى وسابعة نحو أرباعوى وتراد في الفعل ثانية نحو قابل وثالثة نحو تغافل ورابعة نحو سلق وخامسة نحو اجاوى وسادسة نحو اغرندي .

[تنبيهات : الأول] يستثنى من كلامه نحو غاغى وصوصى من مضاعف الرباعي فان الألف فيه بدل من أصل وليست زائدة . الثاني إذا كانت الألف مصاحبة لأصليين . والثالث يحتمل الأصالة والزيادة فان قدرت أصله فالألف زائدة وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة لكن إن كان المحتمل همزة أو ميم مصدره أو نونا ثالثة ساكنة في خماسي كان الراجح الحكم عليها بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أنفى

القاف والكاف ثم
قلبت فتحة القاف إلى
الضمة والكاف إلى
الكسرة لتدل الضمة
على الواو المحذوفة
والكسرة على الياء
المحذوفة فصار قلن
وكلن لأن المتولد من
الضمة الواو ومن
الكسرة الياء . ومن
الفتحة الألف والياء
إذا انكسر ما قبلها
ركبت على حالها ساكنة

وموسى وعقني إن وجد في كلامهم ما يدل على أصالة هذه الأحرف وزيادة الألف كما في أرطى
عند من يقول أديم مأروط أى مدبوغ بالأرطى وكما في معزى لقولهم فيه معز ومعز وإن كان المحتمل
غير هذه الثلاثة حكماً بأصالة وزيادة الألف . الثالث لا تزال الألف أولاً لا متنازع الابتداء بها هذا
مذهب الأكثر وقال الأقل تزداد أولاً زيادة الألف مع اللام المعروفة أو الجنسية فلذا يقال الألف واللام
للتعريف أو الجنس ولا يقال الهزمة واللام للتعريف أو الجنس إلا أنها حركت للتعذر والماء من حروف
الزيادة على الصحيح وإن كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم في أمات أمهات وزنه فعلها لأنه
جمع أم وقد قالوا أمات والماء في الغالب فيمن يعقل وإسقاطها فيمن لا يعقل وقالوا في أم أمهات ووزنها
فعلمة وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية وتكون فعلة مثل قرة وأبهة وهو ضعيف لأنه خلاف
الظاهر وزيدت الماء في قولهم أهرقت الماء فأنا أهريقه إهراقاً والأصل أراق يريق إراقاً والألف
منقلبة عن الياء وأصل يريق يوريق ثم أبدلوا من الهزمة هاء وادعى الخليل زيادة الماء في هر كولة
وأنها هفعولة وهى العظيمة الوركين لأنها تركل في مشها والأكثر على أصالة الماء وأنها فعلاوة
وقال أبو الحسن إنها زائدة في بعلع وهو الأكل وهجرع وهو الطويل فهما عنده هفعل لأن الأول
من البعل والثاني من الجرع وهو للسكان السهل وحجة الجماعة أن العرب تقول في المجرعين هذا
أهجر من هذا أى أطول وكذلك تقول في هاقمة وهو الأسد والضخم الطويل أيضاً ويجوز أن تكون
زائدة في سهاب وهو الطويل لأن السلب أيضاً الطويل يقال قرن سهل وسلب أى طويل ويجوز
أن يكون من باب سبطر وسط والتحقق أن لا تزداد كرهاء السكت مع حروف الزيادة لأنها إنما تاجز
في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو ماليه ويزيدها ولا يمكن كما في نحو عوقه فمضى للتوين وباء
الجر واللام تزداد في أسماء الإشارة المشهورة والقياس يقتضى أن لا تزداد لبعدها من حروف المد فلو
كانت أقل الحروف زيادة ولم تطرد زيادتها إلا في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولاً لك
وماسواها فبابه السماع وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الأفعج وهو المتباعد الفخذين فجعل
وفي الميق وهو الظليم هيق وفي الفيشة هى السكرة فيشلة وفي الطيس وهو الكثير طيسل ونقل
عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبدالله كما قالوا عيشمى وبعده قولهم في زيد زيدل
على أنه قال في الأوسط اللام تزداد في عبدل وحده وجمعه عبادة فيكون له قولان نعم البواقي يشمل
أن تكون من مادتين كسبطر وسبطر .

[تنبيه] حق لام الإشارة أن لا تزداد مع أحرف الزيادة لما قلناه في هاء السكت من أنها كاذبة برأسها
وكذا لام الابتداء نحو إن زيدا لقام ولأم الجر نحو لزيد مال وكذا لام جواب لو نحو لو زيدا لزيد لهلك
عمرو والتاء تزداد في أربعة مواضع في التأنيت كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على النهور
وفي المضارعة كضرب وفي نحو الاستفعال من المصادر والافتعال كالاستخراج والافتقار وفرعها
والنفعيل والافتعال كالترديد والترداد دون فروعهما وفي نحو اللطوعة كتعلم تعلما وتدرج
تدرجاً وتنافل تغافلاً ولا يقضى زيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل . واعلم أنه قد زيدت التاء
أولاً وآخراً وحشواً فأما زيادتها أولاً فنسب مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كزيادتها
في تنضب وتنفل وتخلأ وتدرأ وأما زيادتها آخراً فكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على
السماع كالتاء في نحو رغبوب ورحموت وملكوت وجبروت وفي ترغوت وهو صوت القوس عند
الرمي لأنه من الترمز وزنه فعملوت وفي عنكبوت ومذهب سيويه أن نون عنكبوت أصل لقولهم
في معناه العنكب فهو عندهم رباعى وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثى ونونه زائدة وأما زيادتها حشواً
فلا ترد إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما وقد زيدت حشواً في ألفاظ قليلة وقليلة زيادتها حشواً

أو متحركة إذا
الحركة فتحة
خشي وخشيت
الساكنة إذا
ما قبلها قلبت
نحو أيسر يوسر
لنيسر. وتقول
لالأجوف قيل
قول فاستقلت
على القاف قبل
الواو فأسكنت
ثم قلبت كسرة

ذهب الأكثر إلى أصلتها في استعور وإلى كونها بدلا من الواو في كلتا والتون تزداد أولا نحو ضرب
وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو زعفران
وسابعة نحو عوثران؛ ولزادتها آخرًا ثلاثة شروط: الأول أن يسبقها ألف. والثاني أن يسبق تلك
الألف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان بخلاف نحو أمان وزمان. والثالث أن تكون زيادة ما قبل
الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل فالنون في نحو ججان أصل لازائدة. وزاد بعضهم شرطًا
رابعًا وهو أن لا تكون في اسم مضموم الأول مضعف والثاني اسم لنبات نحو رمان فجعلها في ذلك
أصلًا لأن فعالًا من أسماء النبات أكثر من فعالان وردَّ بأن زيادة الألف والتون آخرًا أكثر من
جاء النبات على فعال ومذهب الحليل وسيبويه أن نون رمان زائدة، وقال الأخفش نونه أصلية
مثل قراض وحماض وفعال أكثر من فعالان في النبات والصحيح ما ذهب إليه لثبوتها في الاشتقاق
قالوا أرض مرمنة للكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة وكذا اختلفوا في نون حسان
وعقيان ونحوها فالجمهور حكموا بزيادة النون في مثل حسان وعقيان إلا أن يدل دليل على أصلتها
للدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر:

ألا من مبلغ حسان عني مغلفة تدب إلى عكاظ

واليم تزداد أولا كمرحب وثانية كدملص وثالثة كدملص ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم لأنه من
الضبر وهو شدة الحلق وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضبارم أصلية قال في الصحاح الضبارم بالضم
الشديد الحلق من الأسد اه ولا طراد زيادة اليم والهمزة ثلاثة شروط أن تصدر وأن يتأخر عنها
ثلاثة أحرف وأن يقطع بأصالة الثلاثة المتأخرة عنها نحو مسجد وأحمد لدلالة الاشتقاق في أكثر
الصور على الزيادة وحمل عليه ماسواه شفرج بقيد التصدر الواقع منها حشوا أو آخرًا فانه لا يقضي
بزيادته إلا بدليل وبقيد الثلاثة نحو أكل ومهد ونحو إصطبل ومرزجوش وبقيد الأصالة نحو أمان
وهعزى وبقيد التحقيق نحو أرطى فانه سمع في الدبوغ به مأرووط ومرطى فمن قال مأرووط جعل
الهمزة أصلية والألف زائدة ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والألف بدلًا من أصلي فوزنه على الأول
فملى وألفه زائدة للحلق فلو سمى به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثاني أفعل فلو سمى
به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل والنون الأول أظهر لأن تصاريفه أكثر.

[تنبيهات: الأول] محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين مالم
يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه فإن عارضه دليل على الأصالة عمل بمقتضى الدليل كما
في مرجل ومغفور ومرعزى حكم فيها بأصالة اليم مع أن بعدها ثلاثة أصول. أما مرجل فذهب
سيبويه وأكثر النحويين أن ميمه أصل لقولهم مرجل الحائك الثوب إذا نسجه موشى موشى
يقال له المراحل، قال ابن خروف: الرجل ثوب يعمل بدارات كلما رجل وهي قدور النحاس وقد
ذهب أبو العلاء المعري إلى زيادة ميم مرجل اعتمادًا على الأصل المذكور وجعل ثبوتها في التصريف
كثبوت ميم تمسكن من المسكنة وتمتد من التمدل وتمدع إذا لبس الدرعة واليم فيها زائدة ولا حاجة
له في ذلك لأن الأكثر فيها تسكن وتمتد وتمدع. قال أبو عثمان: هو الأكثر في كلام العرب وأما
مغفور فمن سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة والآخر أنها أصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون أى
يجمعون المغفور وهو ضرب من السمكة وأما مرعزى فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة وذهب
قوم منهم ابن مالك إلى أنها أصل لقولهم كساء مرعز دون مرعز وكما في همزة إمعة وهو الذي يكون
تبعًا لغيره لضعف رأيه والذي يجعل دينه تبعًا لدين غيره ويقلده من غير برهان حكم بأصالة همزته

مع أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة لأفعلة لأنه صفة وليس في الصفات أفعلة وإمرة مثل إمعة وزنا ومعنى وحكما وهو الذي ياتر لكل من يراه لضعف رأيه ويقال أمر وأمع أيضا . الثاني الزائدة نوعان : أحدها أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو غيره فلا يختص بأحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين إمام مع الاتصال نحو قتل أو مع الانفصال زائد نحو عقتل أو تكرير لام كذلك نحو جلب وجلب أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرميس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمصح أما مكرر الفاء وحدها كقرف وسندس أو العين المفصلة بأصل يجرده فأصلي والآخرون أن لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون إلا أحد الحروف العشرة المجموعة في أمان وتسهيل وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا وذلك واضح . الثالث أدلة زيادة الحرف عشرة : أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله أعنى المصدر ، وثانيها سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب ، ثالثها سقوطه من نظير كسقوط ياء أيتل في أطل والأيتل الحاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة فإن كان سقوطه لعله كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة لم يكن دليلا على الزيادة ، رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورتل وهو الشر وشرنبث وهو العليظ الكفين والرجلين وعصصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة نحو حجنفل من الحجفلة وهي لدى الحافر كالشفة للإنسان والحجنفل العظيم الشفة وهو أيضا الجيش العظيم ، خامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادة مع الاشتقاق كالمزعة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف فانها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق فانها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أرب وأفسكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والأفسكل الرعدة ، سادسها اختصاصه بموقع يقع فيه الإحرف من أحرف الزيادة كالنون من كنتو ونحو حفظو وسندأو وقندأو فالكنتو الوافر اللحية والحفظو العظيم البطن والسندأو والقندأو الرجل الخفيف ، سابعها لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو تنقل بفتح التاء الأولى وضم الفاء وهو ولد الثعبان فان تاء زائدة لأنها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلا وهو مفقود ، ثامنها لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تنقل على لغة من ضم التاء والفاء فان تاء أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظر فانها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلا وهو موجود نحو برثن ولكن يلزم عدم النظر في نظيرها أعنى لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم زيادتها في لغة الضم أيضا إذ الأصل اتحاد المادة ، تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل ، عاشرها الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر وذلك في كنهل فان وزنه على تقدير أصالة النون فعمل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعلا وهو مفقود أيضا ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ومن أصولهم المصير إلى الكثير ذكر هذا ابن إياز وغيره قال المرادى هو مندرج في السابع . الرابع إذا أردت أن تزن الكلمة لتعلم ما فيها من الأصل والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الألف بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام مساويا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون فتقول في فلس فعل وفي ضرب فعل وكذلك في قام وشذ لأن أصلها قوم وشدد وفي علم فعل وكذلك في هاب ومل وفي ظرف فعل وكذلك في طال وحب وإن بقي حرف أصلي فضعف له اللام فتقول جعفر

الإدراك وكذا
مجهول دعا
ل دعو وتقول
مع المذكر من
الناقص غزوا
سل غزوا
ت الزاي ثم
ضمة الياء إلى
فحذفت الياء
فها وسكون
ففي غزوا وكل
ياء متحركتين
ما قبلهما

فعل وفي فستق فعل وفي سفرجل فعل وفي قدعمل فعل والزائد يكتب بألفه إلا إذا كان ضعف أصل فيجعل له في الوزن ما جعل للأصل الذي هو ضعفه فتقول في أكرم أفعول وفي يبطر فيعمل وفي جوهر فوعول وفي انقطع انفعال وفي اجتمع انفعال وفي استخرج استفعال وفي انقطع انفعال واجتماع افعال واستخراج استفعال وفي حلتيت ففعل وفي سخنوني ففعال وفي مرميس ففعل وفي اغدون افمعمل وفي جلبب فعل واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما أحدهما للبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله فيقال في وزن اصطر انفعال لأن القضي للابدال مفقود في الوزن والآخر المكرر للحاق أو غيره فانه يقابل بما يقابل به الأصل فتقول في بين الشدد للحاق أو للتعدية فعل . الخامس إذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالباء من جلبب وإن كان منها فقد تكون ضعفا وقد تكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل الدليل على أنه لم يقصد به تضعيف وإنما قصد مجرد زيادة الحروف وإن وافق لفظه لفظ أصل فيقابل في الوزن بلفظه نحو ستمان وهو ماء لبنى ربعية فوزنه فعلان لا فعلال لأن فعلا لا بناء نادر لم يأت منه غير المتكرر نحو الزال والازعال وهي ناقة بها ظلع وقهقار للحجر وأما بهرام وشهرام فمعجميان . السادس المتغير في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال في وزن رد ومرد فعل ومفعول لأن أصلهما رد ومردد . السابع إذا وقع في الموزون قلب الزنة لأن الترض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبها فتقول في وزن ادّ راعفل لأن أصله ادّار قدمت العين على الفاء وتقول في ناء فلع لأنه من الناء وفي الحادى عالف لأنه من الوحدة وكذلك إذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف وتقول في وزن قاض فاع وفي بع فل وفي يسد يعل وفي عدة علة وفي عه أمر من الوعى عه إلا إذا أريد بيان في المقابول فيقال أصله كذا ثم أعل . الثامن إذا كان اللفظ رباعيا وتكررت فاؤه وعينه ولم يصلح أحد المكررين للسقوط كسمسم حكم بأصالة جميع حروفه لأن أصالة أحد المكررين واجبة تكملا لأقل الأصول وليست أصالة أحدهما بالأولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معا هرا من التحكم فان صلح أحدهما للسقوط كلم أمر من لم وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحتان للسقوط بدليل صحة كفكف ولم يقل إنه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها وأن مادة لم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعمل كالنوع الأول وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج وقيل إن الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعمل وهذا مذهب الزجاج وقيل إن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل لم لم فاستنقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدهما حرف يماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين واختاره بدر الدين بن مالك ورده أنهم قالوا في مصدره فعلة ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التضعيف . التاسع إذا تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصل كصمصح وسمصح حكم فيه بزيادة الضعفين الآخرين لأن أقل الأصول محفوظة بالأولين والسابق قاله في شرح الكافية ، وقال في التسهيل فان كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثانی المتماثلات وثالثها في صمصح وثالثها ورابعها في نحو مرميس فانفق كلامه في نحو مرميس . واختلف في نحو صمصح فوزنه في كلامه الأول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعمل وفي كلامه الثاني فعمل واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو صمصح والميم الثانية في نحو مرميس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صمصح ومرميس ونقل عن الكوفيين في صمصح أن وزنه فعل وأصله صمصح أبدلوا الوسطى ميا وصمصح مهملات كسفرجل الغليظ الشديد والمرميس بفتح الميم وسكون الراء الأولى الداهية والله أعلم .

حرفا صحيحا ساك
قلت حركتهما لا
الحرف الصحيح نحو
يقول ويكيل ويخاف
والأصل يقول ويكيل
ويخوف وإنما قلبت
واو يخاف ألفا لكون
سكونها غير أصلي
وافتتاح ما قبلها .
وكل واو وياو
متحركتين إذا وقعت
في لام الفصل

[وغالب الرابع عدّ ماعدا فعلا فاعكسن كدرج اهتدى
كل الخامس لازم إلا افتعل تفعل او تفاعلا قد احتمل
كذا السداسى غير باب استفعلا واسرندى واغرندى بمفعول صلا]

(وغالب) بكسر اللام اسم فاعل غلب أى أكثر أفراد الفعل (الرابع) بحذف ياء النسب للوزن سواء كان رباعيا مجردا أو ثلاثيا مزيدا بحرف ملحقا كان أو موازنا واحتز بغالب من نحو حوقل وعشير وأصبح وموت بشدة الواو فانها لازمة كما تقدم وغالب مفعول (عد) بفتح العين وكسر الدال المهملتين مشددا أمر من التعدية وصلته محذوفة أى إلى المفعول به أى احكم على غالب أفراد الفعل الرباعى بأنه متعد إلى المفعول به (ماعدا) فعلا موازنا (فعلا) بفتح الفاء وسكون العين (فاعكسن) أى خالفن فيه الحكم المتقدم وهو التعدية واحكم له باللزوم وذلك (كدرج) أى (اهتدى) تفسير باللازم . فى القاموس درج عدا من فرع وحى ظهره وطأطأه وتذلل له وأدخل بالكاف برهم أى أدام النظر وسكن طرفه .

[تنبيه] اقتصر فى الأصل على استثناء درج وزاد فى المطلوب برهم ولما ضاق النظم صنع ما رأيت وحملته على ما رأيت ردا لأصله وشرحه والله الموفق (كل) أفراد الفعل (الخامس) بتخفيف الياء للوزن (لازم) بكسر الزاى اسم فاعل لزوم خبر كل أى قاصر على رفع الفاعل لا يتعداه إلى نصب المفعول به سواء كان ثلاثى الأصول أو رباعيا (إلا) ثلاثة أبواب من الخامس فانها لا تختص باللزوم بل أتى منها اللازم والمتعدى . أحدها (افتعل) بسكون اللام للوقف والوزن فالمتعدى منه نحو اجتمع المال واكتسبه واللازم نحو احتقر واعور وكذا اجتمع واكتسب إذا كان للدعاوة . وثانيها (تفعل) مشدد العين فالمتعدى نحو تمزق وتقسّم واللازم نحو تكسر وتخل وتبسم وتكلم . وثالثها أشار له بقوله (او تفاعلا) بنقل حركة أو للام تفعل وزيادة ألف بعد لام تفاعل للوزن فالمتعدى منه نحو تنازعا الحديث وتقاسما المال واللازم منه نحو تحالم وتواضع وإنما استثنينا هذه الأبواب الثلاثة من الخامس لأنه (قد احتمل) أى قبل التعدى واللزوم كما رأيت قال فى المطلوب : واعلم أن فى حصر المشترك بين التعدى واللزوم من الخامس فى هذه الأبواب الثلاثة نظرا لأن بعض أبواب الخامس الملحقات بتفعل من مزيد الرباعى متعدد كما ذكره فى عدد أبواب الملحقات اه وشبه بالخاص فى اللزوم مدخلا الكاف على المشبه فقال (كذا) أى الخامس فى اللزوم أبواب الفعل (السداسى) بتخفيف الياء للوزن سواء كان ثلاثى الأصول أو رباعيا فجميع أبواب السداسى لازمة (غير) أداة استثناء إلا ما كان من (باب استفعلا) فليس مختصا باللزوم بل منه التعدى نحو استخرج المال واستغفر الله تعالى واللازم نحو استحجر الطين واستنوق الجمل واستنسر البغات (و) غير كلى (اسرندى) بمعنى غلب (واغرندى) بالعين المعجمة بمعنى قهر فهما متعديان (بمفعول) متعلق (صلا) بكسر الصاد المهملة أمر من الوصل أله بدل من نون التوكيد الخفيفة ومفعوله محذوف عائد على اسرندى واغرندى . قال الشاعر :

قد جعل الناس يسرندى أدفعه عني ويسرندى

ثم قال : [لهمز إفعال معان سبعة تعديّة صيرورة وكثرة
حيثونة إزالة وجدان كذلك تعريض فذا البيان]

(لهمز إفعال) بكسر الهمزة مصدر فاعل والإضافة من إضافة الجزء للكل خبر (معان) بفتح الميم والعين المهملة جمع معنى أصله معانى حذفت الضمة للثقل والياء للساكنين ما معنى ويقصد من اللفظ

أى مدلولات (سبعة) بتقديم السين المهملة على الباء الموحدة صفة معان فلا بتداء به مسوغان وأبدل من سبعة لتفصيله فقال (تعدية) مصدر عدى الثقيل أى إيصال للعامل القاصر إلى نصب المفعول به نحو أخرجت زيدا . وثانيها (صيرورة) مصدر صار بمعنى تحول من حال إلى حال آخر أى صيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية وأجرب الرجل أى صار ذا جرب وأظلم الليل أى صار ذا ظلام ومنه أصبحنا أى دخلنا فى الصباح لأنه بمنزلة صرنا ذوى صباح كما أفاده السعد خلافا لما فى الأصل وحينئذ صار هذا الباب لازماً (و) ثالثها (كثرة) بفتح الكاف وسكون اللثة مصدر كثر بضمها ضد القلة نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن وأشحم وألحم وأثمر إذا كثر عنده الشحم واللحم والنمر وحينئذ صار الباب لازماً أيضاً . ورابعها (حينونة) بفتح الحاء المهملة وسكون اللثة تحت وضم النون مصدر حان بمعنى حضر حينه وأوانه ووقته نحو أحصد الزرع أى جاء وقت حصاده وهو لازم حينئذ . فى الصباح حان كذا يحين قرب وحانت الصلاة حيناً بالفتح والكسر وحينونة دخل وقتها . وخامسها (إزالة) بكسر الهمزة أزال بمعنى أبعد ونحى بالتشليل أصله إزوال نقلت حركة الواو إلى الزاى وأبدلت الواو ألفاً وحذفت إحدى الألفين وعوض عنها التاء نحو أشكيت أى أزلت عنه الشكابة وأفردت البعير أى أزلت عنه القراد والباب حينئذ متعدد وسادسها (وجدان) بكسر الواو وسكون الجيم مصدر وجد بمعنى أدرك نحو أبغلت زيدا أى وجدته بخيلاً وأحمدت عمراً أى وجدته محموداً والباب حينئذ متعدد . فى القاموس وجد المطلوب كوعد وورم ويجده ويجده بضم الجيم ولا نظير لها وجداً وجدة ووجداً ووجوداً ووجداناً وإجداناً بكسرهما أدركه اه . وفى الصباح وجدته أجده وجداناً بالكسر ووجوداً اه (كذلك) الذى ذكر فى عده من معانى همز افعال خبر (تريض) بالضاد المعجمة مصدر عرض المثلث خلاف التصريح والمراد به هنا جعل شيء عرضة ومهيأ لأمر نحو أباع الجارية أى عرضها للبيع وزاد فى المطلوب ثلاثة معان لهمز أفعل الأول أنه يحىء بمعنى استفعال بمعنى الطلب نحو أعظمته بمعنى استعظمته وهو حينئذ متعدد . والثانى التمكن من الشيء نحو أحضرتة النهر أى أمكنته من حضره وهو حينئذ متعدد أيضاً . والثالث أنه يحىء بمعنى فى نفسه لا يراد به شيء من هذه المعانى نحو أشفق وأخ أصله اتحج فقلت حركة المثل الأول للتاء الفوقية وأدغم فى الثانى . قال وللهزم فى الحقيقة معينان فقط التعدية والازم لكن التعدية غالبه فيها اه (فذا البيان) اسم مصدر بين الثقيل المراد به هنا اسم المفعول مبتدأ خبره محذوف أى المعانى المبينة لهمز افعال يخفظ ويحتمل أن لا حذف وأن اسم المصدر باق على معناه خبر ذا ويفيد التركيب الحصر لتعريف الطرفين والله أعلم .

[لسين الاستفعال جا معانى لطلب صيرورة وجدان كذا اعتقاد بعده التسليم سؤلهم كاستخیر الكريم]

(لسين الاستفعال) مصدر استفعال متعاقب (بجا) بالفصر على لغة للوزن ماضى معلوم فاعله (معانى) ستة أشار لآولها بقوله جا (لطلب) بفتح الطاء المهملة واللام مصدر طلب نحو استغفر الله تعالى أى طالب منه المغفرة وهو حينئذ متعدد ولثانيها بقوله (صيرورة) نحو استحجر الطين أى صار حجراً واستعمل الحجر أى صار خلا وهو حينئذ لازم ولثالثها بقوله (وجدان) نحو استجدت شيئاً أى وجدته جيداً وهو حينئذ متعدد ولرابعها بقوله (كذا) المذكور من الطلب وماعطف عليه فى عده من معانى سين استفعال خبر (اعتقاد) مصدر اعتقد بمعنى أدرك نحو استكرمت زيدا أى اعتقدت أنه كريم وهو متعدد حينئذ ويذكر (بعده) أى الاعتقاد (التسليم) مصدر سلم المثل بمعنى عدم المعارضة والطاعة والانقياد وتفويض الأمر للغير وهو الخامس نحو استرجع القوم عند النصيبة أى قالوا إن الله وإنا

نحولون يغزو ولن يرى
لحفصة الفتحة عليهما
وتقول فى التثنية
يغزوان ويغيمان
ويغشيان وتقول فى
جمع المذكر يمزون
ويرمون ويغشون
والأصل يغزون
ويرمون ويغشون
فأسكنت الواو والياء
لوقوعهما فى لام الفعل
واستتقال الضمة
عليهما فاجتمع ساكنان

إليه راجعون وهو إخبار بتسليم أنفسهم لله تعالى وإذعان لأمره ويكون المرجع إليه تعالى أى قالوا
إنا عبيد وملك لله وإنا إليه راجعون فى الآخرة كما فى الكشف . وقال بعض المحققين معناه أطلعنا
واقعدنا لأمر الله لأننا عبيده وملكه وإنا إليه راجعون فى الآخرة فمضى قوطم استرجع القوم سلموا
أنفسهم إلى الله تعالى وقبلوا ما أمرهم الله تعالى به وما قدره عليهم وهو حينئذ لازم وأشار لساسها
بقوله و (سؤالهم) من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله والضمير للرب وذلك كقولهم (استخين)
ماض معلوم أى سأل الخير فاعله الشخص (الكريم) فعيل بمعنى صفة مشبهة من الكرم بمعنى النفاة
والشرف وزاد فى المطلوب الحينونة نحو استرقع ثوبك أى حان ترقيعه والتعديده نحو استخرج المال
بمعنى أخرجه والزيادة نحو استقر بمعنى قر والله أعلم .

[حروف واى هى حروف العلة والمدغم اللين والزيادة]

(حروف) عبر به وإن كان صيغة كثرة عن الثلاثة بناء على تساوى صيغ البكرة والقلة فى المبدأ
مبتدأ أول وإضافته (واى) للبيان أى حروف هى الواو والألف والياء أو الأجزاء للكل أى التى
تركب منها لفظ واى (هى) فصل أو ضمير حروف واى مبتدأ ثان خبره (حروف العلة) بكسر العين
المهملة وشد اللام . والمعنى أن الواو والألف والياء تسمى فى عرفهم حروف العلة لكثرة تغيراتها
من نقص وزيادة وقلب وإبدال كما أن العلة تارة تنقص وتارة تزيد وتارة تبدل بصحة وتارة بعلة
أخرى وتوجد الأحرف الثلاثة فى جميع أنواع الكلمة من الأسماء نحو بيت وثوب ومال والأفعال
نحو قال وباع وضارب والحروف نحو لو وكى وما كما أن العلة توجد فى جميع أنواع المخرقات (و) تسمى
حروف واى حروف (المد) أيضا بفتح الميم وشد الدال المهملة مصدر مد الثقيل ضد القصص لامتداد
الصوت عند النطق بها بشرط أن تسكن وتناسبها حركة ما قبلها (ثم) تسمى أيضا حروف (اللين)
بكسر اللام وسكون اللشاة تحت مصدر لان ضد اليوسة بشرط أن تسكن سواء ناسبها حركة
ما قبلها أو لم تناسبها فكل مدلين ولا يعكس والألف مد ولين أبدا لسكونها وافتتاح ما قبلها على
التأيد والواو والياء تارة تكونان مدا ولينا إذا سكنا وجانسا حركة ما قبلها كما فى قول ويبيع
وتارة لينا فقط كما فى قول ويبيع وتارة لameda ولا لينا بل بمنزلة الحرف الصحيح وذلك إذا تحركتا
نحو وعد ويسر (و) تسمى أيضا حروف (الزيادة) مصدر زاد ضد النقص لأن الازدياد بها
غالب وهذا لا ينافى ما تقدم من أن حروف الزيادة عشرة لأن إطلاق العام على بعض أفرادها لمزية
لا ينافى عمومها :

[فان يكن ببعضها الماضى افتتح فسم معتلا مثالا كوضح

وناقصا قل كغزا إن اختتم به وإن يحوفه أجوفًا علم

وبلفيف ذى اقتران يسم إن عين له منها كلام تستبين

وإن تسكن فاء له ولا م فذو اقتران كوفى الغلام]

(فان يكن ببعضها) أى حروف واى متعلق بافتتح الآتى الفعل (الماضى) اسم يكن وخبره جملة
(افتتح) ماض معلوم فاعله ضمير المتكلم ومفعوله محذوف ضمير الماضى ويحتمل أن اسم يكن
ضمير الشأن أو المتكلم والماضى مفعول افتتح وسكن ياءه على لغة ، ولو أن واش للوزن وجواب
الشرط (فسم) بفتح السين المهملة وشد الميم أمر من التسمية مفعوله الأول محذوف أى الماضى
المفتتح ببعض حروف العلة ومفعوله الثانى (معتلا) بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح المشناة فوق
وشد اللام أصله معتلل فأدغم اللام الأول فى الثانى اسم فاعل اعتل لوجود حرف العلة فى مقابلة

الفاء التي هي من الحروف الأصلية للكلمة وسمي أيضا (مثالا) بكسر الميم لمثلثة الحرف الصحيح في عدم تغيره وفي احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة . أما الفتحة ففي معلومه وأما الضمة ففي مجهوله ، وأما الكسرة ففي مصدره كالوعدة والوجهة وذلك (كوضوح) يضح وضوحا انكشف وانجلي ووعد ويقظ ولم يوجد ماض مفتوح بالألف لسكونها والابتداء بالساكن متعسر ففي قوله ببعضها إجمال لإيهامه وجوده وليس كذلك واحترز بالماضي عن المضارع لأن هذه الأحرف توجد في أوله أبدا ولا يسمى معتلا ولا مثالا لعدم مقابلتها الحروف الأصلية للكلمة وفي الماضي تقابلها فيقال له معتل ومثال إذا وجد في مقابلة الفاء وهذا النوع يوجد في كل باب إلا من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وأما وجد يجد بفتحها في الماضي وضمها في الغابر فلغة بني عامر كما تقدم واللغة الفصيحة فتحتها في الماضي وكسرها في الغابر ولهذا تحذف الواو من يجد لوقوعها بين ياء وكسرة (وناقضا) بكسر القاف والصاد المهملة اسم فاعل نقص مفعول (قل) بضم القاف وسكون اللام أمر من قال وصلته محذوفة أي للماضي المشتمل على حرف من واى أى سمي ناقضا وذلك (كغزا) أصله غزو ماض معاوم من الغزو فألفه بدل من واو لتحركها عقب فتح (إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط فعله (اختتم) بضم المثناة فوق الأولي وكسر الثانية ماض مجزول نائبة ضمير الماضي وصلته (به) أى بعض حروف واى وجواب الشرط محذوف دليله قل ناقضا . والمعنى أن الماضي المختوم بحرف من واى كغزو ورمى وخشى ناقضا لنقصان آخر حروفه حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم أول نقصان الحركة منه حالة الرفع نحو يغزو ويرمى ويخشى يسكون الواو والياء أول خلوه آخره من الحرف الصحيح الثابت في كل الأحوال ويسمى أيضا معتلا لوجود حرف العلة في مقابلة اللام التي هي من الحروف الأصلية للكلمة ويسمى أيضا ذا الأربعة لسكون ماضيه على أربعة أحرف عند إسناده لضمير نفسك نحو غزوت ورميت وخشيت وكون الرابع ضمير الفاعل لا يضر لأن المراد حروف الهجاء لاصطلاح النحاة وهذا النوع يجيء من خمسة أبواب : الأول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو دعوا ، والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو رمى رمى ، والثالث بفتحها فيهما نحو رمى رمى ، والرابع بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو بقي بقي . والخامس بضمها فيهما نحو سرو سرو (وإن) كان بعض حروف واى كاتنا (يخوفه) أى في وسط الماضي نحو قال وقال (أجوفاً) بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح الواو هذا أصله الذي ينطبق به حال الاختيار ولكن النظم لا يترن إلا بإسقاط المحرزة مفعول ثان (لعم) بضم العين المهملة وكسر اللام ماض مجزول نائبة ضمير الماضي . والمعنى أن الماضي الذي في وسطه بعض حروف واى يسمى أجوف لخلوه جوفه أى وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان من الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه ويسمى معتلا أيضا لوجود حرف العلة في مقابلة العين التي هي من الحروف الأصلية للكلمة ويسمى ذا الثلاثة أيضا لصيرورة ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أسندته لضمير نفسك نحو قلت وبعث . فإن قيل الثالث ضمير الفاعل فيكون الماضي حينئذ على حرفين . قلنا المراد على ثلاثة أحرف بالهجاء لاصطلاح النحو ولاشك أنه كذلك أو يقال إنهم جعلوا الضمير المتصل بمنزلة حرف من حروف الكلمة بشدة اتصاله بها . وأما تسمية الأجوف من غير الثلاثي بذى الثلاثة عند ذلك مع أنه ليس كذلك نحو قمت فبالنظر إلى الأصل فانه في الأصل قمت ، وأما تخصيص كون الماضي على ثلاثة بالتكلم فلا وجه لوجوده كذلك في المخاطب وهذا النوع لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب : الأول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر

الضمة قبل كسرة الواو
ونقلت كسرة الواو إلى
الزاي وحذفت الواو
لسكونها وسكون الياء
وتقول في اسم الفاعل
من الأجوف قائل
وكائل وكان في الماضي
قال وكال فزيدت
الألف لاسم الفاعل
فاجتمع ألفان أحدهما
ألف اسم الفاعل

نحو قال يقول وصان يصون ، والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في العابر نحو باع يبيع وكال يكيل
والثالث بكسرها في الماضي وفتحها في العابر نحو خاف يخاف وهاب يهاب ، وأما طول يطول بضمها
فيها فشاذا فلا اعتداد به . ولما فرغ من تسمية ما فيه حرف علة أخذ في تسمية ما فيه حرفا علة فقال
(وبلقيف) بفتح اللام وفاءين بينهما مثناة تحتية ساكنة فيعل بمعنى فاعل أو مفعول متعلق بسم
الآتي وهو مفعوله الثاني وتم الاسم الاصطلاحي بقوله (ذى) من الأسماء الستة أى صاحب (اقتران)
بكسر المثناة فوق مصدر اقترن بمعنى صاحب وجاور (سم) بفتح السين المهملة وشد الميم أمر من
التسمية مفعوله الأول محذوف أى الماضي (إن) بكسر فسكون حرف شرط فعله محذوف أى تستبين
(عين) فاعل بفعل الشرط المحذوف كائنة (له) أى الماضي نعت عين حال كون عين الماضي كائنة
(منها) أى حروف وإي حال كونها أيضا كائنة (كلام) للماضي في كونها من حروف العلة سواء
اتفقا نحو قو وحي أو اختلفا نحو طوى وروى وجواب الشرط محذوف دليله سم بلفيف ذى اقتران .
والعنى أن الماضي المشتمل على حرف علة أحدهما عين والآخر لام يسمى لثيفا مقررا لا لثاف أحد
حرفي العلة فيه بالآخر أو من اللث بمعنى الخلط لخلط الحرف الصحيح بحرف العلة واقتران أحد
حرفي العلة بالآخر فيه وهذا النوع لا يأتى إلا من باين : أحدهما بكسر العين في الماضي وفتحها
في العابر نحو قوى وحى ورؤى وعوى ، والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في العابر نحو طوى
وشوى وزوى بالزاي المعجمة وفي طوى لغة أخرى وهى كسر عينه في الماضي وفتحها في العابر
(تستبين) أصله تستبين فسكنه لاوقف وأسقط الياء لالتقاء الساكنين ومعناه تضح وتظهر وهو
دليل شرط إن الضمير وقاعله ضمير العين (وإن تكن فاء له) أى الماضي نعت فاء (ولأم) عطف
على فاء ونعته محذوف أى له وخبر تكن محذوف أيضا أى منها أى حروف العلة لدلالة ما تقدم عليها
(ف الماضي) (ذو) أحد الأسماء الستة أى صاحب (افتراق) مصدر افترق ضد اقترن . والمعنى أن الماضي
المشتمل على فاء من حروف العلة ولأم كذلك يسمى لثيفا مفروقا وذلك (كوفى) بفتح الواو والفاء
ماض معلوم من الوفاء بمعنى التمام يقال وفى الشيء بنفسه بفتح الواو وفى وفى كذا فى الصباح فاعله
(الغلام) بضم الغين المعجمة أى الشخص صغير السن ويجمع جمع قلة على غلثة وجمع كثرة على غلمان
ويطلق على الرجل مجازا باعتبار ما كان عليه كما يقال للصغير شيخ باعتبار ما يشبه إليه وسمى مفروقا
لافتراق حرفي العلة فيه بحرف صحيح ولا تكون اللام فيه إلا ياء والفاء لا يكون فيه إلا واوا نحو
وقى ووفى ولم يوجد فيه مثال مركب من الواو والألف وهذا لا يأتى إلا من باين أيضا : أحدهما
بفتح العين في الماضي وكسرها في العابر نحو وقى بقى ، والثاني بكسرها فيها نحو ولى بلى كذا
في المارونية وشرحها ، وذكر صاحب التزهة والزنجاني مثالا آخر لهذا النوع من باب فعل يفعل
بكسر العين في الماضي وفتحها في العابر مركبا من الواو والياء نحو وجى بوجأ ومنه ورع يورع
وورى يورى وإتمام يذكر مثالا لما كان حرفا العلة فاء وعينا ولما كانت فاءه وعينه ولامه حروف
علة مع صدق اللقيف عليها لأن هذين القسمين لا يبنى منهما فعل بل يبنى من الأول اسم الزمان
والمكان نحو يوم وبين وبين ، ومن الثاني اسم حرفين نحو واو وبيا والله أعلم .

[وادغم لثى نحو يازيدا كفا فكف قل وسمه المضاعفا]

(وادغم) أمر من الإدغام فهو من ته هجرة قتلح ولكن الوزن لا يستقيم إلا بجذفها والإدغام في اللغة إدخال

ألف مقبولة
ن الفعل فقلت
مقبولة من عين
هجرة فصار قتل
واسم الفاعل
قص منصوب
النصب نحو
غازيا وراميا
وتقول في
والجر هذا
وام ومررت
وام والأصل

شيء في شيء يقال أدغمت الثياب في الوعاء إذا أدخلتها فيه وأدغم اللجام في فم القرس إذا أدخل في فمه . وفي الاصطلاح إلباس الحرف في مخرجه مقدار إلباس الحرفين في مخرجيهما كذا ذكره العلامة الرخسري وقيل هو إسكان أول الحرفين المتأئين أو المتقاربين وإدراجه في الثاني وقيل الإتيان بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد وبالفصل وقيد من مخرج واحد لإخراج الإخفاء لأن الحرف الخفي ليس من مخرج ما بعده وبالفصل متعلق بالإتيان والمراد به رفع اللسان بهما رفعة واحدة ووضعهما بهما كذلك بدليل تعريف كثير الإدغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضعهما بهما كذلك وخرج به الفاك ومفعول أدغم وصلته محذوفان أي أولا كائنا (مثلي) بكسر الميم وسكون المثناة منى مثل كذلك سقطت نونه لإضافته (لرخو) قولك (يازيد) بالضم لأنه مفرد علم (اكفنا) أمر من الكف ألفه بدل من نون التوكيد الحفيفة والمثلان في القول المذكور الفاء آن فاقبل حركة الفاء الأول للكاف واستغن عن همز الوصل وأدغم الفاء الأول في الثاني (فكف) بضم الكاف وشد الفاء مفتوحة تخفيفا أو مضمومة إتباعا أو مكسورة تخلصا من الساكنين مفعول (قل) والمعنى أن الفعل الذي عينه ولاهما حرفان متماثلان يدغم أولهما في ثانيهما فرارا من الثقل واختيارا للخفة المقصودة من الإعلال وهي لا توجد بدون الإدغام نحو مد وشد ورد أصلها مدد وشدد وردد (وسمه) أي الفعل الذي أدغمت عينه في لامه بفتح السين وشد الميم أمر من التسمية ومفعوله الثاني (المضاعف) بضم الميم وفتح العين المهملة اسم مفعول ضاعفه وألفه إطلاقية وهو في اللغة عبارة عما كرر فيه الشيء بمثليه معنى وفي الاصطلاح عبارة عما يجتمع فيه الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين أو التثنية فيه أحد المتأئين بالآخر في كلمة واحدة ويقال له الأضم لأن الأضم من قرأه واحتاج في الاستماع إلى شدة الصوت والمضاعف يحتاج فيه إلى شدة اللفظ فيستدعى كل واحد منهما الجهر في الصوت أو لأن الأضم لا يستمع الصوت إلا بتكريره وكذا المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد فيستدعى كل واحد منهما التكرير وهذا النوع لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب أحدها بفتح العين في الماضي وضعها في الغابر نحو شيد ومد يد والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو قرقر وفر وفر والثالث بفتحها في الماضي والغابر نحو عض بعض وحس يحس وأما حب ولب بضمهما فهما فاشاذ لا اعتداد به .

[مهموز الذي على الهمز اشتمل نحو قرأ سأل قبل ما أنفل]

(مهموز) أصله اسم مفعول همزه ثم نقل عرفا للمعنى الآتي خبر الفعل (الذي على الهمز) صلة (اشتمل) صلة الذي والمعنى أن الفعل الذي اشتمل على الهمز يسمى مهموزا وذلك (نحو قرأ) بسكون الهمز أو إبداله ألفا لينة لا وزن ويسمى مهموز اللام لكون الهمزة فيه في مقابلة اللام وهذا يأتي من أربعة أبواب أحدها بفتح العين في الماضي وفي الغابر نحو قرأ يقرأ والثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو ظمى يظمأ والثالث بضمها فيها نحو جزؤ يجزؤ والرابع بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو هنا يهني ونحو (سأل) ويسمى مهموز العين لكون الهمزة فيه في مقابلة العين ويقال له النبر لأن النبر هو الرفع بعنف ومهموز العين يرفعه الحنك عند التناظر بشدة وقوة في الصوت وفي الفاموس نبر الحرف ينبره همزه والشيء رفعه ومنه المنبر بكسر الميم اه وهذا يأتي من أربعة أبواب : أحدها بفتح العين في الماضي والمضارع نحو سأل يسأل . والثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو سأم يسأم . والثالث بضمها فيها نحو رؤف يرؤف . والرابع بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو زار يزُر (قبل) تنازعه قرأ وسأل فاعمل

غازي وراي فأس
الياء فهما كما
فاجتمع ساكنان
والتون خذفت
وبقي التنوين
التنوين إلى ما قبل
نصار غاز ورام
أدخلت الألف واللام
في حالة الرفع والجر
سقط التنوين وتو
الياء ساكنة فتقو
هذا الغازي والراي
ومررت بالغاز
والراي ،

الثاني في لفظه والأوّل في ضميره وأسقطه لكونه فضلة منصوب بـلاتونين لضافته للمصدر المصوغ من قوله (ماأقل) من بابي ضرب وقعد غاب ومنه قيل أقل فلان عن البلد إذا غاب عنها وصي مهموز الفاء لكون الهمزة فيه في مقابلة الفاء ويقال له المقطع قطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها وقيل لأنها قطعت عن السقوط في الدرج وهذا يأتي من خمسة أبواب : أحدها بفتح العين في الماضي وضمها في التار نحو أخذ يأخذ . والثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو أمن يأمن . والثالث بفتحها فيهما نحو وهب (أ) يهب . والرابع بضمها فيهما نحو أدب يأدب . والخامس بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو أبق يأبق والله أعلم .

[ثم الصحيح ما عدا الذي ذكر كاعفر لنا رب كمن له غفر]

(ثم الفعل الذي اسمه (الصحيح) في عرفهم هو (ما) أي الفعل الذي (عدا) أي جاوز وغابر (الذي ذكر) أنفا من الأقسام الستة المثال والأجوف والناقص واللينف والمضاعف والمهموز ومثل الصحيح بقوله وذلك (ك) بالفعليين الكائنين في قولنا (اعفر) أي استر أو امح ذنوبنا وصلة اعفر (لنا) مشعر للؤمنين يا (ربي) أي مالكي وسيدى ومصلح أمري غفرا كاملا شاملا (ك) فترك (من) أي محبوب ومقرب (له) صلة (غفر) ماض مجهول نائبه ضمير الغفر لا الظرف لأن النائب لا يتقدم كالفاعل وقد مر بحث الصحيح في فصل تصريف الصحيح ولا فرق عند صاحب الأصل بين الصحيح والسالم كصاحب التراح ، و فرق بينهما الوجهان فانظروا والله أعلم .

باب المعتلات والمضاعف والمهموز

هذا (باب) بيان تصريف الأفعال (المعتلات) من المثال والأجوف والناقص واللينف (و) الفعل (المضاعف و) الفعل (المهموز) .

| | |
|--------------------------|-----------------------------|
| من بعد فتح كغزا الذي كفي | [واوا أو ياء حركا اقلب ألفا |
| وألف لساكنين حذفت | ثم غزوا وغزنا كذا غزت |
| وغزوا كذا غزوت فاقتنى | والقلب في جمع الإناث متقنى |
| لكغزا ثم كفي قد اتعنى | وانسب لأجوف كقال مال ما |
| كلن بضم فا وكسرها رروا | كغزت احذف ألفا من قلن أو |

(واوا) مفعول أوّل لا قلب الآتي (أو) حرف عطف حركة همزته منقولة إلى تنوين واوا فسقطت الهمزة (ياء) عطف على واوا (حركا) أي الواو والياء ماض مجهول ونائبه نعت واوا أو ياء أي محركين (اقلب) أمر من القلب بمعنى تغيير الصورة ومفعوله الثاني (ألفا) لينة حال كون الواو والياء كائنين (من بعد فتح) والمعنى اقلب الواو والياء المحركين بعد فتح ألفا لكن بعد تحقّق سبعة شروط : أحدها أن يكون كل واحد منهما في فعل أو في اسم على وزن فعل . والثاني أن لا تكون حركتهما عارضة . والثالث أن لا يكون فتح ما قبلهما في حكم السكون . والرابع أن لا يكون في معنى السكامة اضطراب . والخامس أن لا يجتمع في السكامة إعلالان . والسادس أن لا يازم ضم حرف الصلة في مضارعه . والسابع أن لا يترك الدلالة على الأصل وإذا لم يوجد أحد هذه الشروط لم تقلبا ألفا وإن كانتا متحركتين وما قبلهما مفتوح واجتزأ بالشرط الأوّل عن مثل الحركة وصورى لخروجهما عن وزن الفعل بعلامة التأنيث وبالشرط الثاني عن مثل دعوا القوم فإن واوه لم تقلب ألفا لظروا حركتها لأنها كانت ساكنة وحركت لدفع التقاء الساكنين وبالشرط الثالث عن مثل عور واجتور لأن حركة ما قبلهما في حكم السكون أي في حكم عين أعور وألف تجاور وبالشرط الرابع عن مثل

الحيوان لأن في معناه اضطرابا وبالخامس عن مثل طوى لأن واوه لو قلبت ألفا لاجتمع فيه إعلالان وبالشرط السادس عن مثل حي لأنه لو قلبت الياء الأولى فيه ألفا يلزم ضم الياء في المضارع وبالشرط السابع عن مثل قود واستحوز لأن واوها لو قلبت ألفا لم يعلم أنهما واوى أو يأتى فتركت للدلالة على الأصل كذا المفهوم مما ذكره ابن جنى اه مطلوب وقال الأشعري على الخلاصة بشرط أحد عشر : الأول أن يتحركا ولذلك صحتا في القول والبيع لسكونهما . والثاني أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا في جيل وتوم غحفا جبال وتوأم وفي « اشتروا الضلالة - وتلبون » في أموالكم وأنفسكم . ولا تنسوا الفضل بينكم » . والثالث أن يفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور . والرابع أن تكون الفتحة متصلة أى في كليهما ولذلك صحتا في إن عمر وجد يزيد . الخامس أن يكون اتصالهما أصليا فلو بنيت مثل علبط من الغزو والرى قلت فيه غزو ورى متقوصا ولا تغلب الواو والياء ألفا لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف إذ الأصل غزاوى ورماني لأن علبطا أصله علابط . والسادس أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عيين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ولذلك صحت العين في نحو يان وطويل وغيور وخورنق واللام في رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلاوى وفتوى وأعلت العين في قام وباع وناب وباب لتحريك ما بعدها واللام في غزا ودعا ورمى وتلا إذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة وكذلك يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحيون فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفنا للساكنين . وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به قام عصون والأصل عصوون ففعل به ما ذكر وعلى هذا لو بنيت من الرى والغزو مثل عسكبوت قلت رميوت وغزووت والأصل رميوت وغزووت ثم قلبا ألفا وحذفا لملاقة الساكن وسهل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام فعلوت وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحدا وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان لساكنان فتحذف إحداها فيحصل اللبس في نحو رميا لأنه يصير رما ولا يدرى للثنى هوأم للمفرد وحمل ما للابس فيه على ما فيه لبس لأنه من بابه . وأما نحو علاوى فلا لأن واوه في موضع تبدل فيه الألف واوا . السابع أن لا تكون إحداها عينا لفعل الذى الوصف منه على أفعل . والثامن أن لا يكونا عينا لمصدر هذا الفعل ولذلك صحتا في غيد وحول لأن الوصف منهما أغيد وأحول وإنما التزم تصحيح الفعل في هذا الباب حملا على أفعل نحو أحول وأعور لأنه بمعناه وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح واحتراز بالذى وصفه على أفعل من نحو خاف فانه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لاعل أفعل . والتاسع وهو مختص بالواو أن لا يكون عينا لافتعل البدال على معنى التفاعل أى التشارك في الفاعلية والمفعولية فان كان كذلك صح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا أما إن كان افتعل لابعنى تفاعل فانه يجب إعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز ، وأما الياء الواقعة عينا لافتعل فيجب إعلالها ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيف بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا لأن الياء أشبه بالألف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها . والعاشر أن لا تكون إحداها متساوة بحرف يستحق هذا الإعلال فان كانت إحداها كذلك فلا بد من تصحيح أحدهما لئلا يجتمع إعلالان في كلمة والأخير أحق بالإعلال لأن الطرف محل التغيير فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى إذا اسودَّ ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم في مشاء حووان

اسكونها وانكسار
ما قبلها فصار مكمل
وإذا اجتمع واوان
الأولى ساكنة والثانية
متحركة أدغمت
الأولى في الثانية نحو
مغزو والأصل مغزوو
وإذا اجتمعت الواو
والياء الأولى ساكنة

وفي جمع أحوى حوو وفي مؤنثه حواء واجتماع الياءين نحو الحياء والغث وأصله حي لأن تثنيته حيان فأعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فأعلت الياء وربما أعل الأول وصحح الثاني كما في نحو غاية أصلها غيبة أعلت الياء الأولى وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية في ذلك ثاية وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيشوي عندها وطاية وهي السطح والدكان أيضا وكذلك آبة عند الخليل أصلها آبية فأعلت العين شدوذا إذ القياس لإعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما في التسهيل أما من قال أصلها آبية بسكون الياء الأولى فيأزمه إعلال الياء الساكنة ومن قال أصلها آبية على وزن فاعلة فيأزمه حذف العين لغير موجب ومن قال أصلها آبية كبنقة فيأزم تقديم الإعلال على الإدغام والمعروف العكس بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا . والحادى عشر أن لا يكون عينها آخره زيادة تختص بالأسماء لأنه بتلك الزيادة بعد شبهة بما هو الأصل في الإعلال وهو الفصل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع ملاءمة شاذ نحو داران وماهان وقياسهما دوران وموهان وزعم للبرد أن الإعلال هو القياس والصحيح الأول وهو مذهب سيويه .

[تنبيهات : الأول] زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح لأنها لا تخرجه عن صورة فعل لأنها تلحق الماضي فلا يثبت بلحاقها مبانة في نحو قالة وباعة وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق . الثاني اختلاف في ألف التأنيث المقصورة نحو سدري اسم ماء فذهب السازني إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالأسماء ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعلا فتصحيح صوري عند السازني مقيس وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه فلو بني مثلها من القول لقيس على رأى المازني قولى وعلى رأى الأخفش قالا وما ذهب إليه المازني هو مذهب سيويه . الثالث بقي شرطان آخران أحدهما أن لا يكون اليمين بدلا من حرف لا يعل ولا حرفة في شجرة شيرة فلم يعلوا لأن الياء بدل الجيم قال الشاعر :

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنا فأبعدكن الله من شيرات

والآخر أن لا تحل الياء محل حرف لا يعل وإن لم تكن بدلا والاحتراز بذلك عن نحو أيس بمعنى يش فان ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تحل لأنها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعولت الياء معاملتها لوقوعها وموقعها ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس لانقضاء علمتها فانها كانت قبل الهمزة ثم أخرجت فلو أبدلت لاجتماع فيها تغييران تغيير النقل وتغيير الإبدال قاله في شرح الكافية وقال بعضهم إنما لم يعل أيس لعروض اتصال الفتحة به لأن الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير وعلى هذا يستغنى عن هذا الشرط باشتراط أصالة اتصال الفتحة السابق . الرابع ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على أصل مرفوض واحتراز بذلك عن القود والصيد والجيد والحيدى يقال حمار حيدى إذا كان يحيد عن ظله لنشاطه والجيد طول العنق وحسنه والحوكة والحونة وهذا غير محتاج إليه لأن هذا مما شذمعت استيفائه الشروط ومثل ذلك في الشدوذقولهم رويح وغيب جمع رايح وغائب وعفوة جمع عفوه وهو الجش الصغير وهبة وأو جمع أرة وهي الداهية من الرجال وقرورة جمع قرو وهي ميلعة الكلب اه تصرف وذلك (كغزا) أصله غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولوجود الشروط المذكورة وإنما فعلوا ذلك لأن الحركة ثقيلة على حرف العلة لضعفه فقلب ألفا لاستدعاء حركة ما قبله ذلك ليخف على اللسان لأن الألف لا تقبل الحركة وتكتب على صورة الألف فرقا بين الواوى واليائى لان الياء بعد قلبها ألفا تكتب

متحركة قلبت
ياء وكسر ما قبل
لتصح الياء
ت الياء في الياء
مرى وعشى
سل مرموى
وى ، وتقول في
نائب من الأجوف
والأصل ليقول
في أمر الحاضر
الأجوف قل
صل أقول
حركة

على صورة الياء في الناقص سواء وقعت في الطرف أولا لتدل على الأصل ، وفي الأجوف لافرق بينها
عند بعض القراء وهو الأصح مثال ما في الطرف قوله تعالى «فسوي» ومثال ما في غيره قوله تعالى
وضحها الخ كتبت الياء بعد قلبها ألفا على صورة الياء في خمسة عشر موضعا وأما عدم كتابة الواو بعد
قلبها ألفا على صورة الواو لتدل على الأصل فلم يدم العلم أنها قلبت ألفا أم لا هذا إذا لم يخرج من الطرف بسبب
اتصال شيء بها وأما إذا خرجت كتبت على صورة الواو بعد ذلك في بعض المواضع كما في الزكوة والصلاة .
وأما كتابة الواو على صورة الياء بعد ما قلبت ألفا نحو أعطى فان أصله أعطو فلذلك الألف مقابلة من الياء
لا الواو لأن الواو فيه قلبت أولا ياء لوقوعها رابعة في الطرف ثم قلبت الياء ألفا وكتبت ياء لتدل على هذا
الأصل ولولم يفعل كذلك لم يعلم ذلك . فإن قيل إن الشرط الخامس معدوم منه لوجود الإعلالين فيه على
هذا التقدير قلنا : محل امتناع اجتماع إعلالين في كلمة إذا لزم حذف بعض حروفها لأنه ينقص البناء ويحذف
به وما نحن فيه ليس كذلك . ماضى معلوم فاعله (الذي كفى) أصله كفى بتحريك الياء قلبت الياء فيه
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع وجود الشرط المذكور ثم كتبت على صورة الياء لما ذكرنا (ثم)
تقول في الناقص المسند للجمع المذكور الغائب واويا كان أو يائيا (غزوا) وكفوا بفتح الزاي والكاف
وسكون الواو والأصل غزوا وكفوا بتحريك الواو الأولى والياء قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما فاجتمع ساكنان على غير حده أحدهما الألف المبذلة من الواو والياء والثاني واو الجمع خذفت
الألف دون الواو لأنها ضمير الفاعل ولم يوجد شيء يدل عليها بخلاف الألف فانها حرف وتدل عليها
الفتحة قبلها فبقى غزوا وكفوا بسكون الواو مع فتح ما قبلها فيهما ولم يقابوا الفتحة ضمة مجانسة للواو
لتدل على الألف المحذوفة (و) تقول في الناقص واويا كان أو يائيا المسند للثنى المؤنث (غزتا)
وكفتا والأصل غزوتا وكفتا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وخذفت الألف
لسكونها وسكون التاء لأن التاء ساكنة في الأصل لأنها وضعت علامة للمؤنث ومتى كانت كذلك
كانت ساكنة في أصل الوضع وحركت هنا لألف التثنية لأنها لم تحرك لزم حذف أحدهما لاجتماع
الساكنين ولا يجوز حذف التاء لأنها علامة للمؤنث ولا الألف لأنها ضمير التثنية فحركة التاء
عارضة والعارض كالمسند فغزتا وكفتا إنما كانت الألف أولى بالحذف من التاء لأن التاء
علامة والعلامة لا تحذف ومع هذا الفتحة التي قبل الألف تدل عليها ولم يوجد شيء يدل على التاء
وأيا الألف حرف علة وهو أولى بالحذف من الحرف الصحيح وإن كان من حروف الزيادة
(كذا) الذي ذكر من غزوا وغزتا في حذف الألف المبذلة من الواو (غزت) وكفت من الناقص
المسند للمفردة المؤنثة الغائبة والأصل غزوت وكفت بتحريك الواو والياء وسكون التاء فيها
تأيتا ألما لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان أحدهما الألف المبذلة ، والثاني تاء التأنيث خذفت
الألف المبذلة فبقى غزت ورمت (وألف) مبذلة من واو أو ياء (ل) دفع التاء (الساكنين) وهما
في غزوا الألف المبذلة وواو الجماعة وفي غزتا وغزت الألف المبذلة وتاء التأنيث صلة وعلة (خذفت)
الألف من غزوا وغزتا وغزت كما تقدم بيانه والجملة خبر ألف وانظر هل يجوز حذف المسووغ
للابتداء بالنكرة (والقلب) لو الناقص ويائه ألفا (في) الفعل المسند لضمير (جمع الإناث) سواء
كان لغائبات نحو غزون وكفين أو مخاطبات نحو غزوتن وكفتين وخبر القاب (متني) بضم الميم
وكسر التاء اسم فاعل اتنى لأن الواو والياء فيه ساكنان والواو والياء الساكنان لا يقبلان ألفا إلا في
موضع يكون فيه سكونهما غير أصلي بأن نقلت حركتها إلى ما قبلها نحو أقام ويهاب أسألهما أقوم ويهيب
بسكون ما قبلها فقلت حركة الواو والياء إلى الصحيح الساكن قبلها وقلبتا ألفا لتحركهما في الأصل

الواو إلى القاف
وحذفت الواو لسكونها
وسكون اللام
حذفت الهزة لحركة
القاف فصار قل . وتقف
في التثنية قولاً
الواو لحركة اللام
وتقول في أمر الغائبة
من الناقص ليغز وليغز
وفي أمر الحاضر اغز
وارم بحذف الواو
والياء لأن جزم الناقص
ووقفه سقوط لام فعله
وفي الناقص الواو

وانفتاح ما قبلها في الحال فصار أقام ويهاب والظرف صلة للمصدر أو اسم الفاعل (و) القلب منتف
أيضا في الناقص المسند إلى ضمير الثني المذكور (كغزوا) وكفيا لأنها لو قلبتا ألفا لزم اجتماع
الساكنين على غير حده أحدهما ألف الثانية والآخر الألف المبعدة من الواو والياء فيأزم حذف
أحدهما ويالحذف يلتبس للثني بالمفرد فغزوا وعطف على جمع (كذا) الذي ذكر من جمع الإناث
ومشئى المذكور في انتفاء القلب (غزوت) وكفيت من الناقص المسند لضمير التكلم أو المخاطب
أو المخاطبة وكذا مشاها نحو غزونا وكفيتا وغزوتما وكفيتا وكذا جمعها نحو غزونا وكفيتا
وغزوتهم وكفيتهم وغزوتن وكفيتن وإنما فقد الإبدال في الجميع للسكون كما مر في جمع المؤنث
(فاتقن) أمر من الانتفاء بمعنى الاتباع وياؤه للاشباع أي فاتبع القوم فيما قالوه (وانسب) بضم السين
المهمل أمر من نسب من باب قتل أي اعز (ل) فعل (أجوف) أي مهتل العين واويا كان وذلك
(كقال) أصله قول بفتح الواو قلبت ألفا لتحركها عقب فتح أو يائيا وذلك (كسكال) أصله كيل
بفتح الياء قلبت ألفا لتحركها إثر فتح صلة انسب (ما) أي قلب الواو والياء ألفا لتحركهما عقب
فتح الذي مفعول انسب (لسكغزا) من الناقص الواو صلة انتهى الآتي والسكاف اسم بمعنى مثل
(ثم كني) من الناقص اليائي عطف على غزا (قد) تحقيقية (انتمى) ماض معلوم مطاوع نيته بمعنى
نسبته أي انتسب فاعله ضمير ما والجملة صلته ، والمعنى أن الواو والياء المحركين عقب فتحة قلبان
ألفا في الأجوف كما قلبا ألفا في الناقص حذفنا كأننا نحذف ألف (غزوت) المبعدة من واؤه في كونه
لدفع انتفاء ساكنين على غير حده فالكاف جارة لمحدوف والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف
مفعول مطلق مبين للنوع (احذف) أمر من الحذف نقلت حركة همزة لتاء غزوت وحذفت الواو
ومفعول احذف (ألفا) كأننا (من قلن) بضم اللام وسكون اللام من الأجوف الواو المسند لتون
الإناث أصله قولان بفتح القاف والواو قلبت ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت للساكنين وأبدلت
فتحة القاف ضمة لتدل على الواو المحذوفة بعد إبدالها ألفا هذا ما عليه صاحب الأصل ، وقال بعضهم
بضم الواو لأن فعل بفتح العين من الأجوف إذا كان واويا يتقل إلى فعل بضم العين إذا اتصل به
ضمير جمع المؤنث أو المخاطب أو المخاطبة مفردا كان أو مشئى أو مجموعا أو ضمير المتكلم واحدا كان
أو أكثر بعد سكون اللام ليكون إعلال الواو بالحذف بعد نقل حركتها إلى ما قبلها المسكن فرارا
من توالي أربع حركات فيما هو كالسكامة الواحدة لتكون دليلا عليها فصار قلن بضم القاف وإنما
الترمو هذا الإعلال بعد الاتصال بالضمائر المذكورة وإن كان محالنا للإعلال قبل الاتصال بها وهو الإعلال
بالقلب ألفا لكونه أيسر من ذلك الإعلال لأن في ذلك الإعلال خمسة أعمال الأول النظر لحرف العلة هل
تحرك بعد فتح أم لا والثاني النظر إلى الشرائط السبعة المتقدمة هل وجدت فيها أم لا الثالث قلبها ألفا بعد
وجود الشرائط المذكورة الرابع حذف الألف للساكنين والخامس ضم القاف لتدل على الواو المحذوفة
وفي هذا الإعلال ثلاثة أعمال الأول نقلها لباب آخر والثاني نقل حركة حرف العلة إلى ما قبله والثالث
حذفها للساكنين (أو) من (كنن) بكسر الكاف وسكون اللام من الأجوف اليائي المسند لتون
الإناث أصله كيلن بفتح الكاف والياء قلبت ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت للساكنين وأبدلت فتحة
الكاف كسرة لتدل على الياء المحذوفة هذا مذهب الأصل وعند البعض أصله كيل بكسر الياء لأن فعل بفتح
العين من الأجوف إذا كان يائيا يتقل إلى فعل بكسر العين إذا اتصل به الضمائر المذكورة أيضا ليكون
إعلال الياء بالحذف بدل إسكان ما قبلها فرارا من توالي أربع حركات ونقل حركتها إليه لتدل عليها لأن
المثول من الضمة الواو ومن الكسرة الياء ومن الفتحة الألف. واعلم أن الإعلال بالنقل، مذهب المتقدمين

الواو ياء في
تقبل والأمر
في المجهولات
في فروع الماضي
الماضي المجهول
لو او ياء لتطرفها
كسار ما قبلها نحو
صله غزو. وأما
المثال فتسقط
صله في المستقبل
س والنسهي
فات إذا كان
واو من

وبالقلب مذهب التأخرين وهو الأشبه وإن كان أعسر لأنه يلزم من القل مخالفة لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب كذا في شرح الزنجاني . واعلم أن الاختلاف بينهم في النقل وعدمه إذا كان الأجوف من فعل بفتح العين وأما إذا كان من فعل بكسر هاء نحو خوف من الواوى وهيب من اليأى أو من فعل بضمها نحو طول على الشذوذ من الواوى ولا يوجد ذلك من اليأى فالاعلال عند جميعهم بنقل حركة حرف العلة إلى ما قبله بعد سلب حركته ثم محذوفه بلا نقل الباب إلى الباب نحو خفت وهبت وطلت بكسر الحاء المعجمة والهاء وضم الطاء المهملة (بضم فا) قلن وهى القاف من إضافة المصدر لمفعوله أوفاعله صلة رروا الآتى (و) (كسر ها) أى القاء من كلن وهى السكاف (رروا) أى الصريفون ومفعوله محذوف عائد على قلن ولكن والجملة حل منها وصلته محذوفة أى عن العزب :

[والياء إن ما قبلها قد انكسر فابق مثاله خشيت للضرر
أو ضم مع سكنها فصير واوا فقل يوسر في كيسر
وواوا أثر كسر ان تسكن تصر ياء بكسر بعد قل في جور
وان تحرك وهى لام كلمة كذا فقل غبي من العبوة]

(والياء) الساكنة أو المفتوحة (إن) بكسر المعجمة وسكون النون حرف شرط شرطه محذوف أى انكسر (ما) أى الحرف الذى استتم (قبلها) أى الياء (قد انكسر فابق) أمر من أبقى فحزته همزة قطع لكن أسقطها لاوزن أى اترك الياء على حالها والجملة جواب إن وقرنها بالقاء لكونها طلبية لاتصلح شرطا (مثاله) أى الياء المكسورة ما قبله ساكنة (خشيت للضرر) اسم لما يتضرر به واللام الداخلة عليه زائدة على غير قياس فى الصباح الضر القافة والفقر ، وبالضم اسم وبالفتح مصدر يضره يضره من باب قتل إذا فعل به مكرها وأضر به فيتمدى بنفسه ثلاثيا والياء رباعيا قال الأزهري كل ما كان سوء حال وفقر وشدة فى بدن فهو ضرر بالضم وما كان ضد النفع فهو بفتحها وفى التنزيل معنى الضر أى المرض والاسم الضرر وقد أطلق على قص يدخل الأعيان ورجل ضرر به ضرر من ذهب عين أوضى اه . وفى القاموس والضرر الضيق اه ومثاله مفتوحا خشى وإنما تركت الياء على حالها فى هذين المثالين لعدم وجود شرط الاعلال فيهما وعطف على انكسر الضمر فقال (أو ضم) بضم الضاد المعجمة وفتح اليم مشددة ماض مجهول نائبه ضمير ما قبلها والياء ان ضم ما قبلها (مع سكنها) أى الياء من إضافة المصدر لمفعوله (فصير) أمر من صير بالصاد المهملة والثناة تحت مثقلا مفعوله الأول محذوف أى الياء الساكنة عقب ضم والثانى (واوا فقل) بضم القاف وسكون اللام أمر من قال أصله أقول بضم الهمز والواو وسكون القاف واللام ثقات ضمة الواو للقاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وحذفت الواو للساكنتين مفعوله لفظ (يوسر) بضم الشاة تحت وسكون الواو وكسر السين المهملة مضارع أيسر إذا صار ذا غنى وصلة قل (فى كيسر) بضم الياء الأولى التى للمضارعة وسكون الثانية التى هى فاء الكلمة قلبت النانسة واوا لسكونها عقب ضم لأنه أقوى الحركات والياء أضعف الحروف لكونها حرف علة لينة بالسكون فاستدعى الضم أقوى قلبها إلى مجانسه وهو الواو وأدخل بالكاف موسر ويوقظ وموقظ ونحوها ففعل بها ما فصل يوسر (وواوا) كائنة (اثر) بكسر الهمز النقول ثنوين واوا لاوزن وسكون المثلة وفيه لغة بفتحها ظرف مكان بمعنى عقب (كسر ان) بكسر الهمز وسكون الون حرف شرط فعله (تسكن) أى الواو وجوابه (تصر) أصله تصير حذفت الياء للسكان بعدها مضارع

ثلاثة أبواب فعل يفتتح العين فى الماضى وكسرها فى التاميز وعد بعد وفعل يفتتح العين فى الماضى والتاميز وهب ونعل يفعل بكسر العين فى الماضى والتاميز ورث يرث وتقول فى الأمر والتبى عدالة وهب لانه يورث لانه

صار الناقص واسمه ضمير الواو الساكن وخبره (ياء) وذلك (كقولك (جير) بكسر الجيم وسكون
 المثناة تحت ماض أجوف مجهول أى أمنه غيره مما خافه تقول جير (بعد) بفتح الموحدة وسكون العين
 المهملة ظرف زمان مضاف (لنقل) بفتح النون وسكون القاف مصدر نقل صلتة محذوفة أى حركة
 العين وهى الواو فى مثاله إلى الفاء بعد حذف حركته وصلته أيضا (فى جور) بضم الجيم وكسر
 الواو مجهول جاره فاستنقلت ضمة الجيم قبل كسرة الواو فأسكنت الجيم ونقلت كسرة الواو إلى الجيم
 فصارت الجيم مكسورة والواو ساكنة ثم قلبت الواو ياء فصار جير وهى اللغة الفصيحة وفيه لغتان
 أخريان إحداهما جور بضم الجيم واسكان الواو ووجهها أنه لما نقلت الكسرة على الواو عقب الضم
 حذفت الكسرة فسكنت الواو وبقيت الجيم على حالها وهذه لغة ضعيفة لكرهتهم اجتماع الضمة
 والواو والثانية أن تهم الجيم الضمة وصفته أن تهى الشفتين للتلفظ بالضم ولا تلفظ به بحيث يدركه
 البصير لا غير بلا تسكين الواو ليدل على ضم ما قبله فى الأصل وهى أفصح من الأولى وأدخل قبل ونحوه
 من الأجوف الواوى المجهول بالكاف فيه ما فى جير (وإن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط
 فعله (تحرك) بضم المثناة الفوقية وفتح الحاء المهملة والراء مثقلة مضارع مجهول نائبة ضمير الواو سواء
 كانت حركتها فتحة أو ضمة أو كسرة وهذا وجه ذكر التحرك على الإطلاق (و) الحال (هى) أى
 الواو بسكون الهاء لا وزن وخبره (لام كلمة) بسكون اللام للوزن سواء كانت اسما مفردا أو مشى
 أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا أو فعلا من ماضى كان أو مشى أو مجزعا من ماضى كان أو مجزعا من مضى كان
 أو مضارعا ثلاثيا كان أو مزيدا رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا لازما كان أو متعديا أو مضاعفا غير مدغم
 أو ليفيا وهذا معنى ذكر الكلمة على سبيل الإطلاق وصاحب الحال نائب تحرك حال كونها كائنة
 (كذا) أى الواو المتقدم فى كون كل إثر كسر وجواب إن تحرك الخ (قل غي) بفتح الغين المعجمة
 وكسر الموحدة وسكون المثناة تحت أصله غبو بفتح الغين وكسر الباء وفتح الواو وقلب الواو ياء لتطرفها
 عقب كسر ماض ناقص مشتق (من العبادة) ضد الفطانة فى المصباح الغي على فصيل الفليل الفطنة يقال
 غي غيا من باب تعب وغباوة يتعدى إلى المفعول بنفسه وبالحرَف يقال غيبت الأمر وغيبته عنه وغى
 عن الخبر جهله فهو غي أيضا والجمع الأغبياء اه والمعنى أن الواو المتحركة المتطرفة فى آخر الكلمة
 الواقعة عقب كسرة قلب ياء لضعفها لأنها حرف علة واستدعاء حركة ما قبلها ما يجاسسها وقيل لكرهتهم
 إبقاءها فى الأطراف على حالها وللزوم الثقل بالخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية ومنه
 دعى مجهول دعا والأصل دعو بضم الدال وكسر العين المهملة وفتح الواو وقلب الواو ياء لتطرفها
 عقب كسر ومنه غزى مجهول غزا أصله غزو قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسر ومنه قوى أصله
 قوو قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسر ونحو يعطى ويعتدى ويسترشى فى هذه الأمثلة تطرفت الواو
 مضمومة عقب كسر قلبت ياء ونحو غازى وغازيان وغازيون وغازية وغازيتان وغازيات فى هذه
 الأمثلة وقعت الواو فى طرف الاسم مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة إثر كسر قلبت ياء ولا اعتبار
 بعلامة التننية والجمع ولا بواو الجماعة فى الأفعال الخمسة وألف الاثنين فيها وياء المخاطبة كذلك
 لكونها عارضة وتقول فى مجهول الناقص المسند لواو جمع المذكر غزوا بضم العين والزى والأصل
 غزوا قلبت الواو الأولى ياء لتطرفها عقب كسر فصار غزوا فأسكنت الزى لنقل الخروج من
 الكسر إلى الضم ونقلت ضمة الياء إلى الزى وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو دون الواو لأنها
 فاعل فبقى غزوا بضم العين والزى ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[حركة ليا كواو ان عقب ما صح ما كنه فقلها يجب

قط الواو من باب
 مل بكسر العين
 ففى وفتحها فى
 من لفظين نحو
 يطأ ووسع يسع
 للفيف المقرون
 عين فعله كحكم
 يسع يعنى لا يتغير
 حال وحكم لام
 كحكم لام الفعل
 نحو طوى

مثال ذا يقول أو يكيل ثم يخاف والألف عن واو تهم [

(حركة) كائنة (ليا) بالقصر للوزن (ك) بحركة (واو إن) بكسر فسكون حرف تعليق شرطه كان محذوفة مع اسمها والأصل إن كانا أى الياء والواو كائنين (عقب) بفتح العين المهملة وكسر القاف ظرف مكان مضاف (لها) أى الحرف الذى (صح) حال كون الذى صح (سا كنا) خاليا من الحركة (فقلها) أى الحركة من إضافة المصدر لمفعوله وصلته محذوفة أى من الياء أو الواو إلى الساكن الصحيح السابق عليها وخبر نقلها (يجب) أصله يوجب حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة والكبرى جواب إن قرنت بالفاء لعدم صلاحيتها شرطا والجملة الشرطية خبر حركة . والمعنى أن حركة الياء والواو التاليتين لساكن صحيح تنقل من الياء والواو للساكن الصحيح وجوبا والله أعلم (مثال ذا) المذكور من نقل حركة الياء والواو للساكن الصحيح قبلهما النقل في لفظ (يقول) إذ أصله بسكون القاف وضم الواو ثقأت ضممتها إلى الناف لاستقلال الضمة عليها وإن كانت من جنسها لأنها حرف علة ضعيف لا يقوى على تحمل الحركة مع أن ما قبله ساكن صحيح يقوى على تحمل الحركة فصار يقول بضم القاف وسكون الواو (أو) النقل في لفظ (يكيل) إذ أصله بسكون الكاف وكسر الياء ثقأت كسرة الياء إلى الكاف لما مر في يقول فصار يكيل بكسر الكاف وسكون الياء (ثم) مثاله أيضا النقل في لفظ (يخاف) إذ أصله يخوف بسكون الخاء المعجمة وفتح الواو ثقأت فتحة الواو إلى الخاء لما مر فصار يخوف بفتح الخاء وسكون الواو ثم قلبت الواو ألفا لتحركها باعتبار الأصل وانتاحت ما قبلها الآن (والألف) في يخاف (عن واو) صلة (تقم) أصله تقوم فلما سكنه للوقف أسقط الواو للساكنين وفاعله ضمير الألف والجملة خبره أى تنقلب .

[وإن هما محركين في طرف مضارع لم يذهب سكن تخف نحو الذى جابن رعى أو من عفا أو من خشى وياء ذا قلب ألفا واحذفهما في جمعه لا التشبيه وما كثر زين بهذا مستويه]

(وإن) بكسر فسكون حرف شرط فعله محذوف أى استقر (ها) أى الواو والياء فاعل بالفعل المحذوف حال كونهما (محركين في طرف) صلة الفعل المحذوف بفتح الطاء والراء المهملتين أى آخر فعل (مضارع لم يذهب) المضارع بأن كان مرفوعا بالتجرد من الناصب والجازم والجملة نعت مضارع ولا يشمل المضارع المجزوم لأنه لا وجود للواو والياء في طرفه لحذفهما بالجازم وجواب إن هاء في طرف الخ (سكن) بفتح السين المهملة وكسر الكاف مشددا أمر من التسيكين وسقطت منه الفاء الجزائية للضرورة ومفعوله محذوف أى هما أى الواو والياء (تخف) بضم الثناة فوق وفتح الخاء المهملة وسكون الفاء مضارع مجهول ماضيه حف المثقل أى تعط ماتريد مجزوم في جواب سكن . في الصباح حفت المرأة وجهها حفا من باب قتل ، زينته بأخذ شعره ، وحف ثاربه : إذا أخفا ، وحفه : أعطاه وحف القوم بالبيت : طافوا به فهم حافون ، وحفت الأرض تخف من باب ضرب : يبس نباتها ، والحفة بكسر الليم مركب من مراكب النساء كالهودج اه وذلك المضارع الرفوع الذى في طرفه ياء محرك أو واو كذلك (نحو) المضارع (الذى جا) بالقصر على لغة للوزن أى أخذ وصيغ (من) لفظ (رمى) الناصب الياى أصله رمى بفتح الميم قلبت ألفا لتحركها عقب فتح وهو يرمى أصله بضم الياء فاستثقلت الضمة على الياء خذفت الضمة وبقيت الياء ساكنة (أو) المضارع الذى جاء (من) لفظ (عفا) الناقص الواوى أصله عفو قلبت الواو ألفا لتحركها إثر فتح وهو يعفو أصله بضم

الواو فاستقل الضم على الواو وحذف وبقي الواو ما كنا يقال عنا المنزل يعفو عفوا وعفوا وعفاء بالفتح والد: درس، وعفته الريح يستعمل لازما ومتعديا ومنه «عفا الله عنك» أي محاذنوك وعفوت عن الحق أسقطته كأنك محوته عن الذي هو عليه اه مصباح وأو بمعنى الواو (أو) المضارع الذي جاء (من) لفظ (خنى) بفتح الخاء وكسر الشين المعجمتين وفتح الياء لسكنه سكنها للوزن وهو يخشى أصله بضم الياء فاستتقات الضمة على الياء فقلبت الياء ألفا لتحركها إثر فتح كما قال (وياء) بالمد مفعول أول لا قاب الآتى مضاف (إذنا) للشار به للمضارع الذي جاء من خشى وهو يخشى (أقلب) أمر من القاب همزته همزة وصل فسقطت في الدرج ومفعوله الثانى (ألفا) لتحركها عقب فتح ومفهوم لم ينتصب أن المضارع المنصوب الذى وطره ياء أو واو محركة تحرك ياءه أو واوه بالفتحة حُفَّتْها قال فى الأصل ويتحرك الواو والياء إذا كان كل واحد منهما منصوبا نحو لن يغزو ولن يرمى ولن يخشى لحفة الفتحة عليها زاد فى المطلوب وثلاثا يلزم إلقاء العامل عن العمل بلا سبب ولذا لم يقلب ياء يخشى ألفا فى حالة النصب مع وجود شرطه اه والمعروف أنها تبدل ألفا ويقدر عليها الفتحة فلا يلزم إلقاء العامل بلا سبب والله أعلم (واحدفهما) أى الياء والواو المحركين من المضارع المختوم بأحدهما (فى) حال (جمعه) أى إسناد المضارع لواو جمع المذكور فتقول الرجال يغزون ويرمون ويخشون والأصل يغزوان ويرميون ويخشون بضم الواو والياء فأسكنت الواو والياء لاستتقال الضمة عليهما ولوقوعهما لاما للعمل وقابت ياء يخشى ألفا لتحركها واشتباع ما قبلها وبعد الواو والياء والألف المسكنات واو الجمع الساكنة أيضا حذفت ما كان قبل واو الجمع وهو الواو والياء والألف الواقعة لاما للناقص دون واو الجمع لأنها فاعل حذفتها محذوف بالمقصود وضمت الميم من يرمون لتصح واو الجمع وتسلم من الغير إذ لو لم تضم الميم لقلبت واو الجمع ياء لسكونها إثر كسر فيصير يرمين فيلتبس جمع الغائب بجمع المؤنث كذلك (لا) فى حال (الثنية) مصدر ثنى المضاعف أى إسناد المضارع المختوم بواو أو ياء كرك لألف الاثنين فلا تحذف منه الواو أو الياء بل أبقيهما محركين وقل يغزوان ويرميان ويخشيان وإنما لم تقلب الواو والياء ألفا فى هذه الأمثلة بنقل حركتها إلى ما قبلها بعد سلب حركته فى يرميان ويغزوان وبدونه فى يخشيان ثلاثا يلزم اجتماع ساكنين على غير حده ولم يحذف أحدهما ولا إبقاؤهما (وما) أى الأمثلة التى استقرت (كتنزين) بفتح التثنية فوق وسكون القين المعجمة وكسر الزاى وسكون المثناة تحت وفتح النون فى النقص والإسناد لياء الواحدة المخاطبة أصله تغزون بضم الزاى وكسر الواو فأسكنت الزاى لاستتقال الضمة عليها وإن لم تكن حرف علة لوقوعها قبل كسر الواو نقلت كسرة الواو إليها وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء ولم تحذف لأنها ضمير الفاعلة عند الجمهور وعند الأخفش لأنها علامة الخطاب والعلامة لا تحذف لفوات المقصود بحذفها كالفاعل وأما الواو فليست بفاعل ولا علامة اتفاقا حذفت وبقي تنزين (بذا) أى جمعه صلة (مستوية) بضم الميم وسكون السين المهملة وفتح المثناة فوق وكسر الواو اسم فاعل استوى صلته محذوفة أى مماثلة للجمع فى حذف اللام الساكنين خبر ما من وما كتنزين والله أعلم .

[وفى اسم فاعل أجوف قل قائلا بألف زيد وهمز ماثلا
فى ناقص قل غاز ان لم ينتصب ولا بأل وحذف يائه يجب]

(وفى اسم فاعل) وهو ماصيغ ليدل على حدث معين وقع أو قام بذات مهمة صلة قل الآتى مضاف للفعل (أجوف) باسقاط همزة للوزن وهو ما عينه حرف علة (قل) فى اسم فاعل يقول (قائلا) حال كونه متلبسا (بألف زيد) بفتح فسكون مصدر زاد أراد به اسم الفاعل أى زائد على بنية المضارع بين القاف

نحوقه ، وتقول
ية قيا وفى الجمع
الواحدة للمؤنث
الجمع المؤنث
تين .

لضاعف إذا
بن فعله ساكنة
تحركة أو
متحركتين
م لازم نحو مد
صل مدد يمد
حركة الدال

والواو بعد حذف حرف المضارعة فيصير قائل ويحتمل أنه بكسر الزاي وفتح الدال المهملة ماض مجهول نائبه ضمير ألف والجملة صفته (وهز ما) من إضافة المصدر لمفعوله أي قلب الحرف الذي (تلا) الألف الزائد وهو الواو همزا لوقوعها بعد ألف زائد مجاور للطرف كافي كساء أصله كساو قلبت واوه همزة لوقوعها بعد ألف زائد في الطرف وقل في اسم فاعل يكيل كائل بأن تزيد ألفا بين الكاف والياء الثانية فيصير كايلى ثم تبدل الياء همزة .

[تنبيهات : الأول] قال في الأصل : وتقول في اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل وكان في الماضي قال وكال فزيدت الألف لاسم الفاعل فاجتمع ألفان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الألف المقالوبة من عين الفعل قلبت الألف المقالوبة من عين الفعل همزة : قال في المطلوب : وأعلم أن في عبارة الشيخ تسامحا لأن عبارته تدل على أن اسم الفاعل مأخوذ من الماضي وليس كذلك عند جميع النحويين بل هو مأخوذ من المضارع المعلوم سواء كان من الأجوف أو من غيره فطريق أخذه أن تحذف حرف المضارع من يقول ثم تزيد الألف لاسم الفاعل بين القاف والواو فيصير قائل ثم قلب الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف اهـ . الثاني قال في المطلوب وأعلم أن نقط مركز الهمزة في نحو قائل وصائن خطأ إلا في كائل وبائع فرقا بين الهمزة المكسورة المقالوبة من الواو والمقالوبة من الياء لما روى عن أبي علي الفارسي دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه متقوفا بنقطتين لفظ قائل من تحته فقال أبو علي هذا خط من ؟ قال له خطي فنظر أبو علي إلى صاحبه وقال ضعنا خطواتنا في زيارته فقام وخرج مع صاحبه في تلك الساعة ثم سأله صاحبه عن ذلك فقال النقط من تحت مركز قائل خطأ فرقا بين الواو والياء وليس يمتصف بما اشتهر به من العلوم اهـ (في) اسم فاعل فعل (ناقص) معتل انلام كغزا ورمى صلة (قل غاز) بكسر الزاي منونا أصله في حالة الرفع غازو بضم الواو وفي حالة الجر غازو بكسرها منونا فيها قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسر فصار غازي فأسكنت الياء لاستئصال الضمة أو الكسرة عليها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء وبقي التنوين لأن الياء حرف علة يكثر تغييره والتنوين يدل على الحذف المحذوف من آخر الكلمة فكأنه قائم مقامه وأصل رام رامي فعل به ما تقدم (إن لم ينتصب) غاز بأن كان مرفوعا أو مجرورا وجواب إن محذوف دليله قل غاز فإن انتصب لم تحذف منه الياء نحو رأيت راميا وغازيا أصله غازوا قلبت الواو ياء لتطرفها عقب كسر لحنقة الفتحة على الياء مفردا كان أو مثني مذكرا كان أو مؤنثا أو مجموعا للمؤنث نحو رأيت غازيا وراميا وغازيين وراميين وغازية ورامية وغازيتين وراميتين وغازيات وراميات . وأما جمع المذكور فتحذف منه الياء نحو غازين وراميين (و) أن (لا) يقتزن (بأل) فإن اقترن بها سقط التنوين لأن بينهما تضادا لأن ال تقتضي التعريف والتنوين يقتضي التشكيك وعادت الياء ساكنة نحو هذا الغازي والرامي ومررت بالغازي والرامي لأن علة حذفها زالت بدخول ال ولم تحرك الياء بالضمة والكسرة لثقلها عليها وأما الفتحة فتظهر عليها حالة النصب لثقلها عليها (وحذف يائه) أي غاز ونحوه غير المنصوب وغير المنفرد بأل من إضافة المصدر لمفعوله (يجب) للتخلص من التواء الساكنين على غير حده كما رأيت والله أعلم .

[وكقول اسم مفعول خذا بالثقل كالسكيل واكسر فاء ذا

ومثلي المعزرو حتما أدغما كذلك مخشى بعد قلب قدما]

(وكقول) حال من (اسم مفعول) وهو ما صيغ ليدل على حدث معين وقع على ذات مبهمة مفعول

لأولى في المضارع إلى
الميم وبقيت الدال
ساكنة فادغمت الدال
الأولى في الدال الثانية
وإذا كانت عين فعلة
متحركة ولا همزة ساكنة
فلا يظهر لازم نحو
مددن ويمددن وإن
كانتا ساكنتين حركت
الثانية وأدغمت الأولى
فيها نحو لم يعد والأصل
لم يعد فقط حركت
الدال الأولى إلى
الميم فبقيت

(خذا) أمر من الأخذ ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة والكاف في مفعول اسم بمعنى مثل .
والعنى أنك تقول في اسم مفعول الأجوف مثل مفعول حال كونه متلبسا (بالقل) للضمه من الواو
العتلة للقف الساكنة الصحيحة قبلها وذلك أن أصل مفعول مقول يسكون القاف وضم الواو
الأولى فاستقلت الضمة على الواو فقلت إلى القاف فالتقى ساكنان واو الأجوف وواو اسم المفعول
حذفت واو اسم المفعول عند سيبويه وأصحابه لأنها زائدة وهي أولى بالحذف من الأصل وهو عين
الكلمة ، وعند الأخفش حذفت الواو التي هي عين الكلمة لأن واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف
لقوات المقصود بحذفها وجوابه أن محل ذلك إذا لم توجد علامة أخرى وقد وجدت هنا علامة
أخرى وهي الميم وشبه بمفعول اسم مفعول الأجوف الواوى مكيلا اسم مفعول الأجوف اليانى بدخلا
الكاف على المشبه فقال (مككيل) اسم مفعول كال أصله مكبول يسكون الكاف وضم الياء فقلت
ضم الياء للكاف وحذفت الياء لاجتماع الساكنين وكسرت الكاف لتدل على الياء فقلت واو مفعول
ياء لسكونها إثر كسر وهذا على مذهب الأخفش وعلى مذهب سيبويه حذفت واو مفعول لالتقاء
الساكنين وكسرت الكاف لتسلم الياء من قبلها وواو السكونها إثر ضم (واكسر قاء) بالمد لئلا يوزن
(ذا) أى كاف مكيل لتدل على الياء عند الأخفش وتسلم الياء من القلب واو عند سيبويه وهذا
في قوة الاستدراك على تشبيه مكيل بمفعول رفع ما بوجهه من ضم قاء ذا أيضا (وبشئ) بكسر الميم
وسكون المثناة شئ مثل كذلك مفعول أدغم الآتى سقطت نونه لإضافته إلى (بغزو) من إضافة الجز
لسكاه أى الحرفين المتماثلين جنسا وهما الواوان في أصل الغزو وفتح الميم وسكون العين المعجمة وضم
الزاي وشد الواو اسم مفعول غزا أصله غزروا فاجتمع فيه حرفان من جنس واحد أو لهما ساكن
والثاني متحرك فوجب إدغام الأول في الثاني للتخفيف كما قال إدغنا (حما) بفتح الحاء المهملة وسكون
المثناة فوق مصدر حتم من باب ضرب بمعنى أوجب والمراد به هنا اسم المفعول أى محتوما (أدغما)
يقطع الهمز أمر من الإدغام وسبق تعريفه لغة وعرفا وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة . والعنى
أن اسم مفعول الناقص إذا اجتمع فيه واوان الأولى ساكنة التي هي واو المفعول والثانية متحركة
التي هي لام الفعل فإن الأولى تدغم في الثانية وجوبا نحو مدعو أصله مدعواو واو الأولى واو
مفعول ساكنة والثانية لام دعا محركة أدغمت الأولى في الثانية للتخفيف فنصار مدعواو واو واحدة
مشددة وشبه بالغمزو في وجوب الإدغام مدخلا الكاف على المشبه فقال (كذلك) الغزو في وجوب
إدغام أول مثليه في الثاني للتخفيف خبر (مخشى) بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وكسر الشين
المعجمة وسكون الياء لا وزن وحقا التشديد اسم مفعول خشى أصله مخشوى كمنفول اجتمع فيه
واو مفعول والياء التي هي لام الفعل وسبقت الواو بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء وأبدلت
ضمة الشين كسرة لتسلم الياء من قبلها واو لسكونها إثر ضم هذا هو المفهوم من كلام شرح الزنجاني
ويقهم من كلام الأصل أن إبدال الضمة كسرة سابق على الإدغام وكذلك مرعى أصله مرهوى
أبدلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون وأبدلت الضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء
أو الإدغام سابق على إبدال الحركة حال كون الإدغام في مخشى ومرعى ونحوهما كائنا (بعد قلب)
لواو مفعول لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون (قدما) بضم القاف وشد الدال المهملة
مكسورة ماض مجهول نائبه ضمير قلب وألفه إطلاقية والجملة نته أى قلب مقدم والقلب بفتح فسكون
مصدر قلب بفتح وتحت وبعد ظرف زمان . والمعنى أن اسم مفعول الناقص إذا اجتمع فيه واو ياء وسبقت
إحداهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء وتدغم في الياء وتبدل الضمة بكسرة لتسلم الياء من رجوعها واو .

كيتين فركت
وأدغمت الأولى
م فتحت الثانية
الفتحة أخف
ت ويجوز
بالضم إتباعا
الكسر كما يذكر
المضاعف لأن
ن إذا تحرك
الكسر وتقول
مر من يفل
عين مد بضم
مد بفتح الدال
بكسر الدال

[تبيينه : الأول] إنما لم تبدل الياء واوا وتدغم الواو في الواو وإن زال به التثنية لئلا ياتبس الياء من الناقص بالواوى منه . الثاني هذا إذا كان اسم المفعول من الناقص على وزن مفعول ، وأما إذا كان اسم المفعول منه على وزن فاعل أوفعل فاجتمع فيه الواوان أو الواو والياء من الواوى أو الواو والياء من الياء والسابقة منها ما كسنة فما لا يوجد . وأما اسم الفاعل على هذين الوزنين من الواوى والياء فما يوجد نحو عدو من الواوى وبغى من الياء من وزن الفعل ونحو صبي من الواوى وشدى من الياء من وزن الفعل ، أصل الأول عدوو بالواوين ، وأصل الثاني بغوى بالواو والياء ، وأصل الثالث صبيو بهما ، وأصل الرابع شدي بالياءين أدغمت الواو في الواو في الأول والياء في الياء في الثاني ، والثالث بعد قلب الواو ياء والياء في الياء في الرابع اه مطلوب والله سبحانه وتعالى أعلم .

[وأمر غائب أتى من أجوف كليقل وأصله غير خفي مخاطب منه كقل بالقل وحذف همزه وعين الأصل وثنيه على كقولا والتزم من ناقص في ذين حذفاً للتم]

(وأمر) بشخص (غائب) أى صيغة فعل الأمر المسند لضمير شخص غائب مبتدأ خبره جملة (أتى) أى ورد أمر الغائب عن العرب حال كونه كائناً (من) مضارع (أجوف) معتل العين حال كونه (كليقل) بكسر لام الأمر وفتح حرف المضارعة وضم القاف وسكون اللام (وأصله) أى ليقل مبتدأ خبره (غير خفي) بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وإسكان الياء للوزن اسم فاعل خفي أصله خفيو أبدلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت الياء في الياء . في المصباح خفي الشيء يخفى خفاء بالمد والفتح استتر أو ظهر فهو من الأضداد وبعضهم يجعل حرف الصلة فارقاً خفي عليه إذا استتر وخفي له إذا ظهر فهو خاف وخفي أيضاً اه والمراد هنا المعنى الأول بقرينة المقام وأصل ليقل الذى تركه لظهوره ليقول بسكون القاف وضم الواو نقلت حركة الواو المعتلة إلى القاف الساكنة الصحيحة قبلها فالتقى ساكنان الواو واللام على غير حده خذفت الواو لسكونها حرف علة ولسكون ضمة القاف دالة عليها فصار ليقل وأمر شخص (مخاطب) بضم الميم وفتح الطاء الهائلة اسم مفعول مخاطبه إذا كلمه حال كونه كائناً (منه) أى الأجوف أتى حال كونه (ك) لفظ (قل) بضم القاف وسكون اللام حال كون قل متلبساً (بالقل) لحركة الواو للقاف (و) بحذف همزه (أى قل من إضافة المصدر لمفعوله (و) بحذف (عين الأصل) له وهى واو المضارع وذلك أن أصل قل أقول بضم الهمز وسكون القاف وضم الواو وسكون اللام فنقلت ضمة الواو المعتلة إلى القاف الصحيحة الساكنة قبلها وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها والواو لتخلص من التقاء الساكنين على غير حده فصار قل (وثنيه) بفتح التاء وكسر النون مشدداً أمر مقوم للام من التثنية والضمير البارز المتصل به لقل أى أتت به حال إسناده لضمير الاثنين (على كقولا) بضم الميم وفتح الطاء وسكون الواو والسكاف اسم بمعنى مثل وثبت الواو لذهاب وجب حذفها في المفرد بتحريك اللام لئلا تنقضى ساكنة مع ألف التثنية الساكن وأصله أقولا بضم الهمز وسكون القاف نقلت ضمة الواو للقاف وحذفت همزة الوصل فصار قولاً (والتزم) أمر من الالتزام حال كونهما أى أمر الغائب والمخاطب كائنين (من) مضارع (ناقص) معتل اللام فهو حال من ذين وصلة التزم (في ذين) بفتح الذال المعجمة وسكون المثناة تحت وكسر النون مثني ذا مشار به لأمر الغائب وأمر المخاطب المتضمنين ومفعول التزم (حذفاً) للحرف (للتهم) بضم الميم الأول وكسر المثناة فوق وسكون الميم والوقف والوزن وأصلها التشديد

والميم مضحومة
الثلاث ويجوز أن
بالإظهار تقول
الأمر من يفعل بك
العين فر بالسك
وفر بالفتح وال
مكسورة فيها ويج
افرر بالإظهار وتقف
في الأمر من يف
بفتح العين ع
بفتح وعض بالسك
والعين مفتوحة ف

اسم فاعل أتم المضاعف أصاها متعم وأتم نقلت حركة الهم الأول إلى المثناة فوق وأدغم في الهم الثاني وصلته محذوفة أى لصيغة الأمر والمراد بالتم الواو والياء . وللعنى أن صيغة أمر الغائب والمخاطب من الناقص بحذف حرف العلة فتقول في أمر الغائب من الناقص ليغز ليرم بكسر لام الأمر وفتح حرف الضارعة وحذف الواو من الأول والياء من الثاني وفي أمر المخاطب اغزرم بحذف الواو والياء لأن جزم الناقص ووقفه سقوط لامة .

[وحذف فالمعتل في مستقبل وأمر ونهى متى تعلم جلى
باب ما كوهب أو كوعدا ورث زد وقل ما قد وردا]

(وحذف) بفتح الحاء المعجمة وسكون الدال المعجمة مصدر حذف بفتح حاء مضاف لمفعوله (فا) بالناقص للوزن مضاف للتعلم (المعتل) أى الذى فاؤه واو وهو المثال الواوى وصلة حذف (في مستقبل) بضم الهم وفتح الباء الموحدة اسم مفعول استقبل ويصح كسرهما اسم فاعله ، والمراد به المضارع لأن الشخص يستقبل حدثه وبالعكس (و) فى (أمر) لغائب أو حاضر (و) فى (نهى متى) اسم زمان مضمون معنى الشرط فعليه (تعلم) بضم المثناة فوق وسكون العين المهملة وفتح اللام مضارع مجزول نائبه ضمير المستقبل والأمر والنهى أى تبنى للفاعل المعلوم ، وجواب متى محذوف دليله وحذف فاء المبتدأ وخبره (جلى) بفتح الجيم وكسر اللام وسكون الياء أصله جالو قلبت الواو ياء لنظرها إثر كسر اسم فاعل جلا بمعنى انكشف وظهر أى منكشف ظاهر وصلة جلا (باب ما) أى فعل استقر (كوهب) فى كونه مثالا واويا مفتوح العين فى الماضى والغائب فتقول فى ضارعه يهب وفى أمره لغائب ليهب والمخاطب هب وفى نهي لايهب ولا تهب بحذف الواو من السكك وأصل يهب يوهب بكسر الهاء حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم فتحت الهاء لأنها حرف حلق وهو ثقيل والفتحة خفيفة (أو) استقر (كوعدا) فى كونه بفتح العين فى الماضى وكسرهما فى الغائب فتقول فى مضارعه يعد وفى أمره لغائب يعد والمخاطب عد وفى نهي لايعد ولا تعد وأصل يعد يوعد حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لتلا يثقل على اللسان لأن الواو خلاف الباء فى الجنسية مع فعل الفعل وما يعرض فيه وحذفت من أمر الحاضر الباشاكلة والألف إطلاقية وأستقر (و) فى كونه بكسر العين فى الماضى والغائب فتقول فى مستقبله يرث وأمره لغائب ليرث والحاضر يرث ونهى ليرث ولا يرث أصل يرث يورث بكسر الراء حذفت الواو لما مر ومنه ومتى يعى ووثق يثق مفعول (زد) بكسر الزاي وسكون الدال المهملة أمر من زادصلته محذوفة أى على ما كوهب أو كوعدا (وقل) بفتح القاف واللام مشددا ماض ماموم فاعله (ما) أى باب فعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغائب (قد) تحقيقية (وردا) فاعله ضمير ما وألفه إطلاقية وصلته محذوفة أى عن العرب فى كلين بحذف الواو الواقعة فاء له وهما وطى يطأ يطأ ووسع يسع . وحاصل المعنى الذى قصده من هذين البيتين أن المعتل المثال تحذف فاؤه فى المضارع والأمر والنهى المبنية للفاعل المعلوم إذا كانت فاؤه واوا من ثلاثة أبواب : أحدها فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرهما فى الغائب نحو وعد يعد . وثانيها فعل يفعل بفتح العين فى الماضى والغائب نحو وهب يهب . وثالثها فعل يفعل بكسر العين فى الماضى والغائب نحو ورث يرث ويقل حذفتها فى اعطين من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغائب وهما وطى يطأ ووسع يسع .

[تأنيها : الأول] قال فى المطلوب : اعلم أنه لم يذكر المصدر الذى على فعلة بكسر الفاء مع أن الواو تحذف منه أيضا نحو عدة وهبة . الثانى أشار بالأمثلة الثلاثة إلى أن شرط الحذف أن تسكون الفاء واوا احتراز عما كان فاؤه ياء فانها لا تحذف على كل حال . الثالث دل فى المطلوب فى قول الأصل وقد تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغائب نحو وطى يطأ ووسع يسع نظر من

وجبهين : أحدهما أن عين المضارع من هذين البابين لو كان مفتوحا في الأصل لكان القول بحذف
الواو منهما خطأ كوجل يوجل فانها لا تحذف لعدم علة حذفها وهو الثقل المذكور وإن كانت فتحة
عارضة ونقضية بالحذف لازم . والثاني أن وطى يطأ ووسع يسع ليسا من باب فعل يفعل بكسر
العين في الماضي وفتحها في الغابر بل الأمر بالعكس بأن كان ماضيها مفتوح العين ومضارعها
مكسورا ومنه وضع يضع وودع يدع ووزر يزر ووقع يقع فوقعت الواو فيها كلها بين ياء وكسرة
وحذفت ثم فتحت عين مضارعها كلها لأجل حرف الحاق كذا المفهوم مما ذكر في شرح الزنجاني
ونزهة الطرف وشرح الهارونية والمراح وشرحه أيضا قد جعل الحذف من أربعة أبواب والحال أنه
من بابين . أحدهما ما كان عين مضارعه مكسورا لفظا وتقديرا كيدع ويرث وأخواتها . والثاني
ما كان عين مضارعه مكسورا تقديرا لالفاظ كهب ويقع ويضع وأخواتها كذا المفهوم مما ذكر
في الزهدة والهارونية والمراح فيزعمه أن لا يزيد على هذين البابين والله سبحانه وتعالى أعلم .
الرابع احتراز بقوله متى تعلم بما إذا بنيت للمجهول لأنه عند ذلك لا تحذف الواو من هذه الأشياء
لعدم موجب الحذف حيثئذ . الخامس لم يذكر الماضي واسم الفاعل والمفعول لأن الواو لا تحذف
منها لانتفاء الموجب فيها . السادس في كلامه تضمنين وهو من عيوب القافية إلا أنه مغتفر للمولدين
سبيا في الرسائل العلية والله أعلم .

[ثم الليف لا يقيد قد حكم للامه بما لنا نص علم
وكالصحيح أحكم لعين ما قرن وفاء مفروق كمقتل زكن
وأمرذا للفرد ته وقى قيا لاثنين قوا قين للجمع اثنا]

(ثم) الفعل (الليف) وهو ما فيه حرفان من حروف العلة مطلقا (لا) مقيدا (يقيد) من كونه مقروا
وهو ما اعتات عنه ولامه أو مفروقا وهو ما اعتلت فاؤه ولامه وخبر الليف جملة (قد حكم) بضم
فكسر ماض مجهول نائبه (لامه) أى الليف وصلة حكم (بما) أى الحكم الذى (اللام فعل) (ناقص)
صلة (علم) ماض مجهول نائبه ضمير ما والجملة صلته من الاعلال وعدمه أما الاعلال فلا يخلو إماما أن يكون
بحذف لامة علامة للجزم أو الوقف أو تخلصا من التقاء الساكنين كهم يطو واطو وطوا وكلم يق وق
فهو مثل لم يرم وارم ورموا في ذلك وإما بالقلب ألفا في موضع يكون متحركا وماقبله مفتوحا نحو طوى
فانه مثل رمى في ذلك أوياء في الواوى نحو قوى فانه مثل غي في ذلك وإما بحذف الحركة في موضع
تكون حركته فيه ضمة نحو يطوى فانه مثل يرمى في ذلك . وأما عدم الإعلال فلا يخلو إماما أن لا يوجد
موجب الإعلال فيه نحو روى فانه مثل رضى في ذلك وإماما أن لا يجتمع الساكنان فيه نحو طويا فانه
مثل رميا في ذلك وإنما حمل لام الليف مطلقا على لام الناقص في هذه المذكورات لكونه حرف علة
مثله (و) حكما (ك) الحكم الذى علم لعين الفعل (الصحيح) وهو ما ليس معتلا ولا مهموزا ولا مضاعفا
كما سبق مفعول مطلق مبين للنوع (أحكم لعين ما) أى الليف الذى (قرن) فلا تثير عين المقرون
أى لاتعمل ولا تنقل ولا تقلب ولا تحذف كعين الفعل الصحيح لأنه لو أعل بحسب ما يقتضيه بأحد هذه
الإعلالات الثلاثة وأعل لامة لزم اجتماع إعلايين في حرفين متواليين في كلمة واحدة وهو غير جائز
ولأن الليف أشد تنصيرا من الصحيح فيلزم نقص البناء منها فلم تمل عين فسله (وفاء) لليف
(مفروق ك) فاء (معتل) مثال (زكن) بضم الزاى وكسر الكاف بمعنى علم نائبه ضمير معتل والجملة
نعتة أى معلوم لأنه معتل الفاء أيضا فتحذف فاء فعل الليف المفروق إذا كان واوا من مضارعه
في موضع تحذف فيه واو مضارع المعتل المثال نحو وقى فانه مثل يعد في ذلك وثبت في موضع ثبت

وكما ادغمت حرفا في
أدخلت بدله تشديدا
وأما المهموز فإن
كانت الهزمة سا
يجوز تركها على
وجوز قلبها فان
ما قبلها مفتوحا ف
ألفا وإن كان مكس
قلبت ياء وإن
بضمها قلبت واو

فيه نحو يوحى فإنه مثل يوجل في ذلك . في الفاموس زكنه كفرح وأزكنه علمه وفهمه وتفرسه وظنه
أو الزكن ظن بمنزلة اليقين عندك أو طرف من الظن وأزكنه أعلمه وأفهمه اه (وأمر ذا) اسم
إشارة للفيف المفروق حال كونه (للفرد) المذكر وخبر أمر (قه) أصله أوق بكسر الهمزة وسكون الواو
حذفت فاؤه كالمتل ولامه لاوقف كالتناقص فبقيت القاف مكسورة لتدل على الياء المحذوفة وزيدت
الهاء توصلا لبقاء الكسرة ولثلاث يلزم الابتداء بما كن لووقف على حرف واحد ولثلاث يلزم الابتداء
والوقف على حرف واحد ومثله شه من وشى يشى وله من ولى يلى (و) للفرقة المؤنثة (ق) أصله
قين يباين أولهما متحرك والثاني ساكن فاستثقلت الكسرة على الياء للزوم توالى الكسرات
فسكنت فالنق ساكنان أولهما ياء الناقص والثاني ضمير الفاعلة حذفت ياء الناقص لتلك والنون
لاوقف فصارق (قيا) بكسر القاف أمر (لاثنين) مذكرين أو مؤنثين مبنى على حذف النون والألف
ضمير الماعلين (قوا) بضم القاف وسكون الواو أمر للجمع المذكر أصله قيوأ بكسر القاف وضم
الياء فاستثقلت الكسرة على القاف قبل ضمة الياء للزوم الخروج من الكسرة إلى الضمة فأسكنت
القاف ونقلت ضمة الياء إليها لكونها صحيحا ساكنا قبل الياء المحركة فالنق ساكنان الواو والياء
حذفت الياء لا الواو لأنها ضمير الفاعل فصارقوا بضم القاف وعلامة الجزم أو الوقف فيه مقوط
نونه كالثنية (وقين) بكسر القاف وسكون الياء وهز على الأصل ولم تحذف الياء منه لعدم القاء
الساكنين فيه وبناءه على السكون والنون ضمير الفاعلات نابتة في كل حال قوا مفعول اثنا آتيا
وقين عطف عليه حال كونهما أمرين (للجمع) المذكر باعتبار قوا والمؤنث باعتبار قين (اثنا) أمر
من الإتياء بمعنى الإعطاء وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة في الفاموس وآتى إليه الشيء ساقه
والرجل الشيء أعطاه إياه اه والله سبحانه وتعالى أعلم.

[وما كمد مصدرا وممدن مضاعف فهو بإدغام قن
أو كمدن أو مددنا فظهر وفي كلم بمد جور كافر]

(وما) أى اللفظ الذى استقر (كد) بفتح الميم وشبه الدال المهملة متوناً في كونه مضاعفاً ساكن
العين محرك اللام إذ أصله مدد بسكون الدال الأول وتحريك الثانى حال كونه (مصدرا) بفتح الميم
وسكون الصاد المهملة وفتح الدال المهملة أى اسما دالا على الحدث أى ثالثاً في تصريف الفعل كمد
يمد مدا (أو) كلفظ (مد) بفتح الميم والدال المهملة فعلا ماضياً في كونه مضاعفاً محرك المثليين إذ أصله
مدد بفتحات حال كونهما كائنين (من) باب (مضاعف) بضم الميم وفتح العين المهملة أى لاهمه
وعينه من جنس واحد وخبر ما جملة (فهو) أى المذكور من ما كمد مصدرا وما كمد ماضياً (بإدغام)
بكسر الهمزة مصدر أدغم سبق تعريفه لغة وعرفاً صلة (قن) بفتح القاف وكسر الميم أى تحقيق
خبر هو . في الصباح قن أن يفعل كذا بفتحيتين : أى جدير وتحقيق ، ويستعمل بإفظ واحد مطلقاً
فيقال هو وهى وهم وهن قن ويجوز قن بكسر الميم فيطابق في التذكير والتأنيث والجمع والإفراد
اه ونحوه في الفاموس وقرن الصغرى بالفاء لشبهه المتبدل باسم الشرط في العموم . والمعنى أن المضاعف
إذا كان عينه ساكناً ولامه متحركاً كمد مصدراً أو كان عينه ولامه محركين كمد ماضياً فالإدغام لازم
واجب لدفع الثقل اللازم من الود إلى التلغظ بالحرف بعد التلغظ به وشبهه التحليل بوطء القيد فإن
القيد يمنعه من توسيع الخطوة فيصير كأنه يعيد قدمه إلى موضعه الذى نقلها منه وذلك مما يشق
على النفس وشبهه أيضاً برفع القدم ووضعها في حين واحد وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين

وكل ذلك ثقیل ومستكره فطلبوا الحفة بإدغام أحد المتماثلين، أو المتقاربين في الآخر حتى يرفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة واحدة ليخف على النطق وإعالم يطلبوا تلك الحفة بحذف أحدهما فلا يتقص البناء به نحو مدد بمد بتحريك الدالين بالفتح سلبت حركة الدال الأولى ليتمكن إدغامها في الثانية وأدغمت الدال الأولى في الثانية فصار مدد وأصل مدد بمد يسكون الهمس وتحريك الدالين بالضم فنقلت حركة الدال الأولى إلى الهمس فسكنت الدال الأولى فأدغمت في الثانية فصار مدد وهذا مثال ما تحرك فيه المتماثلان ومثال ما سكن فيه أو لم تحرك فيه ثانيها مد مضدرا وأصله مدد يسكون الدال. الأولى فأدغمت الدال الأولى في الثانية وجوبا أيضا لدفع ذلك الثقل. واعلم أن الإدغام على ثلاثة أوجه: أحدها واجب وذلك فيما إذا كان أول المتماثلين أو المتقاربين ساكنا وثانيها متحركا ولم يكن أولهما حرف مد وإلا لم يدغم فلا تزول المدة نحو جاءني مسلمو وزيد وممرت يسلمى وزيد أو كلاهما متحركين سواء كانا في كلمة واحدة أو كلتيهما مثال الأولى في كلمة واحدة نحو مدد مصدر في المتماثلين وقدم ذكره ونحو اعجى وهمرش يسكون التاء فيها أدغمت التاء في الهمس فيها وجوبا بعد قلبها ميمًا عند البعض وفي كلتيهما نحو قوله تعالى: ألم أفلكم وإذا ذكر ربك وقلمهم ومن يظلم نفسه في المتماثلين والأصل ألم أقل لكم وإذا ذكر ربك وقلم لهم ومن يظلم نفسه أدغم أحد المتماثلين في هذه الأمثلة في الثاني وجوبا عند البعض ونحو قوله تعالى ود طائفة في المتقاربين والأصل ودت طائفة يسكون التاء أدغمت التاء في الطاء وجوبا بعد قلبها طاء عند البعض ومثال الثاني في كلمة واحدة مدد في المتماثلين وقدم ذكره ونحو اناقل وأدثر في المتقاربين والأصل تناقل وتدثر بتحريك المتقاربين فيهما سكن الأول فيها وأدغم في الثاني وجوبا بعد جعله مثل الثاني عند البعض وفي كلتيهما نحو قول القائل: تنفر من ظلمنا وتروح في ذلك في المتماثلين والأصل تنفر من ظلمنا وتروح في ظل لك بتحريك المتماثلين فيهما أدغم أحد المتماثلين فيها وجوبا عند البعض ونحو آخر شطاه في المتقاربين والأصل أخرج شطاه بتحريك المتقاربين أدغمت الحيم في الشين وجوبا بعد جعلها شينا عند البعض وإنما قيدنا بقولنا عند البعض في مواضع لأن عند البعض يجوز الإدغام وتركه في تلك المواضع أما إذا كان المتماثلان أو المتقاربان في كلتيهما فعدم لزوم الثقل لعدم تلازم السكامة الثانية للسكامة الأولى وأما إذا كان المتقاربان في كلمة واحدة فلجواز جعل أحدهما مثل الآخر أو تركه على حاله نظرا إلى قربهما في المخرج وعدم اتحادهما في الذات فلا يلزم من اجتماعهما النقل الحاصل من اجتماع المتماثلين في كلمة واحدة. والثاني جائز وهو فيها إذا كان الحرف الثاني من المتماثلين ساكنا وسكونه ليس بأصلي بل بسبب عارض فعند ذلك لا يكون السكون كالجزء من الكلمة فيجوز الإدغام نظرا إلى عدم سكونه في الأصل وتركه نظرا إلى سكونه في الحال وذلك في أمر الحاضر والمجزوم لأن سكونهما غير أصلي فيجوز أن يردوا إلى الأصل أو يردوا إلى الهمس ولم يردوا إلى الهمس فيها وتركه وهذا مذهب بني تميم وأهل الحجاز لا يجوزون الإدغام فيها وهم يقولون اردد وليردد ولم يردد والأول أصح ولهذا مال أكثر التصريفيين إليه. والثالث تمتع وهو فيما إذا كان الثاني من المتماثلين ساكنا وسكونه أصليا فعند ذلك يكون سكونه كالجزء من الكلمة فلا يمكن الإدغام لأنه لا بد عند الإدغام من تسكين الحرف الأول من المتماثلين أو المتقاربين ليتصل بالثاني إذ لولا ذلك لحالت الحركة بينهما فعند ذلك يجتمع ساكنان على غير حده ولم يجوز حذف أحدهما لتقص البناء وإخلاء المقصود به ولأن الثاني مبین للأول والحرف الساكن كالمعوم أو كالميت إذا كان سكونه لازما فلا يبين نفسه فكيف يبين غيره فلذلك امتنع الإدغام وذلك نحو مددن إلى مددنا وامددن ولا تمددن ولجمددن ولا يمددن وأشار إلى هذا القسم بقوله (أو)

حركاتها إلى ما
مثاله قوله تعالى «و
الفرية والأصل
الفرية فنقلت ح
الهمزة إلى الس
خسفت

في الأمر لأنها في الحقيقة حركة الباء فيهما وأحب بكسر الباء الأولى والإظهار وكذا الحكم في أمر غائبه وحاضره ، وقس على هذا المضاعف من الخامس نحو تمار والسادس نحو استعد وكما أدغمت حرفا في حرف أدخل بدله تشديدا عوضا عن المدغم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مهموز إبدال همزة متى سكن بمقتضى حركة أو اتركب
كما كل ايذن يومنوا وأترك متى حركته وسابق كذا أي
نحو قرا وإن يحرك هو فقط كسأل كذا وسل أجز كما انضبط
وحذف همز خذ ومر كل لاتقس وكالصحيح غيره صرف وقس]

فعل (مهموز) بفتح الهم الأولى وسكون الهاء اسم مفعول همزة أدخل فيه همزا فاء أو عينا أولا ما مبتدأ خبره جملة (إبدال) أمر من الإبدال فهمزته همزة قطع لكنه نقل حركتها إلى تنوين مهموز وأسقطها للوزن ومفعول أبدل (همزة) أي المهموز (متى سكن) الهمز ولا يكون أولا لتعسر أو تعذر الابتداء بالسكن وجواب متى محذوف دليله أبدل همزة (بمقتضى) بضم الهم وفتح الضاد للجمعة اسم مفعول اقتضى أي بحرف علة مجانس لـ (حركة) كائنة للحرف الذي يليه الهمز فإن كانت الحركة فتحة قلب الهمز ألفا لأن الألف من جنس الفتحة وإن كانت كسرة قلب ياء لأن الياء من جنس الكسرة وإن كانت ضمة قلب واوا لأن الواو من جنس الضمة (أو اتركب) أمر من الترك مؤكدا بالنون الخفيفة مفعوله محذوف أي الهمز الساكن عقب حركة همزا على حاله من غير إبدال له بحرف علة مجانس حركة ماقبله وذلك (كما كل) مضارع أكل فيه همز ساكن عقب فتح فإن شئت خففت الهمز بإبداله ألفا مجانسا للفتحة فتقول يا كل بألف لينية بين الياء والكاف وإن شئت خففت الهمز وأبقيته على حاله فتقول يا كل بالهمز وكـ (ايذن) أمر من الإذن أصله إيذن بهمزين الأول محرك بالكسر والثاني ساكن فإن شئت أبقيته على أصله وحققت الهمز الثاني وإن شئت خففته بإبداله ياء مجانسة للكسرة وكـ (يومنوا) مضارع آمن فيه همز ساكن عقب ضمة فإن شئت أبقيته همزا على حاله وإن شئت أدلته واوا مجانسة للضمة . والعي أن المهموز إن كان همزة ساكنا والياء متحركا فانه يجوز إبدال الهمز بحرف علة تقتضيه حركة ماقبله ويجوز ترك إبداله وإبقاءه على حاله سواء كان الهمز في اسم أو في فعل وهذه الحالة إنما تثبت للهمز إذا كان في غير أول الكلمة لأن كونه ساكنا في الأول غير متصور لتعذر الابتداء بالسكن وسواء كان ماقبله حرفا صحيحا أو حرف علة أو همزا مثله حال كونها متحركا نحو رأس ولؤم وبئر ولؤلؤ وإيمان ونحوها من الأسماء ويأكل ويؤمن وإيذن وأؤدم ونحوها من الأفعال وإنما جاز تركها في مثل هذه الأمثلة على حالها لحصول الخفة بالسكون في الجملة بالنسبة للثقل الحاصل في حال كونها متحركة لسكونها حرفا شديدا وملحقا بحرف العلة الذي تنقل الحركة عليه في بعض الأحكام ومنها التسكين للتخفيف ولذا عد بعضهم الهمز من حروف العلة فساغ فيه التخفيف كما في حروف العلة وذلك بخمسة أشياء : إما بالسكون إن كان متحركا وإما بالقلب إن كان ساكنا سكنا أصليا أو عارضا وكان ماقبله متحركا وإما بالذف إن كان متحركا وماقبله ساكنا وإما بالإدغام إن كان متحركا وماقبله واوا أو ياء مدين أو ما يشبهها كياء التفسير وإما بحملها بين يمين إن كانت متحركة وماقبلها متحركا أو ألفا مثال الأول تسكين الهمزة الثانية من يؤم متحركة فبقي يؤم يسكونها ثم يجوز لك إبقاؤها على حالها لحصول الخفة في الجملة كما في إسكان حرف العلة من يقول ويكيل ، ومثال الثاني قلب همزة رأس ألفا ولؤم واوا وبئر ياء لدفع ذلك الثقل بالين عن حركة الساكن مع اقتضاء حركة ماقبلها لمجانستها في جميعها كما قبلت واو يخوف ألفا حال كونها ساكنة وماقبلها مفتوحا وياو يسر واوا حال كونها ساكنة وماقبلها مضموما واوا

خذ وكل ومر
غير القياس و
تصرف المهموز
قياس الصحيح ، و
وجدت فعلا
الصحيح نفسه

قول ياء حال كونها ساكنة ومقابلها مكسورا فصارت هذه على وزن راس ولوم وير فعلى هذا تقاب همزة يؤز وارا بعد ما سكنت الثانية فصار يؤزو ومنه أؤدم وأؤمن ويؤمن وإئمان وذئب ونحو ذلك والتخفيف بالقلب بعد الإسكان أبلغ من التخفيف بالإسكان وحده فلذا بعد ما حصل التخفيف به جوز القلب وإلزام تحصيل الحاصل وهو غير جائز ، ومثال الثالث حذف حركة همزة مشكلة وملك وجيل وجوثة وشيء وسوء ونحوها لتخفيف ثم حذف الهمزة لالتقاء الساكنين ثم نقل حركتها إلى مقابلها فبقي مسلة وملك وجيل وجوبة وشيء ومو كما فعل حرف اللمة بذلك في نحو مقول ومبيع وأما جواز تحمیل حرف اللمة الحركة في بعض الأمثلة فلطروها مع كونها فتحة وبحوز إبقاء الهمزة في هذه الأمثلة على حالها بعد إسكان مقابلها لحصول الخفة في الجملة يسكون مقابلها كما يحوز إبقاء حرف اللمة كذلك في نحو قول ويسع مصدرين ، ومثال الرابع قلب همزة خطيئة وأقيس ياء وهمزة مقروءة واوا ثم تدغم الياء في الأولين في الياء والواو في الواو في الثالث للتخفيف فصار على وزن خطيئة وأقيس ومقروءة كما فعل حرف اللمة بالإدغام في نحو مغزوة وشربة . وأما عدم فصل حركة الهمزة إلى مقابلها في هذه الأمثلة كما فعل ذلك في القسم الثالث نحو جيل لئلا يلزم حمل الحركة على الضعيف بخلاف جيل وأخوانه وإن كان مثلهما في طرؤ الحركة وكونها فتحة لأن حرف اللمة في جيل وجوبة زيد لمعنى واحد وهو الإلحاق وفي شيء وسوء أصلى وفي خطيئة وأخوانها زبدت لمعان مختلفة لأنها في أقيس للتصغير وفي خطيئة المصدرية وفي مقروءة للمفعول وأما الياء الثانية في هذه الأمثلة فليست بضعيفة لأنها أصلية لأنها مقابلية من هذه الأصلية فلم يلزم تحمیل الحرف على الضعيف فيها . ثم اعلم أن هذا التخفيف في المعنى من التخفيف بالقلب والإدغام بعده لدفع الثقل الحاصل من اجتماع الحرفين المتماثلين لأن الهمزة تخفيفها حصل بالقلب ولذا لم يذكره صاحب الراس لكن تدبر وجد مثال سواء نحو راس أصله رأس زبدت همزة للإلحاق بفعل فصار رأس بهمزتين على وزن فاعل ثم أدغمت الهمزة الأولى في الثانية للتخفيف فصار رأس على وزن فعل فلهاذا ذكرناه . ومثال الخامس أن تجعل الهمزة المتحركة إذا كان مقابلها متحركا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها لأن هذا تخفيف مع بقائها نحو مال ولوم وسيل ، وقيل أن تجعل الهمزة بينها وبين حركة مقابلها وهو غير مشهور وكذلك تخفف بجعلها بين بين المشهور في نحو سائل وقائل وبائع وإنما قيدناه هنا بالمشهور لأنه بالغير المشهور لا يمكن لسكون مقابلها وإنما خففت الهمزة في هذه الأمثلة بين بين وإن لم يوجد ذلك التخفيف في حرف اللمة لامتناع التخفيف بالنسكين أو بالقلب أو بالحذف أو الإدغام أفاده في المطلوب . ولما فرغ من حكم الهمز الساكن عقب متحرك شرع في حكم المتحرك عقب متحرك فقال (وأترك) أمر من الترك همزته وصل ومفعوله محذوف أى الهمز باقيا على حاله (متى حركته) أى الهمز (و) حرف (سابق) بكسر الموحدة اسم فاعل مسبق صلته محذوفة أى على الهمز ومبتدأ والواو خالية حال كون السابق كائنا (كذا) أى الهمز في التحرك حال من فاعل (أنى) الذى هو ضمير سابق والجملة خبره والكبرى حال من مفعول حركته . والمعنى أن الهمز إن كان متحركا وكان الحرف السابق عليه متحركا أيضا فإنه لا يغير ويترك على حاله فلا يخفف بتسكين ولا يقلب ولا يحذف ولا يدغام ، لكن هذا إن لم تسكن حركة الهمز فتحة وحركة مقابلة كسرة أو ضمة . ولا يخفف قبله ياء بعد الكسرة نحو مير والأصل مر وواو بعد الضمة نحو جون والأصل جؤن وإنما خفف كذلك لأن الفتحة كالسكون في اللين وأما فتحة همزة سال فانها قوية لفتحة مقابلها

سج في جميع
التي ذكرناها
الصحيح من
يف فإن اقتضى
إبدال حرف
لا أو إسكانا
إلا صرف الفعل

وأما نحو : لاهناك المرتع ، فشاذ فلا يعتد به قاله في المطلوب وذلك (نحو قرا) فهمزته لا تغير بل تبقى على صورتها لقوة عريكته لكن تخفف بصعابها بين بين لوجود شرطه وهو كونها متحركة ومقابلها متحركاً أيضاً وهذا داخل في تركها على صورتها ضمناً لأن الهمز لا يتغير عن صورته إذا جعل بين بين على مذهب البصريين لأنها متحركة عندهم بحركة ضعيفة وعلى مذهب الكوفيين تكون ساكنة إذا جعلت بين بين والأول أصح قاله في المطلوب . وأخذ في بيان حكم الهمز المحرك عقب ساكن فقال (وإن يحرك) بضم الياء أوله وفتح الراء قبل آخره مثقال مضارع مجهول نائبه ضمير الهمز وأكد به (هو) لدفع توهم عوده لأقرب مذكور وهو سابق (فقط) أى وحده دون الحرف السابق عليه فهو ساكن . في المصباح قط بالسكون بمعنى حسب وهو الاكتفاء بالشيء تقول قطى أى حسبى ومن هنا يقال رأيته مرة فقط أى حسب أه . وفي القاموس إذا كانت بمعنى حسب فقط كعن أه (كسأل) السكاف اسم بمعنى مثل مفعول أجز الآتى والمماثلة في إبقاء الهمز على حاله (كذا) أى أسأل في الإجازة خبر (وسل) بنقل حركة الهمز للسكين وحذف الهمز لالتقاء الساكنين وهمز الوصل للاستثناء عنه بتحريك السين (أجز) أمر من أجاز إجازاً (كأ) أى الذى (انضبط) متناوع ضبطه بمعنى حفظه حفظاً بليغاً والجملة جواب إن يحرك وأسقط منها الفاء للضرورة . والمعنى أن الهمز إذا تحرك عقب حرف ساكن جاز تركه على حاله لحصول الخفة بسكون ما قبله وجاز نقل حركته إلى ما قبله ثم حذفه كقوله تعالى وصل القرية والأصل وإسأل القرية ثلث حركة الهمزة إلى السين للتحفيف فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك السين خذفت همزة الوصل ثم التقي ساكنان الهمزة واللام تخففت الهمزة بالحدف ثم حركت اللام لدفع التقاء الساكنين وقد قرى بإثبات الهمزة وتركها وهذه التخفيفات المذكورة كلها إذا كانت الهمزة عين الفعل وإن كانت فاءه فلا تخفف أصلاً لقوة التكلم في الابتداء وأما تخفيفها بالحدف من أول ناس أصله أناس فشاذ فلا اعتداه به وكذا شد تخفيف الهمزتين من الأول معاً في خذ وكل ومرأى وإلى هذا أشار بقوله (وحذف همز) من إضافة المصدر لمفعوله وإضافة همز (خذ) بضم الخاء وسكون الدال المعجمتين أمر من الأخذ أصله أوخذ بهمزتين من إضافة الجزء للكل (و) - حذف همز (مر) بضم الميم وسكون الراء أمر من الأمر أصله أومر بهمزتين أيضاً وحذف همز (كل) بضم الكاف وسكون اللام أمر من الأكل أصله أوكل بهمزتين أيضاً والثلاثة من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضى وضمها في الغابر وكان القياس تخفيفها بالقلب لا بالحدف لما مر من أن الهمزة إذا كانت ساكنة ومقابلها متحركاً قلبت بمجانس حركة ما قبلها فتصير بهذا الاعتبار أوخذ أوكل أومر إلا أن العرب حذف الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل تخفيفاً بالحدف فيما كثر استعماله فاستغنوا عن همزة الوصل بسبب تحريك ما بعدها وهي عين الفعل خذفوها فبقى خذ وكل ومر والزموها هذا الحدف فيها لكثرة الاستعمال وهو حذف شاذ (لاتمس) عليه غيره وقيل إنما حذفوا الهمزتين معاً من هذه الأمور لثلايفوت الغرض الذى هو المراد من الأمر وهو كون الأمور آخذة أو أكلاً أو أمراً فيفعل ذلك غير المأمور لوليت مقدار تلفظ الهمزتين معاً كيلا يوت ذلك الغرض . وأعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة تخفيفهما مأمور وإذا اجتمعتا في كلمتين تخفيف الثانية بالحدف عن الخليل لأن الثقل إنما حصل بها وعند أهل الحجاز ومنهم أبو عمر وتخفف به الأولى لأن الثقل حصل باجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكن تقرر أن المثلين متى اجتمعا أبدل أولهما كافى المضاعف وعند البعض لا تخفف به واحدة منهما بل باقحام ألف بينهما مستدلاً بقول ذى الرمة :

فياظية الوعاء بين جلاله وبين القاء أنت أم أم سالم

غير الصحيح كالصحيح
وقد يكون في بعض
المواضع لا يتغير المعتلات
فيه مع وجود القضي
نحو عور

وعند البعض لا تخفف أصلا لأن كون اجتماعهما عارضا هو أمر الشغل مثاله « فقد جاء أشراطها »
 فعلى قراءة الحليل فقد جاء شراطها بخذف الهزة الثانية مع تحريك الشين بالفتح لتدل على الهزة
 المحذوفة المتحركة بالفتح وعلى قراءة أبي عمرو فقد جاء أشراطها بخذف الهزة الأولى وفتح الهزة
 الثانية مع سكون الشين لأنه جمع مصدر من الشرط وجمعه من ذلك الباب مفتوح الهزة وعلى قراءة
 من أقحم الألف بينهما فقد جاء أشراطها بعد الهزة الثانية وعلى قراءة من لا يخفف أصلا فقد جاء
 أشراطها بفتح الهزتين وبالقطف بينهما في التلطف ، ثم اعلم أن الهزة إذا وقعت في أول الكلمة
 تكتب على صورة الألف في كل حال أى سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وسواء كانت
 في الفعل أو في الاسم وسواء كانت أصلية أو زائدة وسواء كانت للقطع أو للوصل نحو أخذ وأخذ وأضرب
 في الأولين للقطع أصلية وفي الثالث زائدة ونحو أم وأب وأين في الجميع للقطع أصلية ونحو احم واحمد
 للوصل زائدة وإنما تكتب على صورة الألف في الابتداء لحقة الألف وتوكة السكاب عند الابتداء على وضع
 الحركات ولكنها متشاركتين في المخرج وإذا وقعت في الوسط فإن كانت ساكنة كتبت على وفق حركة
 ما قبلها من الفتحة والضمة والكسرة نحو راس بالألف ولوم بالواو وذيب بالياء لأنها ساكنة كما أن
 تخفيفها كذلك وإن كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها حتى تعلم حركتها نحو سأل ولثوم ورسم
 وإذا وقعت في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها إن كانت (١) متحركة لا على وفق حركة نفسها
 لتكون الحركة الطرفية مارضة نحو قرأ وضوء وفق وإن كانت ساكنة لا تكتب على صورة شيء آخر
 حركتها وعدم حركة ما قبلها نحو ضب وبرء ودفء وباقي تصرفات الميموز من الماضي والمضارع
 والأمور والهي معلومات كن أو مجهولات واسم الفاعل والمفعول مفردات كن أو مثنى (٢) أو مجموعا مذكرا
 كن أو مؤنثا ثلاثيا كن أو مزيدا على قياس تصيير الصحيح لهذه الأشياء وتصييرها في الصحيح قد مر .
 [تنبيه] يحتمل أن حذف مبتدأ خبره جملة لا تقس كما مر في المراح ويحتمل أنه مفعول لا تقس أى لا تحرك
 بأنه قياسى بل بأنه شاذ والله أعلم (و) تصريفا (ك) تصريف الفعل (الصحيح) الذى ليس معطلا
 ولا ضاعفا ولا مهموزا فهو صفة مصدر محذوف مفعول مطلق لصرف الآتى (غيره) أى الصحيح
 مفعول (صرف) بفتح الصاد المهملة وكسر الراء مشددا أمر من التصريف (وقس) بكسر القاف
 وسكون السين المهملة أمر من قاس قيس أصله أقيس بسكون القاف وكسر الياء فقلت كسرة الياء
 إلى القاف الساكن الصحيح قبلها فاستغنى عن حمزة الوصل فحذفت هى والياء لدفع التثنية الساكنين
 ومفعوله وصلته محذوفان أى غير الصحيح على الصحيح في جميع الوجوه التى تقدمت في باب
 الصحيح من تصريفه لماض ومضارع وأمر ونهى معلومات كن أو مجهولات واسم الفاعل والمفعول
 ويدخول نون التوكيد والجازم والناصب في محله وغير ذلك مذكرا كانت أو مؤنثا ومفردات كن
 أو مثنى أو مجموعا ثلاثيا كن أو مزيدا نحو خشى ورضى ، وروى ووجى فهذه كعلم في التصريف
 ماضيا ونحو وجل يوجل فهذا كعلم يعلم ماضيا ومضارعا وأمر ونهى واسم فاعل ومفعول ونحو ذلك
 ونحو وسم يوسم كسمن يحسن ماضيا ومضارعا وأمر ونهى واسم فاعل ومفعول وغير ذلك فإن
 اقتضى القياس في تصرفات العمل الغير الصحيح سواء كان في أفعاله أو في أسماءه إبدال حرف أو نقل
 أو إسكانا فافعل وقد يخالف القياس ويترك الاعلال مع وجود مقتضيه في بعض المواضع لما منع يمنع
 منه نحو عور واعتور واستوى واستحور وسود واجتور وغير ذلك كعلم يانه والله سبحانه وتعالى أعلم .
 [تنبيهان : الأول] القياس لغة تقدير شيء على مثال آخر . في القاموس قاسه بغيره وعليه يقيسه قياسا
 وقياسا واتقاسه قدره عليه ما وعرفا حمل مجهول على ماوم في حكمه لاشتراكهما في علته عند الحامل .

بين الصحيح وغيره تطبيق وكذا بين لائق وقس وبين ذين تجنيس اشتقاق أيضا وفي قوله
براعة مقطع لإيذانه باتهاء المقصود والله سبحانه وتعالى أعلم .

[قد تم ما مرنا من المقصود - فاعذر حديث السن - إذا الجود
وأحمد الله مصليا على محمد وآله وممات تلا]

(قد تم) بفتح المثناة فوق والهم مشددة أى كمل . في المصباح تم الشيء يتم بالكسر تكل أجزاؤه اه
ماض معلوم فاعله (ما) أى النظم الذى (رما) بضم الراء وسكون الميم ماض أجوف واوى معلوم فاعله
أصله رومنا بفتح الراء والواو قلبت ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت السينين وأبدلت فتحة الفاء
ضمة لتدل على الواو المحذوفة بعد إبدالها ألفا على ما مر لصاحب الأصل ، وقال بعضهم بضم الواو لأن
فعل مفتوح العين الأجوف الواو ينقل إلى فعل بضم العين إذا لم يند لضمير التكلم سكنت الراء
ونقلت حركة الواو إليها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين كما سبق . في المصباح رمت الشيء أرومه روما
ومراما طلبته اه وفي القاموس الروم الطلب ونا المعظم نفسه ندنا بالنعمة لارياه وعجا أول للمشارك
في الطاب وإن استعمل باطرب واحد حال كون ما مرنا مأخوذا مدلولاته ومعانيه (من) الكتاب
المسمى (بالمقصود) أو بيان لما فهو حال منها أيضا أى حال كونه كائنا من نوع نظم ذلك معانى
المقصود (فاعذر) بكسر الدال العجمة أمر من عذريعذر من باب ضرب . في المصباح: عذرتة فيما صنع
عذرا من باب ضرب رفعت عنه اللوم فهو معذور أى غير ملوم والاسم العذر وتضم الدال للاتباع
وتسكن اه وكذا رأيته في نسخة صحيحة من القاموس مضبوطا بكسر الدال في المضارع مفعوله
شخصا ناظرا لمعاني كتاب المقصود (حديث) بفتح الحاء وكسر الدال المهملتين صفة مشبهة من حديث
إذا تجدد . في المصباح حدث الشيء حدوثا من باب قعد تجدد وجوده فهو حادث وحديث ثم قال
ويقال للفتى حديث السن اه . وفي القاموس : ورجل حدث السن وحديثها بين الحدائنة والحدوثة
فتى اه أى صغير (السن) بكسر السين المهملة وشد النون أى مدة العمر في القاموس السن بالكسر
مقدار العمر مؤنثة في الناس وغيرهم جمعه أسنان وأسنى كبرت سنه اه . وفي المصباح : والسن إذا
عنيت بها العمر . وثمة أيضا لأنها بمعنى المدة اه وصلة اعذر محبة أى فيها عسلك تقف عليه بماوجب
الوم والتعليق بمشتق يؤذن بعلية مصدره فكأنه قال اعذره حدوث سنه (إذا) أحد الأسماء الستة
أى صاحب (الجود) مصدر جاد أى السخاء والكرم . في القاموس جاد جودة وجوده صار جيدا ثم
قال وقد جاد جودا اه . وفي المصباح جاد الرجل يجود من باب قال جودا بالضم تكرم اه وفي هذا
التعبير استعطاف واستئلاف للناس وإغراء له على التماس العذر ورفع اللوم (وأحمد الله) تعالى أى
أنى عليه تعالى للتوفيق لهذا النظم وإتمامه حال كوني (مصليا) أى طالبا من الله تعالى صلاته أى رحمة
(على) سيدنا (محمد و) على (آله و) على (من) أى الذى (تلا) أى تبع النبى صلى الله عليه وسلم فما
جاء به . والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا
محمد عبده ورسوله ومصطفاه وعلى آله وصحبه والتابعين والأئمة الهداة ، صلاة وسلاما دائماين مشعرين
لرضا الله ، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

[يقول جامعه] أحقر العباد وأحوجهم إلى رحمة الجواد «محمد بن أحمد بن محمد عيش» المالكي الأشعري
الشاذلي الأزهرى المغربى الأصل المصرى مولدا وإقامة تم تسويد هذا الشرح المبارك النافع إن شاء الله
تعالى يوم الخميس المبارك بين الظهريين لعشرين بقيت من شهر رمضان المعظم سنة اثنتين وستين
وماثنتين وألف هجرية . والصلاة والسلام على خير البرية وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

واعتور وبـ
فبعضها لا يتغير لصحة
البناء وبعضها لصحة
أخرى .
والحمد لله على الخلق .

فهرس
كتاب حل العقود من نظم للقصود

صفحة

- ٢ خطبة الكتاب وتعريف العلم
٦ أبواب الفعل
١٨ باب المصدر وما يشتق منه
٢٦ أحكام الفعل الماضي
٣٠ أحكام الفعل المضارع
٣٢ أحكام فعل الأمر والنهي
٣٤ أحكام اسم الفاعل
٣٦ أحكام اسم المفعول
٣٧ بيان تصريف الصحيح
٤٠ أحكام نون التوكيد
٤٨ فصل في فوائد من زيادة الهمزة والتضعيف وغيرهما
٥١ بيان قواعد الإبدال
٦٠ أحكام الفعل المتعدي
٦٢ حروف العلة وأحكامها
٦٥ أحكام الهموز
٦٦ باب المعتلات والمضاعف والمهموز

بحمد الله تعالى تمّ طبع كتاب : [حلّ للعقود] للشيخ « محمد عايش » على : [منظومة
القصود] للشيخ « أحمد عبد الرحيم » وبالمماش كتاب [القصود] للإمام أبي حنيفة النعمان
مصححاً بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة : أحمد سعد علي

القاهرة في يوم الخميس { ٢٢ جادى الآخرة سنة ١٣٦٨ هـ
٢١ إبريل سنة ١٩٤٩ م

مدير المطبعة

ملاحظ المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

محمد أمين عمران

المطلوب

مع

المعجم في التصريف



شركة مكتبة وطباعة مصطفى الباني أنطلي وأولاده بمصر

المَطْلُوبُ

سريع

المقصود في التصريف

تأليف

الامام الأعظم أبي خنيفة النعمان بن ثابت

(٨٠ - ١٥٠)

وبهامشه شرحان على المقصود أيضا

- ١ - روح الشروح : للأستاذ عيسى السيروي
- ٢ - إمعان الأنظار : لزين الدين محمد بن يبرعلى محيي الدين المعروف ببيركلي

الطبعة الأخيرة

مكتبة المطبعة والنشر في القاهرة

١٣٥٩ / ١٩٤٠ م / ٣٥٤

١ - كتاب روح الشروح

بسم الله الرحمن الرحيم

مدح الله تعالى عن النَّد والمثال ، المقدس عن النقص والتغير والانتقال . والصلاة على رسوله محمد خاتم من صرف الشرك
ضلال . ودعا إلى صحيح الأقوال والأفعال . وعلى آله وأتباعه بلا اعتلال البال في الزمان الماضي والاستقبال .
مدح : فلما شرع أخ أعز (٢) . ودود في دراسة كتاب المقصود ، المنسوب إلى قدوة أئمة الشريعة نعمان

كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ
(قرآن كريم)

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتعالى عن الأخبار الراحفة العوجية ، القادر على إحاطة النفوس المنفوخة بأنواع البلية
المنتقم من روح الثقلين اللجاجة الانكسارية ، في البراهين المنزلة القطعية لاثبات الوحدانية ، على
ماهدانا من الجبابرة العلمية ، هو الصمصام لرقاب منكر المنهج العملية ، وهو العاضد للقوام
الانسية العاجلية ، بان يهتدى إلى محجة الجنان الآجلية .
والصلاة والسلام على رسوله المبعوث إلى خير الأمم ، السيد المنعوت بالأوصاف المختارة والشميم ،
وعلى آله وأصحابه الكرام الذين هم مصاييح الدجى والظلام .
وبعد : فإن الشيخ العالم الفاضل قدوة مشايخ الطريقة وصاحب لأحب الحق والحقيقة لما
أف السكتاب الموسوم بالمقصود التصريفية مقدمة لأحد أركان العنوم العربية التمس بعض أولاد
الكبراء الطالب القابل في هذا العلم قراءة هذا الكتاب منى بالتحقيق ولم يكن له شرح عندى
يشقى جميع عو بصاته ويبرز كنيائاته ويشير إلى معضلاته ومعتراضاته ويصحح ماغير من تركيباته
التي قد صدرت من لفظ الشيخ ثم تغيرت إلى هذا النخط فأردت أن أشرحه بالعقل الكايل
راجيا من رحمة الله الجليل شرحا يحل فوائده ويزيل شوارب صيوده ويبرز ما أكن في
حجب عبارته ويظهر ما كمن في أصداف إشاراته حاويا ماهو المقصود والمطلوب في هذا الفن
من الأصول والاعتراضات متوسطا بين التفريط والافراط موسوما بالمطلوب ليطابق الشرح
بالمشروح معتصما بحبل الرشاد في تيسير كل العويل إذ هو نعم المولى ونعم الوكيل .
(بسم الله) الجار مع المجرور متعاق بال فعل المقدر غنى عن تقديره لشهرته وهو في الأصل سمو
نقلت حركة الواو إلى اليم لكونها حرف علة متحركا وما قبلها حرف صحيح ساكن ولاستئصال

الضمة

على المذهب للنصور وبسر السنين على القول المشهور حذف الواو لاستئصالها تعاقب الحركات

٢ - إمعان الأنظار

بسم الله الرحمن الرحيم

الله الواهب لكل موهوب ، من المرصود والمقصود والمطلوب . والصلاة على حبيبه محمد اللودود ، أنضل الرسل وأشرف
رود . وعلى آله الآمرين بالمعروف ، والناهين عن المنكر والمصروف . اللهم اغفر لنا ذنوبنا الماضية في الأقوال
الصالحة أعمالنا الآتية في الحال والاستقبال ، وارزقنا صحيحات النيات في أبواب الخبرات ، واحفظنا عن الاعتلال

بأشواقها في الأصل
مُحذَفُ الهمزة حاء
غير قياس وعود
عنها ألف والهاء
فاختص معها بالمعبود
بالحق وأجرى مجرى
العلم لذات الواجب
الوجود وعند البض
الأصل لاه من لاه يلا
أى احتجب وارفع
أدخل عليه الله
وأدغمت وحذفت
ألف لاه لثلاثا يكون
صورة النبي (الرحيم
الرحيم) صفته
مشهتان نبينا لافا
المبالغة من رحم م
باب علم بعد نقله إلى
باب حسن إذ الصلوة
المشبهة مختصة باللائق
الغريزي نص غل
الأدباء . والرحمة
الاعتراف بالقلب وانقعه
النفوس غير متصور
شأنه تعالى فإذا أطلق
حقه ما يدل عليه براد
الغاية التي هي الأفعول
والمراد برحمة الله تفضل
وإحسانه باختيار
إن الرحمن أبلغ م
الرحيم لأن زيادة البنية

فی یوم العرصات (قوله الحمد لله

(ب) الحمد لغة هو الثناء بقصد التبجيل على الجليل الاختيارى مطلقا أى قابل النعمة أولا وعرفه بالشكر العرفى وهو تعظيم
 تمامه مطلقا أى فعلا أو قولاً أو اعتقاداً وأصله حمدت أو أحمدا حذف الفعل لدلالة النصب عليه وبدلته تقييد الحمد
 الأزمنة فعدل من النصب إلى الرفع ليفيد كون الحمد على الدوام ثم أدخل عايه اللام وهو لتعريف الجنس عند المعتزلة
 متفرق على رأى أهل السنة فسنط التنوين لأنه يدل على التشكير الثانى للتعريف . ثم لما كان المقام مقام الحمد قدم الحمد على
 الله رعاية للمقام واللام فيه للتخصيص ويدخلها سقط همزة الوصل ولام التعريف لتلايجمع ثلاث لامات والوهاب مبالغة
 بالوهاب إعطاء ما ينتفع به إلى أهله بلا قصد العوض وفى صيغة المبالغة إشارة إلى حيث الطالب على الجود فى التحصيل
 (سبيل الصواب) أراد بال مؤمن من أنصف بالايان ذكرنا كان أو أنفى وتغليب جانب المذكور جمع المذكور . والايان
 من الأمن فإن المعتقد أمن نفسه من أن يعتريها الشك وعرفا هو الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
 وسر خيره وشهره . وأما الاسلام فشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وضوم شهر
 من حج البيت إن وحب فالايان انقياد باطنى والاسلام انقياد ظاهرى تابع له . سبيل منصوب بالوهاب المعتمد على الوصول
 بال مؤمنين سبيل الصواب) للحمد معنى أقوى هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم بآراء فعل اختيارى وعرفى هو فعل يشر
 بم التعم المراد بسبب (٤) كونه منعما وكذا للشكر معنى أقوى هو فعل ينبى عن تعظيم النعم المراد بسبب كون

الألف واللام يدل على اتصال السكامة والتنوين على انفصالها ولا يجوز اجتماع الانفصال والاتصال
 فى كلمة واحدة حذف التنوين فصار الحمد لله والألف واللام فى الحمد لاستغراق الجنس عند أهل السنة
 والجماعة خلافا للمعتزلة فإن الألف واللام عندهم للعهد وفى الحجة من الطرفين أبحاث كثيرة واعتراضات
 وفيرة تركتها للتلاي طول كتابى وإسماقرن الحمد بالله دون غيره لأنه اسم ذات مستجمع لجميع الصفات
 وذكرنا هذه الالة فى بسم الله وإعنا قدم الحمد عليه لرعاية للمقام كفى أقرأ باسم ربك (الوهاب) بفتح الواو
 وتشديد الهاء مبالغة الوهاب بصفة للفظ الجلالة والهيبة عبارة عن تملك الشئ لا خيرا بالعوض وفى هذه
 المبالغة إشارة إلى أنه واهب فى الدارين لا فى دار واحدة وإلى أنه لا يقتدر أحد أن يهب لأخر مثل هبته وإلى
 أنه تكون هبته لا لغرض وقبل إنما ذكره بافظ المبالغة ليرغب سالك هذا الفن (للمؤمنين) الجار مع
 المحرور متعلق بالوهاب وهو جمع المؤمن والمؤمن هو الذى أقر بوحداية الله تعالى وحقه وصدق رسوله
 وكتابه والاسلم هو الذى سلم السامعون من يده ولسانه وهو أخص من المؤمن قيل مطلقا وقيل من وجه
 وقيل المؤمن أخص من السلم مطلقا وعندها أكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فإن كل مؤمن مسلم وكذا
 بالعكس لاتحاد ماصدقهما فى الاصطلاح (سبيل الصواب) سبيل منصوب على أنه مفعول الوهاب

إلى الشاكر
 هو صرف
 جميع ما أنعم الله
 عليه إلى ماخلق
 . والمدح هو
 بالجميل المراد
 . والتعظيم
 . والشعر بالتعظيم
 وهو أعم مطلقا
 . والحمد
 . أخص مطلقا
 . ومن وجه

ند العرفى والشكر العرفى ومباين للشكر العرفى بحسب الحمل واعم منه مطلقا بحسب
 د الحمد العرفى أعم مطلقا من الشكر اللزوى والعرفى ومن وجه من المدح والشكر العرفى ومباين للمدح بحسب الحمل وأخص
 مطلقا بحسب الوجود واللام فى الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى لإدجميع أوصاف العباد وأفعالهم مخاولة لله
 فالحمد بها وعابها راجع إلى خالقها فى الحقيقة واللام الجارة فى الله للاختصاص . والله علم لذات واجب الوجود وأصله لاه من
 به أى تستر ثم أدخل عليه الألف واللام فجعل علما معهما وحذف همزة الوصل لئلا يكون على صورة الذى فاعادخل عليه اللام
 همزة الوصل لئلا يتبس بانفى ولا ماله لتلايجمع ثلاث لامات وكذا فى كل ما فى أوله لام ثم أدخل عليه الألف واللام نحو اللهم
 رب مبالغة الوهاب بمعنى الاستمرار ولأمة . وصول فيعمل النصب والهيبة إعطاء ما ينتفع به إلى من ينتفع بالعوض ولأمة
 فى المؤمنين الاستغراق سواء كانت حرفا أو اسما موصولا لأنها إذ ادخات على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد الخارجى ولا
 لعموم أوجب العموم حتى يستط اعتبار الجمعية إذ ادخات على الجمع فعناه كل من أنصف بالايان مذكرا كان أو مؤنثا على
 التغايب واللام الجارة فيه للتخصيص قدمه على سبيل الصواب مع أن حقه التأخير للاهتمام لأن المقصود الأصلى بيان كون
 من مكرمين عند الله تعالى لا كون سبيل الصواب موهوبا أول رعاية القواصل . والسبيل الطريق وإضافته بيانية . والصواب
 فى الواقع إنما لم يدل وأوه لتلايظن أن رزقه فعل وكذا كل ما كان على فعال من الأجوف والوارد بسبيل الصواب الايمان
 الاعتقادات الحقة لدينية والأقوال الصادقة وكذلك الأعمال الصالحة فالاعتقاد يتصف بالصوابية حقيقة ومعنى إتصافه بها

وهو الألف واللام والصواب ضد الخطأ وإضافة السبيل إلى الصواب تفيد مبالغة السداد في السبيل لإشعارها أصالة الوصل المضاف إليه والمراد بسبيل الصواب الشريعة الإلهية فإنها سبيل المؤمنين يوصله إلى دار النعيم والرضوان وفي ذكر السبيل إلى ما يأتي من أن الفن المؤلف فيه من وسيلة العاوم الشرعية . ثم لما ذكر البسملة والحمدلة للاستعانة على الاتمام والتأنيب أن يستشف في ذلك بذكر الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام أصالة وعلى آله وأصحابه تبعاً فقال :

موافقته للواقع بحيث إن ثبوتها فنيوتيا وإن سلبها فسلبيا والأخريان توصفان بها باعتبار دلالتها على الاعتقاد ولكن الأولى أوضح وأظهر فكان اتصافها بها أكثر وأشهر والشبهة للصحة لاستعارة السبيل لهذه المذكورات كون كل واحد موصلاً إلى المقصود وأما إجراء ما يلزم للاستعارة أعني الصوابية على السبيل فتجريد لاستعارته ومعنى وهب الله تعالى سبيل الصاب للمؤمنين خلقه وإيجاده في قلبه أولسأنا أوسأنا أعضائه . فإن قلت ماتقول في رجل لم يوهب له من سبيل الصواب إلا الإيمان لا يصدق عليه أن الله تعالى وهب له سبيل الصواب مع كونه من جملة المؤمنين وقد قلت إن اللام الاستغراق . لا يقال السكثرة والمبالغة في الهبة بحسب الحال لأن ذلك إذا لم يذكر الموهوب له أودكر بكلمة تفيد الاجتماع وهب لكل هبة ممتصة وههنا قد ذكر بلام الاستغراق التي بمعنى كل وهو للاحاطة على سبيل الأفراد ومعنى الأفراد أن يعتبر كل مسمى بأفراد وكان معه غيره فلا بد من وجود السكثرة في حق كل مؤمن منفرداً عن غيره . ولا يقال إن الإيمان مشتمل على اعتقاد الواجب وكتبه وكل منها سبيل الصواب فيكثر وهبه لذلك الرجل لأن كلا منها لا يسمى سبيل الصواب لعدم إيصال القاصد إلى مقصده بل السبيل مجموعها المسمى بالإيمان . فإن قلت لو آمن رجل ثم مات مرتداً والعياذ بالله تعالى خلقه الله تعالى في النار فلم يكن الايمان موصلاً فلا يسمى سبيل الصواب . قلت ليس المراد به أنه موصلاً بالفعل كيف ما وجد بل إنه سبب مقصود إلى المقصود في الجملة فبالإيمان زال الإيمان عنه قبل الانقضاء لعدم محله وبه لا يخرج عن كونه مفضياً في الجملة كمن سلك طريق بغداد مثلاً ثم خرج عنها قبل الوصول إليه فإنها لا يخرج عن كونها موصلة إليها في الجملة إذ معناها أنها موصلة لسالكها إذا (٥) لم يخرج عنها وكذا الإيمان موصلاً لمحله إذا لم

والرأى من سبيل الصواب الصراط المستقيم والمراد من الصراط المستقيم الإيمان .

مجرد اعتقاد الواجب مثلاً لا يوصل إلى المقصود وإن دام . فإن قلت إن ماعدا الإيمان من سبيل الصواب لا يوصل إلى المقصود بالإيمان وإن دام فلا يكون سبيل الصواب وإن ادعيت أن جعلناه سبيل الصواب بشرط كونه بعد الإيمان فنجعل أيضاً اعتقاد الواجب مثلاً سبيل الصواب بشرط مجتمعه الإيمان . قلت إن ماعدا الإيمان من سبيل الصواب موصلاً بشرط كونه بعد الإيمان إلى مقاصدي به كما ورد في الخبر وهي غير المقصود من الإيمان فيكون من سبيل الصواب وأما اعتقاد الواجب أوبنيه أوكتبه وحده بشرط الجماعة فلم يثبت كونه موصلاً إلى مقاصد غير المقصود من الإيمان أو كونه مودعاً عليه حتى يكون سبيل الصواب ومن ادعاه في البيان . فالجواب أن اتصاف فعل الفاعل بالمبالغة يكون بأمرين بكثرة صدور عنه يكون أقوى وأكمل من سائر الأفراد ولا شك الإيمان أقوى الموهوبات وأعظمها فكان هبة كذلك فيجوز أن يقول لواهبه وهب سبيل الصواب إماماً بالنسبة إلى هبة سائر السبيل الظاهر وإماماً بالنسبة إلى هبة سائر الموهوبات بأن يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة بالمبالغة وحيث بصيغة المبالغة تنبيهاً ويمكن أن يقال إن الإيمان من الأعراض وهي لا تبقى زمانين بل بقاؤها بتجدد الأمثال وخلق الله تعالى في كل آن فسبيل الموهوبات وهو الموجود في كل آن يصدق عليه أنه إيمان لكن هذا عند من يمنع بقاء الأعراض وهم الأشاعرة دون من يقول ببقائها . فإن مات قول في رجل آمن بالله تعالى في آن ثم ارتد والعياذ بالله تعالى فإنه يصدق عليه أنه مؤمن في الجملة مع أنه لم يصدق عليه أن الله وهب له سبيل الصواب على هذا الجواب . قلت المؤمن . منصرف عند الإطلاق على من مات مؤمناً إذ إن كل كامل منجى بخلاف المرتد ويدل عليه قولهم المؤمنون في الجنة والكافرون في النار نعم يرد على هذا النقص بمن آمن قبيل القرقرة . لا يقال زمان القرقرة قد تجدد الإيمان بل بعد الموت أيضاً ، لأن ذلك الإيمان غير مقبول فلا يكون سبيل الصواب . فإن قلت لا يجوز أن يراد الإيمان بالصواب لأنه لا يوهب لمؤمن لاستحالة إيجاده الموجود والإلكان الشيء موجوداً مرتين أو حصلاً قبل حصوله . قلت الإيمان لا يوهب للكافر حين هو كافر إذ معنى هبته إيجاده في قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لأنه ضد الإيمان فلا يكون كافراً حين كونه مؤمناً بل مؤمناً بذلك الإيمان وأما لم يلزم استحالة المذكورة أن لو وهب الإيمان لمؤمن قبل كونه مؤمناً به وليس كذلك أن صيغة الفاعل ههنا بمعنى الحال كما هو المتبادر من الفاعل والمستقبل فإنه إذا قيل زيد مصل أو يصل يقبأد منه الحال لا بالنسبة إلى

الصلاة والسلام على رسوله) الصلاة لغة الدعاء مطلقا وتنقوع باعتبار رافعه إلى ثلاثة أنواع فمن الله تعالى التفضل عليه والاكرام ومن الملائكة الاستغفار وسؤال رفعة درجاته عليه السلام ، ومن المؤمنين طلب تعظيم الله تعالى إياه بأعلاء دينه وإبقاء دينه ، والسلام بمعنى السلامة وتجرد النفس عن كل ألم وجفاء جسمانيا وأرواحانيا فالصلاة الدعاء باكرام الله تعالى له وتفضيله الغير والسلام الدعاء بالسلامة والراحة ، والرسول إنسان بعنه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ الأحكام وفي بعض النسخ نبيه أي أعم من الرسول إذ لا يشترط فيه الشريعة الجديدة كما يشترط في الرسول وهو من الأنبياء بمعنى الخبر فأصله نبي ، قلبت الهمزة وأدغمت فيها فهو من أخبر عن الله تعالى بطريق الوحي

كلام بل بالنسبة إلى زمان الهبة وأما قولهم أسلم أس أو سلم غدا كافر فبمعنى الماضي بالنسبة إلى زمان الاسلام . فان قيل داد الايمان مقدم على وجوده في نفسه لأنه علة وهو مقدم على وجوده في محله لأن ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في نفسه قيل إن وجود الأعراض (٦) في نفسه عين وجوده في محله فمزيف وهو مقدم على صحة إطلاق المؤمن عليه لأن

(والصلاة) عطف على قوله الحمد لله والألف واللام فيها لاستغراق الجنس وهي في اللغة عبارة عن الدعاء وفي الشرع عبارة عن اسم ما يفرض ويقدر على المكاف في الملون خمس مرات لا يجوز الزيادة والنقصان عنها وفي الاصطلاح تطلق على عشرة معان وعند أهل المعرفة على أربعة معان فإذا أردت أن تعرف هذه المعاني فاطلبي في التحقيق والمراد من الصلاة ههنا طلب التعظيم لجانب حضرة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الدارين ، وقيل المراد منها الدعاء من المؤمن بالرحمة عليه من الله لأنهامنه بمعنى الرحمة حمل على معناها الغائي ، وقيل المراد منها الدعاء من المؤمن بالسلامة عليه ولله جعل السلام عطفًا تفسيريا حيث قال (والسلام) فأختر أيها الطالب أيأشئت فان لكل واحد وجهها لكن في إثباته أبحاثا كثيرة تركتها لتلا يطول كتابي وهو معطوف على قوله والصلاة فالألف واللام فيه لاستغراق الجنس أيضا وهو في اللغة عبارة عن النجاة عن العيب وفي الاصطلاح عبارة عن السلامة من كل حنة ومشقة وبلاء في الدارين . والفرق بين الصلاة والسلام عند من لم يجعل السلام عطفًا تفسيريا لها أن الصلاة مخصوصة بالميت والسلام مخصوص بالحى وإنما ذكرهما لأنه متصف بهما قوله تعالى - كل نفس ذائقة الموت - ولقوله عليه السلام «المؤمنون لا يموتون بل ينقلون من دار الفناء إلى دار البقاء» (على رسوله) الجار والمجرور متعلق بالصلاة والضمير البارز والمجرور فيه راجع إلى الله تعالى وإنما اختار لفظة على دون اللام مع أنه دعا له لاعليه لتضمن الدعاء معنى النزول أى نزول الرحمة ونحوها وإنما اختار لفظ الرسول على لفظ النبي لأن الرسول من له إلهام إلهي وكتاب رباني والنبي أعم من أن يكون له كتاب رباني أم لا ويده هذا ما ذكر في الكشف من أن الرسول من معه كتاب كموسى وعيسى على نبينا وعليهما السلام والنبي من ينبي عن الله تعالى وإن لم يكن معه كتاب وقيل الرسول هو الذى أوحى إليه بجزائيل والذى هو الذى أوحى إليه بلاك آخر فأختر لفظ الرسول ليعلم أن للرسول كتابا ربانيا وإلهاما إلهيا

ها محال بل بعدها جتين لا يسمى لنا فيلزم المحذور . تقتضى الإيجاد على وجود ذاتي لازماني يلزم وجود النسبة بالنسب إليه بطل لأنها لا تقوم بالنسبين وكذا وجود العرض نفسه على وجوده محله وإلا يلزم قيام عرض بنفسه وهو ع بالاتفاق وبقاؤه بين وهو ممتنع عند عرض وكذا تقدمه صحة الإطلاق أن الإيجاد والوجود حة الإطلاق واحد

وأوحى

صدق أنه مؤمن زمان الهبة على أنه لو فرض كون التقدمين الأولين زمانيا لأبصرنا

الآن اللازم من كون الله تعالى وهابا للمؤمنين كونهم موصوفين بالايمان حال كونهم موهوبين لهم وهي حال وجود الايمان لوهم ولو فرض كون التقدم الثالث زمانيا أيضا وارتكب انفسك وجود الايمان في محله عن إطلاق صحة المؤمن عليه مع أن لا يكون زمان وجود الايمان مؤمنا على ذلك التقدير ولا كافرا لارتفاع الكفر في تلك الحالة مجازا باعتبار ما يشول إليه كالا يمكن شيء بدون اتصافه بمأخذ الاشتقاق لم يمكن الجواب بأن يقال يسمى مؤمنا في تلك الحالة مجازا باعتبار ما يشول إليه كالا يمكن بحاجبه أولا لأنه يلزم جمع الحقيقة والجزا اللهم إلا أن يخص سبيل الصواب بالايمان ، وقيل ببقاء الأعراض وأدعى عموم المجاز بعيدا ولا يمكن أيضا أن يجاب عن أصل الاعتراض على مذهب من يقول بامتناع بقاء الأعراض بأن يرتكب أن الايمان الحادث ليس بموهوب للمؤمن ثم ما يتجدد هو موهوب للمؤمن بذلك الايمان السابق لأنه منقوض عن آمن قبيل الفرغ عنه فانه مؤمن وليس هو بل سبيل الصواب على هذا الجواب ويمكن أن يقال إن المراد بالموؤمن من مات على الايمان وأن نسبة شيء إلى مشتق لا يلزم أن يكون اتصافه بمأخذ الاشتقاق وإن كان يتبادر ذهن إلى ذلك بل يجوز أن يكون قبل اتصافه به أو بعده (قوله والصلاة والسلام على نبيه

(محمد الزاجر عن الإذئاب) محمد عطف بيان وهو في الأصل من كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علماء الأفاضل الرسل عليه
والسلام لتحقيق ذلك المعنى في شأنه ثم لا أفراد الأمة تفاؤلا والجملة الصلواتية إخبارية صورة إنشائية معنى معطوفة على الجملة
الإنشائية ومعنى الزاجر من الزجر وهو المنع والاذئاب بكسر الهمزة مصدر أذنب الرجل : أى صار ذا ذنب أو بفتح
جمع ذنب كفرخ وأفراخ (الحاث على طلب الثواب) الحث التحريض والثواب جزاء الطاعة فيه إشارة إلى أن العمل
أن يكون خالصا ومقترا برباء الثواب ومنه تأليف الكتاب (وعلى آله

محمد) لامها للجنس باعتبار وجوده في بعض الأفراد والصلاة في اللغة مشتركة بين الدعاء والاستغفار والرحمة ويتعين أ
بالإضافة إلى المؤمنين والملائكة والله تعالى كتب ألفها على صورة الواو إيذاناً بأنها مقبولة منها وبالتفخيم، والسلام بمعنى اليقين
والنبي في الأصل نبي على فعيل من النبأ وهو الخبر ثم جعل اسما لكل من أخبر عن الله تعالى بطريق الإلهام ومحمد في
الذي كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لأفضل الرسل عليهم الصلاة والسلام (V) لكثرة خصاله الحمودة وأ

المودودة. قال الله
في حقه - وإنك
خلق عظيم
أرسلناك إلّا
للعالمين - (قوله)
عن الإذئاب
على طلب الثواب
أولاً أن لام التعرّف
موضوعة لل
والإشارة إلى
وهو معنى
لايفك اللام منه
يتعدّد اعتبارات
اعتباره من حيث
هو مع قطع النظر
وجوده في أفراد
الإنسان نوع و
لام الجنس وا

وأوحى إليه بجهرا تيل والرسول على وزن الفعول وهو محجى، بمعنى الفاعل والمنعول والمراد منه ههنا المنعول
أى المرسل لأنه أرسل إلى بنى آدم وغيره لتبليغ الأحكام (محمد) عطف بيان للرسول وهو كون الاسم
الثاني موضعا للاسم الأول ومبيناً عند أكثر النحاة وههنا كذلك تأمل وإنما سمى نبينا بمحمد لتبوت
الحمودية في ذاته كذا قال بعض المحققين (الزاجر) بالجرفعة لمحمد : أى المانع (عن الإذئاب) الجار
مع الجرور متعاقب الزاجر والإذئاب جمع ذنب وهو الفعل الذى يبعد الإنسان من رحمة الله ويقربه إلى
عذابه وهو مانع عن إيجاده وإقترافه من الله ورسوله (الحاث) بالجرفعة بعد الصفة لمحمد عليه الصلاة
والسلام : أى المعرض بالجد والاجتهاد (على طلب الثواب) الجار مع الجرور متعلق بالحاث والثواب
ما يستحق العبد به الرحمة والمغفرة من الله تعالى والشفاعة من رسوله لكن ذلك ليس على سبيل الوجوب
عند أهل السنة والجماعة خلافاً للعتزلة وإثبات الحجة من الطرفين لا يليق بهذا الفن وهو الإطاعة
لأمر الله وأمر رسوله وقيل الثواب جزاء الطاعة (وعلى آله) معطوف على رسوله والجار مع الجرور متعلق
بالصلاة والضمير البارز الجرور فيه راجع إلى محمد وهو في الأصل آل بهمزتين عند البعض قلبت
الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كفى آدم وآمن فصار آل وعند البعض أصله أول لأن
تصغيره أو يل قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كفى قال رضان فصار آل وعند البعض أصله أهل
لأن تصغيره أهيل قلبت الهاء ألفا لتقارب مخرجهما كقلب الهمزة هاء كذلك في قولهم هراق أصله أراق
فصار آل قيل هو الأصح اعتماداً على ما وجد في أكثر الخواشى من تصغيره على أهيل وقيل الأصح أنه
في الأصل أول اعتماداً على ما روى عن الكسائى أنه قال سمعت أعرابياً فصيحاً يقول آل أو يل وأهل
أهيل فكان أهيل تصغيراً لأهل لآل وإنما قابوا الهاء ألفاً عند من قال أصله أهل ليعلم أن شريفه من أطاع
أمر محمد عاياه الصلاة والسلام لأن الآل لا يستعمل إلا في الأشراف والأهل يستعمل في الأشراف والأراذل

تمييزاً عن غيره واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجى واعتباره من حيث وجوده في
كل الأفراد ويسمى لام الاستغراق واعتباره من حيث وجوده في بعض الأفراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهبى
يسمى لام الجنس أيضاً نظراً إلى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وهذا المعنى الأخير والنكرة بحسب الخارج سواء
يعامل معاملتها من وقوع النكرة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لأن النكرة تدل بحسب الوضع على فرد غير معين
باللام الذهبى يدل بحسبه على الجنس والحقيقة وإرادة فرد غير معين حصلت من قرينة خارجية مثل الأكل والشرب
ولذا قد يوصف بالمعرفة أيضاً إبقاء للجهتين حظهما وأما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعاني فيما وقع من المواضع فانه يشهد
وجد عهد وقرينة خارجية على إرادة فرد معين فاللام للعهد الخارجى والإفلاستغراق إلا أن يمنع مانع فالجنس والحقيقة
يمنع مانع للعهد الذهبى وإذا عرفت هذا فالام الزاجر والحاث للعهد الخارجى والإشارة إلى محمد عليه الصلاة والسلام
الإذئاب للاستغراق والثواب للعهد الذهبى فتأمل والزجر المنع والنهى والإذئاب بكسر الهمزة مصدر أذنب الرجل : أى
ذا ذنب والحث التعريض والاعتراف والثواب جزاء العبادة (قوله وعلى آله

أصحابه) آل الرجل أهل بيته وآله أيضا أتباعه ومنه قولهم آل كل مؤمن نقي وهو حديث مرفوع وأصل الآل أول محبي
 صغيره أو أول قلبت الواو ألفوا والأصحاب جمع صاحب كركب وراكب والصحابة بمعنى الأصحاب واحده صاحب
 هو عند جمهور أهل الحديث كل مسلم صاحب رسول الله ولو ساعة فهو أخص من الآل فذكر الأصحاب بعده تخصيص بعد
 تميم لأجل التعظيم كافي - نزل الملائكة والروح - وضمير آله وأصحابه راجع إلى محمد (خير الآل وخير الأصحاب) خير اسم
 تفضيل أصله أخير نقلت حركة العين إلى الفاء وحذفت الهمزة وكذا شر أصله أشرف وإعلالهما من بين أخواتهما لكثرة
 استعمالهما وإعراب خير بالرفع على المدح أي هم خير الآل إلى آخره أو بالجر على الوصف للدخول أي الفاضلين على أئمة سائر الأنبياء
 فيه نلمح إلى قوله تعالى - كنتم خير أمة - الآية وتقييم السجع وأما كونه احترازا عن الفاسق فلما لاحاجة إليه (أما بعد) مبنى
 على الضم ليكون المضاف إليه منبؤا أي بعد الفراغ من الحمد والصلاة (فان) العلوم (العربية) كاللغة والصرف والنحو والمعاني
 نحوها تسمى يعلم الأدب لتوقف أدب النفس في المحاوراة والدرس عليها

أصحابه) أصل آل أول بدليل (٨) أو قبلت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وخص استعماله في الأشراف

وأما قوله تعالى - أدخلوا آل فرعون أشد العذاب - فباعتبار الدنيا لا باعتبار الآخرة أو لتصوير
 فرعون نفسه من أولى الخطر (وصحبه) بالجر وهو معطوف على آله والضمير البارز المجرور فيه
 راجع إلى محمد أيضا وهو جمع صاحب كركب جمع ركب وجمعه أصحاب والفرق بين الآل والأصحاب
 أن الآل كل مؤمن نقي نقي كذا أجاب رسول الله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن الآل سواء رآه
 في الدنيا وصاحبه أولا والأصحاب كل مؤمن رآه وصاحبه ولو ساعة فيكون بينهما عموم وخصوص
 مطلقا والأعم هو الآل والفرق بينهما وبين الأهل أن الأهل أعم منها لأن الأهل يطلق على أهل البيت
 والعشيرة سواء كانوا متحدين في الدين أو لا بخلاف الآل والأصحاب كذا فرق العلماء المحققون (خير
 الآل وخير الأصحاب) فيه لف ونشر تقديره على آله خير الآل وعلى أصحابه خير الأصحاب ويجوز في لفظ
 الخير النصب والرفع والجر أما النصب فيتقدير أعنى وأما الجر فعلى البدلية أو الوصفية من المجرور وأما
 الرفع فيتقدير مبتدأ محذوف وعلى تقدير النصب احتراز عن المؤمن العاصي وعلى تقدير الجر والرفع
 احتراز عن آل سائر الأنبياء وأصحابهم لأن آل محمد خير الآل وخير الأصحاب وفي الحديث إشارة
 إلى ذلك وقيل احتراز بقوله خير الآل عن الذين قد أطلق عليهم اسم الآل ثم زال ذلك الاسم عنهم كالمرتد
 وبقوله خير الأصحاب احتراز عن الذين قد صحبوه زمانا ثم لم يطيعوا أمره كالنفاقين ونحوهم وقيل
 احتراز بقوله خير الآل عن أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقد أهل السنة والجماعة كالمعتزلة
 مثلا وبقوله خير الأصحاب احتراز عن الذين قد رأوه ولكن لم يؤمنوا به كآبي جهل ونحوه .
 أما بعد : أي بعد الفراغ من البسملة وحمد الله والصلاة على رسوله على سبيل القصد وعلى آله وأصحابه
 على سبيل التسبح (فان العربية) أي علوم العربية على تقدير حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

من له خطر عظيم
 فيؤيأ كان أو آخرها
 لأصحاب جمع صاحب
 فتح الصاد وسكون
 الفاء كفرخ وأفرخ
 هو جمع صاحب
 كركب وراكب
 قوله خير الآل وخير
 الأصحاب) خير اسم
 تفضيل أصله أخير أصل
 لنقل والاستغناء
 إن لم يعمل أخواته
 لكثرة استعماله وكذا
 يصفه وهو شر أصله
 رررررر فالخروجها
 ن وزن الفعل
 لآل والأصحاب
 مستغرق فتحصل

دح المقصود لا للعهد الخارجي ليحصل احتراز عن بعض أقربائه عليه الصلاة والسلام
 من لم يتبعوه وعن المنافقين في زمنه عليه السلام وأن يؤذنه إعادة المعرفة لا لأن خيرا اسم تفضيل فيستلزم الاشتراك بين
 صونه وما أضيف إليه في أصله وهم لا يوصفون به لأنه لا يمكن دفعه بأن ما ذكرتم فيما إذا قصد به التفضيل على المضاف إليه وأما
 اقصد به الزيادة المطلقة لممنوع وبأن خيرا قد لا يكون اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخففة من خير كهين وهين فلا يستلزم
 شتراك المذكور بل لأن بعض أقربائه الذين لم يتبعوه عليه الصلاة والسلام ليسوا بداخلين في قوله وآله حتى احتيج إلى قيد احتراز
 ه قال الجوهرى في الصحاح : آل الرجل أهله وعياله وآل الرجل أيضا أتباعه وهم ليسوا من أتباعه وعياله وهو ظهري ولا من أهله
 ليل قوله تعالى - إنه ليس من أهلك - حيث لم يتبعه وكذا معنى الأصحاب لا يتناول المنافقين لأنه وإن اختلف في معناها قال جمهور
 ل الحديث الأصحاب كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل وطأت صحبته وقيل وروى عنه أو رآه الرسول عليه الصلاة
 سلام لكنهم اتفقوا على اشتراط الاسلام والمنافق ليس بمسلم ولو حمل على العهد الخارجي لزم إمتصاص الصلاة والسلام على بعض الآل
 أصحاب إن كانت الإضافة لامية أو عدم معنى محصل إن كانت بيانية وأما قولهم إذا أعيدت المعرفة كانت عين الأول فعند عدم

(وسيلة) وهي ما يتقرب به إلى المطلوب (إلى العلوم الشرعية) التي بها تناط سعادة الدارين وهي التفسير والحديث والفقه والفرائض (وأحد أركانها) الأركان جمع ركن وهو ما يقوم به الشيء أى أحد أقسام العلوم العربية (التصريف) أى علم الصرف وفي صلب التكثير إشارة إلى أن في هذا الفن تصرفات كثيرة ولأم التعريف في علم الفن كالصرف والنحو لرمز إلى أنه وصف في الأصل والتصريف في اللغة التغيير وفي الاصطلاح يطلق على فنيين أحدهما يبحث فيه عن الموزونات أعنى الأمثلة المختلفة باعتبار اشتقاقها من المصادر ويسمى علم الاشتقاق . ويعرف بأنه علم بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة . وثانيهما ما يبحث فيه عن القواعد الوزنية للوصول إلى المعاني الموزونية ويسمى علم الأوزان . ويعرف بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام التي ليست بأعراب وفي هذا الفن لا يبحث عن الاشتقاق ولا عن المصدر بطريق الأصل لعدم كميته بل بالتبع والمختصر المشرو من الفن الأول والمختلفة بمعنى المتنوعة والمعاني المقصودة معاني المشتقات من الأفعال والأسماء والأصل الواحد في الاشتقاق المصطلح لأن مفهومه واحد وهو الحدث جنس وتحتته أنواع وهي معاني المختلفات وتحتها أفراد وهي معاني الطردات أعنى الأحكام الموصوف بها الأشخاص فالجنس أحق بالأصالة لاطلافة عن القيود فقول (٩) الكوفيون بأصالة الفعل محمول أصالته باعتبار الوزن

يعنى الألف واللام أقيم مقام المضاف وإنما أدخل الفاء لأن ما يكونه جواباً لأما والمراد من العلوم العربية اللغة والتصريف والنحو والمنطق والمعاني والبيان والبديع ونحوها (وسيلة) الوسيلة هي عبارة عما يتوصل بها إلى المطلوب والمقصود وهي السبب الموصل إلى المقصد الأقصى والمراد منها ههنا القوة الحاصلة لاستخراج المسائل العويصات وانفهام المعاني الدقائق عن الألفاظ الموجزة المعجزة بسبب قراءة العلوم العربية (إلى العلوم) أى إلى ان فهم معانيها والجار مع المجرور متعلق بالوسيلة والعلوم جمع علم والعلوم حصول صورة الشيء عند العقل وقيل وصول النفس إلى معنى الشيء (الشرعية) بالجر صفة العلوم المنسوبة إلى الشرع وهي التفسير والحديث والكلام والفقه والأخلاق (وأحد أركانها) أى أحد أركان العلوم العربية والأركان جمع ركن والركن في اللغة عبارة عن جانب الشيء وفي الشرع عبارة عن كون الشيء جزءاً داخلياً لشيء آخر لا يتم هذا الشيء إلا بذلك الشيء (التصريف) وهو في اللغة عبارة عن التغيير وفي اصطلاح أهل هذا الفن عبارة عن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة كإعرافه الزنجاني رحمه الله تعالى والمراد من الأصل الواحد المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ومن الأمثلة المختلفة الأمثلة المتنوعة نحو نصر ينصر نصراً انصر لا تنصر ناصر منصور وغيرها ومن المعاني المقصودة الماضي والمضارع والأمر والنهي وغيرها كإعرافها مثلاً آفا . قيل في تعريفه هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام التي ليست بأعراب . وقيل هو آلة قانونية يعرف بها صحة الفعل وفساده (لأنه) أى الشأن (به) أى بسبب التصريف (يصير القليل) وهو ضد الكثير والمراد منه المصدر

المانع والتربية على خلافه (قوله وسيلة) هي ما يتقرب به إلى الغير قوله (قوله) وأحد أركانها التصريف الركن ما يقوم به الشيء فيتنازل نفس الماهية إن كانت بسيطة وجزءاً إن كانت مركبة والتصريف علم لهذا العلم ولأمله زيادة للح معنى الوصفية . وبيان أنه العلم ثلاثة أقسام قسم يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معها أو الغالب بها أو المؤول بواحد من الجنس أو الثنائي أو المجموع بالجمع الصحيح وقسم يجوز وهو ما كان في الأصل مصدراً أو صفة وقسم يمتنع وهو ما عداها والتصريف من الثاني (قوله لأنه يصير الكثير أى سمي هذا العلم نصرياً لأنه في اللغة بمعنى التغيير والتحويل وبهذا العلم يحول الأصل الواحد إلى الفروع الكثيرة ويمكن أن يقال تقديره إما كان من العربية لأنه يصير اللفظ القليل العربي ألفاظاً كثيرة فيكون باحثاً عن أحوال الألفاظ العربية وما يكون كذلك فهو من العلوم العربية (قوله به) أى بسبب التصريف قدم على متعلقة لإفادة الحصر . فإن قلت الصيرورة المذكورة صدرت من الواضع وهو الله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة أو التصديق أو المسائل فأنى يكون المتأخر سبباً للتقدم . قلت المراد من هذه الصيرورة هي الصادرة من كل مصرف يصرف الكلام بسبب معرفة قواعد الصرف كما يقال في العرف صرفت الكلمة وإن كان المصرف في الحقيقة هو الواضع ويمكن أن يقال استعير الصيرورة المذكورة بمعنى العلم بها إطلاقاً لاسم المتعلق على المتعلق [٢ - المطلوب]

الأنفعال أى كأنما كان من أنواع الفعل (كثيرا) مختلفا بالصيغة والدلالة فتجصل كلمات كثيرة متأدية إلى معرفة أحكام الشرع فلا بد من تحصيل الفن (والله الوفق) أى الهى لأسباب القصور (والمرشد) إلى سواء الطريق لمن توجه إليه في طلب المقصود . ثم لما كان عمل الماضى مبدأ سلسلة المشتقات ومأخذ الأبواب الصرفية بدأ بتقسيم الأفعال لبيان الأبواب التى هى أشرف مباحث الفن فقال (لأفعال) أى جنسها إذ كل فرد منها ليس (على ضربين) أى على نوعين أحدهما (أصلى) وهو ما مجرد ماضيه عن الزائد ولا يهرب من الخروج من السكرة إلى الضمة التى فى الآخر كما فى يضرب لأن الضمة لكونها فى حيز الزوال فى حكم العدم (و) ثانيهما (وزيادة) وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد (فالأصلى على ضربين) أيضا (ثلاثى ورباعى) لم يبين من الأصلى غيرها إذ الأصل لكل كلمة متمكنة أن يكون على ثلاثة أحرف كما بين فى موضعه ولكن جوز الرباعى على قلته لنوع توسع فى التصرف ولم يجوز زامى الجرد فى الفعل لثقله بتعدد معنى الفعل بخلاف الاسم نحو جهرش وأما المزيد فيه فالزائد فيه لكونه عارضا كالعدم يتق من فعل فعلى يصير القليل به يعلم صيرورته إياه فعلى السببية حينئذ ظاهرى (قوله من الأفعال) بيان لقوله القليل فيكون مراد منها ههنا الأفعال الحقيقية وهى المصادر أول قوله كثيرا فيكون المراد منها الأفعال المصطلحة وهى الماضى والمضارع والأمر نهى ولكن يرد عليهم (١٠) أن القليل الصائر كثيرا عام لكل فرد فيتناول الجامد للماضى ومجموعا

(من الأفعال) المشتقة منه والأفعال جمع فعل والفعل مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمئة الثلاثة وقيل الفعل كونه الشئ مؤثرا فى غيره كالتقاطع مادام قاطعا والانعزال على عكس هذا (كثيرا) وهو ضد القليل والمراد من الكثير ههنا الأفعال المشتقة من المصدر كما وصفناه وهى الماضى والمضارع والأمر والنهى وغير ذلك (والله الوفق) أى ليس مقصود عباده مطابقا وموافقا لما يحبه ويرضاه وهو من التوفيق والتوفيق جعل الله فعل عباده مطابقا وموافقا لما يحبه ويرضاه وقيل هو موافقة تهيئ العبد إلى تقدير الحق وقيل تقرب العبد إلى السعادة الأبدية (والمرشد) أى الدال إلى الطريق المستقيم وهو من الارشاد والارشاد هو الدلالة إلى المقصود المهم والفرق بين الوفق والمرشد أن المرشد أعم من الوفق لأن الله تعالى أرشد الكفار بالقرآن والرسول لكن لم يوفقههم (لأفعال على ضربين) أى على نوعين وإنما لم يذكر الحروف لعدم تصرفها ولم يذكر الأسماء أيضا مع أن لها تصرفا من التوحيد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسبة لأنه أراد بيان حصر الأفعال لاحصر الأسماء (أصلى) أى مجرد خال عن الزيادة وهو الجرد بدل من قوله على ضربين بدل البعض من الكل وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره أحدها أصلى ومراد المصنف الرفع لالجر وبدل على هذا قوله عاطفا (وذو زيادة) بالواو لالبايأ إعلاما بذلك لكن إرادة الجرأولى من إرادة الرفع لأنه يلزم من إرادة ذلك الخروج من السكرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية وأما الياء الساكنة فيه فليست بحاجز حصين لما قبلها عما بعدها (فالأصلى) أى الأفعال الأصلية (على ضربين) أيضا (ثلاثى ورباعى)

صغر أو نحو ذلك
لذا الكثير لأن
الصرف عام فلا
يخص بالذكر
إلا أن يقال
فى ذكر أعظم
قاسم كما اكتفى
بأن أحدها بناء على
أكثر الأبحاث
هذه الرسالة عنه
وله الوفق) التوفيق
لله تعالى فعل
عباده موافقا لما يحبه
رضاه (قوله المرشد)
رشاد هو الدلالة
الصراط المستقيم

يجوز

قوله الأفعال على ضربين) لما دخل لام

عريف على أفعال وامتنع الاستغراق إذ يكون معناه حينئذ كل فرد من أفراد الفعل على ضربين وهذا بين الفساد واضمحلال فى الجمعية وأريد به طبيعته العامة فمعناه مفهوم الفعل مشتمل على نوعين اشتغال السكلى الواحد على جزئياته الكثيرة معنى حمله عليها وجوده فيها بمعنى أنه يمكن أن يؤخذ من كل جزئى معنى كلى حاصل فى العقل بتجر يده عن الشخصات إذ المطلق فى السكلى الطبيعى غير موجود فى الخارج عند المحققين إذ يلزم أن يكون الشئ الواحد فى حالة واحدة موجودا فى أمكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وإن قال أكثر الناس إنه موجود فى ضمن الأشخاص لأنه جزء منها فالشامل هو السكلى والمشمول واحد من جزئياته ويجوز أن يكون مجموع جزئياته وأما المشمول فى اشتغال الكل على أجزائه فكل جزء منها لا مجموعها إذ هو مل ولا بد من الفرق وإنما خص الأفعال بالذكر مع أن الاسم أيضا مشتمل على ضربين لقله البحث عنه فى هذا المختصر وأما عرف فلا يبحث عنه الصرف لعدم تصرفه (قوله أصلى وذو زيادة) أى أحدها فعل أصلى وهو ما مجرد ماضيه عن الزيادة وثانيهما ذو زيادة وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد وإنما قدرنا الفعل تنبيها على أن القسم يجب أن يكون أخص من المقسم فى التحقيق إن جاز أن يكون أعم منه فى الظاهر (قوله فالأصلى ثلاثى ورباعى) أى كل فرد مما يصدق عليه مفهوم الأصلى

(قوله فالثلاثي ما) أى فعل أصلى (كان ماضيه على ثلاثة أحرف) لا يبقا هذا التفسير لا يصدق على الماضى إذ ليس الماضى ما لأن المراد أن الثلاثي نوع كان ماضيه كذا ووصف أفراده كنصر بالثلاثي مجاز تأمل (وهو ستة أبواب) لأن عين ما الثلاثي إما مفتوح أو مكسور أو مضموم فعلى الأول عين المضارع إما مفتوح وهو الباب الثالث أو مكسور وهو الباب الرابع أو مضموم وهو الباب الأول وعلى الثاني فعين المضارع إما مفتوح وهو الباب الرابع أو مكسور وهو السادس أو مضموم وهو السابع لئلا يلزم اجتماع الثقيلين في باب واحد ونحو فضل يفضل من اللغات المتداخلة وعلى الثالث فعين المضارع إما مضموم وهو الباب الخامس أو مكسور أو مفتوح وهذا لم يبحنا لأن فعل بالضم لما اختص بأفعال صادرة من الطبايع على نهج ولا لحسن والسكرم لم يوقعوا مخالفة عين مضارعه إجماء إلى ذلك فبقى من التسعة (١١) المتصورة عقلا ستة وأبواب

الثلاثي قد تطلق الأوزان الماضية فقط فتعد الأبواب ثلاثة وقد تعد على الموزونات في الأبواب ستة وأبواب بوب بدلي جمعها على أبواب

يصدق عليه مفهومي الثلاثي أو مفهومي الرباعي على أن الجامعة بمعنى الأبواب فيكون بمعنى المنفردة حقيقة ولا يخفى لا يمكن أن يراد الأصلية طبيعته العكس كما أريد مما سبق فتأمل (قوله فالثلاثي ما) كان ماضيه (ثلاثة أحرف) مفهوم الثلاثي وحقة

يجوز الجر والرفع فيهما على ما ذكرناه آتفا . قيل ضم الثاء الأولى في قوله ثلاثي وضم الراء في قوله رباعي شاذ إذا الأول منسوب إلى ثلاثة والثاني منسوب إلى أربعة فالقياس ثلاثي بفتح الثاء وأر بى يسكون الراء وبلامت الباء وإنما لم ينقص الفعل المجرد عن الزيادة على ثلاثة أحرف ولم يزد على أربعة أحرف لأنه لا يوجد كلمة في الفعل أقل من ثلاثة أحرف لأنه لا بد لنا من حرف يبتدأ به ومن حرف يوقف عليه ومن حرف يتوسط بينهما وأيضا لا توجد كلمة في الفعل أكثر من أربعة وكما هو أصلى وإنما قيدنا عدم وجودها في الفعل لأنهما قد يوجدان في الاسم نحو زبرج وجحمرش ثم الزائد رباعي وخماسي وسداسي كاسيحيء ثم كل واحد من الأصلى والزائد سالم وغير سالم والسالم ماسلمت حروفه الأصالية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف وغير السالم عكسه ولا فرق بين السالم والصحيح عند البعض ومنهم صاحب المراح وعند البعض بينهما عموم وخصوص مطلق والأخص هو الصحيح لأن الصحيح عند ذلك البعض ما خلافاؤه وعينه ولامه من حروف العلة وإن وجد الهمزة والتضعيف في أحدها والسالم ماسلمت منهما أيضا ومنهم الزنجاني والشيخ (فالثلاثي) أى الثلاثي المجرد عن الزيادة (ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف) أصول نحو نصر وكرم وإنما قدم الثلاثي على الرباعي في الوضع ليوافق الوضع الطبع لأنه مقدم عليه طبعاً وقيل وإنما قدم عليه إذ الثلاثي أصل بالنسبة إلى الرباعي وإنما قدم الثلاثي المجرد على الزيد فيه لأن المجرد أصل بالنسبة إلى الزائد والأصل أولى بالتقديم (وهو) أى الثلاثي المجرد (ستة أبواب) من ثلاثة أبنية وإنما انحصر الثلاثي المجرد في ستة أبواب لأنه لا يخالو إما أن يكون عين ماضيه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً وإن كان الأول فقد أتى في مضارعه يفعل بضم العين ويفعل بكسرهما ويفعل بفتحها وإن كان الثاني فقد أتى في مضارعه يفعل بفتحها ويفعل بكسرهما ولا يأتي يفعل بضمها وسيأتي علته إن شاء الله تعالى وإن كان الثالث مضارعه يفعل بضم العين ولا يأتي منه يفعل بكسرهما ولا يفعل بفتحها وسيأتي علتهما إن شاء الله تعالى فصار مجموعها ستة أبواب . فان قيل إن مقتضى العقل أن يكون الثلاثي المجرد اثني عشر باباً لأن لكل حرف فعل أربعة أحوال الفتح والضم والكسرة والسكون ومجموعها اثنا عشر حالاً فيتضمن كل حال باباً قلنا لأن ما سوى الفتح لا يبحىء من الفاء أما السكون فلتعذر الابتداء بالسكون وأما الضم

أصله ما كان ماضيه مشتملاً على ثلاثة أحرف فقط . فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضى كما لا يجمع لابد منه في التعريفات . قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون مقام التعريف ما يفهم المبتدى بسهولة وقد يكون بعض التعريفات عسير الفهم عليه كما كان ههنا كذلك فان تعريف الثلاثي الجمل وهو ما كان حروفه الأصول ثلاثة فقط غير أن المبتدى لا يميز الأصول عن الزوائد فيتساحون ويذكرون بدله ما قريب إلى فهم المبتدى ليتمكن به استنباط التعريف عنه بسهولة فلا يبالون بعدم جمعه أو منعه لأنه ليس بتعريف على الحقيقة منها التعريفات المشتملة على لفظ كل فانها لا تصدق على كل فرد مما صدق عليه المعرف وهو ظاهر لكنها يسير فهم للمبتدى مع أنها يمكن استنباط التعريف عنها بسهولة ويمكن أن يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فإنه لا يشترطون الجمع والمنع في التعريف ويجوزونه بالأعم والأخص بل بكل متصادق في الجملة (قوله وهو ستة أبواب

(الأول) اسم لفرد سابق غير مسبوق بالواو ين أدمغت الواو الأولى بعد سلب حركتها في الثانية وزيدت في أوله همزة للابتداء وقيل أصله أوأل قلبت الهمزة واوا فأدغمت واللام فيه عوض عن المضاف إليه أى أول الأبواب الستة (فعل يفعل) أى ما تصرف منه مطلقا إما كان أو فعلا وإنما خصوا فعل بالوزن لوجود حرف من مخارج ثلاثة أى الشمة والخلق والوسط ولكونه أعم الأفعال معنى ويصح استعماله في معنى كل فعل نحو فعل التصرف وفعل الضرب وغيرها (يفتح العين في الماضى وضمها في الغابر) الغبور من الأضداد يطلق على الماضى والمستقبل فافهم . اعلم أن منهم من نظر في ترتيب الأبواب إلى شدة اختلاف حركة العين (١٢) لأنها أدل على اختلاف معانى الأبواب فقدم باب ضرب لأن الاختلاف

والكسر فلأن فيهما كافة واستثقالا والطباع لا تميل إليهما أما الضمة لبناء المفعول فالفرق بين بنائه وبناء الفاعل ولم يعكس الأمر لأن بناء الفاعل أكثر من بناء المفعول وأما شهد بكسر الشين فإنه ليس بأصل لأنه فرع شهد بفتح الشين وكسر الهاء فتعينت له حالة واحدة وهى الفتح لأن الفتحة أخف الحركات والطباع تميل إليها واحدة من تلك الأحوال لا تبنى من العين وهى السكون لأنه إذا اتصل بالفعل ضمير المتكلم أو المخاطب أو المؤنث وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل به فإذا سكن العين التقي الساكنان على غير حده فوجب حذف أحدهما فيؤدى ذلك إلى إبطال البناء لأنه لا يوجد شيء دل على حذفه فتعين لـعين ثلاثة أحوال الفتحة والكسرة والضمة واثنان من تلك الأحوال لا يجيئان من اللام وهما الضمة والكسرة لعدم وجودهما في كلام العرب واثنان منها قد يجيئان منه الفتح والسكون أما الفتح فلأن الماضى بنى على الفتح وأما السكون فلأن الأصل في البناء السكون فلماذا ظهر عند اتصاله بضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث عند البعض فبقيت لك ستة أحوال من اثني عشر حالا فيجىء من كل حال باب كما قلتم . فان قيل إن لم يتصور للمقتضى المذكور بالعقل يتصور للمقتضى بالقياس تسعة وأبواب وذلك أن من فعل بفتح العين يجىء ثلاثة أبواب كما يجىء مثاله في المتن وكذا القياس في فعل بكسر العين وفعل بضمها لاستواءهما مع الفتحة في كونهما حركة . قالوا لا يجىء عين مضارع فعل بكسر العين مضموما مثلا يتحرك حرف واحد بالأنقل لاتتقال اللازم بعد الثقل اللازم للتلازم الجمع بين الضمة والكسرة ولتلازم الخروج من الكسرة إلى الضمة وأما جمعها في يضرب فليس بمعتبر لأن ضم الباء فيه في معرض الزوال فلهذا سقط في الجزم وتبدل فتحة في النصب وأما فضل يفضل ودوم يدوم بكسر العين في الماضى وضمها في الغابر فمن الشواذ ومن اللغات المتداخلة على مارواه ابن الحاجب ولا يجىء عين مضارع فعل بضم العين مكسورا ولا مفتوحا أما الكسر فللتلازم الجمع بين الضم والكسر وأما الفتح فلهذا وجوده في اللغة الجيدة أما كوديكود بضم الواو في الماضى وفتحها في الغابر فعلى لغة رديئة على مارواه الزمخشري أو من الشواذ على مارواه سيدييه وقيل إنما يجىء عين مضارع هذا الباب مكسورا لا مفتوحا ليطابق اللفظ المعنى وذلك أنه لما كان مخالفا لجميع الأبنية في المعنى وهو عدم مجيئه متعديا جعل لفظه مخالفا لجميع الأبنية ليكون اللفظ مطابقا للمعنى فبقيت لك ستة أبواب من الأبواب التسعة التي تتصور من مقتضى القياس (الأول) من الأبواب الستة أصله وول بالواو ين أدمغت الواو الأولى في الثانية بعد سلب حركتها ثم زيدت الهمزة في أوله لتعذر الابتداء بالسكن فصار أول ثم أدخل الألف واللام فيه بدل الإضافة إذ تقديره أول الأبواب الستة (فعل يفعل بفتح العين في الماضى وضمها في الغابر) أى بضم

بين والكسر أكثر منه بين الفتح والضم لأن الفتح على الكسر سفلى والضم بينهما فهو أحق بكونه من دعائم الأبواب ومنهم من اعتبر الأولية على المعنى والأكثرية شتقا فقدم باب نصر كثرة لغاته ومعانيه لأنها ردت إليه أكثر لأبواب عند بناء الغالبة وهى أن يقصد على مشارك مغالبة على صاحبها في الفعل يقصود فيسند الفعل إلى الغالب نحو صار بنى ضربه أى غلبته لضربه ويضار بنى ضربه بضم الراء أى غلبه بالضرب .

لأول فعل يفعل) أى باب الأول مجموع وزنه وما يشق منهما وما يشقان منه

بجهولها واكتفى بالأول لكون الامتياز بين الأبواب به والمراد من موزونها ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين في الأصول والأصوب أن يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع كذا الباقي فلا يحتاج إلى تكلف وتعسف والتعريف الواضح للباب الأول هو مجموع كلمات متصرفة خالية من ماض معلوم مضموم العين أو مكسورها أو مضارع معلوم مفتوح العين أو مكسورها وما يشق منهما وما يشقان منه وبجهولها وكان كل منها مشاركا للآخر في الأصول وكان المجموع مشتقاً على ماض مفتوح العين ومضارع مضموم منها من غير تداخل اللغتين قس على هذا باقي الأبواب ويدل على ما قبلها عدم جواز أن يقال نصر باب أول بل يقال من الباب الأول في حمل ستة

العين في المضارع . أقول لو قال موضع الغابر المضارع لكان أنى لاحتمال لأن الغابر من الغبور وهو من المصادر المضاد يطلق على الماضى والمضارع ، اللهم أن يقال هذا الاحتمال مندفع بقوله فيما قبله بفتح العين في الماضى تأمل وهذا الباب يحى متعديا ولازما أما المتعدى منه كنصر ينصر وقتل يقتل ونحوهما وأما اللازم منه كعثر يعثر وقعد يقعد ونحوهما وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يحى عين مضارعه مكسورا من بناء هذا الباب إذ الضم أقوى الحركات والكسرة أضعفها فقدم الأقوى على الأضعف أولأن الضم علوى والكسرة سفلى والعلوى مقدم على السفلى في الحرمة فقد مه عليه في الوضع والمرتبة أولأن يحى يفعل بضم العين من فعل بفتح العين سماعى ويحى بفعل بكسر العين من فعل بفتحها قياسى والسماعى مقدم على القياسى وأما كون الوضع على العكس في بعض النسخ فلا وجه له (والثاني) من تلك الأبواب (فعل يفعل بفتحها) أى بفتح العين (في الماضى وكسرهما في الغابر) أى بكسر العين في المضارع وهذا الباب يحى متعديا ولازما أيضا أما المتعدى منه كضرب يضرب ورمى يرمى ونحوهما وأما اللازم منه كجلس يجلس ونعم ينعم على أن الكسرة أقوى ونحوهما وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يحى عين مضارعه مفتوحا من بناء هذا الباب لأن صيغة الماضى والمضارع مختلفة في هذا الباب ومتفقة في ذلك الباب والمختلف مقدم على المتفق عند الصرفيين (والثالث) من تلك الأبواب (فعل يفعل بفتحها) أى بفتح العين (في الماضى والغابر) وهذا الباب يحى متعديا ولازما أيضا أما المتعدى منه منع يمنع وفتح يفتح وأما اللازم منه كبدا يبدأ وأبى يأبى ونحوهما وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يحى عين مضارعه مفتوحا وعين ماضيه مكسورا لأن الفتح أصل والكسرة فرع والأصل مقدم على الفرع أولأن الفتح علوى والكسرة سفلى كما مر فقدمه عليه أولأن الفتح غير محتاج إلى تحريك عضو عند التلطف بخلاف الكسرة ويكون أخف الحركات والطابع قيل إليه فيكون أحق بالتقديم وإنما قدم الأبنية التى تحى من فعل بفتح العين على الأبنية التى تحى من فعل بكسر العين ومن فعل بضم العين لأن فعل بفتحها أقوى منهما ولهذا تحى الأبنية منه أكثر منهما (والرابع) من تلك الأبواب (فعل يفعل بكسرهما) أى بكسر العين (في الماضى وفتحها في الغابر) أى بفتح العين في المضارع وهذا الباب يحى متعديا ولازما أيضا أما المتعدى منه كعلم يعلم وسمع يسمع ونحوهما وأما اللازم منه كفرح يفرح ويمس يمس على أن الكسرة في المضارع لغة وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يكون عين ماضيه ومضارعه مضموما لأن في هذا الباب يحتاج إلى تحريك عضو واحد لأجل الكسرة وهو الفك الأسفل وفي ذلك الباب يحتاج إلى تحريك العضوين لأجل الضم وهما الشفتان فيكون هذا الباب أخف بالنسبة إلى ذلك الباب والأخف أولى بالتقديم (والخامس) من تلك الأبواب (فعل يفعل بضمهما) أى بضم العين (في الماضى والغابر) وهذا الباب يحى لازما لا متعديا نحو حسن يحسن وعظم يعظم ونحوهما وإنما لم يتعد هذا الباب لأنه للأفعال الغريزية والأفعال الطبيعية والنوع فلا يتجاوز تعلقه بالمفعول بل يختص بالفاعل وأما قولهم رحبتك الدار فهو شاذ وقيل إنه لازم وتعديته بسبب البناء لأن أصله رحبت بك الدار فخذفوا البناء لكسرة استعماله وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يكون عين ماضيه ومضارعه مكسورا لأن الضم أقوى الحركات والكسرة أضعفها كما مر أولأن يحى الكسرة فيها على الشذوذ والندرة فقدمه عليه لهذا وأما تقديم بناء فعل بكسر العين على بناء فعل بضم العين مع أن الضم أقوى الحركات نظرا إلى كثرة يحى الأبواب منه بالنسبة إليه تأمل (والسادس) من تلك الأبواب (فعل يفعل بكسرهما) أى بكسر العين (في الماضى والغابر) هذا

فعل يفعل بفتحها في الماضى والغابر وهذا الباب معدوم في الحقيقة عن مكسورها العين أو مضمومها لأجل حرف الجمل فبهذا يشهد قلة لغاتنا واستعماله (والرابع) فعل يفعل بكسرهما أى بكسر العين (في الماضى وفتحها في الغابر والخامس) فعل يفعل بضمهما في الماضى والغابر آخر الخامس لقاته بالنسبة إلى الرابا واختصاصه باللازم وقولهم رحبتك الدار فمن قبيل الحذف والإيصال تقديرياً رحبت بك الدار وأسعت لك فخذن الجار لكثرة الاستعمال (والسادس) فعل يفعل بكسرهما في الماضى والغابر (آخره الخامس مع أنه مفعول كسور العين لقليلها) أبواب على السلاسل نظر يظهر بالتأمل ولا تحقيقنا هذا لا اعتراض بالفعل المبني للمفعول حيث لا يدخل في هذا الأبواب الستة بالنسبة

إلى ظاهر ما ذكره المصنف لأنه داخل في باب فعل المبني للفاعل ولا بالأفعال الغير المتصرفة نحو نعم وبئس من حيث لا أنعال ثلاثية لم تدخل في هذه الستة لأن بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لا يدخل في المقسم فغرضه عن الأنس

شهادة أنهم قالوا إنه من الصحيح وأرد على الشذوذ. ولما كان الباب الثالث شرطاً لآية من ذكره وأورده بعد تمام الأبواب الطول ذيله
 قال (وما) أى فعل (كان مختصاً بالباب الثالث) أى امتاز من بين الأبواب بالفتحتين (لا يكون) أى يوجد ذلك المختص
 على حال (إلا عينه أو لامة أحد من حروف الحلق) عينه مبتدأ وأحد خبره والجملة الاسمية حالية بالضمير وحده أى لإحالة
 يكون عينه أو لامة أحداً منها والسرّ في ذلك أن الباب بالفتح فيهما يكون في كمال الحقة ولا يكون معادلاً لأخواته فاشتراط
 رفيف ثقيل في عينه أو لامة ليحصل التعادل ولم يشترط أن يكون الحرف في فاء الفعل لأنه يسكن في مضارعه فلا يتمّ الفرض
 بكل باب مختص بالفتحتين لا يأتي بدون حرف الحلق (إلا أبى أبى فانه) جاء بالفتحتين بلا حرف الحلق فهو (شاذ) أى
 مخالف للقياس ومستثنى من القاعدة السابقة ، قيل السرّ في جمعيته بالفتحتين مع عدم حرف الحلق أنه علم انقلاب الياء ألفاً
 فتح العين والألف من حروف (١٤) الحلق فجاء بالفتحتين لوجود الشرط تقديرها وأما قلى يقلى بالفتح

الباب يحىء متعبداً ولازماً أما المتعدي منه كحسب يحسب لو أريد به الحساب على أن الفتح لغة فيه
 وورث يرث ونحوها وأما اللازم منه كنم ينم على أن الفتح لغة فيه ووثق يشق ونحوها (وما كان
 مختصاً) أى الباب الذى يكون مختصاً (بالباب الثالث) وهو ما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحاً
 (لا يكون عينه أو لامة إلا حرفاً من حروف الحلق إلا أبى أبى) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
 إنكم قلتم إن عين الماضى والمضارع لا يكون مفتوحاً إلا إذا كان عينه أو لامة حرفاً من حروف
 الحلق وعين أبى أبى في الماضى والمضارع مفتوح وليس عينه أو لامة حرفاً من حروف الحلق
 فأجاب عنه بقوله إلا أبى أبى (شاذ) أى مخالف للقياس ولا يعتد به ولا يقاس عليه غيره سواء كان
 وجوده قليلاً أو كثيراً فلماذا قال الزنجاني وشارح المراح في شرحهما المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون
 بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته . فان قيل كيف يكون أبى أبى شاذاً وهو
 يحىء في الكلام الفصيح وهو قوله تعالى - ويأتى الله إلا أن يتمّ نوره - . قلنا كونه شاذاً
 لإينافى وقوعه في كلام فصيح فاتهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام : قسم يخالف القياس دون الاستعمال
 كقود وصيد وعور واعتور واستحوذ والقاعدة في هذه الكلمات قلب حرف العلة ألفاً لتحركها
 وافتتاح ما قبلها والاستعمال بخلافها كما قال الله تعالى - استحوذ عليهم الشيطان - بلا قلب الواو ألفاً مع
 أن القياس يقتضى ذلك ، وقسم يخالف للاستعمال دون القياس كقوله : * وأم أوعال كها أو أقربا *
 والاستعمال بخلافه كهي ، وقسم يخالف لهما معا كقوله :

ويستخرج البربوع من نافقائه ومن جحره بالشيعة يتقصع

فأدخل الألف واللام في الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال فالأولان مقبولان دون الثالث ، قيل أى
 أبى من القسم الأول وقيل السرّ في وقوع أبى أبى من هذا الباب مع خلو عينه أو لامة من حروف الحلق
 أن أبى بمعنى امتنع وامتنع فرع منع ولا منع حرف حلق فحمل أبى أبى عليه فكان لامة حرفاً من
 حروف الحلق في المعنى وقيل إن الياء في أبى منقلبة عن الألف والألف واحد من حروف الحلق وإن لم
 يعتد بها أو أنها في أصل وضعها كالمهززة وهى من حروف الحلق فيكون أبى أبى على القياس وأما ركن

يركن

ومن جحره بالشيعة يتقصع * وبالجملة فالشاذ ما يكون بخلاف القياس وإن كثر

وقوعه وأما النادر فما قلّ وقوعه وإن كان على القياس والضعيف ما لم يثبت على السنة النصحاء

ضرر بل يجب (قوله وما كان مختصاً بالباب الثالث) أراد بالاختصاص به الاثبات منه إطلاقاً لا اسم للضرورة على لازمه إذ يشترط في كل
 جاء من الباب الثالث هذا الشرط فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر (قوله لا يكون إلا عينه أو لامة أحد من حروف الحلق)
 وز أن تكون كان ناقصة والمستثنى المفرغ وهو الجملة الاسمية خبر تقديره لا يكون ذلك المختص شيئاً من الأشياء إلا عينه الخ
 يجوز أن تكون تامة والمستثنى حالا من فاعله بالضمير وحده على ما هو وارد على الندرة فتقديره لا يوجد ذلك المختص كائن على
 من الأحوال إلا عينه أو لامة أحد من حروف الحلق أى لإحالة كون عينه أو لامة أحداً منها وعلى الأول يكون الحصر إضافياً
 له (إلا أبى أبى) استثناء عن فاعل لا يكون بملاحظة الاستثناء الأول تقديره كل مختص بالباب الثالث عينه أو لامة أحد منها إلا أبى أبى

هما فاعلة غير فصيحة
 كلام فيها والفصيح
 بالكسر وركن
 من التداخلة .
 أن الواقع على
 القياس إن
 من الواضع كآبى
 واستحوذ بلأقاب
 أو ألفاً فهو مقبول
 على السنة
 وإن صدر
 غير فان وجد
 فيما صدر عن
 فمجاز غير
 كقوله :
 الله العلى
 جل
 ك الادغام فانه نظير
 ط شعره وإلا
 كدخول
 التعريف على
 قوله :

التمكنة ليس على سبيل الأصلة بل على سبيل القاب عن واو أولياء . ولما فرغ من الثلاثي قال (والرباعي) أي المجرد (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أي أصول بقرينة أنه قسم من الأصلي إذ الرباعي المزيد على الثلاثي ما كان ماضيه على أربعة بزيادة (وهو) أي الرباعي المجرد (باب فعل) لم يذكر مضارعه كما ذكرناه في الثلاثي إذ لا تنبسط ههنا اختصار إسكان العين لدفع توالي أربع حركات لأن آخر الماضي مبنى على التفتح وإذا أسكنت اللام الأولى يلزم اجتماع الساكنين حين اتصال الضمير المرفوع لأنه حينئذ يسكن الآخر .

(قوله وحروف الحلق ستة) إنما بعد الألف مع كونها من حروف الحلق لعدم أصالتها في غير الحرف والاسم (قوله الغير المتمكن) (والرباعي المجرد) (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أي الرباعي المجرد (باب فعل) وهذا الباب ينبغي متعديا ولازما ، أما للتعدي منه كدحرج وبرهن وبرهن ونحوها ، وأما اللازم منه كدبر بد وبرهم وبرهن ونحوها ، وإنما لم يتحرك كل حروف الرباعي المجرد كما كان كذلك في الثلاثي المجرد لثلاثي يلزم توالي أربع حركات متواليات في كلمة واحدة موجبة زيادة الثقل مع أن ذلك لم يوجد في كلامهم بالاستقراء أما هديد فإنه في الأصل هدايد ثم قصروه وإن لم تسكن الفاء لتعذر الابتداء بالساكن ولم يسكن اللام الأولى أيضا لثلاثي يلزم اجتماع الساكنين على غير حده إذا اتصل به

يركن فمن اللغات المتداخلة على ما رواه أبو عمرو وأما بقى يبقى وفى وفى وفى يقلى بفتح العين في الماضي والمضارع فلغات طي* قد فروا من الكسرة إلى الفتحة وأما كح ينكح وصرخ يصرخ مكسورا عين مضارعهما ودخل يدخل مضموما عين مضارعه فلا يقاس فتحه يعنى لا يقال إن كل ما هو عينه أولاه حرف من حروف الحلق القياس فتح العين في الماضي والمضارع لوجود حرف الحلق وهذا من قبيل ما يقال كل جوز مدور وبعض مدور ليس بجوز . واعلم أنه قد قيل الفرق بين الشاذ والناذر والضعيف أن الشاذ هو الذى يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف للقياس والناذر هو الذى يكون وقوعه قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذى لم يصل حكمه إلى الثبوت (وحروف الحلق ستة الحاء والحاء والعين والغين والهاء والمهمزة) ويجوز في الحاء وأخواته الرفع والنصب أما الرفع فبتقدير ابتداء الحذف أحدها الحاء وثانيها الحاء الخ وأما النصب فبتقدير أعنى والأول أظهر وإنما انحصرت حروف الحلق في هذه الحروف الستة لأنه لا يتجاوز إما أن يكون مخرج حروف الحلق من أقصى الحلق أو من وسطه أو من أدنى وسطه فإن كان الأول فهو مخرج الهاء والمهمزة وإن كان الثاني فهو مخرج العين والحاء للمهملتين المائتين إلى الداخل وإن كان الثالث فهو مخرج الحاء والغين للمهمتين المائتين إلى الخارج ولهذا أنشد بعض الصرفيين مشبرا إلى ذلك بقوله :

حرف حلق شش بود أى نور عين هاء همزة حاء خاء غين عين

وقيل حروف الحلق سبعة ستة منها ما ذكر وواحدة أخرى الألف لكن لم يقيدها لعدم أصالتها في غير الحروف والاسم الغير المتمكن وذكر الزنجاني في شرحه أن المهمزة من أول مخرج الحلق مما يلي الصدر ثم يليها الهاء ثم العين ثم الغير المعجمة ثم الحاء أيضا غير المعجمة وهما من وسط الحلق فالعين أبعدها والهاء أقرب بهما إلى الفم ثم العين ثم الحاء المعجمتان أدناها إلى الفم وهذا التفصيل لم يذكر في كثير من النحويين لكن إذا أردت أن تتف على تحقيقه وتعلم جميع مخرج الحروف حلقيا كان أو غير حلق فأنظر في هذه الصورة فتدخل في أول كل حرف همزة فتلفظ بها . واعلم أن مثال الحاء في عين نعله أولاه بفتحها في الماضي والمضارع نحو نحل ينحل وفتح يفتح ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الحاء في عينه أولاه . ومثال الحاء نحو نثر يفثر وساخ يسلخ ونحوها مما كان غير ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الحاء في عينه أولاه . ومثال العين نحو منع ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود العين في عينه أولاه . ومثال الغين نحو شغل يشغل وصيغ يصيغ ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الغين في عينه أولاه . ومثال الهاء نحو ذهب يذهب وجبه يجبه ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الهاء في عينه أولاه . ومثال المهمزة نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود المهمزة في عينه أولاه (والرباعي المجرد) أي الرباعي المجرد (باب فعل) (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أصول وهذا الوصف احتراز عن الرباعي الذى ليس كل حروفه أصليا كالرباعي الحاصل بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد (وهو) أي الرباعي المجرد (باب فعل) وهذا الباب ينبغي متعديا ولازما ، أما للتعدي منه كدحرج وبرهن وبرهن ونحوها ، وأما اللازم منه كدبر بد وبرهم وبرهن ونحوها ، وإنما لم يتحرك كل حروف الرباعي المجرد كما كان كذلك في الثلاثي المجرد لثلاثي يلزم توالي أربع حركات متواليات في كلمة واحدة موجبة زيادة الثقل مع أن ذلك لم يوجد في كلامهم بالاستقراء أما هديد فإنه في الأصل هدايد ثم قصروه وإن لم تسكن الفاء لتعذر الابتداء بالساكن ولم يسكن اللام الأولى أيضا لثلاثي يلزم اجتماع الساكنين على غير حده إذا اتصل به

أحرف) لابد فيه من قيد أصول حتى يخرج نحو أكرم أو من جعل قوله وهو باب فعل من التعريف بأن يجعل الواو للاحال والضمير لماضيه واكتفى ههنا وفيما سيجيء بوزن الماضي لحصول الامتياز به بخلاف أبواب الثلاثي .

(وهو) أى باب فعل أصل (باب واحد) لأن الفعل ثقيل فلم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثة إلا بالانضمام كون الحركة فتحة اخففة فلم يبق للتعدد مجال لأنه إما يكون باختلاف الحركات و بناؤه للتعددية غالبا بشهادة بنائه للأفعال نحو زخرف و بعثر مثاله دحرج زيد الحجر: أى رده من العلو إلى السفلى وقديكون لازما نحو حصص الحق: أى بان وظهر ودرج الرجل بالخاء المعجمة: أى ألقى رأسه بين يديه وقديؤخذ من كلام مركب نحو بسمل: أى قال بسم الله وحوقل: أى قال لاحول ولا قوة لى آخره ونحوها (وقد يكون) أى باب فعل (سنة أبواب) زائدة على الثلاثي (يقال لها الملحق بالرباعي) اللاحق أن يزيد بناء لتحقه بناء آخر أكثر منه حرفا وتصرفه تصرف الملحق به وشرطه اتحاد مصدرى الملحق والملحق به وموافقة للفظين أصلا وزيادة المراد (١٦) من المصدر المصدر الأول دون الثاني لعدم اطراده فان مصدر عربد وقحط

الضمير البارز الرفع المتصل المتحرك لوجوب سكون اللام الثانية عند ذلك حملا على الثلاثي ولم تسكن اللام الثانية أيضا لأن الماضي مبني على الفتح مالم يتصل به ضمير مرفوع متصل بارز متحرك فتعينت الثانية للسكون وهو العين (وهو) أى الرباعي المجرد (باب واحد) لأنه ثبت بالاستقراء أنه باب واحد فقط وأولاً لأنه ثقيل لسكنته حروفه ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرهما وضمهما بل التزموا فيه الفتح لخفتها وثقل الرباعي فصار بابا واحدا (وقد يكون) أى يكون الرباعي قليلا إمامة لدينا بالقليل لأن قد إذا دخل على المضارع يكون للتقليل نحو الجواد قد يصير بخيلا (سنة أبواب) بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد (ويقال لها) أى تلك الأبواب الستة (الملحق بالرباعي) المجرد . واللاحق عبارة عن اتحاد المصدرين والمراد المصدر الأول لاطراده دون الثاني فخرج باب أفعل عن كونه ملحقا بدحرج (وهو) أى الرباعي المزيد على الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد (باب فوعل نحو حوقل) أصله حقل أى ضعف فزيدت الواو بين الخاء والقاف فصار حوقل على وزن فوعل وهو لازم ملحق بدحرج لصدق تعريفه بهما نحو حوقل يحوقل حوالة وحيقالا لأن أصله حوقالا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحرجا (وفوعل نحو جهور) أصله جهر: أى ظهر فزيدت الواو بين الهاء والراء فصار جهور على وزن فوعل وهو متعد ملحق بدحرج نحو جهور يجهور جهورة وجهوار مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحرجا (وفيعل نحو ييطر) أصله بطر أى شق فزيدت الياء بين الباء والطاء فصار ييطر على وزن فاعل وهو لازم ملحق بدحرج نحو ييطر ييطر ييطرة وييطر أمثل دحرج الخ (وفعل نحو عثر) أصله عثر أى زلق ولم تستقر جله موضع وضعه وهو لغة فيه فزيدت الياء بين التاء والراء فصار عثر على وزن فاعل وهو لازم ملحق بدحرج نحو عثر يعثر يعثرة وعثارا مثل دحرج الخ (وفعل نحو سلق) أصله سلق أى عمل عمل الجاوس فزيدت الياء في الآخر فصار سلق على وزن فعلى وهو متعد ملحق بدحرج نحو سلق يسلق سلقية و سلقا على الأصل مثل دحرج الخ وسيجيء بيان إعلاها في فصل التصريف إن شاء الله تعالى (وفعل نحو جلب) أصله جلب أى أخذ شيئا وذهب إلى البيع وقيل معناه أخذ صحبته فزيدت إحدى الباءين قيل أولاهما وقيل ثانيتهما وجوز سيدي به الأمرين فصار جلب على وزن فعلل وهو متعد

بجىء فعلة لا فعلا لا
فرج باب الأفعال عن
كونه ملحقا بدحرج
وهو) أى الملحق
الرباعي (باب فوعل
نحو حوقل) أصله حقل
أى ضعف وهرم في
قاع حوقل الشيخ
كبر وقرع عن الجماع
صدره الثاني حيقالا
لب الواو ياء ولا يبطل
اللاحق لبقاء الوزن
(باب فوعل نحو
جهور) أصله جهر
ل جهر بالقول رفع
صوته وبابه قطع
جهور أيضا وفي
قناع جهور الحديث
أظهره (و) باب
فيعل نحو ييطر
له بطر. البطرشدة
ح وييطر: أى شق

ملحق

(باب فاعل نحو عثر) يقال عثر عليه عثورا: أى اطلع

يقال عثر عثارا: أى زل ولم تستقر جله موضع وضعه (و) باب (فعل نحو سلق) أصله سلق يقال سلقه بالكلام: أى آذاه مدة القول وسلقيت رجلا: أى أوقعته على قفاه ومصدر الثاني سلقاء بقلب الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة في رداء وكتب ألف سلقى على صورة الياء دلالة على أنه مقلوب منها وإنما أعل سلقى دون الأفعال السابقة لما تقرر من الملحق يجب أن يكون مثل الملحق به لفظا فلا يعلى ولا يدغم لئلا يبطل اللاحق ولا يبطل بقلب الآخر ألفا لأنه كالوقف (باب فعل نحو جلب) أصله جلب والجلب أخذ الشيء إليه وجلب: أى لبس الجلباب ثم تقديم هذه الستة على الرباعي الموازن له (وقد يكون ستة أبواب) أى وقد توجد ستة أبواب موازنة لفعل وهذه الستة من ذى الزيادة ذكرها هنا للاستطراد تنبيهة للرباعي المجرد لكونها ملحقه به (قوله وهو باب فوعل) إمامة يعل الواو والياء في الأربعة المتقدمة ولم يدغم في الأخيرة

لباب الأفعال نظرا إلى أن المالحق من ثمة المالحق به قد كُتبت مع الرباعي المجرد إخراجا من اليين وتقديم مازيادته وأو
مازيادته ياء لأن الواو أقوى حروف العلة وتقديم مازائده مقدم على مازائده مؤخر لوجه غير خفي وتقديم مازيادته حرف ع
على مازيادته حرف صحيح لأن حرف العلة أصل في الزيادة وأكثر وإن لم يزد الواو في جلبب لأن الواو الرابعة المتطرفة تقلد
ياء فيلتبس البناء والألف لا يكون للحاق عندهم فأتى بتكرار اللام ولم يدغم لأن الادغام مبطل للإلحاق كالاعلال في الوسط
ولما فرغ من ذكر الأصل في قسميه قال (وأما المزيد فيه فنوعان) أحدهما (مزيد) أي حاصل بالزيادة (على الثلاثي و) ثانيهما
(مزيد على الرباعي فزيد الثلاثي أربعة عشر بابا وهي على ثلاثة أنواع رباعي وخماسي وسداسي) ترتب هذه الأنواع بحسب ق
الزيادة والقرب إلى الأصل (فالرباعي ثلاثة أبواب) أحدها (أفعل) بفتح الهمزة (١٧) لكن كسرت في الصد

ملحق بدحرج نحو جلبب يجلب جلبية وجلبابا مثل دحرج الح (وأما المزيد فيه فنوعان مزيد على
الثلاثي ومزيد على الرباعي) وفي مرفوعة مزيد وجهان إما بالمبدلية من قوله فنوعان بدل البعض من
الكل وإما بالخبرية عن المبتدأ المحذوف تقديره أحدهما مزيد على الثلاثي وثانيهما مزيد على الرباعي
(فزيد الثلاثي عن أربعة عشر بابا وهي) أي الأبواب الزائدة على الثلاثي (على ثلاثة أنواع) أحدها
(رباعي و) ثانيها (خماسي و) ثالثها (سداسي) يجوز الحذف فيها على البدلية من قوله على ثلاثة أنواع بدل
البعض من الكل كما يجوز الرفع على الخبرية من المبتدأ المحذوف على ما قدرناه فيها قيل خماسي وسداسي
بضم الحاء والسين الأولى شاذ أيضا لأن الأول منسوب إلى خمسة والثاني إلى ستة فالقياس أن يقال خماسي
وسداسي بفتح الحاء وكسر السين الأولى (فالرباعي ثلاثة أبواب) أحدها (أفعل نحو أكرم) يكرم
إكراما أصله كرم والهمزة فيه زائدة مكسورة في مصدره فرقا بين جمعه ومفرده ولم يعكس الأمر لأن الجمع
أقل والفتح أخف وهذا البناء يجيء متعديا ولازما لو كان متعدية غالبية أما المتعدى كأكرم يكرم إكراما
وأخرج يخرج إخراجا وأسقط يسقط إسقاطا ونحوها وأما اللازم منه كأدبر يدبر إدبارا وأخبر يخبر
إخبارا ونحوها ومعاني هذا الباب كثيرة سندكرها جميعا في فصل الفوائد إن شاء الله تعالى (و) ثانيها
(فعل بتشديد العين نحو خرج) يخرج تخريجا أصله خرج والتشديد فيه زائد. وأعلم أنهم اختلفوا في
الزائد فيه فقال الأكرمون إن المزيد هو الراء الثانية وقال الخليل هو الراء الأولى وجوز سيبويه الأمرين
وهذا البناء للتكثير غالباً ويجيء للتعدي واللازم بالتكثير أما التكثير فهو لا يخوإما في الفعل فعند ذلك
يشترط بين اللازم والمتعدى نحو جَوَل لتكثير الجولان وهو لازم وطوف لتكثير الطواف وهو متعد
وإما في الفاعل فعند ذلك يكون اللازم فقط نحو موت الابل أي كثر موته وإما في المفعول فعند ذلك يكون
للتعدي فقط نحو قطعت الثياب وغالقت الأبواب وأما التعدي منه بلا تكثير كفرح يفرح تفرحاً وكرم
يكرم تسكريماً ونحوها وأما اللازم بلا تكثير كجرب الابل يجرب تجرباً وعظم الرجل يعظم تعظيماً
وهذا إذا كان بمعنى صار ومنه عجزت المرأة أوشببت : أي صارت عجوزاً أو شبهاً وأما إذا كان بمعنى
الازالة نحو فرغته : أي أزلت الفرع عنه وقذيت الابل : أي أزلت عنها القذى أو بمعنى التنحية نحو
قردت البعير : أي نزعته قرادة أو بمعنى النسبة نحو فسقته : أي أسبته إلى الفسق أو بمعنى فعل نحو قاصص

كما في موت الابل وإما المفعول كما في غلقت الأبواب فإدالم يوجد مرجع التكثير كان استعمال فعل هذا للتكثير خطأ نحو موت الابل
الشاة الواحدة ويجيء هذا الباب للازالة نحو فرغته : أي أزلت الفرع عنه والنسبة نحو خطأته : أي نسبت الخطأ إليه
وحكمت به عليه وبمعنى الاعتقاد نحو وحدت الله وقدسته : أي اعتقدت أنه واحد وطاعن كل نقص وبمعنى التيقول فتحو
شفعته في كذا : أي قبلت شفاعته فيه وبمعنى الحضور في شيء نحو جمع ووسم : أي حضر الجمعة والوسم وقد يؤ
لثلاثي يطل الإلحاق وإنما عمل الخامس لأنه لا يبطل الإلحاق بتغيير آخر الكلمة وههنا باب آخر لم يذكره المصنف وهو باب
وأما نحو زلز فرباعي مجرد عند البصريين خلافاً لاسكوفيين (قوله مزيد على الثلاثي) أي النوع الأول فعل مزيد فيه على الثلاثي شديداً
وإنما قدرنا هذه المذكورات لأن المراد من المزيد على الثلاثي نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحرف الزائد على الثلاثي (قوله فزيد الثلاثي
[٣ - المطاوب] الثلاثي أربعة عشر باباً) أعلم أن مزيد الثلاثي ثمانية وعشرون باباً بسبعة منها ما حجة بدحرج وقد ذكر

من مركب نحو هلل أى قال لإله إلا الله . ومنه التكبير والتحميد والتسليم والتلبية . ومعنى مجرد نحو عصيته وعوضه
(ثالثا) فاعل نحو قاتل) ومصدره قسان قيامى وهو المفاعلة وسماعى وهو الفاعل ويحىء فيعلا على لغة من قال فى كالم كلاما
بناؤه للمشاركة غالبا ومعناها نسبة الحدث صريحا إلى المرفوع بالقيام به وإلى المنصوب بالوقوع عليه وضمنا بالعكس نحو
رب زيد عمرا فان المفعول صريحا فاعل ضمنا ويحىء بلا مشاركة وهذا مطرد فى أفعال نسبت إلى الله تعالى نحو قاله الله
صبرورة الشيء ذا وصف (١٨) نحو عافاك الله : أى صبرك ذاعافية وللتكثير نحو ضاعفت ومعنى فعل نحو دافع .

وقصر وزيل فهذه المعانى الأربعة للتعدية أيضا (و) ثالثا (فاعل نحو قاتل) مقاتلة وقتالا أصله قبل
والألف فيه زائدة إنما زيدت بين الفاء والعين للضرورة وذلك أنها لو زيدت فى الأول يلتبس بالتكلم
وحده فى المضارع وأيضا يلتبس بماضى باب الأفعال ولو زيدت فى الآخر يلتبس بالنشئة ولو زيدت بين
العين واللام يلتبس بمبالغة اسم الفاعل وجمع مكسره لأن الإجماع يترك كثيرا نم على هذا يلتبس باسم
الفاعل الذى ليس بمبالغة إلا أن القياس أولى من الالتباس بمبالغة وتركيبه حذر عن الاطناب وهذا
البناء للتعدية فقط مشاركة بين الاثنين غالبا لأنه موضوع لما يكون بين الاثنين وهو أن يفعل كل واحد منهما
ما يفعله الآخر نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وضارب يضارب مضاربة وضربا ونحوها وقد زاد البعض فى
هذا الباب مصدرا ثالثا وهو قولهم قاتلا وضربا وقد يحىء هذا الباب بلا مشاركة بينهما نحو عاقبت
الاص وطارقت النعل وعاقبت العاصى ونحوها ويحىء بمعنى أن فعل نحو عافاك الله أى أعفأك وراغن
سمعه أى أرغن ونحوها ويحىء بمعنى فعل بتشديد العين نحو صاعر خده أى صعره ونحوه ويحىء
بمعنى تفاعل نحو سارع أى تسارع وجاوز أى تجاوز ونحوها بمعنى واحد ويحىء بمعنى فعل نحو دافع
أى دفع ونحوه وهذه المعانى الخمسة للتعدية أيضا وهذه الأبنية الثلاثة موازنة بفعل وليست بملحقة
به لفقد تعريف اللاحق بينها وبينه تأمل (والخامس خمسة أبواب) أحدها (افعل) نحو انقطع ينقطع
انقطاعا أصله قطع الهمزة والنون فيه زائدتان وهذا البناء لا يتعدى ألبة لأن الأصل فيه المطاوعة
ومعنى المطاوعة حصول أثر شيء عن تعاق الفعل المتعدى بشيء آخر كذا عرفها الزنجاني وعرفها
شارح المراح بقوله معنى المطاوعة صدور فعل عن فعل نحو صدور الانقطاع عن القطع فيقال إن
مصدر انقطع الذى هو الانقطاع صادر عن مصدر قطع الذى هو القطع وعرفها شارح المارونية
بقوله المطاوعة هى أثر حصل عن تعاق الفعل المتعدى بمفعوله فمعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا
على معنى حصل عن تعاق فعل آخر متعد للذى قام به ذلك الفعل المطاوع (نحو) كسرت فأنكسر
فقوله (انكسر) عبارة عن معنى حصل عن تعاق فعل متعد وهو باب كسر الذى قام به الكسر وهو
مطاوع فى ثلاثة أبواب : أحدها باب فعل بفتح العين مع التخفيف نحو قطعه فاقطع وصرقه
فانصرف وثانها فعل بتشديد العين نحو عدته فانعدل وثالثها أفعل نحو أجفرت فأنفجر كذا يفهم من
نزهة الطرف وذكر فى المارونية أنه مطاوع فعل نحو كسرت فأنكسر ويحىء مطاوع أفعل وهو شاذ
ويشترط فى هذا الباب أن يكون من الأفعال العلاجية الواضحة للحس لأن وضعه لحصول أثر الفاعل
لخصوله بما يظهر أثره تقوية للعين الذى وضعه ومن ثمة لم يقل عامته فأنعلم وقصدته فأنقص وأما قولهم
عدمته فأنعدم مع أنه لا علاج ولا تأثير فيه فهو على سبيل الحكاية منهم (و) ثانيا (افعل) نحو اجتمع
يجتمع اجتماعا أصله جمع الهمزة والتاء فيه زائدتان وهذا البناء مشترك بين اللازم والتعدى أما كونه

ل فائدة النقل بالمبالغة
من ثم تقديم الأفعال
نقدم زيادته وتقديم
تفعيل على المفاعلة
من زائدة من جنس
صل . ولم يفرغ من
كر الرباعى قال
الخامس) وهو (خمسة
رأب) أحدها
نفعه (ونحوه)
لماوعة ألبة يعنى
لاله على قبول أثر
فعل وأكثر مجيئه
لماوعة فعل نحو كسرت
كسر ويحىء
لماوعة أفعل وفعل
يلا نحو أرعجته
زعج وعدلته
فعدل ولا يبنى فى غير
فعال العلاجية أعنى
نار الظاهرة للحس
ن وضعه لما كان
فى التأثير خصوصه
فعل يظهر أثره تقوية
فى الموضوع له فلا
ال انعلم ومن ثمة
ل انعدم خطأ (و)
يها (افعل) وهو

لماوعة غالبا علاجيا أو غيره نحو غنمته فغنمته ويحىء لا يتخذ الشيء نحو أذبح الرجل أى اتخذ ذبيحا
لتنصرف أى الجهد فى تحصيل الفعل نحو اكتسب المال أى اجتهد فى كسبه ومعنى تفاعل نحو اختصا واجتورا أى تخصما وتجاوزا
بمعنى مجرد نحو حقره واحتقره وللازالة نحو اتصمر منه أى زال النصرة عنه وانتقم ولاظهار أصل الفعل نحو اعتذر أى أظهر عذره
سبعة ملحقة بتدحرج ولم يذكرها المصنف نحو تجورب وترهوك وتشيطان وتقلسى وتقلنس وتمسكن وتجلبب واثنان ملحقتان
نرجم نحو اقمس واسانق واثنان عشر غير ملحقة بشيء . وأما مزيد الرباعى فثلاثة فمجموع الأفعال ثمانية وثلاثون بابا .

(و) ثالثها (افعل) بشديد اللام) و بناؤه للباقة في النعوت فان احمر ابلغ من حر ولا يبنى إلا من ثلاثي لازم دال على اللون نحو اشبهت أو على العيب كاعور (و) رابعها (تفعل) بشديد العين و بناؤه غالبا للتكساف إما مطاوعا لفعل مشدد العين نحو علمته الفقه فتعلمه أو غير مطاوع نحو تشجع بمعنى التكساف أن يعاني الفعل ويمارسه ليحصل الشجاعة وكلف نفسه أن يحصلها ولا يتخاذل نحو توسدت الحجر أى اتخذته وسادة وللتجنب أى التباعد عن أصل الفعل نحو تأثم وتهجد أى جانب الأثر والمجود وهو النوم وللعمل المتكرر تدريجا نحو تجرع الماء أى شربه (١٩) جرعة جرعة ومنه تفهم كأن

الفهم حصل له شيئا بعد شيء ويجبى استفعل لطلب أو للاعتقاد نحو تكسب فلان وتعظم أى طلب أن يكون كبير أو اعتقد أنه عظيم ويكون لإفادة كمال في حقه تعالى نحو تقسّد وتوحّد والحصول الشيء بال عمل نحو تولد وتكوّن (و) خامسها (تفاعل) و بناؤه لمشاركة الاثنين فصاعدا صريحا في أصل الفعل نحو تباعدا زيد عمرا أى تفرقا كل غن الآخر وتصح القوم قالوا بناء تفاعل لنقص مفعول واحد من فاعل فإذا كان فاعل يتعدى إلى منولين نحو جاذبت الشوب ونازعت الحديث يتعدى تفاعل نحو تجاذبنا الشوب وتنازعنا الحديث وإذا كان فاعل

متعديا إذا كان بمعنى اتخذ يتخذ نحو اختبر واطبّخ أى اتخذ خيرا أو طبّخا ونحوها وأما كونه لازما إذا كان بمعنى انفعّل في المطاوعة فهو جمعة فاجتمع ومنجته فامتزج وغنمته فاغنم ونحوها ويجبى بمعنى فعل فعند ذلك يشترك بين اللازم والمتعدى أما اللازم منه كاحتق بمعنى حق ونحوه وأما المتعدى كاحتقر بمعنى حق وانزع بمعنى نزع ونحوها ويجبى بمعنى تفاعل فعند ذلك للمتعدى معنى فقط نحو اختصم زيد وعمرو واصطاح الخصماء معناه تخصاها وتصالها ويجبى للمعنى في نفسه من غير أن يراد به شيء مما تقدم فعند ذلك خص للمتعدى نحو اكتسب المال واجتمع وارتجل الخطبة (و) ثالثها (افعل) بشديد اللام (نحو احمر) يحمر احمرارا أصله حمر الألف والتشديد فيه زائدان وهذا البناء لا يتعدى لأنه يختص بمافيّه الألوان والعيوب نحو احمرّ واصفرّ واعورّ ونحوها من الأفعال الطبيعية التي لا تتعدى إلى الغير (و) رابعها (تفعل) بشديد العين نحو تكسر تكسرا أصله كسر التاء والتشديد فيه زائدان وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدى أما كونه لازما إذا كان للمطاوعة وهو مطاوع فعل بتشديد العين نحو قطعه وكسره فتكسر ونحوها ومعنى المطاوعة قد مر وأما كونه متعديا إذا كان بمعنى أخذ نحو تمزّز أى أخذ تمزّزا ويجبى للتكساف وهو تحصيل المطاوع شيئا بعد شيء نحو تعلم العلم وتجرع الشراب ومعنى التكساف عبارة عن إظهار الفاعل أصل الفعل ولم يكن حاصله إلا أنه يريد حصوله نحو تبر وتحم وتشجع أى أظهر الصبر والحلم والشجاعة ولم يكن عليه ويجبى بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد ويجبى بمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع وهذه المعاني الثلاثة للمتعدى أيضا ويجبى بمعنى في نفسه من غير أن يراد به شيء مما تقدم فعند ذلك خص باللازم نحو تكلم ونسبم ونحوها ويجبى للبعد نحو تجنب أى بعد من الأثم وتهجد أى بعد من النوم بالليل وتخرج أى بعد من الخروج وهذا لازم أيضا في الأظهر (و) خامسها (تفاعل نحو تباعد) يتباعد تباعدا أصله بعد التاء والألف فيه زائدان وهذا البناء للمشاركة بين الاثنين نحو تضارب زيد وعمرو أو أكثر نحو تخاصم زيد وعمرو وبكر ومنه تصالح القوم بين المتنازعين وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدى أما كونه لازما إذا كان من فاعل المتعدى إلى مفعول واحد نحو تضاربنا من ضارب ولا يقال تضاربته لأنه منتقص عن فعل فاعل بمفعول أبدا وأما كونه متعديا إذا كان من فاعل المتعدى إلى المفعول نحو تنازعنا الحديث من نازعته الحديث وتشاركنا المال من شاركته المال ولا يقال تنازعته الحديث وتشاركته المال لما مر أنه منتقص عن فعل فاعل بمفعول أبدا وهذا أى كون تفاعل لازما في حال ومتعديا في حال من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فهو متعدّد مطلقا كفاعل وقد يفرق بينهما من حيث المعنى أيضا بأن البادى في الفعل في فاعل معلوم دون تفاعل ولهذا يقال في ضارب زيد عمرا على سبيل الانكار أضرب زيد عمرا أم ضرب عمرو زيد ولا يقال ذلك في تضارب زيد

يتعدى إلى مفعول واحد يلزم تفاعل نحو تضارب زيد وعمرو ويقال فيه فرقهما إن البادى بالفعل معلوم في فاعل دون تفاعل ويجبى لظاهر ما ليس له في الواقع نحو تجاهل وتغافل أى أظهر الجهل والغفلة وليس له في الواقع ولطواع فاعل نحو باعدت فتباعد ثم إنه قدم من الخامس مافى أوله همزة على مافى أوله تاء رعاية للترتيب السابق في الرابعي فانه أصل الخامس ومن القسم الأول قدم مازأده الثاني قبل الفاء ثم ما زأده الثاني قبل العين نظرا إلى حال موضعه . ولما فرغ من ذكر الخامس قال

داسى على ستة أبواب أحده (استعمل) وبنائه للتعذية غالباً وله معاني ثانی فیصل الأوائل إن شاء الله تعالى (و) ثانیاً
 (عل) بمصدره اسم مالا يقاب الواو ياء زائدة الثالث ثانی المتجانسين اتفاقاً لما نهبت أن الاختلاف فيها إذا كانت الأولى
 ستة وبنائه غالباً المباشرة اللازم نحو اخشوشن أى بالغ في الخشونة ويحى متعدي نادراً نحو احوليتة أى جعلته حلواً على
 أبلغ واعروريتة أى ركبته عراً نادراً (و) ثالثاً (اقول بتشديد الواو) وبنائه للمبالغة كفعول نحو اجاولدت الابل أى
 في السير السريع قد (٢٠) جاء منه اعلوط متعدياً في الصحاح اعلوطى أى لزمى في الجار بردى يقال

عمراً ويحى للتسكف فيما لا يزاد ومعناه قد مر نحو تجاهل وتعارض أى اظهر الجهل والمرض من نفسه
 ليس عليه في الحقيقة . والفرق بين تفعل وتفاعل حال كونهما للتسكف أن تفعل في هذا المعنى كتركلم
 وتجمل وتجلد وهو أن يريد به صاحبه إظهار ذلك المعنى من نفسه ووجوده فيه حتى يكون بذلك الصفة
 هي الكرم والجمال والجلادة وتفاعل ليس كذلك لأنه يدل على أن صاحبه مدعوى كاذبة لأن المتجاهل
 المتعارض لا يريد أن يكون جاهلاً أو صريخاً وإن ظهر ذلك من نفسه ويحى بمعنى تفعل نحو تعاهد بمعنى
 تعهد وتزاي بمعنى تزيب ويحى بمعنى أفعل نحو تخاطب بمعنى أخطأ وتساقط بمعنى أسقط ويحى على معنى
 غير هذه المعاني نحو ناضلته وتلاقيته وتداركته وهذه المعاني الثلاثة للتعذية أيضاً وهذه الأبنية الخمسة
 تكون موازنة لازمة لاملحقة بتدحرج من مزيد الرباعى سوى أفعل فإنه لا موازن له بعد الادغام
 (والسدس على ستة أبواب) أحدها (استعمل نحو استخرج) يستخرج استخراجاً أصله خرج الهمزة
 والسين والياء فيه زوائد وأصله أن يكون لطلب الفعل نحو استغفر الله أى أطلب منه المغفرة وهذا البناء
 مشترك بين المأزوم والمتعدي أما كونه لازماً إذا كان بمعنى فعل نحو استقر بمعنى قر و بمعنى التحويل نحو
 ستفسر البعاث واستنوق الجمل و بمعنى صار نحو استحجر الطين وأما كونه متعدياً إذا كان بمعنى أخرج
 نحو استخرج المال بمعنى أخرج واستنقذ بمعنى أنقذ أو بمعنى الإصابة نحو استطعمته واستملحته أو بمعنى
 اطلب نحو استأتمته الخبر واستغفر الله وتستد كر باقى معاني هذا الباب في فصل الفوائد إن شاء الله تعالى
 (و) ثانياً (افعل نحو اعشوشب) بعشوشب اعشيشاباً أصله عشب الهمزة والواو وإحدى السينين
 فيه زوائد ومنه اخشوشن يخشوشن اخشيشانا وهذا البناء لازم يفيد المبالغة وإذا قلت اعشوشب
 واخشوشن كان أبلغ من قولهم عشب وخشن أى صارت الأرض ذات نبات وخشن (و) ثالثاً (افعل
 بتشديد الواو نحو اجاولد) يجاولد اجاولداً أصله جلد الهمزة والواو والتشديد فيه زوائد وهذا البناء لازم
 لأن معناه دام مع السرعة في السير وهذا من أفعال الطباع (و) رابعاً (افعل نحو اقعنسس) يقعنسس
 اقعنساساً أصله قعس الهمزة والنون وإحدى السينين فيه زوائد وهذا البناء لازم يفيد المبالغة لأنك
 إذا قلت اقعنسس كان أبلغ في المعنى من قولك قعس أى دخل ظهره وخرج صدره وهذا الباب ملحق
 بأخرنجم من مزيد الرباعي اصدق تريف الاخاق بينهما (و) خامساً (افعل نحو اسلنقى) اسلنقى
 اسلنقاء أصله سلق الهمزة والنون والياء فيه زوائد ثم قلبت الياء ألفاً في الماضى لتحركها وانفتاح
 ما قبلها وكتبت على صورة الياء لانقلابها منها في الطرف وقلبت الياء همزة في المصدر لوقوعها بعد
 الألف زائدة في الطرف وهي ألف المصدر ولم يبطل مع ذلك الاخاق بأخرنجم نظراً إلى الأصل اصدق
 تريفه بينهما فيه لأنه في الأصل اسلنقاي على وزن احرنجام وهذا البناء لازم سوى كلين منه كما سيحى
 ذكرها في المتن لأن معنى اسلنقى نام على قفاه (و) سادساً (افعال) بتشديد اللام نحو احمرار

ط البعير إذا
 بعثقه وعلاه
 رابعها (افعل)
 زنة والنون وثانى
 سسين زائد
 فوه المبالغة ثلاثة
 فان اقعنسس
 من قعس ومعناه
 ظهره وخرج
 لما سئل
 عن معنى
 بقدم بطند
 ظهره تشبه
 الاقنسس فيها
 أن الاقنسس
 لأحلب ومعنى
 س تأخر ورجيه
 فافه (خامس
 منى) مصدره
 بقلب الياء
 لوقوعها بعد
 في الطرف
 وه لمطاوع فعلى
 ساقيته فاسلنقى
 أوقته على قفاه
 عليه وكلتان
 متعديتان يأتى
 في فصل الفوائد
 عند أكثرهم

ن البابين أعني باب اقعنسس واسلنقى بأخرنجم لاتحاد مصدرهما مع مصدره وزنا ومقابلة اللفظين فاء
 ناولاً ومشاركتها زيادة والمصنف نظر إلى أنهما ليسا من مزيد الرباعي ورباعيهما ملحق منه بدحرج فالحاقهما بأخرنجم
 أصلي بل تبعي فأدرجهما في سائر مبدات الثلاثى (و) سادسها (افعال) بتشديد اللام) مصدره أفعيلاً لا بقلب الألف ياء بعد كسر
 لها كيلاً يلزم توالى الفتحات لفظاً وتقديراً وزائده الثالث ثنى المتجانسين اتفاقاً لأن سكون الأوّل ههنا عارض للادغام وفى
 ابتدائى كيلاً يلزم توالى الحركات كذا في شرح المراح وبنائه لزيادة المبالغة على ثلاثيه مختصاً بالألوان والعيوب (نحو احمرار)

زيد أى صار ذا حمرة شديدة فهو أبغ من أحمر بدرجة ومن حمر بدرجتين قصدا بزيادة الحرف إلى زيادة المعنى ثم تقديم بال
الاستفعال لكون زوائده جميعا في أوله وتقديم الافيعل لأن أحد زوائده من جنس الأصول وتقديم الافعوال لكون زائده
أعنى الواو ين قبل اللام وثالث زوائده الافيعلل بعد اللام وتقديمه على الافعلاء مع استوائهما في موضع الزيادة لأن أحد زوائده
من جنس الأصول وتقديمه على الافيعلل نظر إلى مناسبة الافيعلل في الزائد الثاني لكن الأحسن تقديم الافيعلل عليهما تأمل. ووافر
من مزيد الثلاثى بأنواعه. قال (ومزيد الرباعى) المجرد (على ثلاثة) (٣١) أبواب) أحدها (افعلل

بحمار احميرا بالتخفيف في المصدر ومنه اشهاب يشهاب اشهبيا وأصلهما حمر وشهب الهمزة
والآف والتشديد فيهما زوائد وإنما خفف صدر البناء لوقوع آفهما فاصلة بين الحرفين المتجانسين
فيه بخلاف ماضيه ومضارعه حيث لم يقع كذلك فأدغمنا فيهما وإنما قلبت الآف في الماضى
والمضارع في هذا البناء ياء في مصدره بعد كسر عينه فيه حملا على قلب الواو ياء في مصدر افعول
نحو اعشيشا بأصله اعشوشا لكون الواو بعد الكسرة وإنما حمل قلبهما على قلب الواو ياء
حمل النظير على النظير لأنهما حرفا علة في أصل الوضع وإنما قلبت تلك الآف ياء في مصدره لأن
عين فعل ماضيه لما كسر فيه احترازا عن توالى الفتحات إلى سبعة قلبت همزة ساكنة لانقلاب
حائها الأصلي وهو كونها حرف لين ومدة وفتحة أبدا وما انقلبت إليه الآف لا يكون إلا همزة
تارة ساكنة وتارة متحركة وههنا اقتضت السكون لأنها في غير الأول وغير جنب الساكن يكون
كذلك ثم قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولتدل على أنها في الأصل حرف مد ولين أبدا
في أصل الوضع اثلا يبطل ما وضعت الآف لها في الجملة وهى المدية وهذا البناء وبناء الافيعلل قيل
قلب الهمزة القلوبة من الآف ياء في هذا وقيل قلبت الواو ياء في ذلك ملحقا بقشعر من مزيد
لرباعى اصدق تصريف الحلق بينهما وبينه تأمل وبعد قلبها ياء لا تكون كذلك لزيادة المد
عليه وقيل بعد القلب كذلك لبقاء الساكن على حاله وهذا البناء لازم يفيد المبالغة أيضا لأن
احمرا واشهاب للألوان لكنه أبغ من حمر وشهب (ومزيد الرباعى على ثلاثة أبواب وهى على نوعين
خمس وسداسى) فالخامس ما زيد فيه حرف واحد والسادس ما زيد فيه حرفان وإنما لم تأت في مزيد
زيد فيه ثلاثة أحرف كما أتى ذلك في مزيد الثلاثى لعدم وجود كلمة مبنية على سبعة أحرف أما ما زيد
فيه حرفان فهو بابان أحدهما (افعلل نحو احرنجم) يحرنجم احرنجما أصله حرجم الهمزة والتون فيه
زائدتان ومعنى احرنجم الاجتماع يقال احرنجموا أى اجتمعوا والحرنجم العدد الكثير وهذا
البناء لازم لأنه مطاوع فعلى نحو حرجت الابل فاحرنجىم ذلك الابل (و) ثانيهما (افعلل) بتشديد
اللام الأخيرة (نحو اقشعر) يقشعر اقشعرا أصله قشعر الهمزة والتشديد فيه زائدان وهذا البناء
لازم لأنه كاحمر واصفر في كونه الألوان ولذلك لا يتعدى. وأما ما زيد فيه حرف واحد فهو باب
واحد فقط (و) هو باب (فعلل) نحو تدرج يتدرج أصله تدرج التاء فيه زائدة وهذا
البناء لازم لأنه مطاوع فعلى نحو تدرج الحجر فتدرج فهو غير متعد لأنه لا يدل على الفعل لافظ
ولامعنى وإعادل على فعل الفاعل فقط. وهذا الباب أى باب فعلل قد يكون باعتبار ملحقاته ستة أبواب
الأول نحو تدرج وهو لازم كالمس والثاني نحو تجورب وهو متعد لأن معناه ليس الجورب والثالث نحو
تشيطن أى عمل فعلا مكروها وهو متعد أيضا والرابع نحو تروك أى تبتخر وهو لازم والخامس نحو
تسكن أى أظهر التواضع وهو متعد باعتبار اللفظ والسادس نحو تجلب أى ليس الجلباب وهو متعد.

أولقاته حتى لم يذكروا في المفصل عند ذكر مزيد الرباعى ولعل الحق أن نظرا لإمام في ترتيب الأبواب كلها إلى كثرة الاشتقاق
وشيوخ الاستعمال وما ذكرنا من مناسبة ترتيبها للاستيناس بالتعلمين بالوجود والتعليقات ثم إنه لم يذكر ما حقت تدرج لعدم الاعتد
بها لقلة استعمالها أولان أكثرها من ما حقت تدرج وإلحاقها بتدرج اعتبارى. وهى على الشهور خمسة تجورب أى ليس الجورب
وتشيطن أى فعل فعلا مكروها وترهوك أى مشى تفتاخ وتحرك إلى طرفيه وتسكن أى أظهر النل والسكنة وتجلب أى لبس الجلباب

يزاد على ملحقات دحرج قلنس بزادة النون وزنه فعل وزلزل من ملحقات دحرج على رأى السكوفين فوزنه فعل
 المجرد عند البصريين ومضاعف الرباعي فوزنه فعل وتزلزل من زيد زلزل فوزنه إما تفعلل أو تفعّل وألحق بعضهم أفعّل
 اطمأن باقشعر ذهاباً إلى أن همزة اطمأن من يدة فأبواب الصرف إذا لم يعد زلزل وتزلزل تسكون تسعة وثلاثين سبعة منها أصول
 عداها مزيده وهى على ثلاثة أنواع رباعي وخماسى وسداسى وكل منها إما ملحق أو غير ملحق والثانى من الرباعي ثلاثة ومن
 سى ستة وسادسها تفعّل من مزيديات الرباعي ومن السداسى ثمانية اثنان منها مزيد الرباعي نحو احرنجم وانشعر والأول
 بقى بدحرج وهو مع قلنس سبعة وإما ملحق بتدحرج وهو سبعة أيضاً كما عرفت إلا أن الإلحاق فى تمسك باعتبار أن ميم
 كىكة عوض عن واو السكون فكأن ميم تمسك كالواو وقعت فى الوسط غير مفيدة للمعنى وإلا فقد ذكروا أن زائد
 باق لا يكون فى أول الكلمة ولا يكون حرف تضعيف ولا ألفاً زائدة ولا يكون مطرداً فى اقادة المعنى حتى يحمل على الغرض
 المطى وهو الضبط بالحق لعدم إمكان حمله على الغرض المعنوى بعد ظهور معانيه ومن ههنا لم يجعلوا أنعل وأخويه ملحقا
 راجع بل موازنا له ولا تفعل (٢٢) وتفاعل ملحقا بتدحرج وإن ذهب إلى إلحاقهما الزمخشري وابن الحبيب فقليل

[فصل : فى الوجوه التى اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر] الفصل فى أصل الوضع مصدر بمعنى
 القطع وفى اللغة يقال فصات بين الشيئين إذا فرقت بينهما وفى الاصطلاح بمعنى التفریق بين الحكيمين
 حين بين أحدهما وشرع فى بيان الآخر سواء كانا فى شىء واحد أو فى شيئين وسواء كانا متباينين أو متساويين
 وسواء كانا إجماليين أو أحدهما إجمالياً والآخر تفصيلياً وهو ههنا بمعنى اسم الفاعل أى الفاضل وقد
 وقع بين حكيمين الأول إجمالى والثانى تفصيلى ويدل على ذلك سياق الكلام فى بيان الوجوه التى اشتدت
 الحاجة إليها . والمصدر عبارة عن لفظ دل على المعنى الحادث من الذات لا غير سمي حدثاً وحدثاناً وفعلاً
 حقيقياً واسم معنى (وهى) أى الوجوه التى اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر (سنة) أحدها
 (الماضى) وهو مادل على زمان قبل زمان إخبارك قلت كضرب ونحوه أما خروج إن قلت من الحد
 فى الدلالة ودخول لم يضرب فيه فى الدلالة فبواسطة حرف الشرط ولم الجحد والمراد من الدلالة فيه الدلالة
 الوضعية حتى لو جرد عنها لا يخرج الأول منه ولا يدخل الثانى فيه (و) ثانيها (المضارع) وهو
 مادل على زمان الحال والاستقبال على سبيل البدلية كيضرب وأشباهه أما ما قيل إن الحد منقوض
 بأسماء الأفعال كأف فانه بمعنى أنضجر ولفظ المستقبل ولفظ غد وبعد غد فهذه المذكورة غير
 مستقبلية فغير واردة لأن المراد من الدلالة على الزمان المستقبل دلالة بالصيغة والهيئة (و) ثالثها
 (الأمر) وهو مادل على طلب الفعل فى الزمان الآتى كأنصر ولينصر ونحوها (و) رابعها (النهى)
 وهو ما تنجزم بلا من حيث اللفظ بدل الأمر من حيث المعنى وهو عبارة عن طلب الكف عن الفعل

ذلك منها تجوز
 ما كل والتسهيل
 ط ولم يجعلوا
 تفعّل وأخواته
 فا باحرنجم وإن
 ز بعضهم إلحاق
 بذا لعدم التضعيف
 رف الأصل وقد
 نا ملحق الرباعي
 ساسى وماحق
 سداسى اطمأن
 نس واسلنق
 ق باحرنجم على
 مور فأقسام
 دات باعتبار
 اق وعدمه سنة.

أولت من أين يحكم على أحد المعادلين بالأصالة وعلى الآخر بالإلحاق . قلت معروف الأصل وتجرده
 الزيادة كدحرج أو قلة زيادته كتدحرج و احرنجم أو كثرة استعماله فى كلامهم وعلامة الإلحاق اتحاد المصدرين وتوافق
 ند فيهما ذاتاً ومحللاً فاحفظه فانه بحث شريف وضبطه لطيف . [فصل] هذا فصل وهو فى اللغة مصدر بمعنى
 سل وفى عرفهم ما يفرق بين النوعين من الكلام إذ ما قبله تعديد الأبواب وما بعده بيان المشتقات منها (فى الوجوه)
 السكلمات مأخوذة من وجه الشىء أى طريقه والسكلمات طرق المعانى فسميت بالوجوه (التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من
 صدر) اضبط صيغها ولكثرة فروعها وفيه تنبيه على أصالة المصدر فى الاشتقاق لكن ينبى أن يعلم أن ذلك فى مصدر الثلاثى إذ
 ر غيره مشق من الماضى باتفاق الفريقين (وهى) أى تلك الوجوه (سنة الماضى والمضارع والأمر والنهى)

[ل] (الوجوه التى اشتدت الحاجة) أى هذه الألفاظ التى سند كرها مفصولة عما قبلها لانفصال معانيها كائنة فى بيان
 يوه أى السكلمات إما من الوجه بمعنى العضو المعروف فوجه الشبه كون المعانى معروفة بها كما أن الانسان يعرف بوجهه
 من الوجه بمعنى الطريق فوجه الشبه كونها موصلة لسماعها إلى معانيها المقصودة منها كما أن الطريق يوصل سالكه إلى
 وده (قوله إلى إخراجها من المصدر) إما بالذات أو بالواسطة (قوله وهى سنة) بناء على أن ما عداها من المشتقات لم تشتد
 جة إليها وإن كان أصل الحاجة ثابتاً وإن سلم فلا حصر .

واسم الفاعل واسم المفعول) اعلم أن المشتق من المصدر نوعان فعل واسم فاشتقاق الفعل بحركات العين بحذف أو اشتقاق الاسم بالحرز والثلاثة أحدها اليم مصدرية كانت أوزمانية أو آلية والثاني التاء فردية كانت أونوعية والثالث الياء تصغيرية كانت أونسبية ثم المضارع مأخوذ من الماضي وسائر المختلفات : أعني نفي الحال ونفي الاستقبال وتأكيد الجهد المطلق والمستغرق والأمر والنهي مأخوذ من المضارع بزيادة ما ولا ولما والأمر والالتهاية عليه وكذا الصفات الخمس من اسم الفاعل والصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل مشتقات من المضارع على رأى الجمهور بشهادة احتمال الأزمنة الثلاثة في زيد ضارب الآن أوغدا أوأمس واستتار ضمير الغائب والمخاطب والمتكلم في نحو زيد ضارب وأنت ضارب وأنا ضارب وأما عملها فهو وإن كان باعتبار إسناد الحدث إلى الذات لكن باعتبار كونها مدلولين بالفعل والفاعل الاصطلاحيين وأما فعلا التعجب فمأخوذان من اسم التفضيل لكن نقل صيغتهما إلى صيغة الماضي والأمر ومعناها إلى معنى المصدر والمصنف اقتصر على ذكر الأقسام الستة اكتفاء بالأحوج إلى البيان . ولما توقف معرفة المشتقات على معرفة المصدر وناسب ضبط صيغة التقياسى فضله أولا بقوله (فأما المصدر) وهو الاسم الدال على الحدث فقط (فلا يتخلو من أن يكون ميميا أوغير ميمى) والمراد بالميمى ما يكون في أوله ميم زائدة فنحو من ومد غير ميمى عرفا (فإن كان (٢٣) غير ميمى) قدم الميمى في اللف لكون مفهومه

أوعن طلب ترك الفعل نحو لا ينصر ولا تنصر ونحوها والنفي ما لا ينجزم بلا وهو عبارة عن الاخبار بعدم صدور الفعل عن الفاعل في الزمان الآتى نحو لا ينصر ونحوه (و) خامسها (اسم الفاعل) وهو مادل على منشيء الفعل نحو ناصر وأشباهه من الثلاثى ، وقيل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث وبه يخرج ما قيل إن الأفعال كهادلة على ذات يصدر منه الفعل فلا يكون الحدث مانعا (و) سادسها (اسم المفعول) وهو مادل على ذات من وقع عليه الفعل كمنصور ونحوه . واعلم أن في حصر الوجوه التى اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر في الستة تساعا لعدم انحصارها فيها لأن اسم الزمان والمكان واسم الآلة والنفي والجهد من تلك الوجوه اللهم إلا أن يقال فى النفي والجهد إن النفي يشبه النهى صورة والجهد يشبه النهى معنى فلهذا تركهما من الحصر فله وجه وأما ترك اسم الزمان والمكان والآلة فلا وجه له (فأما المصدر) هذا شروع في بيان صيغة المصدر لأنه لما احتيج في إخراج تلك الوجوه من المصدر أراد أن يبين صيغته أولا فقال فأما المصدر (فلا يتخلو من أن يكون ميميا أوغير ميمى فان كان غير ميمى فهو سماعى) أى مقصور على السماع والمراد من الميمى ما يكون أول حروفه ميميا زائدة على نفس السكامة وخرج ما خلا من اليم من كونه مصدر ميميا وكذا أشباهه ومن غير الميمى ما لا يكون كذلك (ونعنى) أى مرادنا (بالسماعى) أى الشأن (يحفظ كل مصدر على ما جاء) أى سمع (من العرب ولا يقاس عليه) أى والحال أن كل مصدر لم يثبت بالقياس على مصدر سمع من العرب فهو سماعى

الضمير للشأن (يحفظ كل مصدر) خصوص بصيغة (على ما جاء) وسمع (من العرب ولا يقاس) أى لا يجرى القياس (عليه) وهذا (ميميا وغير ميمى) والمراد من الميمى ما يكون في أوله ميم زائدة نحو مقتل وغير الميمى ما لا يكون كذلك نحو ضرر وشتم وأمن وموت (قوله فان كان المصدر غير ميمى فهو سماعى) أى إن كان ثلاثيا تركه لانفهامه من سياقه (قوله ونعنى بالسماعى) أنه يحفظ كل مصدر (الظاهر أن يقال ونعنى بالمصدر السماعى كل مصدر الخ) فلا بد من تأويل إما في الأول : أى نعنى بكون المصدر سماعيا أوفى الثانى : أى نعنى بالمصدر السماعى أنه يحفظ الخ فتأمل أو المراد من الحفظ الذكر على وجه اللزوم . وحاصل كلامنا أن المصدر السماعى هو المصدر الذى يلزم حفظه على ما جاء من العرب (قوله فلا يقاس عليه) ليس من التعريف لأنه لو كان منه مع عدم الاحتياج إليه في المنع والجمع لزم المصادرة في قوله لأنه لا يقاس إذ هو تعديل لقوله وهو سماعى بل تفريغ على كون المراد من السماعى هذا المذكور لكونه لازما لوجوب الحفظ إذ لو جاز القياس لما وجب حفظه . وحاصل كلامنا أن المصدر الغير الميمى من الثلاثى سماعى وهذه دعوى لابد من تحريرها قبل إقامة الدليل عليها فعنى ماسوى السماعى ظاهر وله معنى ولازم أماء عنه ما لزمت حفظه على ما جاء من العرب وأما لازمه فعدم جواز القياس عليه وإعنايين لازمه وإن كانا بيان المعنى كافي في التحرير لأنه يستدل على هذه الدعوى بوجود لازمه فينبه أولا ليقبل الدهن دليله بالتردد فالبين في التجرى لازمية المعنى السماعى من غير تعرض لوجوده في المصدر الغير الميمى من الثلاثى . وأما الدليل فبيان وجوده فيه ليثبت ملزومه

سبب صادق على غير الميمى الثلاثى (لأنه لا قياس لمصدر الثلاثى) وما بنى منه للمبالغة والتكثير في الفعل نحو التهذار بمعنى الهذر
كثير والحثي بمعنى الحث البابغ كاهو مذهب سيويه لأنه في الثلاثى فقط ومصدره سماعى . وقال العلامة الزحشرى : ينبغي
يكون ذلك قياسا لأنه كذا الاستعمال ثم أوزان مصدر الثلاثى على ما وجدت أحد وأربعون يندرج بعضها في بعض نحو فعل
ركات الفاء وسكون العين وفعله كذلك وفعل على كذلك وفعلان كذلك وفعلان بفتحين وفعل بفتح العين وحركات الفاء وفعل
تفتح وكسر العين وفعله بفتح العين وكسرها وفعل بحركات الفاء وفعله كذلك وفعل بالفتح وفعل بفتح الفاء وفعله
تفعل بالضم ومفعل بحركات العين ومفعل بفتح العين وكسرها وفعل وفعل وفعله ومفعول وبناء المبالغة تفعل بفتح الفاء وكسرها
ففعلى بكسر الفاء وفتح (٢٤) الاء (و) أما (مصدر غير الثلاثى) من الرباعى المجرد والمزيدات (فهو قياسى)

وهذا إما بصور في مصدر الثلاثى المجرد (لأنه لا قياس لمصدر الثلاثى) المجرد لتعذر ضبطه لكثرة حتى قيل
إن مصدر الثلاثى لا يمكن تعداده لأنه يرتقى على ما ذكره سيويه إلى اثنين وثلاثين بابتراك تعدادها عمدا
لثلايطول ككتابي فلما تعذر ضبطه لكثرة أبقى على ما سمع من العرب هذا مذهب سيويه وأما مذهب
الزحشرى فإن مصدره قياسى لكثرة استعماله وأوزان مبالغة مصدر التفعال نحو التهذار مبالغة للهذر
والتعاب مبالغة للعب والفعالى نحو الدليلي مبالغة للدليل والحثي مبالغة الحث ومصدر غير الثلاثى قياسى
لعدم تعذر ضبطه لأن مصدره يصدر على طريق واحد وضع في الألفاظ معاومة مقدرة كالأفعال في باب أفعل
والانفعال في باب انفعال والاستفعال في باب استفعال ونحوها من مزيد الثلاثى وكالفعالة والفعال والتفعال
والافعال والافعال في الرباعى وزيدته وأما كلاما بكسر الكاف وقتالا بكسر القاف وتحولا بفتح الميم
وزلزلا بفتح الزاي الأولى من كلم وقائل وتحمل وزلز شاذ فلا اعتداد به (فإن كان) المصدر
(ميميا فينظر في عين الفعل المضارع فإن كان عينه مفتوحا أو مضموما فالمصدر الميمى والزمان والمكان
منه) أى مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا أو مضموما (على) وزن (مفعول بفتح الميم والعين
وسكون الفاء) أما فتح الميم في المصدر فاختفة الفتحة ولدفع الالتباس باسم الآلة على تقدير الكسر
وبمفعول الفعل الزائد على الثلاثى على تقدير الضم وأما فتحه في الزمان والمكان فهذين الوجهين
ولتكون حركة العوض موافقة لحركة العوض تأمل وأما فتح العين في كلاهما فاختفة وأما سكون
الفاء فلثلاثين توالى أربع حركات متواليات في كلمة واحدة وإنما اختير الفاء لذلك لأنه لزم التوالى
الذكر من الميم ورفعها بإسكان ما هو قريب منه أولى من غيره كالمفتوح من فتح يفتح بفتح
ما يقابل العين في الماضى والمضارع والمعلم من علم يعلم بفتح ما يقابلها في المضارع ونحوها مما فتح
عين فعل مضارعه وكل مدخل من دخل يدخل بضم عين فعله في المضارع والحسن من حسن
يحسن بضم عين فعله فيهما ونحوها مما كان عين فعل مضارعه مضموما فإن هذه الأمثلة تصلح
للمصدر الميمى والزمان والمكان وقد يجيء المصدر الميمى والزمان والمكان مما كان عين فعل
مضارعه مفتوحا على وزن مفعلة بكسر العين نحو محمدا من حمد يحمد إلا أنه لم يذكره لشذوذه وهو
داخل في قوله (إلا ما شذ) أى لا يجيء المصدر الميمى والزمان والمكان على وزن مفعول بفتح
العين في بعض المواضع مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا أو مضموما بل يجيء بكسرها لكن

على سن واحد
كالأفعلة والفعال
المجرد والافعال
تفعيل والافعال
لاستفعال من
ييدات غير أن
فعل والاستفعال إذا
يا من الأجوف
تفعيل إذا بنى من
أقص يعل حرف
لثة منها ويعوض عنها
بناء في الآخرة نحو
طابة من أجوب
ستجاز من استجوز
نسالية من سلى وإما
نحو كلاما بكسر
كاف وتشديد الاء
كحمالا بكسر الاء
نفة أهل العين وأما
لزالا بفتح الزاي
المثقل مضاعف الرباعى
الأفصح كسر الزاي
وإن كان) أى المصدر

ميميا (الضابطة فيه أنه ينظر في عين الفعل المضارع فإن كان) عينه (مفتوحا
ومضموما فالمصدر) الميمى (و) كذا اسمى (الزمان والمكان منه) أى مما كان عينه كذلك (مفعول) في الوزن (بفتح الميم)
اختفة وكثرة استعماله (والعين) أما يحينه بالفتح من مفتوح العين والتوافق وأما من مضموم العين مع أن في الضم توافقا
لرفضهم مفعلا بالضم في كلامهم ونحو مكرم ومعون من النواذر واختير الفتح على الكسر لحقته (وسكون الفاء) لشد
والى أربع حركات وأنه قريب بسبب التوالى : أعنى الميم مفتوح ومشرب من المفتوح ومدخل من المضموم (إلا ما شذ)
بى بكسر العين

هو كونه سماعيا لامتناع الانفكاك فلا مصادرة

(نحو المطاع والغرب والمشرق والمسجد) لموضع السجود ثم جعل اسما لما بنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد (والمسك) (بمعنى النسيك وهو العبادة (والجزر) لمكان الجزر وهو تحزالابل (والمسك والنبث والمفرق) ومفرق الرأس وسطه سمي به لأنه موضع مفرق الشعر (والمسقط) يقال هذا مسقط رأسى أى موضع ولدت فيه (والحشر) لحشر الجميع) فإن هذه الأسماء مفعول (بكسر العين وإن كان القياس) فيها (الفتح) لأنها من يفعل بضم العين سوى (٢٥) الجمع فانه من مفتوح العين وقد جاء الفتح في بعض

ذلك على الشذوذ أى مخالف للقياس لا للاستعمال وهو المراد منه ههنا (نحو المطاع) بكسر الهمزة من طلع يطالع بضم عين الفعل في المضارع لمكان طلوع الشمس وزمانه وهو يصلح للمصدر أيضا (والغرب) بكسر الراء من غرب يغرب بضم عين الفعل في مضارعه لمكان غروب الشمس وزمانه والمصدر الميمى (والمسجد) بكسر الجيم من سجد يسجد بضم عين الفعل في مضارعه لمكان السجود وزمانه والمصدر الميمى هذا مذهب غير سبويه وأمامذهبه فالمسجد بفتح الجيم لا غير لو أراد به موضع السجود (والمشرق) بكسر الراء من شرق يشرق بضم عين الفعل في مضارعه لمكان شروق الشمس وزمانه والمصدر الميمى (والجزر) بكسر الزاي من جزر يجزر بضم عين الفعل في مضارعه لمكان جزر الابل وزمانه والمصدر الميمى (والسكن) بكسر الكاف من سكن يسكن بضم عين الفعل في المضارع لمكان السكون وزمانه والمصدر الميمى (والنبث) بكسر الباء من نبث ينبث بضم عين الفعل في مضارعه لمكان النبات وزمانه والمصدر الميمى (والمسك) بكسر السين من نسيك ينسيك بضم عين الفعل في مضارعه لمكان النسيك وزمانه والمصدر الميمى (والمفرق) بكسر الراء من فوق يفرق بضم عين الفعل في مضارعه لمكان الفرق وسط الرأس وزمانه والمصدر الميمى (والمسقط) بكسر القاف من سقط يسقط بضم عين الفعل في مضارعه لمكان السقوط وزمانه والمصدر الميمى (والحشر) بكسر الشين من حشر يحشر بضم عين الفعل في مضارعه لمكان الحشر وزمانه والمصدر الميمى (والمرفق) بكسر الفاء من رفق يرفق بضم عين الفعل في مضارعه لمكان الرفق وزمانه والمصدر الميمى (والجمع) بكسر الميم من جمع يجمع بفتح عين الفعل فيهما لمكان الجمع وزمانه والمصدر الميمى ومنه المحمودة بكسر الميم الثانية كما أشير إليه (بكسر العين) أى بكسر ما قبل العين على وزن مفعول بكسر العين (في الجميع) في هذه الأمثلة كقولنا وإن كان القياس الفتح إلا أنه يجيء بالكسر على خلاف القياس وقد روي الفتح في بعض هذه الأمثلة وهو المسك والمطلع والمغرب والجمع وأجيز في الكل قياسا عليها وإنما لم يفرق بين المصدر الميمى والزمان والمكان فيما إذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما سواء كان استعمالها على القياس أو على الشذوذ أما على القياس فالماضي وأما على الشذوذ فلوجودها كذلك بالاستقراء (وإن كان) المضارع (مكسورا العين) فالمصدر الميمى منه على وزن (مفعول بفتح الميم والعين وسكون الفاء) كما هو ولا يجيء المكان والزمان منه على هذا الوزن بل على كسر العين كما سيجيء في المتن كالمضرب والمجلس والمنكح والمصرخ ونحوها مما كان عين مضارعه مكسورا فإن هذه الأمثلة بالفتح مصدر ميمى وبالكسر اسم الزمان والمكان ولا يوجد المصدر في وزنها في هذا الباب غالبا ولهذا استثنى الشيخ بعد إثبات هذا الحكم بينهما وبين المصدر بقوله (إلا المرجع والمصير فانهما مصدران) من هذا الباب (وقد جاء) بكسر العين (مشتريكين في الوزن مع الزمان والمكان وكذا جاء لفظان آخران من هذا الباب مشتريكان في الوزن معهما كالحيض والمعجب بكسر ما قبل العين فيهما كذا في شرح الهارونية (والزمان والمكان منه على وزن مفعول بكسر العين)

للإشارة إلى قلة ما خالف الضابط المذكورة فانهما مصدران وقد جاء من يفعل (بكسر العين) مشتريكين في الوزن مع الزمان والمكان لحقة الكسرة ههنا بشهادة النون (والزمان والمكان منه) أى من مكسور العين على (مفعول بكسر العين) كالحلج وذلك للتوافق في العين والإشارة إلى انجطاط رتبة يفعل بالكسر بإيقاع مخالفة الزمان والمكان منه للمصدر

(قوله نحو المطاع) ليس غرضه حصر ما شذ منه نحو محمودة ومظنة وغيرها ولذا أورد لفظ نحو (قوله إلا المرجع والمصير) على الحصر المهلاك والمبيع المصدران ونحوهما

لحميض (قوله والمضاد
سواء كان مهموز الفاء

صرح به صاحب الغريب هذا هو القياس وقد جاء شادا بضم العين نحو ميسر وبقبحه نحو موضع

لأن الكسر مع الواو أخف من الفتح معها إذ السافة بين الفتحة والواو منفرجة وأما في اليائي فالفتح بعد الياء كالصعود من السفل إلى العلو فيثقل على اللسان قال بعض الكمل بجيء مفعل بالكسر من المثال بشرط كونه واو يا محدوفا فاؤه في مستقبله وإن لم يحذف فالصدر بفتح العين والزمان والمكان بكسرها وإن كان يائيا فخكته حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب اهـ (واللفيف المقرؤ كالناقص) في بجيء الثلاثة على مفعل بالكسر نحو مطوى من يطوى وماوى من يأوى بالفتح (و) اللفيف (المفروق كالمعتل الفاء) في بجيء الثلاثة على مفعل بالكسر نحو موق من يقي بالكسر وموجى من يوجى بالفتح لم يجيء اللفيف من يضل بالضم (٢٨) ثقله مع حرف العلة ولثلا يلزم قاب الياء واوا لأنه مهجور . اعلم أن

فيه دون الفتح والضم أما الفتح فثلاثا يقع الاشتراك بين المتباينين أى بين الناقص والمثال وذلك أن كل واحد منهما مبين للآخر من حيث إن حرف العلة في الناقص في الآخر وفي المثال في الأول وأما الضم فاعدم وجود مفعل بضم العين في كلامهم كاسم أما المعتل الفاء المضاعف فهو يأتي من باب علم فقط نحو وء يوء فالصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالكسر نحو مودء والأصل مودد تأمل . أما المعتل الفاء المهموز فهو على نوعين مهموز العين ومهموز اللام ولا يجيء منه مهموز الفاء فهموز العين منه يأتي من بابين الأول من باب ضرب وهو من الواوى نحو وأد يوء والثاني من باب علم وهو من اليائي نحو يئس يئس على أن الكسر فيه لغة فالصدر والزمان والمكان على مفعل بالكسر نحو موءء ومئس ومهموز اللام منه يأتي من ثلاثة أبواب الأول من باب ضرب نحو جاء بجيء . والثاني من باب فتح نحو وطاء يطاء وهو من باب ضرب في الأصل وقيل من باب علم والأول أصح والثالث من باب حسن نحو وضؤ يوضؤ فالزمان والمكان والصدر من هذه الأبواب على مفعل بالكسر نحو موجى وموضى وموطى وأما المعتل الفاء غير المضاعف والمهموز اللام فهو يأتي من خمسة أبواب الأول من باب ضرب نحو وعد يعد والثاني من باب فتح نحو وضع يضع وهو من باب ضرب في الأصل والثالث من باب علم نحو وجل يوجل والرابع من باب حسب نحو ورث يرث والخامس من باب حسن نحو وسم يسم فالزمان والمكان والصدر منها على مفعل بالكسر نحو موعد وموضع وموجل ومورث وموسم وأما موجد من باب نصر فهو لغة عامرية (واللفيف القرون) وهو الذى يكون عينه ولامه حرفي علة لآمن جنس واحد وإن كانا من جنس واحد يسمى اللفيف المقرؤ المضاعف الناقص وقد مر ذكره (كالناقص) أى يكون وزن مصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعل بالفتح سواء كان مهموزا أولا وإن كان مهموزا فهو يوجد من الفاء لا غير وهو يأتي من باب علم فقط نحو أوى يأوى مصدره وزمانه ومكانه مأوى والأصل مأوى على وزن مفعل بالفتح وإن كان غير المهموز فهو يأتي من بابين فقط أحدهما من باب ضرب نحو طوى يطوى ونحوه وثانيهما من باب علم نحو قوى يقوى ونحوه فالصدر والزمان والمكان على وزن مفعل بالفتح نحو مطوى ومقوى والأصل مطوى ومقوى بتحريك الياء وإنما حمل اللفيف القرون على الناقص في ذلك الحكم لأنه كالناقص في كون آخره حرف علة فحمل عليه (والفروق) أى فاللفيف المفروق وهو الذى كان فاؤه ولامه حرفي علة (كالمعتل الفاء) أى يكون مصدره وزمانه ومكانه مفعل بالكسر كالمعتل سواء كان مهموزا أولا أما كونه مهموزا فوجوده في العين فقط وهو يأتي من باب علم فقط نحو وئ يواى

المفروق يشبه المثال الناقص فمنهم من حمله على المثال كالصنف إذ لا ينظر أولا فاء الفعل لحاقه بما يناسبه في فاء أولى ومنهم من حمله على الناقص ليطرد لقرون واختاره من السكل وذكر ضابطة فقال إن مفعل بالكسر المصدر بالواوى المحذوف في مستقبله زمان والمكان من بالواوى ومن مفعل بالكسر إذا لم من معتل اللام وأن مفعل بالفتح لتفسير ذكر جميعا . ولما غلب المصنف من صدر الثلاثي قال : نسوله واللفيف ررون) سواء كان مهموز الفاء أولا

فصدره

دل على هذا حكمهم على ماوى الإبل بالكسر أنه شاذ (قوله واللفيف المفروق الخ)

عند المصنف وقد نقل التفاتاني عن بعض المتأخرين التصريح بأن حكمه كالناقص وفهم من كلام الجوهرى أيضا وفي كلام حب المفتاح إيماء إليه وأن اعتبارهم بلام الفعل في أمثال هذا الحكم يؤيده ولأن كون حكم طوى مثل رى يرجعه وأيضاً دليل قص يقتضى الحمل عليه وإن شئت ضبط هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع ما يتلى عليك من الكلام حتى يشير إليك بينان . اعلم أن قياس المصدر الميمى اسمى الزمان والمكان من الثلاثي المجرد منحصر على وزن مفعل بالكسر وهو المصدر الثلاثي والى المحذوف فاؤه في مستقبله والزمان والمكان من المثال الواوى من يفعل بالكسر إذ لم يكن معتل اللام ومفعل بالفتح وهو لغير كجميعاً فحفظ هذا الضبط ينفعك في المرام فإنه غير موجود في كتب الأثام لأنه من منى القى الأقدام وقد ضل عنه أكثر الأقوام

لمصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعول بالكسر نحو موئى وأما كونه غير مهموز فيوجد في ثلاثة أبواب فقط أحدها من باب ضرب نحو وقى يقي والثاني من باب علم نحو وحى يوحى والثالث من باب حسب نحو ولى يلى فالمصدر والزمان والمكان منها على وزن مفعول بالكسر نحو موئى وموحى ومولى وإتمام العمل المفروق على المعتل الفاء في ذلك الحكم لأنه كالمعتل في كون أوله حرف علة وكالتناقص في كون آخره حرف علة فعمله البعض في ذلك الحكم على المعتل الفاء نظراً إلى ذلك ومنهم الشيخ والبعض الآخر على الناقص نظراً إلى ذلك ومنهم شارح المراح (وإن كان الفعل زائداً على الثلاثي) سواء كان رباعياً مجزئاً أو مزيداً ملحقاً كان أو موازناً أو خماسياً أو سداسياً وسواء كان من الثلاثي أو الرباعي وسواء كان الفعل صحيحاً أو مهموزاً أو مضاعفاً أو معتلاً أو لازماً أو متعدياً (فالمصدر الميمي والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً (يكون على وزن مضارع مجزئ ذلك الباب إلا أنك) أى إلا أن الفرق بينهما عندك أن (تبدل حرف المضارعة بالميم المضمومة) فصارت صيغة كل واحد منها على صيغة اسم المفعول لأن الفعل يقع في كل واحد منها فصار كل واحد منها محلاً للفعل فشابه كل واحد منها اسم المفعول فصارت صيغتها على صيغة اسم المفعول وأما المصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول من الفعل الرباعي المجرد الصحيح غير المضاعف المهموز نحو مدرج يفتح الرأى من المتعدي ومدرج يفتح البناء من اللازم للمصدر والزمان والمكان ومدرج به للمفعول لأنه لا يجرى اسم المفعول من اللازم إلا بواسطة حرف الجر سواء كان ثلاثياً أو زائداً ولهذا قال الزنجاني وبحرف الجر في السكك فكان يلزم الشيخ أن يشير إلى هذا وأما المختار من المضاعف منه نحو منزل ومزول به من اللازم وحجب من مضاعفه من المتعدي ولا يجرى المهموز منه أيضاً مطلقاً وأما من المعتل نحو موسوس متعدياً ولا يجرى لازماً وأما من ملحقته نحو مجلب من المتعدي ومحوّل به من اللازم ولا يجرى منها أى من الملحقات مضاعف ولا معتل ولا مهموز مطلقاً بنسبة ثلاثها فخرج الجواب عن الاعتراض مثل قردد وهول وكذا فائده وكذا الحكم في كل المزيدات. وأما الرباعي المزيد على الثلاثي المجرد نحو مكرم ومفرح ومقاتل من المتعدي ومجرب ومجرب به من أجرب لازماً ومموت ومموت به من موت الإبل لازماً ولا يجرى اللازم من المفاعلة وأما من مضاعفه نحو معد والأصل معد من أعدد ومجرب من جيب ومجاد من جاد وأما من مثاله نحو موعده من أوعده ومورم من ورم وموثب من أب وأما من أجوفه نحو مجاب فالأصل مجوب من أجوب ومقول من قول ومجاوب من جاب وأما من ناقصه نحو معطى من أعطى ومسمى من سعى ومجاني من جاني وأما من مهموز الفاء نحو مؤد من أدم ومأول من أول ومؤاخذ من أخذ وأما من المهموز العين نحو مسار من أسار ومراس من رأس وموأل من وأل وأما من المهموز اللام نحو مبدأ من أبدأ ومبوأ من بوأ ومفاجأ من فاجأ وأما من اللين المقرون نحو مرو من اروو فالأصل مروو بالواو ومن اليائي محى من أحيا فالأصل محي وإتمام العمل المقرون فيها السبق عمل القلب منه ومقوى من قوو فالأصل مقوو بالواو قلبت الواو الأخيرة بإعطاء مقولها وانكسار ما قبلها كما مر هذا في مجردة ومن اليائي محى من حي وإتمام العمل المقرون فيها كالمراعاة هنا لأن الواو الأولى والياء الأولى مدغم فيهما مساوى من ساوى وأما من اللين المفروق نحو مولى من أولى ومولى من ولى وموافق من وافى قلبت الياء في كلها ألفاً لوجود موجب القلب وأما من الخماسي المزيد على الثلاثي إمام من انفعال نحو منقطع ومنقطع به من انقطع لازماً ولا يجرى منه المتعدي وإمام من الانفعال نحو مختبر من اختبر متعدياً لأنه بمعنى اتخذ ومختبر ومختبر به من

احترق لازما و إمامن الافعال نحو محمر ومحمر به بلا إدغام من احمر لازما ولا يجيء منه المتعدى و إمام
من التفعّل نحو متكسر ومتكسر به من تكسر لازما ومتكسر من تقسم متعديا وإمامن التفاعل
نحو متباعد عنه من تباعد لازما ومتنازع من تنازعنا الحديث متعديا وإمامن مضاعفها نحو منصّب
ومنصب فيه بلا إدغام من الافعال لازما ولا يجيء منه المتعدى ومتعدد بلا إدغام من الافعال
متعديا ولا يجيء منه اللازم ومتجبب من التفعّل متعديا ولا يجيء منه اللازم ومتجانب بلا إدغام
عن التفعّل متعديا ولا يجيء منه اللازم ولا يجيء المضاعف من الافعال وإمامن مثالها نحو متصل من
الافتعال فالأصل موصل قلبت الواو تاء ثم أدغم التاء في التاء ومتوكل من التفعّل ومتواجب من
التفاعل وهذه الأمثلة كلها من المتعدى ولا يجيء اللازم منها مثالا ولا يجيء المثال من الافعال
والافعال وأما أجوفها نحو منجور ومنجور عنه بلا قلب من الافعال لازما لامتعديا ومختير بلا قاب
من الافعال متعديا لالازما ومعور ومعور به من الواوى ومبيض ومبيض به من اليائى من الافعال
لازما لامتعديا ومتروّد من التفعّل متعديا لالازما ومتجاوب ومتجاوب عنه من التفاعل لازما لامتعديا
وأما من ناقصها نحو منقضى ومنقضى عنه من الانفعال لازما لامتعديا ومنجى من الافتعال متعديا
لالازما ومرعو ومرعو عنه من الافعال لازما لامتعديا ومتلقى من التفعّل متعديا لالازما ومتفادى من
التفاعل متعديا لالازما ، وأما من لفيف مقرونها نحو منز وى ومنز وى به من الافعال لازما لامتعديا
ومحتوى ومحتوى به من الافعال لازما لامتعديا ولا يجيء اللفيف من الافعال مطلقا وأما كون
مرعوى لفيفا منه فريف وكذا لا يجيء اللفيف من التفاعل مطلقا ومقتوى من التفعّل متعديا لالازما
وأما من اللفيف المفروق نحو متولى من التفعّل متعديا لالازما ولا يجيء ذلك مما سواه ، وأما من
الخاصى المزيد على الرباعى نحو متدحرج ومتدحرج به لازما لامتعديا ولا يجيء منه الوجوه التى ذكرتها
فى المزيد الثلاثى سوى المعتل المضاعف نحو متوسوس متعليا لالازما وأغيره نحو متزلزل ومتزلزل به
لازما لامتعديا وأما من ماحقانه نحو متجورب متعليا لالازما ومتشظن متعليا لالازما ومترهوك
ومترهوك به لازما لامتعديا ومتمسكن متعليا لالازما ومتجلبب متعليا لالازما وأما من السداسى
المزيد على الثلاثى نحو مستخرج متعليا ومستحجر ومستحجر به لازما من الاستفعال ونحو معشوشب
ومعشوشب به لازما من الافعال ونحو مجاوذ ومجاوذه لازما من الانعوال ونحو متعشس ومتعشس
به لازما من الافعال ونحو مسلق ومسلق عليه لازما ومغرندى ومغرندى متعدين من الانعلاء
ونحو محمر ومحمر به لازما من الافعال ولا يجيء من الوجوه التى ذكرناها فى الخاصى المزيد على
الثلاثى منها سوى الانعلاء والاستفعال وأما من الانعلاء فيجىء منه الناقص لاغيره نحو معرورى
متعديا وأما من الاستفعال فيجىء منه المضاعف نحو مستقرر ومستقرر به بلا إدغام لازما
ومتجبب بلا إدغام متعديا والمهموز القاء نحو مستأثر والمهموز العين نحو مستأنم والمهموز اللام
نحو مستهزى والمثال نحو مستوجب والأجوف نحو مستخوف بلا قلب فيهما والناقص نحو
مستهدى واللفيف المقرون نحو مستهوى واللفيف المفروق نحو مستولى وكل هذه الوجوه من المتعدى
لا اللازم وأما من السداسى المزيد فيجىء على الرباعى نحو محرجم ومحرجم به لازما ومقشعر
ومقشعر به بلا إدغام لازما ولا يجىء منهما الوجوه التى ذكرناها فى الثلاثى لتعذر الوجوه
وكل ما ذكرناه من القيود والوجوه لهذه الأبواب من قولنا فالمصدر الميمى والزمان والمكان
والمفعول إلى هنا مذكورة فى نزهة الطرفاء بعضها مصرح به وبعضها مفهوم وإنما قيدنا عدم
الإدغام والقلب فى بعض هذه الوجوه لأنه لو أدغم فى موضع الإدغام وقلب فى موضع القلب
اشترك الفاعل فى اللفظ مع المفعول والزمان والمكان والمصدر الميمى (وأما الفاعل منه) أى من

أما (الفاعل منه)
من الزائد على
نقطة فلا يشترك معها
هو

(بكسر العين) أى بكسر ما قبل الأخير الذى هو عين في الثلاثي وذلك لأن الفاعل مأخوذ من معاموم المضارع وهو بكسر ما قبل الآخر فيما فوق الثلاثي . ولما فرغ من بحث المصدر شرع في ذكر وجوه المشتق منه على الترتيب السابق فقال (وأما الماضي) ثلاثي أو زائدا عليه وهو فعل دال بالوضع على معنى وجد قبل الاخبار (فلا يخلو من أن يكون الفعل) يعنى الحدث الدال عليه جزئيات الماضي (معروفا) بأن يسند إلى فاعل معاموم (أو مجهولا) بأن يسند إلى فاعل مجهول ووصف الفعل بكونه معلوما أو مجهولا وكذا بكونه غائبا ومخاطبا ومتكاملا مجازا باعتبار وصف فاعله (فان كان معروفا فالجرف الأخير من الماضي) أى من فعل ماض مبني للمعروف (مبنى على الفتح) لأن الأصل في الأفعال البناء ولم يبن على السكون مع أنه أصل في البناء لمشابهة العرب في الجملة أعنى أنه يقع نعنا للسكره كاسم الفاعل نحو مرت برجل ضارب و برجل (٣١) ضرب فعديل به عن أصل البناء إلى الحركة واختصار

الفعل الزائد على الثلاثي على التفصيل المذكور (بكسر العين) أى لو كسر عين الفعل من الأمثلة المشتركة بين هذه الأربعة خصت للفاعل (وأما الماضي) سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما وسواء كان لازما أو متديا وسواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا أو مهموزا (فلا يخلو من أن يكون الفعل) لفظ الفعل بغير ضمير يرجع إلى الماضي معتدرك فالأولى أن يتركه أو يتركه بالضمير (معروفا) أى معلوما أو مبني للفاعل وهو ما يسمى فاعله (أو مجهولا) أى غير معلوم أو غير مبني للفاعل بل هو مبني للفعول وهو ما لم يسمى فاعله (فان كان معروفا فالجرف الأخير منه مبني على الفتح) ما لم يعرضه شئ من اللوانع يمنع عن ذلك كإسجى عن قريب وإعما بنى الماضي على الفتح لفوات موجب الاعراب فيه وهو المشابهة التامة أى الفاعلية والمفعولية والإضافة وقد فانت أما كون بناءه على الحركة لمشابهة الاسم أدنى مشابهة وهو وقوعه موقع الاسم صفة للسكره نحو مرت برجل ضارب وضارب وأما اختيار الفتح لذلك بين الحركات مع أن تحريك الساكن بالكسر والضم أقوى الحركات يجبر النقصان به في موضعه وذلك هنا محقق بالنسبة إلى المضارع لسكونها أخت السكون لأنها جزء الألف فيتحرك بحركة هي قوية منه لأداء حق ماوجب فعله بقدر الامكان (في الواحد) أى في الفعل المفرد سواء كان مذكرا نحو نصر و وعد وعثر و مد وأخذ وغير ذلك من الثلاثي ومزیده نحو دحرج ودرج و زلزل ووسوس ونحوها من الرباعي ومزیده أو مؤثنا نحو نصرت وعثرت ووعدت ومددت وأخذت ودحرجت ودرجت و زلزلت ووسوست وغيرها من مجردها ومزیدها (والتنبيه مذكرا كان أو مؤثنا) نحو نصرا وعثرا ودحرجا ودرجا وغير ذلك من مجردها للثبوت ومزیدها للذكر ونصرا وعثرا ودحرجتا ودرجتا ودرجتا ونحو ذلك من مجردها ومزیدها للثبوت (ومضموم) أى الحرف الأخير مضموم (في جمع المذكور الغائب) لاتصاله بواو الضمير وهو العوارض التي تمنع كون آخر الماضي مبنيًا على الفتح نحو نصروا وعثروا ودحرجوا ودرجوا وغير ذلك من مجردها ومزیدها وذكر لفظ الغائب قيد لكل ما سبق من المفرد والتنثية والجمع لأن المفرد والتنثية والجمع من المخاطب والمخاطبة وجمع المؤنثة للغائبة ليست كذلك فلهذا قال (وساكن في البواقي) وذلك (عند اتصاله بالنون والتاء) الضميرين وهما من العوارض المانعة من كون آخر الماضي مبنيًا على الفتح ومنها وجود سبب الاعلال

البواقي) وهى جمع المؤنثة الغائبة والمخاطب والمخاطبة مطلقا والمتساكنين وذلك لاتصال نون الجمع وتاء الخطاب والمتساكن ونون فان النون والتاء فيها ضمير الفاعل فالولم يسكن ما قبله وهو آخر الفعل يلزم توالى أربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة و مهجور واختير ما قبل الضمير للاسكان لأن الآخر محل التغيير ولائنه مجاور لما يلزم منه التوالى فاسكانه أولى

(قوله معروفا ومجهولا) اعلم أن تسمية الفعل معروفا ومجهولا غائبا ومخاطبا ومتساكما مجاز لغوى من قبيل إطلاق الالزام وهو الفاعل ههنا على اللزوم وهو الفعل (قوله في الواحد) أى في ذى الوحدة مذكرا كان أو مؤثنا كقوله تع - بقرة لافترض - وكذا قوله في التنثية عام للمذكر والمؤنث ولا بد ههنا من قيد الغائبين كما لا يخفى . اعلم أن المبنى من الفتح ههنا أعم من اللفظي والتقديرى ليشمل نحو رمى وكذا الضم في قوله ومضموم في جمع المذكور الغائب ليشمل نحو غمزا

من جميع الأبواب) أى الحكم المذكور من فتح الآخر ومن ضمه ومن سكونه مطرد في الثلاثى والرابعى والزائد عليهما (والحرف الأول) أى من الماضى آخر ذكره مع أنه أنسب بالتقديم لطول ذيله باتصاله ببحث الهمزة (مفتوح من جميع الأبواب) لأن الابتداء محل الخفة خصوصا في الفعل الثقيل معنى (إلا) الأبواب (السداسية) مطلقا (و) الأبواب (الخامسة) التى أولها همزة (فانها همزة وصل) والأصل فيها الكسر لما ستعرفه فيكون أول الماضى مكسورا لذلك . ثم أراد بيان مواضع رزة الوصل ليعرف أن ماعداها همزة قطع فقال (وهمزة الوصل) أى تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج سميت بها لأنها تنجى رزة الوصل ليعرف أن ماعداها همزة قطع فقال (وهمزة الوصل) أى تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج سميت بها لأنها تنجى

(٣٢)

بالساكن لأن ماعداها ساكن وإن كان حرفا زائدا للبناء (همزة ابن وابنم) أصله ابن

في آخره نحو دعى ورعى أوسب الحذف فيه نحو دعواورموا ورتت (من جميع الأبواب) وهذا قيد لكل ما سبق في كون آخره مفتوحا أو مضموما أو ساكنا يعنى توجد هذه المذكورات في جميع الأبواب سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو زيدا عليهما أمامثال الفتح والضم فقدس وأمامثال السكون عند اتصاله بالنون فنحو نصرن وعثرن ودرجن وغير ذلك من مجردها وزيدتها وأما مثاله عند اتصاله بالتاء فنحو نصرت إلى نصرنا ونحو دحرجت إلى دحرجنا وغيرها من مجردها ومزيدتها وإنما سكونوا آخره عند الاتصال بها فرارا من توالي الحركات الأربع فها هو كالسكامة الواحدة أعنى الفعل وفاعله (والحرف الأول منه مفتوح من جميع الأبواب) أى سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما مثل النون في نصر والعين في عثر والدال في دحرج ودرج وغيرها من مجردها ومزيدتها والهمزة في أكرم والتاء في تكسر وتدحرج وغيرها من مزيدها (إلا) هو استثناء من قوله والحرف الأول الخ لا من قوله فالحرف الأخير الخ أى لا يكون الحرف الأول مفتوحا من الماضى (من الأبواب الخامسة والسادسية التى في أولها همزة فانها همزة وصل) والأصل في همزة الوصل الكسر لا الفتح والضم فيكون ذلك الحرف مكسورا وهى تسعة أبواب من الزيد الثلاثى نحو الانفعال والافتعال والافعال من الخامسة والاستفعال والافعيال والافعال والافعيال والافعال والافعيال من السادسة وبابان من مزيدا لرباعى الانفعال أيضا والافعال (وهمزة الوصل تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج وهمزة الوصل) مثل (همزة ابن وابنة وابنم وامرئ وامرأة واثنين واثنين واسم واست واينم وهمزة الماضى) أى وهمزة الماضى السداسية والخامسة من مزيد الثلاثى والرابعى (والصدر) أى وهمزة الصدر التى كانت في أول ماضيه همزة بعدها أربعة أحرف فصاعدا كهمزة إكراما واقطاعا واستخراجا واقتصرارا وغيرها (والأمر) أى وهمزة الأمر التى احتيج إليها عند حذف حرف المضارعة لأخذ الأمر (من الحسى) نحو انقطع وغيره (والسداسى) نحو استخرج وغيره (والأمر الحاضر من الثلاثى) سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا إلا إن كان عين مضارعه مضموما فلا تكون همزته مكسورة وإن كانت همزة وصل كاسمى عن قريب مع علة ذلك نحو اعلم وانصر واضرب (والهمزة المتصلة بلام التعريف) أى همزة وصل أيضا كالرجل والغلام والفرس وغير ذلك وإنما قال المتصلة بلام التعريف احتراز عن الهمزة المتصلة بلام الجنس نحو قوله تعالى - إن الإنسان لفي خسر - فانها همزة قطع لا وصل عند البعض واختاره الشيخ (وهمزة الوصل) هذا القول مستدرك بل الأولى أن يقال فان هذه الهمزات ونحوها (محذوفة في الوصل) أى عند وقوعها بين حرفين أحدهما أول حرف السكامة (ومكسورة في الابتداء) لأن الأصل في همزات الوصل الكسر كما مر

لليم مزيدة للتوكيد كالمبالغة كما في زرق معنى الأزرق (و) رزة (ابنة وامرئ) امرأة واثنين واثنين اسم واست) أصله ستة حذفت الهاء سبقتها حرف العلة الخفاء ثم أدخلت رزة الوصل أوله ومعناه همز و قد يراد به حلقة بر (و) همزة (ابن) هو مفرد كما جرو أنك سند البصريين من كن معنى البركة ومعنى لهم أئمن الله لأفعان بركة الله قسمي فعلن كذا وقد يحذف نه وقد يكسر همزته لتصرف في السكامة يئيل أفرادها أو جمع ين عند الكوفيين همزته همزة قطع سقطها حال الدرج كثره الاستعمال وهمزة الماضى) أشار عادة ذكر الهمزة إلى

زروعة نوعا آخر فان همزة ما ذكر من الأسماء العشرة سماعية وهمزة ماعداها اسماء أو فعلا أو حرفا قياسية . ذكره (و) همزة (المصدر والأمر) (قوله من الخامسة والسادسية) قيد للاثلاث (و) همزة (أمر الحاضر من الثلاثى والهمزة المتصلة بلام التعريف) مثل الغلام والفرس وفي كلامه إشارة إلى المختار أن أداة التعريف اللام وحدها ، ثم شرع في بيان حكم همزة الوصل ليثبت في ضمه مدعاه وهو كسر أول الماضى من السداسى وبعض الخامسة فقال (وهمزة الوصل محذوفة) أى محذوف من اللفظ (في) حال (الوصل) لحصول المقصود بدونها وهو إمكان النطق بالساكن الذى بعدها (ومكسورة في الابتداء)

والمعرب والمضارع وغير المنصرف
صار أقرب إلى البناء من الفتح والضمّ وأنسب في الإبدال من السكون فلما كسرت همزة الوصل لم يفتح أول الماضي
ثم لما لم يوجد الحكم الأخير في بعض همزة الوصل استثنى بقوله (إلا ما اتصل) (٣٣) أي الإهمزة اتصت (بلا

ذكره وذلك أن همزة الوصل ساكنة والأصل في تحريك الساكن الكسر ولا يكون أول الحرف
الذي هو همزة في ماضي الخماسي والسداسي مفتوحا كما كان كذلك في غيرها فلماذا استثنى هذا الحكم
في هذه الأبواب من ذلك الحكم في تلك الأبواب بقوله (بلا) هو استثناء من قوله وهمزة الوصل
مكسورة في الابتداء أي لا تكون همزة الوصل مكسورة في بعض المواضع وإن وقعت في الابتداء
وهي همزة (ما اتصل بلام التعريف) كالرجل وغيره (وهمزة أين فانهما) أي الهمزة التي اتصلت
بلام التعريف وهمزة أين (مفتوحتان في الابتداء) أما همزة أين فلا تفتح جمع عين وهمزتها للقطع
في أصل الوضع ثم جاءت للوصل لكثرة استعمالها فلا تكون مكسورة نظرا إلى الأصل وتحرك
بأخف الحركات وهو الفتح للثقل وأما همزة التعريف فكثرة استعمالها أيضا تحرك بأخف الحركات
وهو الفتح هذا على قول سيبويه حيث جعلها للوصل لهذا بعد ما كانت للقطع وأما على قول الخليل
فلا يرد هذا الاشكال لأنها همزة قطع عنده ولم تجعل للوصل أما سقوطها حالة الدرج عنده فلكثرة
الاستعمال دفعا للثقل لاسكونها للوصل (وما تكون) أي الهمزة التي تكون (في أول الأمر من)
باب (يفعل بضم العين) في مضارعه (فانهما مضمومة في الابتداء) وإن كانت همزة وصل (تبعها للعين)
نحو انصرفوا كتب وغيرها وقيل إن لم تكن همزة مع أنها للوصل لأن بتقدير الكسر يلزم الخروج
عن الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية وهو ثقيل أما الحرف الساكن بعدها لا يكون حاجزا
حصينا فكان كأنه لم يوجد فيلزم ذلك (وكذلك مضمومة) أي همزة الوصل مضمومة من الخماسي
كامر (في الماضي المجبول من الخماسي) نحو افتعل وافتعل وغيرها من الخماسي (والسداسي) نحو
استفعل وافتعل وغيرها من السداسي للزيد على الثلاثي وأخرنجم ونحوه من السداسي الزيد على
الرباعي وإنما فعل ذلك لأن همزة الوصل تتبع الضم فيما بعدها عند وجوده لئلا يلزم الخروج من
الكسرة إلى الضمة وإنما قلنا تتبع فيما بعدها ولم نقل للفرق بين المجبول والمعلوم لأن الفرق بينهما
ليس همزة بل ضم ما بعدها كسجىء وهو يتبعها في الضم (وإن كان الفعل) من الماضي (مجهولا
فالخرف الأخير منه) أي من ذلك المجبول (يكون مثل ما يكون في المعروف) أي يكون مبذبا
على الفتح ما لم يمنع مانع أيضا لأنه لا فرق بينهما في هذا الحكم نحو نصر ودرج وغيرها من
مجردها ومزيدها (والخرف التي قبل الآخر) أي قبل لام الفعل (مكسورة) كالصاد في نصر
والراء في درج وغير ذلك من مجردها ومزيدها (والساكن ساكن على حاله) وهذا إنما
يوجد في الثلاثي المجرد إذا اتصل بالنون والتاء الضميرين وهو الحرف الأخير كما في المعروف نحو
نصرن وغيره ونصرت إلى نصرنا وأشباهه وأما في الرباعي المجرد والمزيدات فيوجد ذلك قبل
الاتصال بهما نحو الحاء في درج والكاف في أكرم والسين والحاء في استخرج وغيرها كما في
المعروف وبعد الاتصال بهما يسكن في الرباعي والمزيدات ما يسكن في الثلاثي باتصالهما والساكن
الذي يوجد قبل اتصالهما باق على حاله نحو الحاء والجيم في درجن إلى درجت ودرجنا والكاف
والميم في أكرمت إلى أكرمنا والسين والحاء والجيم في استخرجن إلى استخرجننا وغيرها كما في

التعريف و) همـ
(أين فانهما) أ
الهمزتين (مفتوحتان
في الابتداء) لكثرة
الاستعمال وعند
الخليل الهمزة في لا
التعريف للقطع
وسقوطها في الوصل
لكثرة الاستعمال
(وما يكون) عطف
على ما اتصل : أي
وبالهمزة تكون (في
أول الأمر الحاضر من)
يفعل بضم "عين فانهما"
أي تلك الهمزتين
(مضمومة في الابتداء)
تبعها للعين) نحو نصـ
يعني لو كسرت لزم
الخروج من الكسرة
إلى الضمة والساكن
ليس بخارج (وكذلك
همزة لوص (مضمومة
في الماضي المجبول من
الخماسي) نحو افتعل
(والسداسي) نحو
استفعل وأخرنجم
المذكور . ولما فرغ
من بيان معلوم الماضي
شرع في مجهوله بقوله

(وإن كان الفعل مجهولا فالخرف الأخير منه) يعني من الماضي (يكون مثل ما يكون في المعروف) أي يكون مبذبا على
الفتح في الواحد الغائب والواحدة الغائبة وتثنيتهما وعلى الضم في جمع المذكر الغائب وعلى السكون فيما عداها
(والخرف التي قبل الأخير) أي قبل لام الفعل (مكسورة) أبدا (والساكن) في معلومه (ساكن) في مجهوله (على حاله)

بما اختير ضم الأول وكسر ما قبل الآخر في المجهول لأن معناه وهو إسناد الفعل إلى مفعوله غريب عن العقل فوضع له لفظ ريب عن أوزان السكك لتفي غرابة اللفظ عن غرابة المعنى (وأما المضارع) شروع في ثاني الوجوه الستة وهو اسم فاعل من مضارعة بمعنى المشابهة التامة سمي به لمشابهة اسم الفاعل لفظا : أي من حيث الحركات والسكنات ومعنى أي من حيث إن يتبادر منهما الحال نحو زيد مصل ويصلي واستعملا : أي من حيث الوقوع صفة للنكرة نحو صررت برجل ضارب أو صرب ودخول لام الابتداء (٣٤) نحو إن زيدا لقائم أوليقوم (فهو) أي الفعل (الذي يكون في أوله حرف من

المعروف (وما بقي) وهو الحرف الأول في الثلاثي والرابعي المجزئين نحو النون في نصر والدال في دحرج وغيرها والمهمزة وما بعد الساكن بعدها في الزيدات كالفاء مع المهمزة في انفعال والتاء مع المهمزة في افتعل والتاء مع المهمزة في استخرج وغيرها (مضموم) وإما فعل ذلك فربما بين المعروف والمجهول (وأما المضارع فهو الذي يكون في أوله حرف من حروف أتين) أو أتيت أو أتيتي نحو ينصر وتنصر وأنصر ونصرت وكذا في الرابعي والزيدات وإما زيد في الأول دون الآخر لئلا يلتبس بالماضي نحو نصرا ونصرت ونصرت وفي الياء لا التباس إلا أنه لم يزد فيه تبعاً لأخواته وإما جعل مستقبلا بالزيادة لأن بتقدير النقصان يبقى على أقل من القدر الصالح للسكامة وإما زيد في المستقبل دون الماضي لأن الزيادة بعد التجرد والمستقبل بعد الماضي فأعطى السابق السابق واللاحق للاحق وإما لم يتحرك كل حروفه لئلا يلزم توالي الحركات الأربع في كلمة واحدة وإما سكن ما بعد حرف المضارعة دون غيره لأن توالي الحركات الأربع يلزم منه فاسكان ما هو أقرب منه يكون أولى لهذا سكن الراء في نصرت ونصرت ونحوها (بشرط أن يكون ذلك الحرف زائدا على الماضي) وهذا احتراز عن السكامة التي يكون في أول ما ضيها ياء نحو يسر أو تاء نحو تنكسر أو همزة نحو أكرم أو نون نحو نصرتان هذه الحروف وإن كانت من حروف أتين لكن لا تكون هذه الكلمات مضارعا بهن لأنهن لم يصرن زوائد فيهن على الماضي (وحروف المضارعة مفتوحة في المعروف) سواء كانت في الغائب أو الغائبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا وفي المخاطب والمخاطبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أو في نفس المتكلم وحده أو مع غيره وإما فتح حرف المضارعة لحقتها ولأن بتقدير الكسر يلتبس بأمة يعلم وتعلم واعلم ونعلم وبتقدير الضم يلتبس بالمجهول ولم يكن الأمر بالعكس لكثرة استعمال المعروف بالنسبة إليه فلم يعط له ما هو أثقل الحركات وهو الضم (من جميع الأبواب) أي سواء كان من المجزئ الثلاثي أو الخماسي أو السداسي مطابقا إلا الرابعي مطلقا فهذا قال مستثنيا (إلا من الرابعي أي رابعي كان) أي سواء كان رابعيا مجردا أو مزيدا على الثلاثي بزيادة حرف واحد (فانها) أي حروف المضارعة (مضمومة فيه) نحو يدحرج ويكرم ويفرح ويقاقل وإما فعل ذلك في هذه الأبواب لأن الرابعي فرع الثلاثي والضم أيضا فرع الفتح فأعطى الفرع للفرع وقيل إنما ضم فيهن لقلة استعمالهن وأما الفتح في الخماسي والسداسي مع أنهما فرع الثلاثي ويقل الاستعمال فيها لكثرة حروفها ولوضم لأدنى إلى الجمع بين الثمانيين وأما الضم في يهريق لأنه من الرابعي لامن

ررف أتين بشرط (أن يكون ذلك الحرف) كبر اسم الإشارة أو يلى الحرف الزائد رائدا على الماضي على ماضى نوعه لأكرم وتنكسر يكون مضارعا ثم رض من هذا فسير تميز المضارع ماض مثله لا قصد يفه حتى يتوجه إلى تخصيص سارع بالتعريف حروف المضارعة حروف أتين كما أو إليها (مفتوحة) بالمضارع (المعروف) يارا للأول بالأخف (جميع الأبواب) الأصل وذي (إلا من الرابعي رابعي كان) أي كان مجردا أو زيدا على الثلاثي

الخماسي

(مضمومة فيه)

في الرابعي إذ من جملة باب الأفعال وهو يفتح حرف المضارعة يلتبس بالثلاثي فحمل غيره عليه اطرادا للباب ولم تنكسر الضم لأن ثقله هناك أكثر من الضم بشهادة النوق ولا إشكال بضم يهريق لأنه رابعي والهاء مزيدة على خلاف القياس (فهو الذي في أوله) أي المضارع هو الفعل الذي في محل أوله وضمير أوله راجع إلى الموصول وهذا التعريف غير مانع من أن يكون صحيحا وجوابه يعلم مما ذكرنا في تعريف الثلاثي ويمكن أن يقال معنى قوله زائدا على الماضي جزء منه وهمزة أكرم جزء من ماضى الأفعال وإن كان زائدا على الماضي الثلاثي

وما قبل لام الفعل المضارع (مكسور) لتغاير الفرع الأصل أغنى الماضي (في الرباعي والخامس والسادس) إلا من يتفعل ويتفعّل من مزيد الثلاثي (و يتفعّل) من مزيد الرباعي ويقاس عليه ملحقاته (فانها) أى ما قبل لام الفعل (مفتوح فيهن) أى فى هذه الأبواب تعويضا بأخى السكون أغنى المفتوح عن سكون الثانى وجبرا للخفة الفاتية من الطرف الأول (وفى المجهول حروف المضارع مضمومة) لأن الضم الثقيل يناسب المجهول القليل استعمالا مع أن فى غير الضم زية الفرع على الأصل وهو مجهول الماضى فأن أوله يضم كامرا (والساكن) فى معرفه (ساكن على حاله) فى المجهول لعدم موجب التغيير (وما بقى) من حروف المضارعة والحرف الساكن (مفتوح كله) أى كل اثنين أو أكثر (ماعد لأم الفعل) أى الحرف الأخير (فانها مرفوعة فى المعروف والمجهول) بالعاما للمعنى وهو هنا وقوع الضارع موقع امم الفاعل فى كونه صفة للنكرة وارتفاعه إما بالضمه لفظا أو تقديرا أو بحروف قائمة مقمة الحركة وهونون التننية وجمع المذكر غائبا أو مخاطبا وأما نون جمع المؤنث فليس نائب الحركة بل ضمير الجمع وعلامة التأنيث فى قبائها ساكن على البناء خارج بقوله وما بقى فلذا لم يستأن إياها عن حكم الرفع وبالجملة (٣٥)

(المالم يكن) أى لم يوجد (حرف ناصب) و أربع أن المصدر و لتأكيد التثنية و لتعليل و إذن للجول و الجزء (ينصبه) الهاء عائد إلى ال و ينصب صفة الناصب لافادة الجنسية والعلم كما فى قوله - ولاد يطير بجناحيه أو استئناف كأنه ما يكون عند التام فأجاب بأنه ينتم (أو جازم) أطلقه الأسماء النقصية بمعنى إن والحر الحسة وهلم ولما لقلب المضارع ونفسه إلا أن فى

الخامس فان أصله يريق فزيدت الهاء على خلاف القياس (وما قبل لام الفعل المضارع مكسور) فى المعروف (فى الرباعى) نحو يدخرج ويكرم بكسر الراء وكذا غيرها (والخامس) نحو ينقطع بكسر الطاء وغير ذلك (والسادس) نحو يستخرج بكسر الراء وغير ذلك (إلا من يتفعل ويتفاعل) من الخامس الزيد على الثلاثى (و يتفعّل) من الخامس الزيد على الرابعى (فانها) أى ما قبل لام الفعل (مفتوح فيهن) أى فى هذه الأبواب الثلاثة فيكون الفارق فى هذه الأبواب بين المعروف والمجهول فتح حرف المضارعة وفى الرباعى كسر ما قبل لام الفعل وفى غيرها فتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر (وفى المجهول) من الضارع (حرف المضارعة مضموم والساكن ساكن على حاله) أى الساكن الذى فى المعروف يكون ساكنا فى المجهول أيضا إذ لافرق بينهما فى ذلك (وما بقى) أى ماعد ا حرف المضارعة والساكن (مفتوح كله) أى من جميع الأبواب نحو ينصر يضم الياء وسكون النون الذى هو ساكن فى المعروف وفتح الصاد وغير ذلك من الثلاثى المجرد ونحو يدخرج يضم الياء وسكون الحاء الذى هو ساكن فى المعروف وفتح الراء وغيره من الرابعى المجرد ونحو يكرم يضم الياء وسكون الكاف الذى هو ساكن فى المعروف وفتح الراء وغيره من الرابعى المزيد على الثلاثى وكذا الخامس والسادس منهما (ماعد لأم الفعل) وهو فى معنى الاستثناء من قوله وما بقى مفتوح كله أى ما بقى مفتوح إلا لأم الفعل (فانها مرفوعة فى المعروف والمجهول) إذ لافرق بينهما فى ذلك (المالم يكن حرف ناصب ينصبها) وهذا الحكم يعم المعروف والمجهول . واعلم أن ناصب المضارع أربعة أن المصدرية نحو أن تنصر وأشباهه ولن لتأكيد التثنية فى المستقبل نحو أر يد لن تذهب وغير ذلك وكى لتعليل نحو جئت كى تسكرمنى ونحوه وإذن جوابا للقول وجزاء للفعل نحو إذن أكرهك لمن قال أنا آتيك وغير ذلك ولهذا أنشد بعض المعلمين قوله : هذى ناصبات الفعل أربع يا غلامن أن المصدر لن لتأكيد كى لتعليل للجواب إذن

استغراقا وفيه توقع أى يستعمل أكثرىا فيما فيه رجاء فان معنى لما يضرب أنه لم يقع الضرب إلى الآن ولكن متوقع ويجوز حذف فعله نحو شارفت المدينة ولما أى لما أدخلها ولا يدخل عليه أدوات الشرط فلا يقال إن لما يضرب وإن لم يضرب ولا استغراق ولا توقع فى لم ولا تحذف فعله ، وإن للشرط والجزاء ، ولأم الأمر لطلب الفعل ، ولا للنهى (يجزمها) أى يجزم لام الفعل وهذا إما صفة أو استئناف كما مر ولم يذكر كون آخره مفتوحا بنون التأكيد لأن ذلك خروج المضارع إلى معنى الانشاء فكأنه لا يباحق المضارع

(قوله مكسور) عام لافظى والتقديرى فنجو يحمر تقديره يحمرر بالكسر (قوله يتفعّل) وكذا ملحقاته نحو يتجورب و لم يذكرها ههنا بناء على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة إلى ما ذكره (قوله فانها مرفوعة) إما بحركة أو سواء كان لفظيا أو تقديريا أو بحذف النون . واعلم أنه لابد ههنا من استثناء صورتين للتصل به نون جمع المؤنث والألف به نون التأكيد لأن الأول مبنى على السكون والثانى على الحركة

أما الأمر) وهو طلب الفعل عن الفاعل (والنهي) وهو طلب الترك أو الكف عن الفعل (فانهما يكونان على ألفظ المضارع) هذا
 بيد أن معلوم أمر الحاضر خارج عن البحث لأنه غير لفظ المضارع ولهذا أخر بحثه عما كان على لفظ أصله (إلا أنهما) أي الأمر غير
 روف أمر الحاضر والنهي مطابقا (بجزومان) بدخول لام الأمر ولا الناهية (وعلازمة الجزم فيهما سقوط نون التثنية) مطلقا (و
 ن (جمع المذكور) غالبا أو مخاطبا (و) سقوط نون (الواحدة المخاطبة) لأنها نون اعراب قائم مقام الحركة فتسقط بالجزم كالحركة
 في البواقي) أي علامة الجزم (٣٦) في غير الأصناف الثلاثة (سكون لام الفعل) (قوله الصحيحة) صفة اللام فان أسماء

(أوجازم يجزمها) وهذا الحكم يعم المعروف والمجهول أيضا. واعلم أن جازم المضارع خمسة لم نقاب
 معنى المضارع إلى الماضي وتنفيه نحو لم ينصر ولما كذلك مع معنى الاستفراق وفيها توقع أي
 طلب وقوع الفعل مع تكاف واضطراب نحو لما يركب وإن في الشرط والجزاء نحو إن تدخل أدخل
 ولا في النهي نحو لا تعلم ولا لم الأمر نحو لينصر ولهذا قال بعض المعلمين لبعض المشتغلين وأنشد قوله :
 جازمات الفعل خمس يا غلام لم ولما وإن ولا واللام
 (وأما الأمر) أي أمر الغائب (والنهي) سواء كان للغائب أو للحاضر (فانهما يكونان على لفظ المضارع)
 أي في الحركات والسكنات (إلا أنهما مجزومان وعلامة الجزم فيهما) أي في الأمر والنهي (سقوط نون
 التثنية) سواء كان تثنية لذكر أو مؤنث نحو لينصر ولا ينصر في الغائب أصلهما ينصران وتنصرا
 ولا تنصرا في الغائبة أصلهما تنصران وفي المخاطب والمخاطبة تدخل لانحو لا تنصرا أصلهما تنصران ولا
 تدخلهما لام الأمر في العرف مفردا كان أو مثنى أو مجموعا لكثرة استعماله وتدخل في المجهول نحو
 لتنصرا لقلة استعماله (وجمع المذكور) أي علامة الجزم في جمع المذكور سواء كان للغائب أو للمخاطب
 سقوط نونه في أمر الغائب والنهي أيضا نحو لينصربوا ولا ينصربوا في الغائب أصلهما ينصربون وفي
 للمخاطب لا تنصربوا أصلهما تنصربون ولا لم الأمر لا تدخل في المعروف كامر (والواحدة المخاطبة) أي علامة
 الجزم في لواحدة المخاطبة سقوط نونها أيضا نحو لا تنصربني أصلها تنصربين (وفي البواقي) وهي تنفرد
 المذكور سواء كان غائبا أو حاضرا والمفردة المؤنثة الغائبة (سكون لام الفعل الصحيحة) صفة لام
 الفعل نحو لينصرب وتنصرب ولا ينصرب بالجزم في الغائب والغائبة ولا تنصرب في الحاضر (وسقوط لام
 الفعل المعتلة) صفة لام الفعل أي علامة الجزم في النقص ستوط لام الفعل لأن حروف العلة ضعيفة
 لا تتحمل الاعراب بالحركات سوى النصب فحذفت بالجزم علامة له نحو لا يغز ولا يغز ولا تغز ولا تغز
 غيرها من لواوي ومن اليايى نحو لا يرم ولا يرم ولا ترم ولا ترم وغير ذلك من الغائب والغائبة ولا تغز
 ولا ترم في الحاضر (سوى نون جمع المؤنث فان نونه ثابتة في حالة الجزم) نحو لينصربن ولا ينصربن
 في الغائبة ولا ينصربن في الحاضرة (وغيره) أي غير الجزم وهو الناصب أي تسقط به كل نون تسقط
 بالجزم سوى نون جمع المؤنث فانها لا تسقط بالجزم ولا بالناصب لأن نونها ليست بنون الاعراب بل
 نونها ضمير كالواو في الجمع المذكور تثبت في كل الأحوال فلم تعرب فلا يظهر عماهما فيها بخلاف نون
 غيرها حيث كانت للاعراب لأضميرا فيظهر عماهما فيها وإنما حمل الناصب على الجزم في حذف
 النون الاعرابية لوجود ذلك في الكلام المعجز وهو قوله تعالى - فان لم تفعلوا ولن تفعلوا - الأول مجزوم
 والثاني منصوب (وأمر الحاضر المعروف) أي الطريق في أخذ الأمر الحاضر المعروف (أن

تروف مؤنث سمعي
 دخل في حكم السكون
 ر معتل اللام مثلا
 أجوف أو غيرها
 وسقوط لام الفعل
 مثل) يعني علامة
 عزم في الناقص
 للفيف سقوط لاه
 نها حرف علة وهي
 زلة الحركة في قبول
 يغير خصوصه إذا وقع
 الآخر الذي هو محل
 فيغير فتحذف بالجزم
 سوى) استثناء
 قطع إذ السستى
 ر داخل فماتله أي
 كن (ورجمع المؤنث
 نونها ثبت في الجزء
 فيرد) من النص
 الرابع نحو ان ينصرب
 نها ليست بنون
 عراب بل ضمير
 عمل كالواو في جمع
 ذكر فتثبت على كل
 ال (وأمر الحاضر
 معروف) ليس على
 ظ المضارع بل

قوله أما الأمر) أي الغائب والمتكلم المعروفان أو المجهولان والمخاطب المجهول لا الأمر الحاضر المعلوم
 نونية ذكره بعد (قوله والنهي) أي الغائب والمخاطب والمتكلم المعروف أو المجهول (قوله سكون لام الفعل الصحيحة) هي صفة
 لام لا للفعل فيتناول نحو لينصرب وليأخذ وليعبد وليقل وكذا المعتلة فلا يشمل غير الناقص والحروف وأسماءها كلها بمؤنث
 عامي وما وقع في بعض النسخ على التذكير فالأولى أن يحمل على تصحيح الناسخ لأن الظاهر كونهما صفتين للفعلين وهو ليس
 مستقيم لخروج المثال والأجوف من الحكم الأول وهو السكون ودخولهما في الثاني وهو السقوط والأمر على العكس وإجمال
 للمؤوز والمضاعف لعدم دخولهما في كل منهما (قوله سوى نون جمع المؤنث) استثناء منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث فيما سبق

(تحذف منه) أى من المضارع الحظاظ (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل عليه لابتداء (إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا و) أما (إن كان متحركا فتسكن آخره) يعنى يكتبنى بإسكانه ولا يؤتى فى أوله بهمزة الوصل لعدم المقتضى نحوعد من تعد وجرب من تجرب ونحوها (وهو) أى الأمر الحاضر المعروف (مبنى على الوقف) والسكون لامن عامل لأن الأصل فى الأفعال البناء ولا مشابهة بينه وبين العرب أعنى اسم الفاعل بوجه ما حتى يعرب كالمضارع أو يبنى على الحركة كالماضى فبنى على السكون وذلك مذهب البصريين وعند الكوفيين معرب مجزوم قالوا حذف لام الأمر وأعطى أثرها وهو الجزم لما وضع موضعها لافى الحقيقة لأن سكود وهو الهمزة (والبنى على الوقف كالمجزم فى اللفظ) أى فى قطع آخره عن الحركة (٣٧)

تحذف منه) أى من المضارع الحاضر المعروف (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا) لتعذر الابتداء بالساكن أو لأنها عوض عن حرف المضارعة عند البعض فوضعت موضعه نحو اضرب وما أشبهه (وإن كان) أى ما بعد حرف المضارعة (متحركا فتسكن آخره) أى الطريق فى أخذ أمر الحاضر فيما إذا كان ما بعد حرف المضارعة متحركا أن يبدأ بحركة ما بعده فتسكن آخره نحو عد ودرج وغير ذلك (وهو) أى أمر الحاضر (مبنى على الوقف والمبنى على الوقف كالمجزم فى اللفظ) هذا على مذهب البصريين وعلى مذهب الكوفيين معرب مجزوم لامبنى ولكل متمسكات تركتها حذرا عن الاطناب (وأما الفاعل فينظر فى عين الفعل الماضى فإن كان عينه مفتوحا فوزنه ناصر وضارب) ونحوها غالبا سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما وإنما اعتبر فى ذلك عين الماضى دون المضارع لأن الماضى أصل والمضارع فرع فاعتبار العين فى الأصل أولى من اعتباره فى الفرع وإنما اعتبر العين فى ذلك دون الفاء واللام لاختلاف حركة العين دونهما ومن اختلافها اختاف وزن الفاعل بالاستقراء فطريق أخذه أن تحذف علامة الاستقبال من ينصر وزيدت الألف لحقتها بالنسبة إلى غيرها من حروف الزوائد عوضا عن الياء المحذوفة بين الفاء والعين وإن كان الحق أن يزداد العوض مقام المعوض وهو الأول لوجود مانع يمنع عن ذلك لأنها لو زيدت فى الأول يصير مشابها بالمتكافى فى المضارع وماضى باب الأنف فزيدت فى مكان أقرب إليه لأداء حق ماوجب فعله بقدر الامكان ولهذا لم يزد فى الآخر ولا بين العين واللام وقيل إنما لم يزد فى آخرها لدفع الالتباس أيضا لأن فى الآخر يلتبس بالثنية وفيما بين العين واللام يصير مشابها بالمباغة لأن الاعجام يترك كثيرا وكسر عينه فيما إذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما لأن بتقدير الفتح يصير مشابها بماضى المفاعلة وبتقدير الضم يشبه نعم بتقدير الكسر أيضا يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة ولكن أتى مع ذلك للضرورة لأن الالتباس بالأمر أولى من الالتباس بالماضى ومع اختيار الثقل على تقدير الضم وإن لم يوجد ذلك فيه أما وجه الأولوية من الأول فلأن هذا الالتباس التباس الشئ بما يشابهه بحيث أن الأمر من المستقبل واسم الفاعل مشابه على التمام بخلاف الالتباس بالماضى على تقدير الفتح لأن التشابه بينهما ليست كذلك وأما وجه الأولوية من الثانى فلأن هذا الالتباس قد يزول بالاعجام بخلاف الثقل اللازم من الضم حيث لا يزول أصلا وإنما أخذ من المضارع دون الماضى لسكنه مشتقا منه بالاستقراء ولكونه مشابها به على التمام بخلاف الماضى حيث لا يكون كذلك (وإن كان) أى عين الفعل الماضى (مضموما فوزنه) أى وزن اسم الفاعل (عظيم) على

فيما بعد وكان فى الأصل فل ثم إنه أراد باسم الفاعل مايعم الصفة المشبهة ولهذا أورد أوزنه نحو أحر ونبه على أوزانها فى بحثه والمشهور أنها اسم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت والفرق المعنوى ليس غرض الصرفى (فإن كان) ع ماضيه (مفتوحا فوزنه ناصرا) أى فاعل غالبا نحو ضارب وقاتل (وإن كان) العين (مضموما فوزنه عظيم) ووزن فعيل (قوله وأما الفاعل) اعلم أن الفاعل عند انصاف مايعم الصفة المشبهة بدليل إيراد عظيم وضخم ومريض وزن فانه انصاف ما فيكون الفاعل عنده ما اشتق لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدث الذى به يمتاز الناعل عند غيره عن الصفة المشبهة بمعنى الثبوت (قوله فينظر) فيه إشارة إلى أن الفاعل مشتق من الماضى وقد صرح به فى المعتلات عند بيان فاعل الأفعال

ضالصدر نحو وجيف والمفعول نحو جرح بمعنى المجرّوح (و) وزنه (ضخم) أى فعل بفتح الفاء وكسر العين وقيل يسكونها (وإن كان) عين ماضيه (مكسور أفوزنه من المتعدي عالم) أى فاعل (ومن اللازم يأتى على أربعة أوزان) فاعل وفعل وأفعلا ونحو مريض وزمن بفتح الزاى وكسر الميم وأحمر) وهو (لئذ كـ) ولما كان فى تصرّيفه خفاء قال (وحمرأ) بالمد (للمؤنث) مرددة (وجمعهما) أى جمع المذكر (٣٨) والمؤنث (حمر بضم الحاء وسكون الميم) قدم لجمع فى بيان صيغته لزيادة

وزن فاعل من عظم يعظم بضم العين فيهما وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والصدر لأن الفاعل قد يكون للمفعول والصدر نحو جرح ووجيف (وضخم) بفتح الضاد وكسر الحاء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين من ضخم يضخم بضم الحاء فيهما وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والصدر نحو خنق وقيل بفتح الضاد وسكون الحاء وهذا الوزن مشترك أيضا بين الفاعل والصدر لأن الفعل بفتح الفاء وسكون العين قد يحى للصدر نحو قتل (وإن كان) أى عين الفعل الماضى (مكسور أفوزنه من) الفعل (المتعدي عالم) على وزن فاعل من علم يعلم بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع (ومن) الفعل (اللازم يأتى على أربعة أوزان) أحدها على وزن فاعل (نحو مريض) من مريض يمرض بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والصدر كما بيناه فى عظيم (و) الثانى فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو (زمن) من زمن يزمن بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر كما ذكرناه فى ضخم (بفتح الزاى وكسر الميم) (و) الثالث على وزن أفعل نحو (أحمر لئذ كـ) مفردا من حمر يحمر بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ومنه أحول وأحق وأخرق وآدم وأرعن وأتمر وأعجف وأعجز ومنه أعجم عند الأصمى وهذه الأسماء كلها من فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع والضم فى عينهما فهى لغة (وحمرأ بالمد) أى بعد الراء على وزن فعلاء (للمؤنث) المفرد (وجمعهما) أى جمع المذكر والمؤنث (حمر بضم الحاء وسكون الميم وتثنية أحمر أحمران وتثنية حمراء حمراوان) فكان تصرّيفه أحمر أحمران حمر حمراء حمراوان حمر (و) الرابع على وزن فعلان نحو (عطشان لئذ كـ) مفردا من عطش يعطش بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الوزن يصلح للصدر أيضا نحو ليان (وعطشى) بفتح العين وسكون الطاء وبالتقصير (للمؤنث) المفرد (وجمعهما) أى جمع المذكر والمؤنث (عطاش بكسر العين وتثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشان) فكان تصرّيفه عطشان عطشانان عطاش عطشى عطشانان ومنه ريان ريانان رواء رياريان رواء واعلم أن هذه الأوزان الأربعة للصفة المشبهة ويحى أوزانها على غير هذه الأوزان أحدها فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو شكس وهذا الوزن يصاح للصدر أيضا نحو قتل. وثانها فعل بضم الفاء وسكون العين نحو صلب وهذا الوزن يصاح للصدر أيضا نحو شغل. وثالثها فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ملح وهذا الوزن يصاح للصدر أيضا نحو فسق. ورابعها فعل بضم الفاء والعين نحو جنب. وخامسها فعل بفتح الفاء والعين وكسرها نحو حسن وخشن وهذان الوزنان يصاحان للصدر أيضا نحو طاب. وسادسها فعال بفتح الفاء نحو جبان وهذا الوزن يصلح للصدر أيضا نحو ذهاب. وسابعها فعال بضم الفاء نحو شجاع وهذا الوزن يصلح للصدر أيضا نحو سؤال. والفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أن اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدث والصفة المشبهة ما اشتق من

رابته (وتثنية أحمر حمراوان وتثنية حمراء حمراوان) بقلب الهمزة وا على غير القياس (عطشان) لئذ كـ (رد) (وعطشى) بفتح العين وسكون الطاء (للمؤنث) (وجمعهما) (عطاش) (بسر العين) باستواء المذكر والمؤنث (وتثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشانان) (صفة المشبهة التى اسم مشتق للصفة ت إلى صفة يزية أوزان غير كـ فاعل لها سبعة ر وزنا بالاستعارة بسكون العين ركات الفاء نحو كس وملح وصلب ل بفتح الفاء ركات العين نحو ن وخشن وعجل

ل بكسر الفاء والعين وبضمهما نحو صغر وجنب وفعل بفتح الفاء وضمة نحو جبان وشجاع وفعل بفتح العين وكسرها نحو شيطم وجسد وفعل بفتح الفاء والياء نحو حر يص وفعل ول وأفعول وفعلان نحو ساجم وغيور وأبلج وغضبان ولعدم انحصار الأوزان فيما ذكره . قال

اعند غيره فمشتق من المضارع . واعلم أن ما ذكره من أوزان الفاعل والمفعول والمبالغة هو الغالب وأنه سماعى سوى فاعل ومفعول ألا أنه قد يحى من الماضى نحو قد ر وصور ومن مضموم العين نحو حسن وقد يحى المفعول على حالية والمبالغة على عجاب

(واختصرت) بحث اسم الفاعل (بدكر ما يمكن ضبطه) من أوزان الأفعال (وركت ما عداها) أي ما عدا ما يمكن ضبطه حذر من الإطالة وفي كلامه إشارة إلى أن أكثر أوزانه سمعي بل القياس هو وزن فاعل (وأما) اسم (الفعول) وهو اسم لمن وقع عليه الفعل (من جميع الثلاث) أي سواء كان عين ماضية مفحوماً أو مضموماً (٣٩) أو مكسوراً فوزنه (مجبور وكبير)

أى وزنه اثنان قياسى
وهو مفعول وسماعى
وهو فاعيل غير أن
اسم المفعول من فعل
بالضم يؤتى بواسطة
الجار ولذا اختير نسخة
كسبر بالسين بمعنى
المكسور على كثير
بالتاء ثم وزن فاعيل
مشترك بين الفاعل
والمفعول فإذا كان
للمفعول يستوى فيه
المذكر والمؤنث
والفارق بينهما
الموصوف نحو رجل
قتيل وامرأة قتيل
أى مقبولة وإن لم
يذكر الموصوف
فلا بد من التاء خوف
اللبس نحو مررت
بقتيل فلان وقبيلته
وكذا إذا نقل إلى
الاسمية يفرق بالتاء
دلالة على النقل وإن
ذكر الموصوف نحو
كبش ذبيح ونعجة
ذبيحة والذبيح اسم
الذبوح وإذا كان
فاعل للفاعل يفرق فيه
بين المذكر والمؤنث
سواء كانا جريا على
الموصوف أولا نقولا
من الزوائد على الثلاث

فعل لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت فثبت به أن الصفة المشبهة لا تنشق إلا من الفعل اللازم واسم الفاعل
أعم منها (واختصرت بذلك كما يمكن ضبطه من الفاعل وتركت ما عداه) أي اسم الفاعل يأتي على أوزان
غير ما ذكره الشيخ نحو مشعل من شعل بضم الميم على وزن مفعول بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين
و بيوت من بيت بفتح العين على وزن فعول بفتح الفاء وتشديد العين وملك من ملك بفتح اللام على وزن
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذا الوزن مما ذكره الشيخ لكن ذكره من فعل بكسر العين وهو يجيء
من فعل بفتح العين وحر يص من حرص بفتح الراء على وزن فاعل وهذا الوزن مما ذكره الشيخ
أيضا لكن ذكره من فعل بكسر العين وهو يجيء من فعل بفتح العين كما ذكرنا وأشب من شيب بفتح
الياء على وزن أفعول وهذا الوزن مما ذكره الشيخ أيضا من فعل بكسر العين لا من فعل بفتحها وهو
يجيء منه كما ذكرنا فلهذا الأوزان كلها من فعل بفتح العين ولم يذكرها الشيخ فيه وأما من فعل بضم العين
نحو صهل على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وصعب على وزن فعل بفتح الفاء والعين وهما ما ذكرناه
في الصفة المشبهة ومجد على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذا مما ذكره الشيخ لكن ذكره في فعل
بكسر العين وهو يجيء من فعل بضم العين كما ذكرنا وأما من فعل بكسر العين نحو حذر على وزن فعل
بفتح الفاء وكسر العين ونعب على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وهما ما ذكرناه في الصفة المشبهة
وعر أصله عرى على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين أعلى كاعلال قاض وهذا الوزن يصلح للمصدر
أيضا والحاصل أن أوزان اسم الفاعل والصفة المشبهة في الأصح من الثلاثي المجرد غير أوزان المبالغة
منه خمسة عشر وقد ذكر الشيخ خمسة منها وترك عشرة أخرى ولهذا قال واختصرت الخ وقد ذكرت
كلها من قولنا واعلم أن هذه الأوزان الأربعة إلى هنا فاجتهد في استخراجها وعشرة أوزان منها
مشاركة بين الفاعل والمصدر ووزن واحد منها يصلح للمفعول أيضا كما أشرنا إلى هذا (وأما المفعول
من الثلاثي) سواء كان عين ماضية مفتوحا أو مكسورا أو مضموما (فوزنه مجبور وكسر)
على وزن مفعول وفعل وطريق أخذه أن تحذف حرف المضارعة من يفعل بضم الياء وفتح العين
وتدخل الميم المضمومة مقامه لقرب الميم من الواو في كونهما شفويتين وإنما لم يزد من حروف
العلة للتعذر أما الألف فلتعذر الابتداء بالساكن وأما الواو فلهدم زيادته في الأول وأما الياء
فلأنها يلتبس بالمضارع فصار مفعول ثم فتح الميم لئلا يلتبس بمفعول باب الأفعال فصار مجبر على وزن
مفعول ثم ضم الباء حتى لا يلتبس بالموضع فصار مجبر ثم أشبع الضمة لانعدام مفعول بضم العين بغير
التاء فتولدت منه واو فصار مجبور وأما وزن الفعل فمشارك بين الفاعل والمفعول ووجه الفرق
بينهما أن الفعل إذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث لو ذكر بغير الموصوف
وبالموصوف يفرق بينهما لأنه لا تدخل الهاء في مؤنثه نحو مررت برجل قتيل وامرأة قتيل إذا
ذكر بالموصوف وبغير الموصوف نحو مررت بقتيل فلان وفتيلته والفارق بينهما الموصوف فقط
وإذا كان بمعنى الفاعل يفرق بينهما مطلقا إذ الهاء دخلته في المؤنث نحو مررت برجل كريم
وامرأة كريمة بالموصوف وبغير الموصوف نحو مررت بكريم وكريمة والفارق بينهما الموصوف والهاء
وكذا كريم ورحمة (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد على الثلاثي) سواء كان رباعيا من يدا

رجل نصير وامرأة نصيرة اى ناصرة ومررت بنصير زيد و بنصيره (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول قوله وكسير) بمعنى مكسور وقع في بعض النسخ بدله كثير والأصح هو الأول كالا يخفى (قوله من قد يكون بمعنى العارض يقال ألف أكرم زائد ويقابله الأصل وقد يكون بمعنى الكثير يقال حروف ضرب أى كثيرة منها ويقابله القليل والمراد ههنا المعنى الثانى فيشمل الرباعى المجرد ومزبداته

(في بحث (المصدر الميمى) أى بيناهناك بناسبة أتمها مما فوق الثلاثى بإبدال حرف المضارعة بميم مضمومة فلا وزن لها غير ما ذكر ولا تعرض له هنا لكن نذكر أن يعلم أن الفاعل والمفعول قد يشتركان في الصيغة بسبب الاعلال والادغام والفرق بالاختلاف التقديرى نحو مختار أصله مختير بكسر الميم في الفاعل وفتحها في المفعول ونحو متحاب أصله متحاب بكسر الباء الأولى في الفاعل وفتحها في المفعول هذا إذا كان الفعل متعديا وأما إذا كان لازما فالمفعول يعرف بإتيان حرف الجر نحو منصوب فيه . ثم لما كان للفاعل والمفعول صيغ وضعت للبالغة أى بمعنى التكثير مخالفة الأوزان مالم يوضع للبالغة أتم بحثها بذكرها بقوله (وأوزان المبالغة) للفاعل على أنواع منها (٤٠) (جهول) لكثير الجهول وزن فعول إذا كان بمعنى الفاعل يستوى فيه المذكور والمؤنث نحو رجل

أو خماسيا أو سداسيا أجوف أو مضاعفا متعديين (في المصدر الميمى) والزمان والمكان وذلك بقلب العين ألفا أو بإدغامه نحو مخاف ومختار ومبتاع في الأجوف ومحاب ومتحاب ومستحب فيه المضاعف يصاحن للفاعل والمفعول والمصدر الميمى والزمان والمكان لكن الفرق بينهما اختلاف التقدير وهو كسر العين للفاعل وفتحها للمفعول وغيره فلذلك لا يعلم إلا بعد نقص قلب العين ذلك إدغامه لأن هذا الالتباس يحصل بهما ويؤول بنقصهما وقد أشترت إلى أمثلة هذا كما في بحث قوله وإن كان الفعل زائدا إلى قوله والفاعل منه بكسر العين فلا يعيدها ، قيل هذا القول منه ههنا مستدرك لأنه يعلم من ذلك القول وجوبه أنه صرح به للتدئين وإنما قلنا أجوف أو مضاعفا لأن ذلك لا يتصور إلا فيهما وإنما وصفنا الأجوف والمضاعف بقولنا متعديين لأنهما لو كانا لازمين يفرق المفعول من هذه الأربعة بزيادة حرف الجر ولأنه لا يأتي إلا به كما أمرنا إلى ذلك (وأوزان المبالغة) للفاعل على أنواع منها (جهول) لكثير الجهول على وزن فعول وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والمفعول لكن الفرق بينهما أنه إذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين المذكور والمؤنث إذا ذكر بالموصوف والمؤنث إذا لم يذكر بالموصوف ولا إذا لم يذكر بالموصوف لا تدخل في المؤنث نحو مررت برجل شكور وامرأة شكور بالموصوف ونحو مررت بشكور وشكور غيره فالفاروق بينهما الموصوف فقط وإذا كان بمعنى المفعول يفرق بينهما سواء ذكر المؤنث أو لا لأن الهاء تدخل في مؤنثه نحو مررت بناقة حلوبة وبجمل غير حلوب بالموصوف ونحو مررت بحلوبة وبغير حلوب بغيره فالفاروق بينهما الموصوف والهاء (و منها) تشديد العين (و منها) كسب (كذاب) وصبار لكثير الكذب والصبر على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين (و منها) غفل (لكثير الغفلة) بضم العين والفاء على وزن فعل الفاء والعين وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والمفعول والمبالغة المشبهة نحو جنب (و منها) يقط (لكثير القطة) بفتح الياء وضم القاف على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين (و منها) مدرار (ومسقار) لكثير الدر وهو مطر ضعيف القطرة ولكثير السقم على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة نحو مفتاح (و منها) مكثير (ومعطير) لكثير الكلام والعطر على وزن مفعول بكسر الميم وسكون الفاء وكسر العين بالمد (و منها) لعنة (وضحكة) لكثير اللعنة والضحك (بضم اللام وفتح العين) على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين (فان أسكنت العين من الوزن الأخير) وهو قوله لعنة (صار بمعنى المفعول) وفيه نظر لأن لعنة بضم اللام

والمؤنث نحو رجل شكور وامرأة شكور ويكون بمعنى المفعول فحينئذ يفرق بينهما نحو ناقة حلوبة وبغير حلوب ويأتى هذا الوزن للصفة نحو وقور فتخصيص الأوزان بالمبالغة بالنسبة إلى الفاعل لغير المبالغة (و منها) صديق لكثير الصدق (وكذاب) بالكذب (وغفل) بضم العين (وكثير الغفلة) بفتح الفاء (وفعل بجى والصفة أيضا نحو جنب (و يقط بفتح الياء وضم القاف) مبالغة يقظان في مختار الصحاح رجل يقظ بضم القاف وكسرها أى مستيقظ حذروا يقظته من نومه فهو يقظان والاسم القطة (ومدرار) بقل

السما مدرار تدبر بالمطر أى يسيل منها بالسكثرة (ومكثير) بكسر الميم مبالغة الكثير أى في الكلام فان أصل السكثرة مدلول الماددة ومدلول الصيغة المبالغة فيها (ولعنة بضم اللام وفتح العين) لكثير اللعنة (فان أسكنت العين من الوزن الأخير) وهو فعلة (يصير بمعنى المفعول) أى لمبالغة المفعول قال في مختار الصحاح رجل لعنة يلعن الناس كثيرا ولعنة بالتسكين يلعنه الناس وفي قوله من الوزن الأخير تعميم الحكم المذكور يقال رجل ضحكة بفتح الحاء أى كثير الضحك وضحكة بكسرها أى يضحك منه كثيرا ومن أوزان مبالغة الفاعل طوال بالضم والتشديد لكثير الطول وعجاب بالضم وتخفيف الجيم أى البليغ في العجب ومجزم لكثير الجزم أى الناطق

الماء مدرار تدبر بالمطر أى يسيل منها بالسكثرة (ومكثير) بكسر الميم مبالغة الكثير أى في الكلام فان أصل السكثرة مدلول الماددة ومدلول الصيغة المبالغة فيها (ولعنة بضم اللام وفتح العين) لكثير اللعنة (فان أسكنت العين من الوزن الأخير) وهو فعلة (يصير بمعنى المفعول) أى لمبالغة المفعول قال في مختار الصحاح رجل لعنة يلعن الناس كثيرا ولعنة بالتسكين يلعنه الناس وفي قوله من الوزن الأخير تعميم الحكم المذكور يقال رجل ضحكة بفتح الحاء أى كثير الضحك وضحكة بكسرها أى يضحك منه كثيرا ومن أوزان مبالغة الفاعل طوال بالضم والتشديد لكثير الطول وعجاب بالضم وتخفيف الجيم أى البليغ في العجب ومجزم لكثير الجزم أى الناطق

وعلامه لكثير العلم ورواية بكسر الواو لكثير الرواية في القصص وبجذامة لكثير القطع للوذة وفروقة لكثير الفرق بفتح الفاء
 وضم الراء وهو الخوف مباغة فرق صفة مشبهة قال في عرايس المحصل الفرقه الخائف الذي اشتد فزع وخوفه والتاء فيه للبا
 في الدم انتهى والتفسير بكثير الفراق سهو ومن أوزانه فيعمل نحو قيوم أصله قيوم من أقام الأمر إذا حفظه ووزن فعال بالفاء
 أصل مطرد ولذا ينشأ ويجمع ويذكر ويؤنث على القياس المشهور والأوزان التي في آخرها تاء المبالغة نحو فعلة وفعالة ومفعلة تجز
 على غير الجمع الصحيح وتكون صيغة التأنث منها كصيغة التذكير ويستوي التذكير والتأنث أيضا في فعول ومفعيل ومفعلة ومفعلة
 لإلعدوة ومسكينة فانهما محمولان على صديقة وفقيرة حمل النقيض على النقيض في الأول وحمل النظر على النظر في الثاني واما
 ذلك على القياس المشهور . ولا بأس بأن تذكر على طريق التتمعة نبذا من الوجوه التي ترك ذكرها إعانة للطلاب على ضمة
 للشبكات فنقول أولا قد عرفت أن المصدر الميمي وهو ما وضع ليدل على حدث فقط بضم زائدة يشترك غالبا في الصيغة مع اسم الزم
 الذي هو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومع اسم المكان الذي هو اسم مشتق لمكان وقع فيه الفعل إلا أن المصدر
 الميمي كغير الميمي لا يصرف إلا لا احتياج فيما يدل على مجرد الحدث إلى صيغة التثنية والجمع والتأنث أو أن كلا من الزمان والمكان
 يصرف على ثلاثة أوجه وجمعه في الثلاثي مفاعل نحو مضارب وفي المزيادات بالألف والتاء نحو مستخرجات ويحيى المكان بال
 على غير القياس نحو المسبعة والمظلة ثم نشرع في سائر الوجوه . أما اسم الآلة فاسم مشتق من يفعل لما لا يحل له الفعل المفعول
 لا يبنى إلا من الثلاثي التثنية وصيغته مفعول ومفعلة ويصرف كتصرف اسم الزمان من الثلاثي وقدياني على مفعلة نحو مكس
 ووزن مفعول ومفعلة بضم اليم والعين نحو المنخل والمدق والمكحلة والمحرضة ليس بقياسي ولذا قال بعضهم إن نحوها اسم لآلة مخصوص
 لا يلاحظ فيها وصف الآلية فايست باسم آلة اصطلاحى . وأما بناء المرة فهو ما رضع (٤١) ليدل على كمية الحدث

وبناء النوع ما و
 ليدل على كيفية
 وصيغتهما من التثنية
 التي لاتاء في مصدر
 فعلة بفتح الفاء
 وكسرها للنوع
 من الثلاثي إن

وسكون العين على وزن ضحكة بضم الضاد وسكون الحاء وهو مبالغة اسم الفعل والمفعول كذا
 في شرح المراح . واعلم أن في قوله وأوزان المبالغة جهول إلى آخره تساعا لأنه يلزم منه حصر
 أوزانها في هذه الأوزان الثمانية وليس كذلك لأن أوزانها ترتقى إلى خمسة عشر منها طوال
 لكثير الطول على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم
 الفاعل وجمع التكسير نحو اصر ومنها كبار لكثير الكبر وعجاب لكثير العجب على وزن فعال بضم
 الفاء وفتح العين مع التخفيف ومنها مجزم لكثير الجزم وهو القطع على وزن مفعول بكسر اليم وسكون

مصدرها بالتاء فعلى لفظ المصدر بتوصيف نحو كراهة واحدة ومحمدة واحدة في المرة ورحمة واسعة وغلبة قوية ودرية دقة
 وعافية لطيفة في النوع ومانوق الثلاثي إن كان مصدره غير تاني فزيادة التاء على لفظه نحو اكرامة وانكسرة واستخسر
 وتدرجة وحرنجامة وإن كان مصدره بالتاء فعلى لفظه أيضا مع التوصيف نحو إجارة واحدة ودرجة واحدة واستقامة واحدة
 في المرة وعشرة عجيبة وتعزية بلغة وإجابة سريعة في النوع ويترك التوصيف اكتفاء بالقرآن ويجمع المرة والنوع بالألف والواو
 وجمعهما من الثلاثي بفتح عينهما نحو نصرات ونصرات ويجوز كسر العين في بناء النوع . وأما الصغر فهو ما يزيد فيه ياء
 لتدل على تقايل وهو عائد إلى وصف الصغر أوزانه وصيغته من الثلاثي المفرد المتمكن فعيل بضم أوله وفتح ثانيه وياء ساكنة
 بعدها ومن الرباعي فمفعيل وفمفعيل بالضم والفتح أيضا وبكسر ما بعد الياء إلا أن يكون التاء للتأنث أو ألفيه أو الألف مع التثنية
 المشبهتين بهما أو ألف أفعال جمعا فيفتح ما بعدها نحو نصير في تصغير نصير ومكبر في تصغير مكبر وأحمر في تصغير أحمر ولا يعتبر في أوامير
 التصغير الأصول والزوائد تسهلا لضبط نحو قضيب في تصغير قضاب وإن كانت الثانية مدة تقلب أو الواضحة ما قبلها نحو جحيم
 في تصغير عالم ولا يصغر ما فوق الرباعي على الألف وإذ انصرفت الحامسة على ضعفه يحذف خامسه لحصول الثقل عنده نحو جحيم
 جحمرش وقيل يحذف ما أشبه الزائد فيقال جحيرش والألف والواو والمدة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء نحو مقينج ومضير
 في تصغير مفتاح ومضروب ويختار حذف الزائد الثاني في نحو منطلق لأنه أقل فائدة فيقال مطباق ويجوز التعويض بمدة
 الكسر نحو مغيليم في مقتل وذو الزيادة غير المدة تبقى المفضل منها نحو مقيعيس في مقعيس وتحذف زيادات الرباعي المجرد
 المدة ليصاح أوزان التصغير نحو قشعر في قشعر وحرنجيم في حرنجام والتصغير لا يدخل الأفعال والحروف والامم عاملا
 الفعل فلا يقال ضو رب زيدا والامم التضمن معنى الحرف نحو أين وهذا أعموج . وأما اليم المنسوب فهو اسم

آخره ياء مشددة ليدل على نسبة موصوفة إلى المجرّد عنها نحو رجل بصرى وامرأة بصرية في النسبة إلى بصرية وقياسه حذف تاء التانيث من المنسوب إليه وحذف زيادة التنثية والجمع نحو ضاربى في ضاربان وضاربون وتحذف الواو والياء في فعولة وفعيلة بشرط كونهما صحيحى العين نحو شئى وحفى في نسبة شنوءة وخفيفة لامن مذكرها للفرق ولامن معتل العين نحو قوولى في قولولة وطوولى في طويلة ولامن مضاعف العين نحو ضرورى وشديدى في ضرورة وشديدة وتحذف الياء من فعيلة بالضم غير مضاعفة كجفى في جهينة وتحذف من صيغة الفعيل المعتل اللام بفتح الفاء أو ضمها وتقلب الياء الأخيرة واوا ويفتح ما قبلها نحو عنوى وقصوى فى عنى وقصى وفى قول المعتل اللام تبت الواو فى الذكر اتفاقا فيقال فى عدو عدوى وفى المؤنث كذلك عند البرد وتحذف إحدى الواوين عند سيبويه للفرق فتقول عدوى بفتح ما قبل الواو وتحذف الياء فى نحو سيدي للشغل وتقلب الألف المتطرفة واوا إذا كانت منقلبة ثالثة أو رابعة نحو عصوى فى عصا ومرموى فى مرمى وتحذف غير المنقلبة وما فوق الرابعة نحو حبلى فى حبلى وقبعثرى فى قبعثرى وقد جاء فى رباعى ساكن العين نحو دنيا قلبت ألفه واوا فيقال دنوى و بزيادة الألف نحو دنياوى كما يقال صراوى وتحذف الياء الرابعة للتطرفة السكسور ما قبلها على الأنصح فيقال قاضى ومنهم من يقول قاضوى وفعلة بسكون العين من معتل اللام لا يغير لاه عند سيبويه نحو ظى في ظبية وقروية شاذ عنده وقال يونس ظبوى في ظبية وظبى في ظبى وما فى آخره ياء مشددة إن كانت زائدة حذفت ككرمى وإن كانت أصلية نحو مرمى فنبسته مرموى على قول وما فى آخره همزة بعد الألف إن كانت للتانيث قلبت واوا كحمر اوى فى نسبة حمراء وإن كانت أصلية تثبت على الأكثر نحو قرأى فى قراء وإن كانت منقلبة فوجهان نحو كسأى بالبقاء وكساوى بالقلب وفى المركب المزجى ينسب إلى صدره كبعلى فى بعلبك وخمسى فى خمسة عشر علما وفى المركب الإضافى ينسب إلى (٤٢) الجزء المقصود نحو زيرى فى ابن زير وعبدى فى عبد مناف والجمع المكسر

الفاء وفتح العين ومنها علامة ونسابة لكثير العلم والنسب على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين ومنها راوية لكثير الرواية على وزن فاعلة بكسر العين ومنها مخدامة لكثير الخدمة على وزن مفعلة بكسر الميم ومنها فروقة لكثير الفراق على وزن فعولة بفتح الفاء فالأولى أن يقول من أوزان المبالغة جهول الخ فلهذا قلنا منها جهول إلى هنا ويسوى بين المذكر والمؤنث فى ثمانية أوزان من بين هذه الأوزان لقلة استعمالهن أحدها علامة ونحوه وثانيها راوية ونحوه وثالثها فروقة ونحوها ورابعها ضحكة ونحوها وخامسها ضحكة بضم الضاد وسكون الحاء ونحوها وسادسها مخدامة ونحوها وسابعها مسقام ونحوها

يرد إلى الواحد نحو صحنى بالفتح فى صفح جمع صحيفة ووزن فعال بالتشديد للمبالغة ماعق بالمنسوب نحو خباز لعامل الخبز وبابه وكذا فاعل بمعنى

ونحوها

ذى كذا نحو لابن بمعنى ذى لبن . وأما أفعال التفضيل

فاسم مشتق من يفعل ليدل على زيادة موصوفة فى أصل الفعل على الغير وصيغته أفعال وهو من ثلاثى مجرد لالون ولا عيب فيه ومن غيره يحىء التفضيل بالتوصل بأن يأخذ أفعال مما يدل على كيفية الزيادة ويجعل ما قصد زيادته تمييزا نحو أشد منه بياضا وعمى وأقوى منه دحرجة وأقل منه إكراما وأحرص منه مقاتلة وأعلى منه استخراجا وغير ذلك وقياسه أن يحىء لتفضيل الفاعل لعمومه أو لكونه عمدة ويحىء لتفضيل المفعول على الشذوذ نحو أشهر ومما فيه اللون والعيب ويحىء أفعال للصفة وشذأحمق من هينة وكذا أولاهم وأعطاهم من الزوائد وتصريف مطرداته أفضل أفضلا أنضاون وأفاضل فضلى فضليات وفضل وأفضل يستعمل بن أو اللام أو الإضافة ويجوز حذف النضل منه إذا كان معالوما نحو الله أكبر . وأما فعل التعجب فما وضع ليدل على إنشاء التعجب لأصل الفعل إما بالنسبة إلى فاعله أو مفعوله أو بالنسبة إلى نفس الفعل أو إلى كل منها لجواز حصول التعجب بإنشاء فالتعجب سماع إعطاء أمير يزيد ما لا عظيما إذا قال ما أنعم زيدا يحتمل أن يتعجب من لطف المعطى مع دناءة المعطى له أو يتعجب من عظيم المعطى أو من الاعطاء والسخاء أو من السكل وله صيغتان ما أفعله وأفعل به ولا يتصرف فيهما بالتثنية والجمع وغيرها لأن فعل التعجب جار مجرى ضروب الأمثال فلا يثني ، ولا يبينان إلا من ثلاثى دال على الثبوت قابل للزيادة والنقصان غير ذى لون ولا عيب ظاهر فلا يقال ما أعرجه ويستعملان كاسم التفضيل أصيلا وتوصيلا لأنهما مأخوذان منه زيد فى الأول ما الموصوفة المفيدة ب تكرارها تعظيم المكفى عنه بما فعنى ما شئ عظيم ، ولما ركب مع أفعال الدال على الزيادة حصلت مبالغة مدلوله بحيث يفشأ منها التعجب ويبقى آخره على الفتح كالماضى كما بنى آخر الثاني

على السكون لا من السكون ولا من السكون ولا من السكون
الباء في آخر الثاني ليفيد تأكيد النسبة في إنشاء التعجب كما تفيد صيغة الأمر ولذا صار آكد من الأول فلما وضعنا لآية
التعجب بصيغة الفعل مما يفلا التعجب ولا يعتبر معناها التركيبي بعد الوضع وإنما الباقي منهما المعنى المصدرى التعجب به ولذا لا ي
من صيغتهما غير ضميرهما في جميع الحالات ثم طريق التوصل فيهما أن تؤخذ صيغة التعجب من الفعل الدال على نوع من أسباب التعجب
ويجعل مصدر فعل قصد تعجبه مفعولا له أو مجرورا بالباء نحو ما أشد بياضه وما أشد عماءه ونحو ما أقل إكرامه وما أكثر نفر
وما أظهر انكساره وما أحسن استخراجه ونحو ذلك والمعنى عجيب بياضه وعماءه عجيب إكرامه قلة ونفر بجه كثرة وعجيب ظ
انكساره وحسن استخراجه وهذا تفسير بثلاثة أنواع تأمل ونحو أشد بياضه وأشد عماء أى عجيب بياضه وعماءه وإن
المجرور فاعلا فالباء زائدة أو عجيب بيباضه وتعميته أى نسبته إلى المعنى الشديد إن كان المجرور مفعولا والباء التعدية ونحو أف
بدرجته أى عجيب بدرجته زيدا أو الحجر على اختلاف القولين في المجرور وأكثر بمقاتلته أى عجيب إكثار المقاتلة بالنسبة إلى الفاء
أو إلى المفعول وأسرع بأجلواذه أى عجيب سرعته فالتعجب بالنسبة إلى نفس الفعل وأظهر بأشعراره أى عجيب إظهاره وأظهره
اختلاف مرجع التعجب من الفاعل والفعل وظهرا مر أن الضمير في ما أفعله فاعل وفي أن فعله يكون فاعلا ومفعولا باقتضاء
[فصل في تصريف الأفعال الصحيحة من المجرورات والزيدات] (٤٣) بتصريف الأفعال ذكرها متت

ونحوها وثامنها معطير ونحوه وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة كما قالوا هي عدوة الله وإنما لم
يدخل الهاء في المفعول الذي للفاعل حملا على صديقه فانه نقيضه .
[فصل في تصريف الأفعال الصحيحة]
وإنما قدم تصريف الأفعال الصحيحة على المعتلة لأن الصحيح أصل والمعتل ليس بأصل (يتصرف
الماضي) إنما قدم تصريفه على غيره لأن وجوده متحقق وصيغته مجردة بخلاف غيره (والمستقبل)
إنما قدم تصريفه على تصريف الأمر والنهي لأن المستقبل أصل منهما بحيث إنهما اشتقا من المضارع
(والأمر) إنما قدم تصريفه على النهي لأن الأمر للطلب والنهي للكف والطلب أصل من الكف أو
لأن مفهوم الأمر وجودي ومفهوم النهي عدمي والوجودي مقدم على العدمي من وجه كالحياة والموت
(والنهي من المعروف والمجهول) وهذان القيذان يرجعان إلى هذه الذكورات وإنما قدم تصريف
المعروف على تصريف المجهول لأن العلوم أولى بالتقديم لكون صيغته معقولة بسبب معقولية معناها
وهو إسناد الفعل إلى الفاعل بخلاف المجهول حيث لا تكون صيغته معقولة بسبب عدم معقولية معناها
وهو إسناد الفعل إلى المفعول (على أربعة عشر وجها) وهو متعلق بقوله يتصرف (ثلاثة للغائب)

واختار تصريف الصحيح لسلامته عن تغيير فيلحق بكونه معيارا (يتصرف الماضي) بسبب إلحاق الضمائر (والمستقبل) بفتح
على الشهور والقياس يقتضى كسرهما لأنه زمان آت فيلحق أن يعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضي وكان فتح الباء لأن زمان
يستقبله فهو مستقبل بالفتح لكن الأولى الكسر كذا ذكره التفنيزاني (و) يتصرف (الأمر والنهي) يندرج فيهما الأمر
والحاضر (من المعروف والمجهول) أى من معروف هذه الأربعة وعجوها (على أربعة عشر وجها) أى صيغة وهي السكام باء
هيئتها من الحركة والسكون وترتيب الحروف . فان قلت إن تنذية المخاطب مع المخاطبة متحدتان صيغة فتكون الصيغ
عشرة . قلت إنهما مختلفان تقديرا فان هيئة المفرد معتبرة في تقدير فرعه والتفاير التقديرى والاعتبارى كاف في التعدد
الاعتبارى لما ارتقت صيغ الأفعال إلى كذا فاتها تجعل الضمائر اللاحقة بها جزءا منها اعتبارا نظرا إلى احتياج الأفعال إلى الفاعل
واحتياج الضمائر إلى ما اتصل بها في الوجود كاحتياج السك إلى الجزء ويجعل المجموع صيغة أصلية في كلمة واحدة
حتى لا يجوز أن تولى أربع حركات فيها (ثلاثة للغائب)

(قوله في تصريف الأفعال) لما كان معظم الأبحاث في هذا الباب والمقصود الأصلي تصريف الأفعال كما أشار إليه في
الكتاب اقتصر عليه ههنا وإن بين في هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره (قوله على أربعة عشر وجها) ولقائل أن
إن اعتبر في تعدد الوجوه اختلاف الصيغة فثلاثة عشر في الماضي والأمر والعلوم وأحد عشر في غيرها وإن اكتفى بأخ
المعنى ثمانية عشر في السك اللهم إلا أن يحمل على عادة التصرفين .

ثلاث للغائب وللخاطب وثلاث للخاطبة) أسقط التاء في العدد الذي معدوده موت بحكم مسئلة محسن بن عيسى (الوجهين للسكرام) كون كل من الوجهين للسكرام عرف التصريف والإفني أحد الوجهين يشارك للسكرام الغائب أو الخاطب ولكن بقلب سكرام على مشاركته فينسب الصيغة إليه (رجلا كان) ذلك السكرام (أو امرأة) يعني لا يوضع لكل نوع منه صيغة على حدة وضعت للغائب والخاطب حتى تصير مثلها ستة وجوه لأن للسكرام يرى في أكثر الأحوال أنه مذكرا أو مؤنثا أو يعلم بصوته كتنفي بالوجهين منه وأما انقباه الصوت فنادر لا يبنى عليه الأحكام فالأفعال الأربعة مشتركة في التصريف المذكر معلوما ومجهولا

قوله (وجهان للسكرام) جعل الوجهين له وإن كان أحدهما له ولغيره لكون ذلك الغير متكاملا حكما حتى إذا قال واحد من الخاصة لضرب كان كما يقال كل واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب (قوله رجلا كان أو امرأة) اعترض عليه بأن للسكرام يكون صبيبا وصبية فالوجه أن يقال مذكرا كان أو مؤنثا ولنا في كل من الاعتراض والوجه نظر أما الأول فلأنه ليس كلام المصنف ما يفيد الحصر وإنما خصهما بالذكر لحصول المقصود بهما وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف به صيغة الغائب والخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز وسبب الاتحاد كونهما للسكرام لأنه يرى ويسمع كلامه فيحصل الامتياز من غير اختلاف (٤٤)

أي للذكر الغائب نحو ضرب ضربا ضربوا في الماضي معلوما ومجهولا ونحو يضرب يضربان يضربون في المضارع معلوما ومجهولا ونحو ليضرب ليضربا ليضربوا في الأمر معلوما ومجهولا ونحو لا يضرب لا يضربا لا يضربوا في النهي معلوما ومجهولا (وثلاثة للغائبة) أي للثلاثة الغائبة نحو ضربت ضربتا ضربن في الماضي معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان تضربن في المضارع معلوما ومجهولا ونحو لتضرب لتضربا لتضربن في الأمر معلوما ومجهولا (وثلاثة للخاطب) أي للذكر نحو ضربت ضربتما ضربتم في الماضي معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان تضربون في المضارع معلوما ومجهولا ونحو لتضرب لتضربا لتضربن في الأمر معلوما ومجهولا إلا أن مجهولا باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضرب لتضربا لتضربن لا تضرب لا تضربا لا تضربوا في النهي معلوما ومجهولا (وثلاثة للخاطبة) نحو ضربت ضربتما ضربتن في الماضي معلوما ومجهولا ونحو تضربن تضربان تضربن في المضارع معلوما ومجهولا ونحو تضربا تضربن في الأمر معلوما ومجهولا غير أنه باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضرب لتضربا لتضربن لا تضربن ونحو لا تضربن لا تضربا لا تضربن في النهي معلوما ومجهولا (وجهان للسكرام رجلا كان أو امرأة) نحو ضربت ضربتا في الماضي معلوما ومجهولا ونحو أضرب أضربا أضربوا في المضارع معلوما ومجهولا ولا أضرب ولا تضرب في الأمر مجهولا فقط ونحو لا أضرب لا تضرب في النهي مجهولا فقط أيضا لأن معروفا لا يأتي منه الوجهان كالمسيجي وإنما لم يفرق بين المذكر والمؤنث في السكرام ولم يعط

صنف عدم اختلاف صيغة في السكرام ككبير بالتذكير والتأنيث بين في الصغير لالة لظهور اشتراكهما العالة وعدم المنعز أما داني لأن السكرام قد يكون هو الله تعالى ولا يوصف بالذكورة لأنوثته والملائكة وهم يوصفون بهما أيضا قد يكون من الحاديات كافي المعجزات لا يوصف بهما ، نعم صف الألفاظ المعتبرة

بما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها لأن المراد من السكرام ههنا معناه اللغوي كما كان من الغائب والخاطب كذلك فالوجه على زعم المعترض أن يقال مذكرا كان اللفظ الدال عليه أو مؤنثا نفي بعم الكل . فإن قلت صيغة الفعل في ضرب وضربا وضربت وضربتا وكذلك في ضربن وضربت الخ فيكون صيغة الماضي ثلاثة وقس على هذا سائر الأفعال لأن الضمائر في آخرها ليست جزءا من الفعل بل هي أسماء فلا تتغير صيغة الفعل بتغيرها كما في ضربه وضربك وضربني . قلت الحال على ما ذكرت لكنهم لما رأوا شدة الامتزاج والاختلاط بين لأفعال وهذه الضمائر كما كانت بين السك والجزء جعلوها في حكم الجزء حتى أطلقوا على مجموعها السكامة والفعل وإن كان الحقيقة كلاما وجعلوا التغيير فيها تغييرا في صيغة الفعل كيف وقع هذا الجعل في الواقع حيث غير صيغة الفعل بتسكين وآخر عند إلحاق نون الضمير أوتائه في آخره فرارا من توالي الحركات وذلك إنما يمنع في السكامة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون في الأشياء الخمسة في المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحل الاعراب آخر السكامة ولم يحز العطف عليها من غير تأكيد وفصل أما بيان شدة الامتزاج فلأن الأفعال محتاجة في الإفادة إلى هذه الضمائر لكونها فواعل وهذه الضمائر أيضا محتاجة في وجودها إليها لكونها ضامرا متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل به بخلاف ضرب زيدا وضرب زيد وضربك

اكمل

(غير أنه) الضمير الشأن (لا يأتى الوجهان) اللذان (للتسكّم في المعروف من الأمر والنهي) لأن طلب التسكّم المفعول أورد نفسه غير محتاج إلى العبارة لأنها لتفهيم ما في به إلى آخر نعم قد يخاطب الإنسان نفسه بالعبارة لكن بطريق التجريد بأن من نفسه مخاطبا مثله وذلك أمر اعتباري لا يقدر فيأذ كر أو نقول عدم إتيانهما لكرهه طلبه من نفسه استعلاء وإن زلزل منزلة غيرها وأما ما جاء باللام مثل قولهم فانرجع إلى المقصود فقد أشار بعض المحققين إلى أن صيغة الطلب هنا ليست على حقيقتها المراد بها الاخبار أي فوجب علينا الرجوع وقس عليه قولهم لا تسكّم ما لا يعني فمن هذا السرّ جاء الوجهان من مجهولهما الفاعل) أورد تصرف اسم الفاعل والمفعول تبعاً لتصرف الأفعال أي اسم (٤٥) الفاعل من الثلاثي (يتصرف)

على عشرة أوجه
جمع المذكور أربعاً
وجمع المؤنث لفظاً
والباقي مفرداً
وقيدنا بالثلاثي
غيره يأتي مع
لفظان فيتصرف
سبعة أوجه (وا)
يتصرف على
أوجه منها جمع
لفظان وجمع
لفظ واحد
مفرد وتثنية وسدس
الأمثلة ولما كان
جملة تصرف
والنهي إلحاقاً
أما كيداً بها أش
بقوله (ونون التثنية)
الشدة تدخل
جميع الأفعال
المعروف والمجهول
(قوله غير أنه)
الوجهان) قيد
يلزم أن يكون
الواحد في حالة

شكل واحد من مذكوره ومؤنثه ثلاثة أوجه من المفرد والتثنية والجمع كما أعطيت هذه الأوجه لغيره وإن اقتضى العقل ذلك لأن التسكّم يرى في أكثر الأحوال أنه مذكّر أو مؤنث مفرداً كان أو مؤنثاً أو مجموعاً أو يعلم بالصوت أنه مذكّر أو مؤنث مفرداً كان أو مؤنثاً أو مجموعاً أيضاً فلم يحتاج إلى ذلك وإنما كون صوت مذكوره كصوت مؤنثه أو بالعكس فنادر والأحكام لا تبنى على النادر (غير أنه) أي إلا أنه (لا يأتى الوجهان للتسكّم في المعروف من الأمر والنهي) حتى لا يقال في الأمر معلوماً فيه اضرب لضرب بعد حذف حرف المضارعة من واحده ومن معه لا تناس كل واحد منهما بالمفرد المذكور من الأمر الحاضر ولا تناس واحده مع غيره ولا يقال أيضاً لضرب لضرب باللام بل حذف حرف المضارعة منهما متحركاً بالفتحة لعدم وجود هذا بالاستقراء وكذا لا يقال في النهي معلوماً فيه لا لضرب لضرب بفتح الهزلة والنون لعدم مجيئه هكذا في الاستقراء وأما مجهولهما فقد يجيء فيه نحو لا اضرب لضرب باللام ولا اضرب ولا تضرب بضم حرف المضارعة في الشكل لوجوده فيه هكذا بالاستقراء فلماذا قيد عدم مجيئه له معروفاً وإلى هذا قد أشرنا آنفاً (واسم الفاعل يتصرف على عشرة أوجه منها) أي من العشرة أوجه (جمع المذكور أربعاً أفعلاً) أحدها (جمع المذكور السالم) نحو (ناصر ون) الثلاثة الباقية جمع تكسير نحو (ناصر ونصر ونصرة) وسيأتي ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى (وجمع المؤنث لفظان) نحو (ناصرات ونواصر) الأول جمع سالم والثاني جمع تكسيرها وسيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى وبقاها مفرد وتثنية وهما أربعة أفعلاً نحو ناصر ناصران المذكور ونصرة ناصران للمؤنث كاسم مجيء (واسم المفعول يتصرف على سبعة أوجه منها) أي من السبعة أوجه (جمع المذكور لفظان) نحو منصورون ومناصر الأول جمع سالم والثاني جمع تكسيره (وجمع المؤنث لفظ واحد) نحو منصورات وبقاها مفرد وتثنية وهما أربعة أفعلاً نحو منصور منصوران المذكور ومنصورة منصوران للمؤنث كاسم مجيء وإنما يكثر تصرف الفاعل من تصرف المفعول اعتباراً بوجودهما لأن وجود الفاعل أكثر من وجود المفعول لأن الفاعل يجيء من الفعل اللازم لا المفعول إلا بواسطة حرف الجر وإنما انحصر تصرف الفاعل في العشرة وتصرف المفعول في السبعة لورود الاستقراء على هذا من غير زيادة ولا نقصان (ونون التثنية) أي تأكيد الطلب (الشدة تدخل على جميع الأفعال) أي أمر الغائب والحاضر (والنهي) أي نهى الغائب والحاضر (من المعروف والمجهول) أما الأمر الغائب للمعلوم نحو لينصرن بفتح الياء وضم الصاد إلى لينصران وكذا مجهوله غير أنه بضم

أمراً ومأموراً أو أفعالاً ومنهياً وذلك محال أقول هذا التعليل ليس بصحيح من أربعة أوجه أما أولاً فلا لأن السلم عدم جواز الشخص الواحد كذلك كيف والأمرية من جهة القول والأمورية من جهة الفعل وكذلك في النهي وأما ثانياً فلتخافه القائل لغيره مثلاً اضرب زيداً حين قول ذلك الغير له اضرب عمراً ولوزيد في التعليل بلفظ واحد لم توجه هذا النقص وأما ثالثاً فلتقاضه بالمجهول وأما رابعاً فلورود التسكّم من الأمر والنهي المعاميين في كلام الفصحاء ويقال لا تسكّم ما لا يعني ولترجع إلى غير ذلك (قوله والفاعل يتصرف على عشرة أوجه) أي فاعل الثلاثي بقرينة سياقه لأن فاعل المزيديات يتصرف على ستة أوجه وكذا المراد من المفعول مفعول الثلاثي لأن فاعل المزيديات يتصرف على ستة أوجه كفاعلهما والحق أن المفعول من الثلاثي والممراد منه في عدم تصرفه إلا على ستة أوجه نعم قد جاء من الثلاثي ملاحظين ومشائهم ولم يجيء من المزيديات غير المناكير كذا في الفصل الواحد

أ كيد الطاب المستقر فيهما فلذا لا تدخل نون التأكيد إلا فيما فيه طلب (و) بون التأكيد (والخفيفة كذلك) أي كيد
 دخول على جميع الأمر والنهي (غير أنها) أي الخفيفة (لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث) لأنها ساكنة فلا تجتمع مع ألف
 تثنية وألف جمع المؤنث التي (٤٦) تدخل للتفصيل بين النونين لكراهتهم اجتماع المتجانسين واستثقالهم التكرار

الياء وفتح الصاد فيه وأما الأمر الحاضر المعلوم نحو انصرفن بضم الهمزة والصاد إلى انصرفن
 وجهوله لتصرفن إلى لتصرفن بضم التاء وفتح الصاد وأما النهي المعلوم نحو لا ينصرفن بفتح
 الياء وضم الصاد أيضا إلى لا تنصرفن وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد
 فيه كما سيجيء مثال معلومهما ومجهولهما في المتن (والخفيفة كذلك) أي النون الخفيفة لتأكيد
 الطاب تدخل على جميع الأمر والنهي من المعروف والمجهول أيضا (غير أنها) أي إلا أنها (لا تدخل
 في التثنية) سواء كان مذكرا أو مؤنثا (وجمع المؤنث) لأنها لو دخلتها يلزم اجتماع الساكنين على
 غير حده ولم يجوز حذف أحدهما وهو غير جائز هذا مذهب غير يونس فإن عنده تدخلها الخفيفة
 قياسا على الثقيلة والجواب عنه إن التقاء الساكنين في الثقيلة على حده لأن الأول حرف مد
 والثاني مدغم فيه وهو جائز وفي الخفيفة ليس كذلك تأمل فلا يجوز قيامها عليها فبقى مادخلته
 الخفيفة من الأمر والنهي معلومين كانا أو مجهولين غير التثنية والجمع المؤنث أما الأمر المعلوم معها
 في الغائب نحو لينصرفن بفتح ما قبلها في المفرد المذكور ولينصرفن بضم ما قبلها في جمعه ولتنصرفن بفتح
 ما قبلها في المفرد للمؤنث وفي الحاضر انصرفن بفتح ما قبلها في المفرد المذكور وانصرفن بضم ما قبلها في جمعه
 وانصرفن بكسر ما قبلها في الواحدة المخاطبة ومجهولها باللام والياء نحو لينصرفن بضم الياء وفتح الصاد
 إلى لتصرفن بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وأما النهي المعلوم في الغائب معها نحو لا ينصرفن
 لا ينصرفن لا تنصرفن بفتح حرف المضارعة في السك والفتح الراء في الأول والثالث وضمها في الثاني وفي
 الحاضر لا تنصرفن لا تنصرفن بفتح التاء في السك والفتح الراء في الأول وضمها في الثاني
 وبكسرهما في الثالث وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد في السك هكذا سيجيء
 مثال معلومهما ومجهولهما معا في المتن (والخفيفة ساكنة) أي في أي موضع دخلت لأن الفتحة خفيفة
 ساكنة بالاستقراء وقد مر مثالها (والمشددة مفتوحة) أي في أي موضع دخلت لأن الفتحة خفيفة
 بالنسبة إلى غيرها والنون المشددة ثقيلة فأعطيت الفتحة ولو أعطى غيرها يلزم الثقل على الثقل (إلا في
 التثنية) مطلقا (وجمع المؤنث فأنها) أي النون المشددة (مكسورة فيهما) أي في التثنية وجمع المؤنث
 أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا تشبيها بنون التثنية نحو لينصرفن ولينصرفن ولتنصرفن بكسر
 النون المشددة في السك الغائب وكذا مجهوله معها غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه نحو
 انصرفن انصرفن انصرفن بكسرهما في السك الغائب ونحو لا ينصرفن ولا تنصرفن ولا
 ينصرفن ولا تنصرفن بكسرهما في السك النهي وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح
 الصاد فيه أيضا (وما قبلها مكسور في الواحدة الحاضرة) نحو انصرفن بالثقيلة وانصرفن بالخفيفة
 بكسر الراء فيهما كما أشرنا ومجهولهما نحو لتصرفن لتصرفن بكسرهما فيهما هذا في الأمر وأما في النهي
 نحو لا تنصرفن ولا تنصرفن وكذا مجهولهما هكذا غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه وإما
 كسر ما قبلها في هذه الأمثلة لتدل الكسرة على أن ياء الضمير مخدوفة منها لاتقاء الساكنين
 عند دخولها تأمل ولأن بتقدير الفتح يلزم الالتباس بالمفرد المذكور وبتقدير الضم يلتبس بالجمع المذكور
 فكسر ضرورة (ومضموم) أي مضموم ما قبلها (في الجمع المذكور) غائبا كان أو حاضرا أمرا كان

اللفظ وعند
 رنس والكوفيين
 دخل الخفيفة أيضا
 مد الألفين باقية على
 لسكون عند يونس
 اعتبارا بمت الألف
 حركة ومتحركة
 لكسر للساكنين
 مند غيره . والحاصل
 من اجتماع الساكنين
 يجوز عندنا في غير
 أوقف لفقد رابطة
 الحرفين وهي الحركة
 إذا كان الأول حرف
 والثاني مشددا نحو
 ربة لأن اللسان حينئذ
 يرتفع عنهما دفعة
 بسبب تحريك المدغم
 فيه فيصير الثاني
 كالساكن ثم أراد بيان
 حكم النونين بقوله
 (والخفيفة ساكنة) في
 أي موضع دخلت
 لأنها وضعت كذلك
 (والمشددة مفتوحة)
 نحو أيضا بخفة الفتحة
 عن ثقل التشديد
 ففتح في جميع
 مادخلته (إلا في التثنية
 وجمع المؤنث فأنها) أي
 المشددة (مكسورة
 فيهما) تشبيها بنون

التثنية المكسورة لئلا يجتمع الفتحان اللفظية والتقديرية (وما قبلها) أي قبل النونين (مكسورة في الواحدة الحاضرة) أو
 لتدل الكسرة على الياء الضمير المخدوفة لاتقاء الساكنين وذلك لأن الكسرة من جنس الياء فيؤذن بقاؤها ما حذف من جنسها فلذا
 لم يفتح ما قبلها في الواحدة (ومضموم) ما قبلها (في الجمع المذكور) غائبا أو مخاطبا لتدل الضمة على الواو الضمير المحذوف على قياس ما ذكرنا

(٤٧) نصر نصرًا نصرُوا) وألف التثنية وواو الجمع ضمير فاعل لسقوطهما عند مجيء

[illegible]

قبل ألف التثنية حرفاً يناسب ما قبلها في المخرج ونقلوا فتحة ما قبلها ضمة لمناسبتها اليم في المخرج الشفوي ليُطرد وحذفت واؤه إذا أصله نصرتمو لكرهه اجتماع الحرفين المتجانسين مخرجاً مع سهولة دفعه فجعلت اليم (نصرتاً نصرتاً نصرتين) كسرتاء الخاطبة للفرق وأصل الجمع نصرتين قلبت اليم نونا لقر بهما مخرجاً غير ضمير التكلم مع غيره إشارة بنوع صيغة الجمع إلى ما فيه من معنى الجمع وهذه مناسبات عقلية والحاكم

(و) مثال (الماضي من المجهول نصر إلى آخره) لم يذكّر بتمامه لظهوره بصريف معاومه وقد مر بيان هيئتهما في الفصل السابق (مثال المسئلة قبل ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرون) لم يأت جمع الغائبة بالفاء كالواحدة والتنفية إذ الأصل في الغيبة الباء والعدول فيها (٤٨) لا للتباس ولا التباس في الجمع (تنصر تنصران تنصرون تنصرون تنصران تنصرون)

لأجل ألف التثنية وإنما سكنت الراء في نصرن ونصرت ونحوها حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات
فيها هو كالجملة الواحدة وإنما فتحت التاء في نصرت لأنه محاطب والمحاطب مفعول بمعنى والمفعول
منصوب أولان التاء فيه لو أسكنت يلتبس بالمفرد المؤنث الغائب ولو كسرت يلتبس بالمفرد المؤنث
المحاطب ولو وضعت يلتبس بنفس التكامل فلم يبق لها إلا النصب وإنما لم يعكس الأمر في هذه الأمثلة
لوجودها في الاستقراء كذلك وإما زيد الميم في نصرتا لئلا يلتبس بألف الاشباع في نحو قول الشاعر :
أخوك أخو مكاشرة وضحك وحياك الإله فكيف أنا

[illegible]

لنون في التثنية
 مذكرا كان أو مؤنثا
 وفي الجمع المذكور غالبا
 ومخاطبا وفي الواحدة
 المخاطبة علامة الرفع
 التامة مقام الحركة التي
 من المفرد ولذا يستقط
 الجازم والناصب
 كالحركة الرفعية وأما
 لنون في جمعي المؤنث
 ضمير الجمع لعلامته
 رفع لانهما مبنيان
 إدعاب المضارعة
 شابهة الاسم ونون
 وقع المؤنث مختصة
 لفعل فاذا اتصلت به
 جمع جانب الفعلية
 يسه وتذر الاعراب
 تكون آخره بمنزلة
 نزع من الكلمة كما
 بابك فرد إلى ما هو
 صل في الفعل وهو
 بنناء ذكره التفتازاني
 الياء لواحدة المخاطبة
 علامة الخطاب وفاعلها
 ستر عند الأخفش
 عند العامة ضمير
 للبارز للفاعل كواو
 أنصر (أنصر)
 أسكان الفاء

الخول حروف اثنين لدفع توالي اربع حركات وتوزيعها في المتكلمين
 مخاطب والغائب بمناسبات مذكورة في موضعها ثم المراد بالغائب مثلا في عرفهم بالا يكون متكاملا ولا يحطبا عرفا فلا يرد
 من ما وضع للغائب نحو يفعل الله تعالى وأنه ليس بغائب ولا مذكر

في الكسرة (ومفتوح) مقابلهما (في البواقي) من المفرد والتثنية وجمع المؤنث لأن الأصل خفة مقابلهما مهماً يمكن فلا يندفع
 لموجب على أن الضم والكسر يؤدي إلى اللبس كما لا يخفى والمراد بفتح مقابلهما فتح الحروف للتحركة لأنه هو مقابلهما
 الأصل وألف التثنية وجمع المؤنث زائدة فلا يلزم الحكم عليهما بأنه مفتوح ولا إشكال بعدم دخول الخفيفة عليهما لأن المراد بال
 ملحوقه الخفيفة أو الثقيلة . ولما فرغ من ذكر المشتقات على الوجه السلي شرع في ذكر جزئياتها للإيضاح فقال (مثال الماخذ)
 نصر نصران (نصروا) وألف التثنية وواو الجمع ضمير فاعل اسقوطها عند مجيء (٤٧)

أونهما معلوماً كان أو مجهولاً نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن بالخفيفة للغائب بضم الراء فيهما كما أشرنا
 وكذا النهى غير أنه يزداد لاموضع اللام ونحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة للحاضر بضمها فيهما
 أيضاً وكذا مجهولهما معهما غير أنه بفتح الصاد فيه حيث يضم في المعالوم وفي هذه الأمثلة كلها مضموم
 مقابلهما وسيجيء مثلهما في المتن وإنما ضم مقابلهما في هذه الأمثلة لتدل الضمة على أن الواو الضمير
 محذوفة منها للالتقاء الساكنين عند دخولهما تأمل أولاً أن بتقدير الكسر يلتبس بالواحدة الحاضرة
 وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر فيضم ضرورة (ومفتوح في البواقي) أي مفتوح مقابلهما في المفرد
 المذكر غالباً كان أو حاضراً أمراً كان أونهما معلوماً كان أو مجهولاً نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن
 بالخفيفة للغائب بفتح الراء فيهما وكذا نهيه أيضاً غير أنه يوضع لا موضع اللام نحو انصرن بالثقيلة
 وانصرن بالخفيفة للحاضر بفتح الراء فيهما أيضاً ونهيه لا تنصرن بالثقيلة ولا تنصرن بالخفيفة بفتح الراء
 فيهما أيضاً وكذا مجهولهما معهما غير أنه يضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه تأمل وكذا
 مفتوح مقابلهما في المفردة المؤنثة الغائبة أمراً كان أونهما معلوماً كان أو مجهولاً تأمل وكذا مفتوح
 مقابلهما في التثنية مطلقاً والجمع المؤنث غائبات كتن أو حاضرات معلومين كانا أو مجهولين إذا لم
 يعتبر وجود ألف التثنية والفاصلة فإن اعتبر كان مقابلهما ساكناً تأمل وإنما فتح مقابلهما
 في هذه الأمثلة لأن مقابلهما بنى على الفتح حينئذ دخلتا مالم يتصلا بواو الضمير أو بياء الضمير أولاً
 نون التاني كيدكلة برأسها انضمت إلى كلمة أخرى ومن عادتهم إذا ركبو كلمة مع كلمة أخرى فتحوا آخر
 الكلمة الأولى كما في خمسة عشر (مثال الماضي من المعروف نصر نصران نصرت نصرتا نصرن
 نصرت نصرتما نصرت نصرت نصرتما نصرتن نصرت نصرتا) نصر فعل ماض مفرد مذكر غائب
 ثلاثي مجرد بناؤه معلوم صحيح سالم متعده مبنى من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها
 في المضارع وقس على هذا البواقي من التثنية والجمع مطلقاً وإنما كتبت الألف في نصران للفرق بين
 المفرد والتثنية وإنما اختيرت الألف لذلك لوجوده كذلك في الاستقراء وإنما كتبت الواو في نصروا
 للفرق بين المفرد والتثنية والجمع وإنما اختيرت الواو لذلك لوجوده كذلك في الاستقراء وإنما كتبت
 الألف في الجمع فيما بعد الواو للفرق بين الواو والجمع وواو العطف في مثل حضر وتسكلم زيد ولو لم تكتب
 الألف في الجمع لم يفرق بينهما وقيل إنما كتبت الألف للفرق بين الواو والجمع وواو المفرد في مثل لم يدعوا ولم
 يدعوا بناء على أن الواو لم تحذف بالجارم في بعض اللغات وإنما زيدت التاء في مثل نصرت ساكنة لأنها
 جمعت علامة للمؤنث وعلامتها ساكنة في الوضع والاستقراء وإنما اختيرت التاء لذلك لأن التاء من
 المخرج الثاني والمؤنث أيضاً ثان في التخليق وهذه التاء ليست بضمير لأنها لو كانت ضميراً لوجب
 حذفها عند مجيء الفاعل ظاهراً في نصرت هند وإنما حركت التاء في نصرتا وإن كانت علامة للمؤنث

الزيدان ونصرتا
 والألف بعد واو
 للفرق بينها وبين
 العطف في مثل
 وتسكلم زيد أي
 يتصل الواو بما
 نحو ضربوا ولم
 بعد الواو ضمير
 نصروه وحمل
 مثل حضر وت
 ما لا عطف فيه اد
 الباب (نصرت ن
 نصرت) التاء السا
 علامة التانيث لا
 الفاعل لبقائها
 مجيء الفاعل
 نحو نصرت هند
 حركت في التثنية
 الألف وحذفت في
 إذا أصله نصرتا
 عنها بنون الجمع
 علامة جمع وتأنث
 وأسكت الراء لدفع
 أربع حركات (نصرت
 نصرتما نصرت
 زيدت اليم في التانيث
 لأنهم قصدوا
 الخطاب للغة فز

قبل ألف التثنية حرفاً يناسب مقابلهما في المخرج وتقاوا فتحة مقابلهما ضمة لمناسبتها اليم في المخرج الشفوي وزيدت اليم في الجمع
 ليطرده وحذفت واوه إذا أصله نصرت أو كراهة اجتماع الحرفين المتجانسين مخرجاً مع سهولة دفعه فجعلت اليم دليلاً على جنسها المخذ
 (نصرت نصرتما نصرتن) كسرتاء المخاطبة للفرق وأصل الجمع انصرتن قلبت اليم نونا لقرينها مخرجاً فأدغمت (نصرت نصرت
 غير ضمير التكلم مع غيره إشارة بنوع صيغة الجمع إلى ما فيه من معنى الجمع وهذه مناسبات عقلية والحاكم الوضع كذا قال الفتاوى

(و) مثال (الماضي من المجهول نصر إلى آخره) لم يذكّر ثبامه لظهوره بنصر يف معاومه وقد مر بيان هيلتهما في الفصل السابق (مثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن) لم يأت جمع الغائبة بالتاء كالواحدة والتنشئة إذ الأصل (تنصر تنصران تنصرون تنصرن تنصرون تنصرون تنصرون تنصرون) للالتباس ولا التباس في الجمع (٤٨) في الغيبة الياء والعدول فيها

لأجل ألف التنشئة وإنما سكنت الراء في نصرن ونصرت ونحوها حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات فيها هو كال كلمة الواحدة وإنما فتحت التاء في نصرت لأنه مخاطب والمخاطب مفعول معنى والمفعول منصوب ولأن التاء فيه لو أسكنت يلتبس بالمفرد المؤنث الغائب ولو كسرت يلتبس بالمفرد المؤنث المخاطب ولو ضمت يلتبس بنفس المنكسب فلم يبق لها إلا النصب وإنما لم يعكس الأمر في هذه الأمثلة لوجودها في الاستقراء كذلك وإما زيدت الميم في نصرتا لثلاث يلتبس بألف الاشباع في نحو قول الشاعر:

أخوك أخو مكاشرة وضحك وحيالك الإله فكيف أتا

وإما خست الميم بالزيادة من بين الحروف فيه لأن تحته انتماء ضمير وإما دخلت في انتماء لقرب الميم إلى التاء في المخرج وإما ضمت التاء في نصرتا تبعاً للميم لأن الميم شفووية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوي ولأنها ضمير الفاعل ومعلم أن الفاعل مرفوع فيوافق الضم وإما زيدت الميم في نصرتا ليتردد بثنيتيه وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو لأن أصله نصرتوا وحذفت الواو لأن الميم بمنزلة الاسم ولهذا لودخل على المضارع يجعله اسماً كمنصور أصله نصرتاً أمل ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم إلا هو وإنما كسرت التاء في نصرت خوفاً من الالتباس لأن بتقدير السكون يلتبس بالمفردة المؤنثة الغائبة وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر المخاطب وبتقدير الضم يلتبس بنفس المنكسب وحده فلم يبق لها إلا الكسرة ولأن الكسرة ثبتت لها بالاستقراء وإنما لم يفرق بين تنشئة المذكر والمؤنث في المخاطب لقلة استعمالها أو لعزلة الوضع وإما شدد نون نصرتين دون نصرن لأن أصله نصرتين فأدغم الميم في النون لقربه من النون وقيل أصله نصرتين بالتخفيف فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً حتى يتردد بجميع نونات النساء ولا يمكن إسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين الراء والتاء ولا يمكن حذفها لأنها علامة والعادة لا تحذف فأدخل النون لقربه من النون ثم أدغم النون في التون فصار نصرتين وإما زيدت التاء في نصرت مرفوعة لأن ضمير الفاعل وهو أنا مضمرة تحته ولا يمكن الزيادة من حروف أنا خوفاً من الالتباس لأن بتقدير زيادة الألف يلتبس بالتنشئة وبتقدير زيادة النون يلتبس بجمع الغائبة فأختيرت التاء لوجودها في أخواتها وإما زيدت النون في نصرتا لأن نصرتا لا يمكن أن يزداد الحاء نظر إلى الأغلب ثم زيدت الألف حتى لا يلتبس بنصرن وقيل إنما زيدت النون والألف في نصرتا لأن تحته أنا مضمرة (ومن المجهول نصرت) بضم النون وكسر الصاد وهو فعل ماضٍ مفرد مذكر غائب صحيح سالم ثلاثي

النون في التنشئة مذكراً كان أو مؤنثاً وفي الجمع المذكور غائباً أو مخاطباً وفي الواحدة المخاطبة علامة الرفع قائمة مقام الحركة التي في المفرد ولذا يستط بالجارم والنائب كالحركة الرفعية وأما النون في جمعي مؤنث فضمير الجمع لاعلامه الرفع لأنهما مبنيتان إذ إعراب المضارعة لمشابهة الاسم ونون جمع المؤنث مختصة بالفعل فإذا اتصلت به رجح جانب الفعالية فيه ونذر الاعراب السكون آخره بمنزلة جزء من السكامة كما في ما يليك فرد إلى ما هو أصل في الفعل وهو البناء ذكره التفقازاني

[illegible]

[٧ - المطالب]

(وقول) امر (المخاطب) انصرن انصرن انصرن بفتح الراء في المفرد وصمها في الجمع وسرهما في الواحدة مثله على نحو قولهم
 المخدوفين وقس عليه مجهول (وكذلك النهى) في التصريف بالتونين (من المعروف والمجهول) والأمثلة غير خفية (ومثال)
 نصريف اسم (الفاعل ناصر ناصران ناصرون) جمع مذكر سالم والجمع المذكر السالم ما بقيت صيغة مفردة (ناصر ونصر)
 بضم النون وفتح الصاد (٥٠) والتشديد فيهما (ونصرة) بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف وهذه الثلاثة

(وفي المخاطب) أى تقول في أمر الحاضر بالنون المخففة (انصرن انصرن انصرن) بفتح الراء في الواحد
 المذكر وضعها في جمعه وكسرهما في الراحدة المخاطبة وكذلك مجهوله غائبا أو حاضرا غير أنه يلام الجزم
 إلى آخره وبضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه وهذا متروك في كثير من النسخ والأولى إثباته أيضا
 (وكذلك النهى من المعروف والمجهول) فتقول في معروف مع التون الشدة لا ينصرن الخ وكذلك
 مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه ومع المخففة لا ينصرن بفتح الراء في المفرد
 المذكر الغائب ولا ينصرن بضم الراء في جمعه ولا تنصرن بفتح الراء في الواحدة الغائبة وكذا
 مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه وفي الحاضر لا تنصرن لا تنصرن لا تنصرن بفتح
 الراء في المفرد المذكر وضعها في جمعه وكسرهما في الواحدة المخاطبة وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف
 المضارعة وفتح الصاد فيه أيضا (مثال الفاعل ناصر ناصران ناصرون) وهو جمع المذكر السالم كما
 أشرنا وهو الذي أقيمت صيغة المفرد فيه (ناصر ونصر بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما ونصرة
 بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف) وهذه الأمثلة الثلاثة جمع المذكر المكسر للفاعل كما أشرنا
 والجمع المكسر هو الذي نقصت صيغة مفردة وههنا كذلك تأمل والجمع المكسر على هذه الأوزان
 لا يكون إلا في الصفة بأن يكون النكرة صفة للناصر نحو شهاد وشهد وشهادة وجبال وجهل وجهلة وفساق
 وفسق وفسقة وله ستة أوزان غير هذه الثلاثة أي ذكرها الشيخ الأولى فعلة بضم الفاء وفتح العين واللام
 نحو قضاة والأصل قضية والثانية فعل بضم الفاء وسكون العين نحو بزل والثالثة فعلاء بضم الفاء
 وفتح العين واللام بالمد نحو شعراء والرابعة فعلان بضم الفاء وسكون العين نحو صحبان والخامسة
 فعال بكسر الفاء وفتح العين نحو ضحائم والسادسة فعول بضم الفاء والعين نحو قعود فيكون أوزان
 جمع المذكر المكسر للفاعل في الصفة تسعة أمثلة وفي غير الصفة ثلاثة أمثلة الأولى فواعل نحو كواهل
 والثانية فعلان بضم الفاء والعين نحو حجران والثالثة فعال بفتح الفاء وتشديد العين نحو حنان وكذا
 المفهوم مما ذكر في الفصل وشرحه ثم اعلم أن الوزن الأول من الأمثلة التسعة مشترك بينه وبين مفردة
 مبالغة نحو طوال على وزن جهال والثاني مشترك بين مذكره ومؤنثه كما سيجيء والثالث مشترك
 بينه وبين مفردة مذكره ومفردة مؤنثه مبالغة على ما قاله في النزهة نحو ضحكة على وزن فسقة والخامسة
 مشترك بينه وبين المصدر نحو شغل على وزن بدل والسابع مشترك بينه وبين المصدر أيضا نحو
 غفران على وزن صحبان والثامن مشترك بينه وبين المصدر أيضا نحو صراف على وزن تجار
 والتاسع مشترك بينه وبين المصدر أيضا نحو دخول على وزن قعود (ناصر ناصران ناصرات
 ونواصر) الواو منقلبة من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بألف التكسير لأن الألف ألف
 جمع المؤنث المصحح مع التاء لهذا الجمع مع التأنيث أصله ناصرات حذف التاء الأولى لثلاث يجتمع
 علامتا التأنيث في كلمة واحدة وتغيره لعل فائدة انقلاب التاء منه يلزم الانقلاب من السفلى إلى العلى
 فإن السفلى أثقل بخلاف الواو ومنه كواكب ونوافق وقوامع الأول جمع المؤنث السالم للفاعل والثاني

جمع المذكر المكسر
 والجمع المكسر
 ما نقصت صيغة مفردة
 والمجمع المذكر
 المكسر أوزان غير
 ما ذكر منها فعلة بالضم
 فاعلة نحو قضاة
 أصله قضية وهذا
 لوزن مختص بالناتص
 وفعل بالضم والسكون
 نحو بزل جمع بازل
 هي الناقصة التي دخلت
 في السنة التاسعة
 فعلاء بالضم نحو
 شعراء وفعالان بالضم
 السكون نحو صحبان
 جمع صاحب وفعال
 بكسر الفاء وتخفيف
 العين نحو تجار جمع
 اجر وفعول بضم
 الفاء والعين نحو
 قعود جمع قاعد هذه
 هي الفاعل الوصي
 قد يجمع على فواعل
 نحو قوارس جمع فارس
 ضواري جمع ضاربة
 أما الفاعل الاسمي
 يجمع على فواعل نحو
 كواهل جمع كاهل

هو مقدم الظهر مما يلي العنق وفعالان بالضم والسكون نحو حيزان جمع حاجر وهو حفر فيها جمع
 لاء في الصحارى وفعالان بالكسر نحو جنان جمع جان وهو أبو الجن وأيضا اسم للحية البيضاء (ناصر ناصران ناصرات)
 أصله ناصرات حذف التاء الأولى لسكراهة اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد فهو جمع سالم لبقاء صيغة مفردة (ونواصر)

جمع مؤنث مكسر (ومثال) اسم (المفعول منصوران منصوران) جمع مد كرسام (ومثال) بهج اسم جمع
مكسر (منصورة منصورتان منصورات) جمع مؤنث سالم أصله منصورات. (٥١) ولما فرغ من أمثلة الأثني

قال (ومثال الر
دحرج يدحرج
الراء دحرجة
الكل) أى
متحركاته بقرينة
(وسكون الحاء)
سبح لى إلا أن
الكل تحريف
لفظ الدال (ودحرج
بكسر الدال وسكون
الحاء فهو مدحرج
بكسر الراء) (مدحرج بفتح
والأمر دحرج
الدال وكسر
والنهي لا تدحرج
التاء وكسر الراء
يذكر الأمر
والنهي الغائب
فهما من الملام
والنهي الحاضر
يذكر مطردات
الباب معلوما
ولا تصريف
والنهي بالنسبة
اكتفاء بما ذكر
الثلاثى فان الذكر
بمثال واحدا لا
البيد بألف
(وكذا تصب
الملحقات) أى
دحرج نحو حوقل
آخره إلا أن

جمع المؤنث المكسر وله وزن آخر غير هذا الوزن مشترك بين مذكرة ومؤنثه كما أشرنا لم يذكره
الشيخ نحو قوم بضم النون وفتح الواو مع التشديد جمع المؤنث المكسر له وهو على وزن نصر (مثال
للمفعول منصور منصوران منصوران ومناصر يفتح الميم) الأول جمع المذكر السالم للمفعول والثانى
جمع المذكر المكسر له كما أشرنا (منصورة منصورتان منصورات) وهو جمع المؤنث السالم
للمفعول (ومثال الرباعى المجرد دحرج) فعل ماض مفرد مذكر غائب رباعى مجرد معلوم صحيح سالم
متعد من باب الفعالة وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكامل مطلقا نحو دحرجا دحرجوا
دحرجت دحرجتا دحرجن دحرجت دحرجتا دحرجتم دحرجت دحرجتا دحرجتن دحرجت دحرجتا
وكذا مجهوله إلا أنه بضم الدال وكسر الراء فيه (يدحرج بكسر الراء) فعل مضارع مفرد مذكر غائب
رباعى مجرد معلوم صحيح سالم معرب متعدد من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع ونفس
المتكامل مطاقتا نحو يدحرجان يدحرجون يدحرج يدحرجان يدحرجن يدحرجن يدحرج يدحرجان يدحرجون
يدحرجين يدحرجان يدحرجن أ دحرج يدحرج وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه (دحرجة بفتح
الدال وسكون الحاء) مصدره الأول (ودحرجا بكسر الدال وسكون الحاء) مصدره الثانى . واعلم
أن النسخ مخافة فى هذا المقام فى البعض قدم ذكر دحرجا وفى البعض قدم ذكر دحرجة والثانى
أولى لأنه يومه على الأول أن دحرجا مصدره أولا ودحرجة مصدره ثانيا والأمر منعكس إذ لو لم ينعكس
ينقص إلحاق الملحقات بهذا الباب لأن مصداقه اتحاد مصدر الملحق مع المصدر الأول لماحق به
فى الصيغة فلا يوجد ذلك لسكن فيه نوع من التسهيل وهو قوله دحرجة بفتح الكل وسكون الحاء
بلاستثناء الحاء لأن الكل لاحطة الأفراد يومه منه كون الحاء متحركا بالفتح وهذا التسهيل وارد
على عبارته الأولى فالعبارة الصحيحة أن يقال دحرجة بفتح الكل سوى الحاء فانه بالتسكين ودحرجا
بكسر الدال وسكون الحاء (فهو مدحرج) مدحرجان مدحرجون مدحرجة مدحرجتان مدحرجات
(بكسر الراء) فى كل اسم الفاعل (وذلك مدحرج) إلى آخره (بفتح الراء) فى كل اسم المفعول
وهو يصاح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا وإنما اختار لفظ هو فى اسم الفاعل وذلك فى اسم
المفعول لأن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب فاختار ما هو مرفوع من الأسماء اسم الإشارة لاسم
الفاعل وما هو منصوب منه لاسم المفعول لتدل على ما رضع الفاعل والمفعول له أما كون هو مرفوعا
فظاهر لأنه مبتدأ وحقه أن يكون مرفوعا وأما كون ذلك منصوبا فافهمه بكاف الخطاب من حيث
التعريف والأفراد تأمل (والأمر) أى أمر الحاضر (دحرج) دحرجا دحرجوا دحرجى دحرجا
دحرجن (بفتح الدال وكسر الراء فى الكل) وأمر الغائب ليدحرج ليدحرجا ليدحرجوا لتدحرج
لتدحرجا ليدحرجن بكسر الراء فى الكل وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه (والنهي) أى نهى
الحاضر (لا تدحرج) لا تدحرجا لا تدحرجوا لا تدحرجى لا تدحرجا لا تدحرجن (بضم التاء وكسر
الراء فى الكل) وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته فانهما بالياء كالحاضر
وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه . ثم صرف التوئين ههنا مع الأمثلة التى صرفتها فى الثلاثى معهما
معلومة ومجهولة (وكذا تصريف الملحقات) أى ملحقات دحرج وهى ستة أبواب من مزيد
الثلاثى فلذا ذكر المالحق بإفظ الجمع وهو أولى مما ذكر فى بعض النسخ بإفظ المفرد لأن المبتدئ

والمفعول كاعتبرت يحىء بواسطة حرف الجر نحو حوقل به حوقل بها حوقل بهم إلى بهن وحوقل بك إلى يكن وحوقل بى وحوقل
والمفعول نحو حوقل به وبها إلى بهن الجار مع الجرور نائب الفاعل وهو أى الجار مع الجرور من حيث هو ليس بمؤنث

فيهما وكذا مجهوله غير أنه بفتح الواو فيه ونهى الحاضر لا تجهور لا تجهورا لا تجهورا ولا تجهورا
لا تجهورا لا تجهورن ونهى الغائب لا يجهور لا يجهورا لا يجهورا لا يجهورن وكذا
مجهوله غير أنه بفتح الواو فيه وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما ومجهولا . وأما نصريف
الماضي من الثالث فتحو يطر وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى متعدد
مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو ييطرا
بيطروا ييطرت ييطرنا ييطرتم ييطرتما ييطرن ييطرنا ييطرتما ييطرنا ييطرتما ييطرنا
وكذا مجهوله غير أنه بضم الياء وبكسر الطاء فيه والضارع يبيطر بضم الياء وكسر الطاء وهو فعل
مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدد مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس
على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو يبيطران يبيطرون يبيطرتان يبيطرتان يبيطرن
تبيطرن تبيطرن تبيطرن تبيطرن تبيطرن تبيطرن تبيطرن تبيطرن تبيطرن تبيطرن تبيطرن تبيطرن تبيطرن
الطاء فيه والصادر ييطرة وييطرا بفتح الباء في الأول وكسرها في الثاني والفاعل مبيطر مبيطران
مبيطرون مبيطرة مبيطرتان مبيطرتان مبيطرتان مبيطرتان مبيطرتان مبيطرتان مبيطرتان مبيطرتان مبيطرتان
فيه وكذا المصدر للمعي واسما الزمان والسكان وأمر الحاضر ييطر ييطرا ييطروا ييطري ييطرا
بيطرن وأمر الغائب ليبيطر ليبيطرا ليبيطروا لتبيطر لتبيطرا لتبيطرن بكسر الطاء في الكل وكذا
مجهوله غير أنه بفتح الطاء فيه ونهى الحاضر لا تبيطر لا تبيطرا لا تبيطروا لا تبيطري لا تبيطرا
لا تبيطرن بكسر الطاء في الكل ونهى الغائب كذلك غير أنه بالياء فيما سوى المفرد المؤن وتثنيته
فانهما بالياء أيضا وكذا مجهوله غير أنه بفتح الطاء فيه وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما
ومجهولا ، وأما نصريف الماضي من الرابع فتحو غير وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم
صحيح سالم مبنى لازم مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد ، وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع
والتكلم مطلقا نحو غيرا غيروا غيرت غيرت غيرت غيرت غيرت غيرت غيرت غيرت غيرت غيرت غيرت
غيرت غيرت غيرت غيرت وكذا مجهوله غير أنه بضم العين وبكسر الياء فيه ويزاد في آخره حرف
الجر والمضارع يعثر يعثر بضم الياء الأول وكسر الثاني وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم
صحيح سالم لازم مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع ونفس
التكلم مطلقا نحو يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران
يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران
غيرة وغيثارا بفتح العين في الأول وكسرها في الثاني والفاعل معثر معثران معثران معثران معثران
معثران معثران معثران معثران معثران معثران معثران معثران معثران معثران معثران معثران معثران معثران
بهما معثران بفتح الياء في الكل وكذا المصدر للمعي واسما الزمان والمكان غير أنه لا يزداد
حرف الجر في آخرها وأمر الحاضر عثر عثرا عثروا عثروا عثروا عثروا عثروا عثروا عثروا عثروا عثروا
ليعثرا ليعثروا ليعثروا ليعثروا ليعثروا ليعثروا ليعثروا ليعثروا ليعثروا ليعثروا ليعثروا ليعثروا
الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر ونهى الحاضر لا تعثر لا تعثرا لا تعثروا لا تعثروا لا تعثروا لا تعثروا
لا تعثروا لا تعثروا لا تعثروا لا تعثروا لا تعثروا لا تعثروا لا تعثروا لا تعثروا لا تعثروا لا تعثروا
بفتح الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما ومجهولا ، وأما
نصريف الماضي من الخامس فتحو ساقى على وزن فعلى أصله ساقى وبحريك الياء قلبت الياء ألفا
لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصار ساقى وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى

متعد مز يد ثلاثي ملحوق رباعي مجرد وقس على هذا البقي من التثنية والجمع والتكامل مطاقا نحو
 سلقيا سلقوا سلقيت سلقينا سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت
 وأصل سلقوا سلقوا أصل سلقيت سلقيت وأصل سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت سلقيت
 ما قبلها ثم حذفت الألف منها لالتقاء الساكنين تأمل فبقي سلقوا ولسقت ولسقتا وكذا مجهوله
 إلا أنه بضم السين وبكسر القاف فيه والمضارع يساقى أصله يسلقى بتحرك الياء بالضم استنقلت
 الضمة على الياء حذفت فبقي يسلقى بسكون الياء وهو فعل مضارع مفرد مذ كرهاً بالضم معلوم صحيح
 سالم معرب متعد مز يد ثلاثي ملحوق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكامل
 مطلقا نحو يسلقيان يسلقون تسلقى تسلقيان يسلقين تسلقى تسلقيان يسلقون تسلقين تسلقين تسلقين
 تسلقين تسلقى تسلقى ، وأصل يسلقون ويسلقون ويسلقون ويسلقون ويسلقون ويسلقون ويسلقون ويسلقون
 القاف فيهما لوقوع الضمة فيها بعدها حذفت ثم نقلت ضمة الياء فيهما إلى القاف لاستنقائها على
 الياء حذفت الياء منهما لالتقاء الساكنين فبقي يسلقون ويسلقون ، وأصل أسلقى ونسلقى أسلقى
 ونسلقى وإعلاهما مامر في تسلقى تأمل ، وأصل تسلقين في الواحدة الحاضرة تسلقين استنقلت
 الكسرة على الياء لازوم توالي الكسرات حذفت الكسرة ثم حذفت ياء الإلحاق لالتقاء الساكنين
 فبقي تسلقين فاستوى بين واحدة الحاضرة وجمعها في اللفظ والفرق بالأصل وكذا مجهوله إلا أنه
 بفتح القاف فيه وبقلب الياء في المفرد والتكامل مطلقا ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها تأمل ، والصدر
 سلقاة ولسقاء أصل الأول سلقية وأصل الثاني سلقايا فقلبت الياء في الأول ألفا لتحركها وانفتاح
 ما قبلها وفي الثاني همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف والفاعل مسلق مسلقيان مسلقون مسلقية
 مسلقيتان مسلقيت أصل مسلق مسلقى فاعل كإعلال قاض وأصل مسلقون مسلقون مسلقون ففعل به
 ما فعل يسلقون تأمل والفعول مسلقى مسلقيان مسلقون مسلقية مسلقيتان مسلقات ، وأصل مسلقى
 مسلقى بتحرك الياء بالضم ثابت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مسلقى وأصل مسلقون
 مسلقون قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف منها لالتقاء الساكنين تأمل
 فبقي على ما كان من الحركة والسكون وهو يصاح للصدر الميم واسمي الزمان والمكان وأمر
 الحاضر سلقى سلقيا سلقوا سلقيت سلقين وأصل سلقوا سلقوا سلقوا سلقوا سلقوا سلقوا سلقوا سلقوا
 ساب حركته لما ممر ثم حذفت الياء فبقي سلقوا وأصل سلقى سلقى سلقى سلقى سلقى سلقى سلقى سلقى
 ثم حذفت فبقي سلقى ، وأمر الغائب ليسلقى ليسلقيا ليسلقوا لتساق لتسلقيا ليسلقين أصل ليسلقوا
 ليسلقوا إعلاها مامر في سلقوا تأمل وكذا مجهوله إلا أنه تفتح القاف فيه وتقلب الياء ألفا فيما وجد
 شرطه تأمل ، ونهى الحاضر لا تسلقى لا تسلقيا لا تسلقوا لا تسلقى لا تسلقيا لا تسلقين وأصل لا تسلقوا
 ولا تسلقين لا تسلقوا ولا تسلقين إعلاهما مامر في أمر الحاضر تأمل ، ونهى الغائب كذلك
 إلا أنه بالياء في البعض وكذا مجهوله إلا أنه تفتح القاف فيه وتقلب الياء ألفا فيما وجد شرطه فيه
 تأمل وكذا التصريف بنوني التأكيدي معلوما ومجهولا ، وأما تصريف الماضي من السادس فنحو
 جلبب وهو فعل ماض مفرد مذ كرهاً بالضم معلوم صحيح سالم مبني متعد مز يد ثلاثي ملحوق رباعي
 مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكامل مطلقا نحو جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا
 جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا جلببنا
 وكسر الياء الأولى فيه ، والمضارع يجلبب وهو فعل مضارع مفرد مذ كرهاً بالضم معلوم صحيح
 سالم معرب متعد مز يد ثلاثي ملحوق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكامل

الهمزة المحذوفة فلم يجتمع مع همزة الوصل فافهم (مخرج

(ومثال الخامس)
 ينكسر بكسر
 انكساراً فهو من
 والأمر انكسرو
 لانكسر بكسر
 السين في الثلاث
 في المستقبل لأنها
 (واكتب بكسر
 بكسر السين
 فهو مكتوب
 مكتوب
 اكتب

اناقل تناقل وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد في آخره حرف الجر (بفتح
 القاف فيهما) أى في الماضى والمضارع كما بينا (اناقلا) مصدره (بضم القاف فهو تناقل) تناقلان
 متناقلون متناقلة متناقلتان متناقلات (بكسر القاف) فى الكل اسم الفاعل (وذلك تناقل عليه) تناقل
 عليهما متناقل عليهما متناقل عليهما متناقل عليهن (بفتح القاف) فى الكل اسم المفعول
 وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والسكان إلا أنه لا يزداد فى آخرها حرف الجر (والأمر) أى أمر
 الحاضر (اناقل) اناقلوا اناقل اناقل اناقلان وأمر الغائب ليشاقل ليشاقلان ليشاقلوا ليشاقلان
 ليشاقلان بفتح القاف فى الكل وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره
 حرف الجر (والنهي) أى نهى الحاضر (لاناقل) لاناقل لا تناقل لا تناقل لا تناقل
 وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء كأم غير مرة وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه
 ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح القاف فيهما) أى فى الأمر والنهي (والثناء مشددة فى الجميع)
 أى فى الماضى والمضارع والمصدر واسم الفاعل والمفعول والأمر والنهي واسمى الزمان والمكان
 والمصدر الميمى (وتدحرج) وهو فعل ماض مفرد مذ كمر غائب معلوم صحيح سالم مبنى لازم مزيد
 رباعى خماسى من باب التفعّل وقس على هذا الباقي من التشنية والجمع والتسكّم مطلقا نحو تدحرجا
 تدحرجوا تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت
 تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت تدحرجت
 الرأ فى فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بتدحرج) بفتح الرأ وهو فعل مضارع مفرد مذ كمر غائب معلوم
 صحيح سالم لازم معرب مزيد رباعى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التشنية والجمع
 والتسكّم مطلقا نحو يتدحرجان يتدحرجون يتدحرج يتدحرجان يتدحرجان يتدحرجان يتدحرجان يتدحرجان
 يتدحرجون يتدحرجين يتدحرجان يتدحرجان يتدحرجان يتدحرجان يتدحرجان يتدحرجان يتدحرجان يتدحرجان
 المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح الرأ فيهما) أى فى الماضى والمضارع (تدحرجا)
 مصدره (بضم الرأ فهو متدحرج) متدحرجان متدحرجون متدحرجة متدحرجتان متدحرجات (بكسر
 الرأ) فى الكل اسم الفاعل (وذلك متدحرج به) متدحرج بهما متدحرج بهم متدحرج بهما متدحرج
 بهما متدحرج بهن (بفتح الرأ) فى الكل اسم المفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان
 إلا أنه لا يزداد فى آخره حرف الجر (والأمر) أى أمر الحاضر (تدحرج) تدحرجا تدحرجوا تدحرج
 تدحرجا تدحرجن وأمر الغائب ليتدحرج ليتدحرجا ليتدحرجوا ليتدحرج ليتدحرجا ليتدحرجن
 بفتح الرأ فى الكل وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهي)
 أى نهى الحاضر (لا تدحرج) لا تدحرجا لا تدحرجوا لا تدحرجى لا تدحرجا لا تدحرجن
 بفتح الرأ فى الكل وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة فيه
 ويزاد فى آخره حرف الجر كأم غير مرة (بفتح الرأ فيهما) أى فى الأمر والنهي كما قلنا وكذا
 التصريف بنونى التأكيد معاوما ومجهولا (مثال السداسى استغفر) وهو فعل ماض مفرد مذ كمر
 غائب معلوم صحيح سالم متعد مبنى مزيد ثلاثى سداسى من باب استغفر وقس على هذا الباقي من التشنية
 والجمع والتسكّم مطلقا نحو استغفروا استغفروا استغفروا استغفروا استغفروا استغفروا استغفروا
 استغفروا استغفروا استغفروا استغفروا استغفروا استغفروا استغفروا استغفروا استغفروا استغفروا
 ويكسر العين فيه (يستغفر بكسر الفاء) وهو فعل مضارع مفرد مذ كمر غائب معلوم صحيح سالم
 متعد معرب مزيد ثلاثى سداسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التشنية والجمع والتسكّم

بفتح القاف وا
 اناقل بضم القاف
 متناقل بكسر القاف
 وذلك متناقل بفتح
 القاف والأمر انا
 والنهي لاناقل بفتح
 القاف فيهما والنهي
 مشددة فى الجميع (و
 الخماسى مازيد
 الرباعى (و) نصير
 (تدحرج يتدحرج
 تدحرجا بضم الرأ
 متدحرج بكسر
 والأمر تدحرج والنهي
 لا تدحرج بفتح
 الرأ فيهما ومث
 السداسى استغ
 يستغفر بكسر ا

وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة و بكسر الكاف الأولى ويزاد في آخره حرف الجر (يسحنك) فعل
مضارع مفرد مذ كرهاً معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثي ملحوق رباعي باحرنجم سداسي في
ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقاً نحو يسحنكسان يسحنككون
تسحنك تسحنكسان تسحنككن تسحنك تسحنكسان تسحنككون تسحنككن تسحنككن
تسحنكسان تسحنككن أسحنك أسحنك (بكسر الكاف الأولى) في الكل وكذا
مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة و بفتح الكاف الأولى فيه ويزاد في آخره حرف الجر (اسحنكا)
مصدره (فهو مسحنك) مسحنكسان مسحنككون مسحنكة مسحنككتان
مسحنككات بكسر الكاف الأولى في الكل اسم فاعل (وذلك مسحنك) به مسحنك
بهما مسحنك بهم مسحنك بها مسحنك بهما مسحنك بهن بفتح الكاف الأولى في الكل
اسم مفعول وكذا المصدر اليمعي واسما الزمان والمكان إلا أنه لايزاد في آخره حرف الجر (والأمر) أي
أمر الحاضر (اسحنك) اسحنكا اسحنكوا اسحنكي اسحنكا اسحنكن
وأمر الغائب ليسحنك ليسحنكا ليسحنكوا لتسحنك لتسحنكا ليسحنكن
بكسر الكاف الأولى في الكل وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة و بفتح الكاف الأولى فيه
ويزاد في آخره حرف الجر (والنهي) أي نهى الحاضر (لا تسحنك) لا تسحنكا لا تسحنكوا
لا تسحنكي لا تسحنكا لا تسحنكن بكسر الكاف الأولى في الكل وكذا نهى الغائب
إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة و بفتح الكاف الأولى فيه ويزاد في آخره حرف
الجر (بكسر الكاف الأولى فيهما) أي في الأمر والنهي وكذا التصريف بنوني التأكيد معاوماً
ومجهولاً (واسلنق) وهو فعل ماض مفرد مذ كرهاً معلوم صحيح سالم لازم مبيد ثلاثي ملحوق
رباعي باحرنجم سداسي من باب الانعلاء وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقاً نحو
اسلنقيا اسلنقوا اسلنقت اسلنقيا اسلنقت اسلنقت اسلنقت اسلنقت اسلنقت اسلنقت
اسلنقت اسلنقيا اسلنقيا اسلنقيا اسلنقيا اسلنقيا اسلنقيا اسلنقيا اسلنقيا اسلنقيا اسلنقيا
أقوى الحركات والياء أضف الحروف لكونها حرف علة خذفت فالتقى الساكنان الياء والواو خذفت
الياء فبقى اسلنقوا وقيل قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف المقلوقة والواو
خذفت الألف فبقى اسلنقوا وكذا الاعلال في اسلنقت واسلنقتا (يسلنقي) بكسر القاف وهو فعل
مضارع مفرد مذ كرهاً معاوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثي ملحوق رباعي باحرنجم سداسي من ذلك
الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقاً نحو يسلنقيان يسلنقون تسلنقي
تسلنقيان يسلنقين تسلنقي تسلنقيان تسلنقين تسلنقين تسلنقين تسلنقين تسلنقين تسلنقين تسلنقين
يسلنقون وتسلنقون فانهما في الأصل يسلنقيون وتسلنقيون نقلت حركة الياء إلى القاف فيهما بعد
سلب حركته ثم خذفت الياء لالتقاء الساكنين فبقى يسلنقون وتسلنقون وأصل تسلنقين في المفردة
المخاطبة تسلنقين فاستقلت الكسرة على الياء لتوالي الكسرات إلى الستة تأمل خذفت الكسرة فالتقى
الساكنان الأولى الياء الناقصة والأخرى باء الضمير خذفت الياء الناقصة فصار تسلنقين وكذا مجهوله
إلا أنه بضم حرف المضارعة و بفتح القاف فيه ويزاد في آخره حرف الجر (اسلنقاء) مصدره وهو
في الأصل اسلنقايا قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الألف الزائدة في الطرف فصار اسلنقاء (فهو مسلنق)
مسلنقيان مسلنقيون مسلنقية مسلنقيتان مسلنقيات بكسر القاف في الكل اسم فاعل . وأصل
مسلنق مسلنقي أعلا كاعلال قاض وأصل مسلنقون مسلنقيون وإعلاله كاعلال تسلنقون وقدم آفا

(يسحنك بكسر
الكاف الأولى
اسحنكا فهو
مسحنك والأمر
اسحنك والنهي
لا تسحنك بكسر
الكاف في الثلاث)
ومنه باب الانعلاء
(و) تصرفه (اسلنق)
بكتابة الألف على صورة
الياء للدلالة على أنها
مقلوبة من الياء دون
الواو (يسلنقي) يسكون
الياء بأن خذفت
الضمة لاستئصالها على
الياء وعلى هذا اسلنقي
واسلنقي (اسلنقاء)
بإتسلاب الياء همزة
(فهو مسلنق) أصله
مسلنقي استئقلت
الضمة على الياء
فاجتمع ساكنان الياء
التنوين خذفت الياء
أعطى التنوين لما
قبلها

من الأفعال وهو مالم يتجاوز إلى المفعول به (يصير متعديا) وهو ما يتجاوز إليه (بأحد ثلاثة أسباب) أى أسباب وجودية بقرينة ذكر السبب العدمى بعدها على أنه لا حصر في الكلام فلا ينفى سببية نبي آخر (بزيادة) بدل من قوله بأحد الخ بدل البعض (في أوله) أى في أول اللازم بخلاف همزة أفشع فانها زائدة على التعدى وهى للصيرورة على ما ذكره الشريف يقال قشعت للريح السحاب أى فرقها فأقشع أى صار ذا قشع وتفرق إذ لم يثبت في اللغة مجيء أفعل مطاوعا ونقل أبو الحسن الجار بردى عن الكشف أنه لا يثنى من بناء أفعل مطاوعا ولا يثبت نحو هذا إلا جملة كتاب سيبويه فتقوله كيبته فأكتب من باب انقضى الأمر ومعناه دخل في السكب أو صار ذا كسب وكذا أفشع السحاب إذا دخل في التشع مطاوع كب وقشع انكب وانتشع إلى هنا كلامه (وتشديد عينه) أى عين اللازم ، لا يخفى أن قوله اللازم يصير متعديا قضية مهمة في قوة الجزئية فليس هو بقانون على حتى يرد عليه نحو أصبح الرجل وموت الإبل (وحرف الجر في آخره) في أكثر النسخ هذا السبب مقدم على تشديد لعين نظرا إلى قرب معطوفه (٦٦) ومقتضى السياق ما اخترناه (نحو أخرجه وخرجه وخرجه) والمعنى

[فصل : في الفوائد] (اللازم) أى الفعل اللازم وهو ما يلزم الفاعل ولا يتجاوز إلى المفعول به (يصير متعديا) وهو ما يتجاوز إلى المفعول به (بأحد ثلاثة أسباب بزيادة همزة في أوله) لكن هذا ليس على إطلاقه بل توجد همزة مزبدة في أول بعض الأفعال التعدية فتصيرها لازمة فضلا عن أن تصير اللازم متعديا نحو قشع الله الغيم فأقشع وغير ذلك فيلزم الشيخ أن يشير إليها بقيد وهو عدم كونها للمطاوعة كما في هذا المثال فلذا جعلته لازما (وتشديد عينه) اعلم أن بتشديد عين الفعل اللازم يصير متعديا إذا لم يكن بمعنى صار وهذا القيد لازم عليه وبتشديد عين الفعل التعدى زادت تعديته نحو نصر (وحرف الجر في آخره) أى إذا أردت أن تجعل الفعل اللازم متعديا فزد في أوله همزة ليست للمطاوعة أوفى عينه تضييفا أوفى آخره حرف الجر فصار الفعل اللازم بواسطة هذه الحروف متعديا وإنما اختص هذا العمل بهذه الحروف لوجوده هكذا بالاستقراء (نحو أخرجه وخرجه وخرجه من الدار) هذا قيد لسلك ماسبق من الأمثلة فان هذه الأمثلة في الأصل خرجت وهو لازم فلما زادت همزة والتضعيف وحرف الجر كانت متعدية بواسطة هذه الحروف إلا أن التعدية بالهمزة والتضعيف مخصوصة بالثلاثى المجرد وبحرف الجر لا تختص به بل يوجد فيه وفي غيره أيضا نحو ذهب بزيد وانطلقت به وإلى هذا أشار الزنجاني بقوله وبحرف الجر في السلك ثم أورد هذين المثالين فلذا أنشد بعض المعلمين لتأنيده قوله :
تعدية اللازم يا حمزتا بالباء والتشديد والهمزتا
وإن أردت جعله متعديا همز وتضعيف ثلاثيا خصتا

بحصل مفعول آخر نحو أحفرته بئرا وعلمته القرآن وما ذكره الزنجاني من أن همزة (و) بحذف لتشديد مختصان بالثلاثى دون الجار نحو انطلقت به محمول على تعدية اللازم فلا ينافى ما ذكرناه ، ثم قيل ومن أسباب تعدية سين استفعل نحو استخرجت الحجر وألف المفاعلة نحو قاربت زيدا فان خرج وقرب لازمان (وله اللازم) أى بعض اللازم وإنما لم يحمل اللام على الاستغراق لعدم الامكان لأن بعض اللازم لا يدخل عليه هذه الأسباب مالا عن التعدية بها وبعضها لا يصير بها متعديا نحو أمشى الرجل وموت الإبل . اعلم أن للتعدى معنيين ماجاوز فعله إلى المفعول به وهو المقابل للازم المراد عند الإطلاق وما يتعلق بمعناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره هذا عام متناول للازم والمتعدى إلى الثانى والثالث بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة إلى الأول والثانى متعديا بنفسه بالنسبة إلى الثانى والثالث متعديا بغيره لكن هذا المعنى لا يراد إلا عند بيان التعدى إليه وبه وحروف الجر كلها من باب التعدية بالمعنى الثانى والباء خاصة في بعض المواضع منها بالمعنى الأول والمراد بالتعدى ههنا هو المعنى الأول بدلالة همزة التشديد من أسبابه فلا بد من تخصيص قوله بحروف الجر بالتاء في بعض المواضع وتقييد قوله ولا يجيء المفعول والمجهول من اللازم بغيره بواسطة حرف الجر فتأمل .

(و بحذف التاء) شروع في السبب المدعى أى ويصير اللازم متعديا بحذف تاء الطاعة (من تفعل وتفعّل مشددة العين ومكررة اللام) هذا ناظر إلى تفعل ومقتضى الترتيب تقديم العين على اللام وإنما تعدى بحذف تاء الطاعة لأنها لا تريد على اللام فلا يقال تدرج وتوت بل على التعدى نحو تدرج وتكسر فإذا حذف مانع التعدية عاد الفعل إلى تعديه فلا إشكال بمثل نعمته لأن المراد بتفعل ماهو اللازم على أنه بحذف التاء يتعدى إلى مفعول آخر فهو بالنسبة إليه تتحول من اللازم إلى التعدية (والتعدى) أراد به ما كان تعديته بسبب عارض (يصير لازما بحذف أسباب التعدية) (٦٧) كهزمة أكرم (ونقله) أى نقل التعدى مطلقا (إلى باب انفعّل) نحو

(و بحذف التاء من تفعل مكررة اللام) أى يصير تفعل متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك كان مجردا رباعيا فهو متعد وفيه نظر لأن الرباعى لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب فانه غالب حاله للتعدية (وتفعل مشددة العين) أى يصير تفعل بتشديد العين متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك يصير رباعيا بزيادة التشديد في عينه بعد ما كان ثلاثيا لازما وهو يتعدى بتشديد عينه وفيه نظر من وجهين الأول أن تفعل مشددة العين لا يختص باللازم بل مشترك بين اللازم والمتعدى كما مرّ بيانه في صدر الكتاب عند عد الأبواب حتى يكون متعديا بحذف التاء منه والثانى أنه بعد الحذف يصير على وزن فعل مشدّد العين وهو لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والتعدى أيضا نحو جرب الرجل وموت الإبل وخرج زيد الأولان لازمان لأنهما بمعنى صار والثالث متعدّ اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب أيضا يعنى اللازم غالب في تفعل والتعدية غالبية في فعل تأمل (والتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) لأنه لما حذفت منه أسباب التعدية بقى على أصله وهو اللازم لأنه في أول الوضع وضع لازما ثم يتعدى بالأسباب المذكورة وبحذفها منه بقى لازما تأمل (ونقله) أى بنقل الفعل التعدى (إلى باب انكسر) يصير لازما أيضا لأن انكسر من باب انفعّل وهو لازم لأنه للمطوعة فيصير الفعل التعدى المنقول إليه للمطوعة أيضا كتنقل كسر إلى انكسر وقطع إلى انقطع ونحوها . واعلم أن في قوله وبنقله إلى باب انكسر تساهلا والأولى أن يقال إلى باب انفعّل لأن انفعّل وزن انكسر وانكسر موزونه وذكر الوزون في مقام الوزن يوم أوفيد حصر الحكم المراد فيه كما كان ذكر الوزن كذلك والحكم المراد ههنا ليس بمنحصر في لغة انكسر تأمل ولهذا قال الزنجاني في شرحه إذا أردت أن تجعل التعدى لازما فالطريق فيه أن تردّه إلى باب انفعّل ثم قال أو إلى انفعّل أو إلى افعل بتشديد اللام وفيهما نظر أما في انفعّل فلأنه مشترك بين اللازم والتعدى وأما في افعل فلأنه لا يوجد الفعل التعدى المنقول إليه حتى يصير بسبب نقله إليه لازما بل المنقول إليه فعل لازم في الاستقراء كتنقل حمر إلى أحمر وعور إلى أعور ولهذا لم يذكر الشيخ النقل إليهما ثم قال أو إلى تفعل إن كان رباعيا وفيه تساهل لأن الرباعى على الإطلاق يشتمل على ملحقات الرباعى الجرد بعضها لازم وبعضها متعد فالأولى أن يقال إن كان رباعيا مجردا أو على هذا قول الشيخ في النقل (وباب فاعل يصير لازما بزيادة التاء في أوله) أى إن كان رباعيا مجردا نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر وإنما يصير لازما بزيادة التاء في أوله لأنه عند ذلك يصير للمطوعة وما كان لها يصير لازما (ولا يجيء المفعول به) وهو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا (والجهول) وهو ما لم يسم فاعله بل أقيم مفعوله مقام فاعله

(ولا يجيء المفعول به) هذه الفائدة تامة بحث اللازم (و) كذا لا يجيء (الجهول)

(قوله والتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) أى كل متعد كان فيه أحد أسباب التعدية المذكورة أو قابلية النقل إلى باب انكسر أو كان من باب فاعل فيكون اللام فيها الاستغراق العرفى لعدم إمكان الحقيقي بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا للتعدى لخصوا لها قبله وتوضيحه أن السبب هو الطريق الفضى إلى الشئ في الجملة من غير إضافة وجوده ووجوبه إليه إذ لو أضيف إليه الوجود يسمى شرطاً ولو أضيف إليه الوجوب يسمى علّة والتشديد في نحو علم غير مفض إلى تعديته أصلا فلا يكون سببا للتعدية وإن كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدى لافضائه إليه في الجملة هـ مرة أعلم وإن كان سببا للتعدية إلى الثالث ولذا يزول بزواله لا يمكن ليس التعدية والمراد ههنا

من اللازم) لأن اللازم أظهر في موضع الضمير لزيادة التمكن في الدهن وثلاثا يتوهم رجوعه إلى المجهول (من الأفعال) وهو
 لا يحتاج إلى المفعول به) إذ بدونه يتم تعقل نسبتته إلى الفاعل وإذا لم يحتاج إلى المفعول به لا يبنى الفعل فلا يجيء من اللازم المجهول
 ولا يفهم ذلك مما ذكره اكتنبه (و) أما (التعدي) فهو (بخلافه) حيث يحتاج إلى المفعول به في تعقل نسبتته إلى الفاعل . قيل
 في معرفة التعدي واللازم ضابطة وهي أن ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقيام وذهب وما يفعل بعضه واحد أو قلب أو حس فهو
 متعد نحو ضرب وعلم وذاق وهذا استقرائي جائز التخلف والحق أن متعلق الفعل إن كان مما يستغنى عن تصريحه فلازم وإلا
 فتعد قيد المفعول بقوله به لأن المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعها يجيء من اللازم أيضا لأن كلا منها لمزيد الافادة في الكلام
 للاحتياج لنسبة الفعل تأمل (وباب فاعل) شروع في ذكر فائدة أخرى (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) مسندا
 إلى أحدهما بالقيام وإلى الآخر (٦٨) بالوقوع (نحو ناضلته) أي رميته بالسهم فرماني ولا يتخلف عن كونه

في سند الفعل إليه نحو ضرب زيد (من اللازم) أي من الفعل اللازم حتى لا يقال حرت زيدا أو حسن
 زيد بتخفيف عين الفعل فيهما وإعاقيد عدم الحجيء منه بالمفعول به لأن المفعول فيه وهو مافعل فيه
 فعل مذكور من زمان أو مكان والمفعول له وهو مافعل لأجله فعل والمفعول معه وهو ماذ كربعه الواو
 لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى والمفعول اللطاق وهو اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقد
 يجيء من الفعل اللازم مثال الأول نحو سرت يوم الجمعة وقعدت أمام الأمير ومثال الثاني قعدت عن
 الحرب جينا ومثال الثالث جلست وزيدا أو مالك وزيدا على معنى مالك قعدت وزيدا ومثال الرابع
 جاست جاوسا فلهذا قيده به (لأن اللازم من الأفعال هو) أي اللازم (ملا يحتاج إلى المفعول به)
 لحصول الفائدة بدونه فيه (والتعدي بخلافه) من حيث إنه يحتاج إليه لعدم حصول الفائدة بدونه
 نحو ضربت فانه لا يفيد بدون ذكر من وقع عليه الضرب بخلاف حسن زيد (و باب فاعل يكون بين
 اثنين) أي للمشاركة بين اثنين كما صر بياحه (نحو ناضلته) أي راميته وهو مشترك بينهما (إلا قليلا)
 أي قليلا لا يكون بين اثنين بل من طرف واحد (نحو طارقت النعل) أي كسرت (وعاقبت اللص)
 أي عذبت السارق ومنه عافاك الله بمعنى أعفك الله أو عفك الله وقائلهم الله ويجيء هذا الباب
 بمعنى أفعال وفعل مشددة العين وفعل بتخفيف العين وتفاعل وقد مررت أمثلتها في صدر الكتاب
 وكلها متعدية (و باب تفاعل أيضا يكون بين اثنين فصاعدا نحو تدافعا) وهذا للمثال يصلح أن
 يكون بين اثنين فصاعدا لأنه نفس المتكلم مع غيره وهذا يكون بين اثنين وأكثر لأن الغير
 مع نفس المتكلم تارة يكون واحدا وتارة يكون أكثر منه فعلى التقدير الأول كان اثنين وعلى
 التقدير الثاني كان ثلاثة أو أكثر (وللمشاركة الجماعة) وهذا مستدرك لأن كون هذا الباب للمشاركة
 الجماعة يعلم من قوله فصاعدا بعد قوله يكون بين اثنين وكذا يعلم ذلك من مثاله كما بيناه (نحو تصالح القوم)
 بين المتنازعين وهذا متروك في بعض النسخ والأولى عدم الترك إن لم يكن قوله وللمشاركة الجماعة
 مستدركا (وقد يكون) أي قليلا يكون باب التفاعل (لاظهار ماليس في الباطن) أي لاظهار ماليس
 بمتصف به في الحقيقة وعند ذلك لا يكون للمشاركة لابن الاثنين ولا بين الجماعة (نحو تمارضت أي أظهرت

للمشاركة (إلا قليلا)
 أي قليلا يكون
 بناؤه للواحد (نحو
 طارقت النعل)
 أي كسرت (وعاقبت
 اللص) أي عذبت
 السارق (و باب
 فاعل) أيضا (يكون)
 لحصول أصله (بين
 الاثنين) قوله
 فصاعدا في موضع
 الحال أي فيترق صاعدا
 من متجاوزا عن
 الاثنين وبذلك يفرق
 فعل و فرق بعض
 شراح بأن الفاعل
 صريح في فاعل
 يكون غالبا على الفاعل
 ضمنى وفي تفاعل
 ساويان (نحو تدافعا
 تصالح القوم) ويمكن

المرض

لاكتفاء بالمثال الأول لأنه يصاح للمشاركة الاثنين والأكثر لكنه قصد

تيسير على فهم المتعلم (وقد يكون) أي يصلح باب التفاعل (لاظهار ماليس) بوجود (في الباطن) في الحقيقة (نحو تمارضت أي أظهرت
 قوله يكون بين الاثنين) أي يكون مدلوله وهو الحدث حاصلًا بين الاثنين أي قائمًا (قوله إلا قليلا) استثناء من فاعل يكون
 إلا القليل من باب فاعل فانه لا يكون بين الاثنين بل يكون قائمًا بواحد فان العقاب في عاقبت اللص مثلا قائم بالمتكلم فقط
 متعلق باللص وتعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة في ناضلته فانها قائمة بالمتكلم والغائب والمنعاق بهما تعلق قيام لكن
 بد وأن يكون صادرا من المتكلم ابتداء ويتعلق بالغائب ليسكون مفعولا به ممتازا عن الفاعل وكذا في كل ما كان من فاعل
 بخلاف تفاعل فان البادئ فيه غير معاوم ومنه جاز أن يقال أضراب عمرو زيدا أم ضارب زيد عمروا ولم يحز أضراب عمرو
 زيد أم أضراب زيد وعمروا واعلم أن ما ذكره المصنف من معاني الأبواب هو الغالب إذ ليست منحصرة فياذ كرلما بين المطولات

المتعدى مطلقاً (إلى)
 باب انفعّل (نحو)
 انكسر فان هذ
 الباب للمطاوعة وهو
 لازم فيصير المتعدى
 المنقول إليه لازماً
 للاحالة وخصّ هذ
 الباب بالذّكر مع أنّ
 باب أفعل أيضاً يختص
 باللائم لأنّ بناءه
 لمباغلة اللازم فلا يوجد
 متعدّد ينقل إلى مثل
 هذ الباب (و باب)
 فعمل يصير لازماً بزيادة
 التاء في أوله) يعنى
 أنّ حذف التاء يكون
 سبباً للمتعدى كذلك
 زيادتها تكون سبباً
 لللازم ولخفاء لزوم أحد
 المعنيين الآخر صرح
 بذكره ولم يكف
 بقوله و بحذف التاء
 من تفعل ولم يقل
 و ينقل فعمل إلى تفعل
 لأنّ تفعل فرع
 وليس بأصل كانكسر

(و بحذف التاء من تفعلل مكررة اللام) أى يصير تفعلل متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك كان مجردا رباعيا فهو متعد وفيه نظر لأن الرباعى لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب فانه غالب حاله للتعدية (وتفعلل مشتدة العين) أى يصير تفعلل بتشديد العين متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك يصير رباعيا بزيادة التشديد في عينه بعد ما كان ثلاثيا لازما وهو يتعدى بتشديد عينه وفيه نظر من وجهين الأول أن تفعلل مشتدة العين لا يختص باللازم بل مشترك بين اللازم والمتعدى كما مر بيانه في صدر الكتاب عند عد الأبواب حتى يكون متعديا بحذف التاء منه والثاني أنه بعد الحذف يصير على وزن فعل مشتدة العين وهو لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى أيضا نحو جرب الرجل وموت الإبل وخرج زيد الأولان لازمان لأنهما بمعنى صار والثالث متعد اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب أيضا يعنى اللازم غالب في تفعلل والتعدية غالبية في فعل تأمل (والتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) لأنه لما حذفت منه أسباب التعدية بقى على أصله وهو اللازم لأنه في أول الوضع وضع لازما ثم يتعدى بالأسباب المذكورة وبحذفها منه بقى لازما تأمل (و بنقله) أى بنقل الفعل المتعدى (إلى باب انكسر) يصير لازما أيضا لأن انكسر من باب انفعل وهو لازم لأنه للمطاوعة فيصير الفعل المتعدى المنقول إليه للمطاوعة أيضا كنقل كسر إلى انكسر وقطع إلى انقطع ونحوها . واعلم أن في قوله و بنقله إلى باب انكسر تساهلا والأولى أن يقال إلى باب انفعل لأن انفعل وزن انكسر وانكسر موزونه وذكر الموزون في مقام الوزن يوم أوفيد حصر الحكم المراد فيه كما كان ذكر الوزن كذلك والحكم المراد ههنا ليس بمنحصر في لغة انكسر تأمل ولهذا قال الزنجاني في شرحه إذا أردت أن تجعل التعدى لازما فالطريق فيه أن تردّه إلى باب انفعل ثم قال أو إلى افعل أو إلى افعل بتشديد اللام وفيهما نظر أما في افعل فلائنه مشترك بين اللازم والمتعدى وأما في افعل فلائنه لا يوجد الفعل للمتعدى للنقول إليه حتى يصير بسبب نقله إليه لازما بل للنقول إليه فعل لازم في الاستقراء كنقل حر إلى أحر وعور إلى أعور ولهذا لم يذكر الشيخ النقل إليهما ثم قال أو إلى تفعلل إن كان رباعيا وفيه تساهل لأن الرباعى على الإطلاق يشتمل على ملحقات الرباعى المجرد بعضها لازم وبعضها متعد فالأولى أن يقال إن كان رباعيا مجردا الوطى هذا قول الشيخ في النقل (وباب فعال يصير لازما بزيادة التاء في أوله) أى إن كان رباعيا مجردا نحو حرجت الحجر فتخرج ذلك الحجر وإنما يصير لازما بزيادة التاء في أوله لأنه عند ذلك يصير للمطاوعة وما كان لها يصير لازما (ولا يجنى المقول به) وهو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا (والجبول) وهو ما لم يسم فاعله بل أقيم مفعوله مقام فاعله

(ولا يجيء المفعول به) هذه الفائدة تامة ببحث اللازم (و) كذا لا يجيء (المجهول

(قوله والمتعدي يصير لازماً بحذف أسباب التعدي) أى كل متعد كان فيه أحد أسباب التعدي المذكورة أو قابلية النقل إلى باب انكسر أو كان من باب فعال فيكون اللام فيها الاستفراق العرفي لعدم إمكان الحقيقي بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا للتعدي لخصوا قبله وتوضيحه أن السبب هو الطريق للفضى إلى الشئ فى الجملة من غير إضافة وجوده ووجوبه إليه إذ لو أضيف إليه الوجود يسمى شرطاً ولو أضيف إليه الوجوب يسمى علته والتشديد فى نحو علم غير مضمض إلى تعديته أصلاً فلا يكون سبباً للتعدي وإن كان مطلق التشديد سبباً لمطابق التعدي لافضائه إليه فى الجملة بهمة أعلم وإن كان سبباً للتعدي إلى الثالث ولذا ينزل بواله يمكن ليس التعدي والمراد ههنا

من اللازم) لأن اللازم أظهر في موضع الضمير لزيادة التحسن في اللحن وثلاثا يتوهم رجوعه إلى المجہول (من الأفعال وهو الملايحتاج إلى المفعول به) إذ بدونه يتم تعقل نسبته إلى الفاعل وإذا لم يحتاج إلى المفعول به لا يثبت له الفعل فلا يجيء من اللازم المجہول ولا يفهم ذلك مما ذكره اكتفى به (و) أما (التعدي) فهو (بخلافه) حيث يحتاج إلى المفعول به في تعقل نسبته إلى الفاعل . قيل في معرفة التعدي واللازم ضابطة وهي أن ما يفاعل بجميع البدن فهو لازم كقيام وذهب وما يفاعل بعضو واحد أو قلب أو حس فهو متعد نحو ضرب وعلم وذاق وهذا استقرائي جائز التخلف والحق أن متعلق الفعل إن كان مما يستغنى عن تصرُّحه فلازم وإلا فتعد قيد المفعول بقوله به لأن المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعها يجيء من اللازم أيضا لأن كلا منها لمزيد الإفادة في الكلام للاحتياج لنسبة الفعل تأمل (و باب فاعل) شروع في ذكر فائدة أخرى (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) مسندا إلى أحدهما بالقيام وإلى الآخر (٦٨) بالوقوع (نحو ناضلته) أي رميته بالسهم فرماني ولا يتخلف عن كونه

في سند الفعل إليه نحو ضرب زيد (من اللازم) أي من الفعل اللازم حتى لا يقال حمرت زيدا أو حسن زيد بتخفيف عين الفعل فيهما وإما قيد عدم المجيء منه بالمفعول به لأن المفعول فيه وهو ما فاعل فيه فعل مذکور من زمان أو مكان والمفعول له وهو ما فاعل لأجله فعل والمفعول معه وهو ما ذكر بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا وأمعنى والمفعول اللطاق وهو اسم ما فاعله فاعل فعل مذکور بمعناه وقد يجيء من الفعل اللازم مثال الأول نحو سرت يوم الجمعة وقعدت أمام الأمير ومثال الثاني قعدت عن الحرب جيمنا ومثال الثالث جلست وزيدا أو مالك وزيدا على معنى مالك قعدت وزيدا ومثال الرابع جلست جاوسا فلماذا قيده به (لأن اللازم من الأفعال هو) أي اللازم (ملايحتاج إلى المفعول به) لحصول الفائدة بدونه فيه (والتعدي بخلافه) من حيث إنه يحتاج إليه لعدم حصول الفائدة بدونه نحو ضربت فانه لا يفيد بدون ذكر من وقع عليه الضرب بخلاف حسن زيد (و باب فاعل يكون بين اثنين) أي للمشاركة بين اثنين كما مر بيانه (نحو ناضلته) أي رميته وهو مشترك بينهما (إلا قليلا) أي قليلا لا يكون بين اثنين بل من طرف واحد (نحو طارت النعل) أي كسرت (وعاقبت اللص) أي عذبت السارق ومنه عافاك الله بمعنى أعفك الله أو عفك الله وقاتلهم الله ويجيء هذا الباب بمعنى أفعال وفعل مشددة العين وفعل بتخفيف العين وتفاعل وقد مر أمثلتها في صدر الكتاب وكلها متعدي (و باب تفاعل أيضا يكون بين اثنين فصاعدا نحو تدافعا) وهذا المثلث يصلح أن يكون بين اثنين فصاعدا لأنه نفس المتكلم مع غيره وهذا يكون بين اثنين وأكثر لأن الغير مع نفس المتكلم تارة يكون واحدا وتارة يكون أكثر منه فعلى التقدير الأول كان اثنين وعلى التقدير الثاني كان ثلاثة أو أكثر (ولمشاركة الجماعة) وهذا مستدرك لأن كون هذا الباب لمشاركة الجماعة يعلم من قوله فصاعدا بعد قوله يكون بين اثنين وكذا يعلم ذلك من مثاله كما بيناه (نحو تصالح القوم) بين المتنازعين وهذا متروك في بعض النسخ والأولى عدم الترك إن لم يكن قوله ولمشاركة الجماعة مستدركا (وقد يكون) أي قليلا يكون باب التفاعل (لاظهار ما ليس في الباطن) أي لاظهار ما ليس بمتصف به في الحقيقة وعند ذلك لا يكون للمشاركة لابن الاثنين ولا بين الجماعة (نحو تمارضت أي أظهرت

المشاركة) (إلا قليلا) أي قليلا يكون ثنائيا للواحد (نحو طارت النعل) أي كسرت (وعاقبت اللص) أي عذبت (و باب فاعل يكون أيضا) (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) قوله (فصاعدا) في موضع الحال أي فيترقى صاعدا من متجاوزا عن الاثنين وبذلك يفرق عمل و فرق بعض شراح بأن الفاعل صريح في فاعل يكون غالبا على الفاعل ضمنى وفي تفاعل ساو يان (نحو تدافعا) تصالح القوم) ويمكن

المرض

كتمناه بالمثال الأول لأنه يصاح لمشاركة الاثنين والأكثر لكنه قصد

تيسير على فهم للتعلم (وقد يكون) أي يصلح باب التفاعل (لاظهار ما ليس) بوجود (في الباطن) في الحقيقة (نحو تمارضت أي أظهرت قوله يكون بين الاثنين) أي يكون مدلوله وهو الحدث حاصل بين الاثنين أي قائما (قوله إلا قليلا) استثناء من فاعل يكون إلا القليل من باب فاعل فانه لا يكون بين الاثنين بل يكون قائما بواحد فان العاقب في عاقبت اللص مثلا قائم بالمتكلم فقط متعلق باللص تعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة في ناضلته فانها قائمة بالمتكلم والغائب والمنعقد بهما تعلق قيام لكن بد وأن يكون صادرا من المتكلم ابتداء ويتعلق بالغائب ليسكون مفعولا به ممتازا عن الفاعل وكذا في كل ما كان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادئ فيه غير معلوم ومن ثمة جاز أن يقال أضراب عمرو زيدا أم ضارب زيد عمروا ولا يجوز أضراب عمرو زيد أم أضراب زيد وعمرو. واعلم أن ما ذكره المصنف من معاني الأبواب هو الغالب إذ ليست منحصرة فيما ذكرنا من المطولات

(و بحذف التاء) شروع في السبب العدوى أى ويصير اللازم متعديا بحذف تاء الطاوعة (من تعال وتفعل مشددة العين ومكر اللام) هذا ناظر إلى فعل ومقتضى الترتيب تقديم العين على اللام وإنما تعديا بحذف تاء الطاوعة لأنها لاتزيد على اللام فلا يقدح ندرج وتوت بل على التعدى نحو تدرج وتكسر فإذا حذف مانع التعدية عاد الفعل إلى تعدية فلا إشكال بمثل تعامته لأن المراد بفعل ماهو اللازم على أنه بحذف التاء يتعدى إلى مفعول آخر فهو بالنسبة إليه يتحول من اللازم إلى التعدية (والتعدى أراد به ما كان تعديته بسبب عارض (يصير لازما بحذف أسباب التعدية) (٦٧) كهزمة أكرم (ونقله) أى تف

التعدى مطلقا (باب انفعال) (نحو انكسر فان ه الباب للمطاوعة و لازم فيصير للتعدى المنقول إليه لازم لا محالة وخص ه الباب بالد كمرع أ باب أفعل أيضا تخصص باللازم لأن بسا لمبالغة اللازم فلا يوجب متعد ينقل إلى مش هذا الباب (وباب فعمل يصير لازما بزيادة التاء في أوله) يعنى أن حذف التاء يكو سببا للتعدية كذلك زيادتها تكون سببا لللازم ولخفاء لزوم أح المعنيين الآخر صر بذكره ولم يكتف بقوله وبحذف التاء من فعمل ولم يبق وينقل فعمل إلى فعمل لأن فعمل فرع وليس بأصل كانكسر

(و بحذف التاء من فعمل مكررة اللام) أى يصير فعمل متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك كان مجردا رباعيا فهو متعد وفيه نظر لأن الرباعى لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والتعدى اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب فانه غالب حاله للتعدية (وتفعل مشددة العين) أى يصير فعمل بتشديد العين متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك يصير رباعيا بزيادة التشديد في عينه بعد ما كان ثلاثيا لازما وهو يتعدى بتشديد عينه وفيه نظر من وجهين الأول أن فعمل مشدد العين لا يختص باللازم بل مشترك بين اللازم والتعدى كما مر بيانه في صدر الكتاب عند عد الأبواب حتى يكون متعديا بحذف التاء منه والثانى أنه بعد الحذف يصير على وزن فعل مشدد العين وهو لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والتعدى أيضا نحو جرب الرجل وموت الإبل وخرج زيد الأولان لازمان لأنهما بمعنى صار والثالث متعد اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب أيضا يعنى اللازم غالب في فعمل والتعدية غالبية في فعل تأمل (والتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) لأنه لما حذفت منه أسباب التعدية بقي على أصله وهو اللازم لأنه فى أول الوضع وضع لازما ثم يتعدى بالأسباب المذكورة وبحذفها منه بقى لازما تأمل (و بنقله) أى بنقل الفعل التعدى (إلى باب انكسر) يصير لازما أيضا لأن انكسر من باب انفعال وهو لازم لأنه للمطاوعة فيصير الفعل التعدى المنقول إليه للمطاوعة أيضا كمنقل كسر إلى انكسر وقطع إلى انقطع ونحوهما. واعلم أن في قوله و بنقله إلى باب انكسر تساهلا والأولى أن يقال إلى باب انفعال لأن انفعال وزن انكسر وانكسر موزونه وذكر الوزن في مقام الوزن يوم أو يفيد حصر الحكم المراد فيه كما كان ذكر الوزن كذلك والحكم المراد ههنا ليس بمنحصر فى لغة انكسر تأمل ولهذا قال الزجاني في شرحه إذا أردت أن تجعل التعدى لازما فالطريق فيه أن تردّه إلى باب انفعال ثم قال أو إلى فعمل أو إلى فعمل بتشديد اللام وفيهما نظر أما في فعمل فلائنه مشترك بين اللازم والتعدى وأما في فعمل فلائنه لا يوجد الفعل التعدى المنقول إليه حتى يصير بسبب نقله إليه لازما بل المنقول إليه فعل لازم في الاستقراء كمنقل حر إلى أحمر وعور إلى أعور ولهذا لم يذكر الشيخ النقل إليهما ثم قال أو إلى فعمل إن كان رباعيا وفيه تساهل لأن الرباعى على الإطلاق يشتمل على ملحقات الرباعى المجرى بعضها لازم وبعضها متعد فالأولى أن يقال إن كان رباعيا مجردا أو على هذا قول الشيخ في النقل (وباب فعمل يصير لازما بزيادة التاء في أوله) أى إن كان رباعيا مجردا نحو حرجت الحجر فتدرج ذلك الحجر وإنما يصير لازما بزيادة التاء في أوله لأنه عند ذلك يصير للمطاوعة وما كان لها يصير لازما (ولا يجىء المفعول به) وهو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا (والجهول) وهو ما لم يسم فاعله بل أقيم مفعوله مقام فاعله

(ولا يجىء المفعول به) هذه الفائدة تنمى بحث اللازم (و) كذا لا يجىء (المجهول)

(قوله والتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) أى كل متعد كان فيه أحد أسباب التعدية المذكورة أو قابلية النقل إلى باب انكسر أو كان من باب فعمل فيكون اللازم فيها للاستعراق العرفى لعدم إمكان التحقيق بخلاف اللازم فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا للتعدى لخصولها قبله وتوضيحه أن السبب هو الطريق الفضى إلى الشئ فى الجملة من غير إضافة وجوده ووجوبه إليه إذ لو أضيف إليه الوجود يسمى شرطاً لو أضيف إليه الوجوب يسمى علة والتشديد فى نحو علم غير مفض إلى تعديته أصلاً فلا يكون سبباً للتعدية وإن كان مطلق التشديد سبباً لمطلق التعدى لافضائه إليه فى الجملة هزمة أعلم وإن كان سبباً للتعدية إلى الثالث ولذا يزول بزواله لكن ليس التعدية والمراد ههنا

من اللازم) لأن اللازم أظهر في موضع الضمير لزيادة التحكم في ذهنه ولشأن يتوهم رجوعه إلى المجهول (من الأفعال وهو الملايحتاج إلى المفعول به) إذ بدونه يتم تعقل نسبتته إلى الفاعل وإذا لم يحتاج إلى المفعول به لا يفتقر الفعل إلى المفعول به من اللازم المجهول ولا يفهم ذلك مما ذكره أكتفى به (و) أما (التعدي) فهو (بخلافه) حيث يحتاج إلى المفعول به في تعقل نسبتته إلى الفاعل . قيل في معرفة التعدي واللازم ضابطة وهي أن ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقيام وذهب وما يفعل بعضو واحد أو قلب أو حس فهو متعد نحو ضرب وعلم وذاق وهذا استقرائي جائز التخلف والحق أن متعلق الفعل إن كان مما يستغنى عن تصريحه فلازم وإلا متعد قيد المفعول بقوله به لأن المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعهم يجيء من اللازم أيضا لأن كلا منها لمزيد الإفادة في الكلام الاحتياج لسمية الفعل تأمل (وباب فاعل) شروع في ذكر فائدة أخرى (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) مسندا إلى أحدهما بالقيام وإلى الآخر (٦٨) بالوقوع (نحو ناضلته) أي رميته بالسهم فرماني ولا يتخلف عن كونه

في سند الفعل إليه نحو ضرب زيد (من اللازم) أي من الفعل اللازم حتى لا يقال حمرت زيدا أو حسن زيد بتخفيف عين الفعل فيهما وإنما قيد عدم المجيء منه بالمفعول به لأن المفعول فيه وهو مافعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان والمفعول له وهو مافعل لأجله فعل والمفعول معه وهو ماذ كر بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى والمفعول المطلق وهو اسم مافعله فاعل فعل مذكور بعينه وقد يجيء من الفعل اللازم مثال الأول نحو سرت يوم الجمعة وقعدت أمام الأمير ومثال الثاني قعدت عن الحرب جينا ومثال الثالث جلست وزيدا أو مالك وزيدا على معنى مالك قعدت وزيدا ومثال الرابع جلست جاوسا فلهذا قيده به (لأن اللازم من الأفعال هو) أي اللازم (ملايحتاج إلى المفعول به) لحصول الفائدة بدونه فيه (والتعدي بخلافه) من حيث إنه يحتاج إليه لعدم حصول الفائدة بدونه نحو ضربت فانه لا يفيد بدون ذكر من وقع عليه الضرب بخلاف حسن زيد (وباب فاعل يكون بين اثنين) أي للمشاركة بين اثنين كما مر بيانه (نحو ناضلته) أي رميته وهو مشترك بينهما (إلا قليلا) أي قليلا لا يكون بين اثنين بل من طرف واحد (نحو طارقت النعل) أي كسرت (وعاقبت اللص) أي عذبت السارق ومنه عافاك الله بمعنى أعفك الله أو عفك الله وقأنهم الله ويجيء هذا الباب بمعنى أفعل وفعل مشددة العين وفعل بتخفيف العين وتفاعل وقد مر أمثلتها في صدر الكتاب وكلها متعدية (وباب تفاعل أيضا يكون بين اثنين فصاعدا نحو تدافعا) وهذا المثال يصلح أن يكون بين اثنين فصاعدا لأنه نفس المتكلم مع غيره وهذا يكون بين اثنين وأكثر لأن الغير مع نفس المتكلم تارة يكون واحدا وتارة يكون أكثر منه فعلى التقدير الأول كان اثنين وعلى التقدير الثاني كان ثلاثة أو أكثر (ولمشاركة الجماعة) وهذا مستدرك لأن كون هذا الباب للمشاركة الجماعة يعلم من قوله فصاعدا بعد قوله يكون بين اثنين وكذا يعلم ذلك من مثاله كما بيناه (نحو تصالح القوم) بين المتنازعين وهذا متروك في بعض النسخ والأولى عدم الترك إن لم يكن قوله وللمشاركة الجماعة مستدركا (وقد يكون) أي قليلا يكون باب التفاعل (لاظهار مالايس في الباطن) أي لاظهار مالايس بتصف به في الحقيقة وعند ذلك لا يكون للمشاركة لا بين الاثنين ولا بين الجماعة (نحو تمارضت أي أظهرت

شراكة) (إلا قليلا) (يكون قليلا) (نحو طارقت النعل) (وعاقبت اللص) (أي عذبت السارق) (وباب فاعل) (أي) (يكون) (لحصول أصله) (بين اثنين) (قوله فصاعدا) (في موضع) (قال أي فيترق فصاعدا) (متجاوزا عن اثنين) (وبذلك يفرق) (سرا) (بأن الفاعل) (سراج في فاعل) (ون غالبا على الفاعل) (معنى وفي تفاعل) (أو يان) (نحو تدافعا) (تصالح القوم) (ويمكن

المرض

كتقاء بالمثل الأول لأنه يصاح لمشاركة الاثنين والأكثر لكنه قصد

سير على فهم التعلم (وقد يكون) أي يصلح باب التفاعل (لاظهار مالايس) بوجود (في الباطن) في الحقيقة (نحو تمارضت أي أظهرت) (له يكون بين الاثنين) أي يكون مدلوله وهو الحدث حاصل بين الاثنين أي قائما (قوله إلا قليلا) استثناء من فاعل يكون إلا القليل من باب فاعل فانه لا يكون بين الاثنين بل يكون قائما بواحد فان العقاب في عاقبت اللص مثلا قائم بالمتكلم فقط تعلق باللص تعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة في ناضلته فانها قائمة بالمتكلم والغائب والمنعك بهما تعلق قيام ليكن وأن يكون صادرا من المتكلم ابتداء ويتعلق بالغائب ليسكون مفعولا به ممتازا عن الفاعل وكذا في كل ما كان من فاعل خلاف تفاعل فان البادى فيه غير معلوم ومن ثمة جاز أن يقال أضراب عمرو زيدا أم ضارب زيد عمرو لم يحز أضراب عمرو بعد أم تضارب زيد وعمرو. واعلم أن ما ذكره المصنف من معاني الأبواب هو الغالب إذ ليست منحصرة فيما ذكرنا بين المطولات

الارض وليس في مرض) أصلا ومحصل هذه الفائدة التفرقة بين فاعل وتفاعل بعد اتفقا فيهما في المشاركة المطلقة ثم شرع في فائدة تتعلق بباب الافتعال بقوله (وإذا كان فاء الفعل من افتعل حرفا من حروف (٦٩) الاطباق وهي الصاد والضاد

للرض وليس في مرض) ومنه تجاهات أي أظهرت الجهل وليس في جهل ويجيء بمعنى تفعل مشدد العين وافتعل وقد مر مثلهما وبعض هذه العاني متعدي وبعضها لازم وقد مر بيانها في صدر الكتاب (وإذا كان فاء الفعل) ذكر هذه القاعدة هنا ليس على ما ينبغي لأنه في صدد بيان معاني الأبواب ولم يفرغ منه (من افتعل حرفا من حروف الاطباق) وهو عبارة عما ينطبق به اللسان مع الحنك الأعلى (وهي الصاد والضاد والطاء والظاء) وهذه الحروف الأربعة مستعلية مطبقة يلزم استعلايتها من إطباقيتها من غير عكس وحروفها سبعة الصاد والضاد والطاء والظاء والحاء والفاء والقاف يجمعها حروف «ضض طظ خفق» الأربعة الأولى مستعلية مطبقة والثلاثة الأخيرة مستعلية فقط ولكن تكون الأربعة الأولى مطبقة باعتبار الصفة لاعتبار المخرج لأن مخرج الصاد طرف اللسان والثنايا ومخرج الضاد أول حافتي اللسان وما يليها من الأضراس ومخرج الطاء طرف اللسان وأصول الثنايا ومخرج الظاء طرف اللسان والثنايا وهذه المخارج ليست من الاطباق المعروفة (نصير تاء افتعل طاء) لأن التاء من مخرج الطاء وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا كما مر ذكره ليخفف على ألسنتهم وليكون مجانسا لفاء فله في الاطباق (نحو اضطرب) أصله اعتبر بعد نقل صبر إلى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر ثم يجوز لك أن تقلب الطاء صادًا لاتحادها في الاستعلائية فصار اصبر ثم أدمم الصاد في الصاد وجوبا واجتماع الحرفين التائين أولهما ساكن والثاني متحرك ولا يجوز لك أن تقلب الصاد طاء ثم تدغم الطاء وجوبا وإن اتحد في الاستعلائية لعظم الصاد من الطاء في امتداد الصوت فلا يقال اطرب ولا يجوز لك أن تدغم الصاد في تاء افتعل بعد قلبها تاء لأن الصاد من الاطباق والتاء من الهموسية باعتبار الصفة لاعتبار المخرج وهي ما لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى وحروفها عشرة السين والتاء والشين والحاء والتاء والكاف والحاء والصاد والفاء والهاء يجمعها حروف «ستشجشك خصفه» ولو فعل ذلك لذهب إطباقيته وهو مستكره عندهم فلا يقال اطر ومع ذلك قد قيل ليس بين الصاد والتاء مجانسة في الذات ومقاربة في المخرج حتى تقلب الصاد تاء ثم تدغم في التاء ولهذا لا تقلب التاء فيه أولا صادًا ثم تدغم الصاد في الصاد بل طاء ثم صادًا ثم تدغم الصاد في الصاد كما مر ويجوز لك البيان وهو إبقاء الطاء للمقابلة على حالهما لعدم الجنسية بينهما في الذات فيقال اضطرب كما اختاره الشيخ فيه (واضطرب) أصله اضطرب بعد نقل ضرب إلى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر فصار اضطرب ثم يجوز لك أن تقلب الطاء صادًا لاتحادها في الاستعلائية فصار اضطر بفتدغم الضاد في الضاد وجوبا فصار اضطر ب ولا يجوز لك أن تقلب الضاد طاء ثم تدغم الطاء في الطاء وجوبا لزيادة صفة الضاد فلا يقال اطرب ولا يجوز لك أيضا أن تقلب الضاد تاء ثم تدغم التاء في تاء افتعل وجوبا لما مر من ذهاب الاطباق به من الضاد فلا يقال اطر ولا يجوز لك أن تقلب التاء صادًا أولا ثم تدغم الضاد في الضاد وجوبا لعدم مجانسة بينهما في الذات ومقاربة في المخرج كما مر فلذا اختار الشيخ فيه قلب التاء طاء لاضادًا أولا ويجوز لك البيان كما مر فيقال اضطرب كما اختاره الشيخ فيه (واطر) أصله اطر بعد نقل طرد إلى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر فصار اطر ب الطاءين ثم تدغم الطاء في الطاء لوجوب الإدغام عند ذلك ولهذا لا يجوز لك البيان فيه كما لم يختره الشيخ فيه كما جاز ذلك في الصاد والضاد ولا يجوز لك أيضا أن تقلب الطاء تاء ثم تدغم التاء في تاء الافتعال وجوبا وإن كانت مقاربة لها في مخرجها لأنه قد ذهب الاطباق به من الطاء لما مر أنه من حروف الاطباق والتاء من الهموسية فلا يقال اتر (واظهر) أصله اظهر بعد نقل طهر إلى الافتعال ثم تقلب التاء طاء كما مر فصار اظهر ثم يجوز لك أن

بقلب الطاء صادًا لا العكس لعظم الضاد كما مر (واطر) أصله اطر بعد نقل طرد من الطرد قلبت التاء طاء ولا يجوز اتر بقلب الطاء تاء لعظم الطاء في الامتداد (واظهر) أصله اظهر بقلب التاء طاء لتقربهما مخرجًا ثم الطاء طاء يجوز اظهر بقلب المعجمة مهملة

ما ذكره المصنف (وإذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايًا يصير تاء افتعل دالا) لأن التاء من الحروف المهموسة وهى حروف :

«استشحك خصفه» وهذه الأحرف الثلاثة من الحروف المهموسة وهى ما عدا المهموسية ومباعدة الحرفين في الصفة توجب عسرة جمعهما في التلغظ فأبدلت التاء حرفا لتقاربها في المخرج وتوافق ما قبلها في الصفة لسهولة التلغظ وهذه الحروف هى الدال (نحو ادمع) أصله ادمع من دمع قلبت التاء دالا ثم أدغمت (واذكر) أصله اذكر من الذكر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا لاتحادها في المهموسة ويجوز ادذكر بقلب المعجمة مهملة والبيان : أى اذكر نظرا إلى مغايرتهما في الذات (بادغام الدال) المعجمة (في الدال) المناوبة من التاء بعد قبورها معجمة وذلك معلوم بذكر المثال بالمعجمة

نقلب الطاء طاء ثم تدغم الطاء المعجمة في الطاء المعجمة وجوبا لمساواة بينهما في العظم والمخرج والاستعلائية فيقال اظهر كما اختار الشيخ ذلك ويجوز لك العكس كما تدغم الطاء المهملة في مثلها فيقال اظهر بالطاء المهملة ويجوز لك البيان فيه كما في الصاد والضاد لعدم الجنسية بينهما في الذات وإن اتحدتا في المخرج والاستعلائية فيقال اظطر ولا يجوز لك أن تقلب الطاء تاء ثم تدغم التاء في تاء الافتعال وجوبا لمساواة بينهما في العظم والمخرج فلا يقال اظهر ولا يجوز لك أن تقلب التاء طاء معجمة ثم تدغم الطاء المعجمة في مثلها وجوبا لعدم مجانسة بينهما في الذات ومقاربة في المخرج فلها لم يتختره الشيخ بل اختار قلبها طاء أولا (وإذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايًا) هذه الحروف من المهموسة وحروفها تسعة عشر حرفا الدال والذال والراء والزاي والضاد والطاء والظاء والعين والغين والهمزة والألف والياء والباء والجيم والقاف واللام والنون والواو والميم يجمعها حروف « ددزر ضظظفق عيباء جلتوم » (تصير تاء افتعل دالا) لقرب مخرج الدال من التاء لأن مخرج الدال طرف اللسان وأصول الثنايا كما أن مخرج التاء كذلك ومخرج الدال طرف اللسان وطرف الثنايا ومخرج الزاي طرف اللسان والثنايا فكان الدال أقرب إلى التاء في المخرج بالنسبة إليهما فلذا قلبت التاء دالا لدفع الثقل المستكره عندهم لاذالا ولزايًا (نحو ادمع) أصله ادمع بعد نقل دمع إلى الافتعال قلبت التاء دالا كما مر فصار ادمع بالدالين فتدغم الدال في الدال لوجوب الادغام فصار ادمع ولا يجوز لك أن تقلب الدال تاء ثم تدغم التاء في تاء الافتعال لأن التاء من المهموسة والدال من المهموسة ولوفعل ذلك لذهبته المهموسة من الدال وذلك مستكره عندهم فلا يقال ادمع ولا يجوز لك البيان فيه كما مر من وجوب الادغام عند ذلك (واذكر) أصله اذكر بعد نقل ذكر إلى الافتعال قلبت التاء دالا كما مر فصار اذكر ثم أدغمت الدال المنقلبة من التاء في الدال عند البعض جوازًا لاتحادهما في المهموسة وقربهما في المخرج فصار اذكر بالدال المعجمة لأن الاعتبار عندهم صورة الحرف المدغم ومنهم الشيخ فلها قال (بادغام الدال في الدال) في اذكر وعند البعض المعتبر في ذلك صورة الحرف المدغم فيه فصار اذكر بالدال المهملة وعند البعض ليس كذلك بل تقلب الدال المنقلبة من التاء ذالا لمساواة من اتحدتا في المهموسة وقربهما في المخرج ثم تدغم الدال المعجمة في مثلها فصار اذكر وكذا يجوز العكس عندهم فصار اذكر بالدال المهملة ومنهم صاحب المراح ولا يجوز لك اتفاقا أن تجعل الدال تاء ثم تدغم التاء في تاء الافتعال وجوبا لفوات الجهرية من الدال لأن الدال من المهموسة والتاء من المهموسة فلا يقال اذكر ولا يجوز لك أيضا أن تقلب التاء ذالا لقربهما في المخرج ثم تدغم الدال في الدال وجوبا لمساواة من أن الدال أقرب إلى التاء في المخرج ولأن المراد من القلب حصول الخفة ففي قلب التاء إلى الدال يحصل ذلك لاقترابها إلى الدال فلهذا جاز البيان في صورة اجتماع الدال مع الدال ولا يجوز لك في صورة اجتماع الدال مع مثلها (وازدجر) أصله ازجر بعد نقل زجر إلى الافتعال قلبت التاء دالا كما مر فصار ازدجر ويجوز لك البيان على ذلك كما اختاره الشيخ لحصول الخفة بدون الادغام لعدم الجنسية في الذات ويجوز لك أيضا أن تقلب الدال زايًا ثم تدغم الزاي في الزاي وجوبا لاتحادهما في المهموسة وقربهما في المخرج فيقال ازجر كما اختاره صاحب المراح ولا يجوز لك أن تجعل الزاي دالا وإن اتحدتا في المهموسة ثم تدغم الدال في الدال وجوبا لأن الزاي أعظم في امتداد الصوت من الدال فيصير على ذلك التقدير كوضع القصعة الكبيرة على الصغيرة ولوجوز ذلك فلا يقل ادجر ولا يجوز لك أيضا أن تجعل الزاي تاء ثم تدغم التاء في تاء الافتعال وجوبا لفوات الجهرية من الزاي فلا يقال ابحر ومع ذلك لا يكون بين التاء والزاي

(وازدجر) أصله ازجر قلبت التاء دالا ويجوز ازجر بقلب الدال زايًا لا العكس لعظم الزاي قرب

(واتسر) أصله
من يسر قلبت الباء تا
هـ ربا من اجتناب
الكسرات لفظا أو
تقديرا ولايشكل بمثل
يشكل لأن الباء فيه
ليست بنابتة فان ثلاث
أكل وماجاز زواله فهم
في حكم العدم فلايجز
فيه حكم الثابت أع
الادغام (واتسر) أصل
اتسر قلبت التاء
لاتحادها في المهموس
ويجوز أنسر قلب التاء
تاء. اعلم أن القلب
مخصص بأفعال بل
كان فاء تفعل وتفاع
من حروف «اشتد
سعضظط» بجوزة
تأهها إلى هذه الحروف
وإدغامها مع اجتناب
الهزمة في الابتداء
أترس من تترس واتسر
واذسر واذاكر واذا
واسمع واشقق واص
واضرع واطهر واط
(والحروف) شر
في فائدة أخرى
ترادف في الأسماء والأف
أي لتفسير الال

والتضعيف فانه يزداد فيهما أى حرف كان صرّح به التفتازانى وابن الحاجب فالشين الثانى فى اعشوش
الثانى فى قردد للاحاق فلا إشكال بمثلهما ثم إنه قد يزداد منها فى الحروف كهزمة لام التعريف عند
البناء وتكثير البناء فى الحروف غير متصور لعدم التصرف فيها فلذا لم يقل والحروف (عشرة
(قوله والحروف التى تزداد) أى لغير الاحاق والتضعيف فانه زاد فيهما من أى حرف كان نحو جلبب

أن الأخفش قد سأل سيبويه عن الحروف الزوائد في أثناء الصحبة من حيث البدد ومن حيث الصورة والحال أن في أئنيمة محبتهم غنما سمينا فقال سيبويه في جوابه أئنا سلميون فقال الأخفش ما معنى هذا إذا كان المحبب سالميون لهذا السؤال قال سألتونيها فقال نعم ولم يفهم معناه فقال هويت السماء فقال لا أسأل عن السماء حتى أجبتني عن محبتك السماء فلم يكن جوابك مطابقا لسؤالي قال اليوم تنساه فغضب الأخفش فقال هم أجبت فنسيت ولم يفهم معناها أيضا فلهذا سمى أخفشا وكل واحدة من هذه الأحوال الأربعة جواب على حدة . معناه أن حروف الزوائد صورة وعددا منحصرة في هتين الكلمتين وعدد حروف كلتي الجواب في كل واحد منها عشرة فقال الشيخ بناء على ذلك عشرة ولهذا قال بعد ذلك (مجموعها اليوم تنساه) الهمزة تزداد في الاسم أولا كالمهزة في نحو أحمر وأحمد وأصفر وأرب فأنها من الحجرة والمدة والصفرة والرببة ولا همزة فيها في أصل الوضع كذا في شرح المنزل والنزهة ووسطا كالمهزة في نحو خطا نط من الخط فزيدت الهمزة والألف إلا أن الغرض منه زيادة همزة كذا في شرح المارونية وآخرها كالمهزة في نحو غرق أصله غرقه حذفت الهاء وزيدت الهمزة عوضا عنها كذا في شرح المارونية وتزداد الهمزة في الفعل أيضا أولا كالمهزة في أكرم وانقطع أصلهما كرم وقطع ووسطا كالمهزة المدغمة في نحو رأس أصله راس ثم زيدت همزة أخرى اللاحق أول للثقل فأدغمت أولاهما في الأخرى وآخرها كالمهزة في نحو كرفاء أصله كرف فزيدت الهمزة في الآخر لللاحق كذا في النزهة . واللام تزداد في الاسم أولا كلام التعريف أي العهد في نحو الرسول الرجل وكلام الابتداء في نحو زيد لقائم أبوه وكلام الجر في نحو المال لزيد في التملك والجل للفرس في التخصيص واللام في أصل هذه الأسماء ثم زيدت ووسطا كاللام في فيشلة أصله فيشة ثم زيدت كذا في النزهة كاللام في ذلك وهنالك أصلهما ذلك وهنالك ثم زيدت كذا في الفصل وآخرها كالام في زيد وعبدل أصلهما زيد وعبد ثم زيدت كذا في النزهة وشرح المارونية وهما في الفصل على الاحتمال ومنها فجل وهيقل فيه فيزداد اللام في الفعل أيضا أولا كالام الابتداء وجواب لو في نحو إن زيدا ليقوم ولولا زيد هلك عمرو ووسطا كالام المدغمة أو المدغم فيها في نحو ولي وتولى وأصلهما ولي وتولى بلا تشديد ثم زيدت اللام فأدغمت في اللام وآخرها كالام في نحو فعل على تقدير زيارتها على الثلاثي المجرى لللاحق بالرباعي المجرى . والياء تزداد في الاسم أولا كالياء في نحو يعسوب أصله عسوب ثم زيدت الياء كذا في النزهة وكالياء في ياعب زيدت على لمع ووسطا كالياء في نحو قتيل وعليم زيدت للفعل والفاعل وكالياء في نحو صيرف زيدت على صرف وكالياء في نحو رجيل زيدت على رجل وكالياء في زينة زيدت على زينة وآخرها كالياء في نحو مسلتقى زيدت على مسلتق وتزداد الياء في الفعل أيضا أولا كالياء في نحو يضرب زيدت على ضرب ووسطا كالياء في نحو يبظر زيدت على يبظر وآخرها كالياء في نحو سلتقى زيدت على سلق . والواو تزداد في الاسم أولا أملا أو ورتل حتى وحكم أنها أصل لازائدة كقَالَ صاحب الفصل والواو لا تزداد أولا وقولهم ورتل كجفئل أي في كون كل حروفها أصلية فتقول قد تزداد الواو أولا في الاسم كواو العطف في نحو جاءني زيد وعمرو ووسطا كالواو في نحو مضروب وكثير من السكترة ومجوز من العجز كذا في النزهة وترقوة وعنفوان وقانسوة كذا في الفصل وآخرها كالواو المدغم فيها في نحو مرعوا أصله رعو بواو واحدة في الثلاثي ثم زيدت واو أخرى بالنقل إلى باب الافعال ولا تزداد الواو في الفعل أيضا أولا على ما قالوا ولكن تقول تزداد أولا في الفعل كالواو التي زيدت علامة للاستقبال في مخاطب والمخاطبة لكن لم يقرها على حالها بل قلبوها تاء حتى لا يجتمع الواو ات في مثل واو وجل من المثال الواو مستقبلا معطوفا وأيضا تزداد فيه أولا مقرر كالواو العاطفة للجملة الفعلية في نحو قولنا ذهب زيد وذهبت ووسطا كالواو في نحو جهور وحوقل ودهور

وعها (حروف
اليوم تنساه) قيل
سده العبارة جواب
سبويه الأخفش
ينسأله عن الحروف
زائد يعني أن ما زيد
كثير البناء ولم يكن
للحاق والتضعيف
يكون إلا من هذه
لحروف

.....

وقسور أصلها جهر وحقل ودهر وقسرم زيدت الواو للالحاق وآخرها كالواو المدغم فيها في نحو أروأصله
رعو ثم زيدت الواو بالنقل إلى باب الافةلال فأدغمت الواو في الواو فصارت رعو والميم تزداد أولا في الاسم
كاليم في نحو مذهب ومضرب ومكرم كذا في الفصل وشرحه ووسطا كاليم في نحو همراس من المهرس
وقمارص من القرص ودلامص من الدلاص كذا في الفصل وشرحه وآخرها كاليم في نحو زرقم وشتم
وستهم من الزرق والشتم والسته كذا في الفصل وشرحه والنزهة وتزداد في الفعل أولا كاليم في نحو
مسكن ومزرع ومنزل أصلها سكن وزرع ونزل ثم زيدت الميم في كلها للالحاق بدخرج فصار مسكن
ومزرع ومنزل لكن قال صاحب الفصل لا يزداد الميم في الفعل مطلقا ثم أورد هذه الأمثلة جوابا للسؤال
القدر فقال لا اعتداد به لثلاثا ينتقض قوله ولا تزداد الميم في الفعل ولكن ينتقض أيضا بزيادتها وسطا
كاليم في نحو ضربتها وآخرها كاليم في نحو ضربتيم. والثاء تزداد أولا في الاسم كالثاء في نحو تفعيلا وتفعلا زيدت
على فعلا بالنقل إليهما ووسطا كالثاء في نحو محقر ومستغفر وآخرها كالثاء في نحو ضاربة وعمرة وعمرات
وسنية. وتزداد الثاء في الفعل أيضا أولا كالثاء في نحو تقرب وتضرب ووسطا كالثاء في احتقر واستغفر
واكتسب وآخرها كالثاء في ضربت ودحرجت. والنون تزداد في الاسم أولا كالنون في نحو زوجس علما
كذا في المتوسط ووسطا كالنون في غسل وعنيس وغرند وشرنث كذا في المنصل وآخرها كالنون
في نحو ضيفن من الضيف وقينان من القين وتزداد النون في الفعل أيضا أولا كالنون في تضرب ونذهب
وندحرج ووسطا كالنون في غسل وعنيس أصلها غسل وعس ثم زيدت النون هكذا قيل ولكن
جعلها اسما في شرح الفصل وقال غسل من العسلان وهو ناقة سريعة وعنيس من العبوس وهو
الأسد وفيه نظرا لأن غسل لو كان من العسلان لقليل بعد زيادة النون عنسلن وعنيس من العبوس لكن
في الاشتقاق لأنه جاء في القرآن قبل زيادة النون فعلا نحو قوله تعالى - عبس ونولى أن جاء الأعمى -
فكان من الفعل وآخرها كالنون في عرسن وجابن أصلها عرس وجلب ثم زيدت النون هكذا قيل
والسين تزداد في الاسم أولا كالسين في ساهب من اللهب هكذا قيل ولكن قال صاحب الفصل يجوز
أن يكون الزائد في سلهب الهاء وكلاهما محتمل ووسطا كالسين في نحو مستخرج ومستغفر ومستفتح
وآخرها كالسين في مقعنس وكالسين الزائدة مع كاف الضمير وهي سين الكسكية في نحو قولك أمر
تسكس وتزداد السين في الفعل أولا كالسين في نحو سيخرج وسيضرب ووسطا كالسين في نحو استخرج
واستغفر واستطاع وآخرها كالسين في اقعنس. والألف لا تزداد في الأوائل اسما كان أو فعلا عند
الأكثرين لتعذر الابتداء بالسكان وعند البعض تزداد أولا كزيادة الأنف مع لام التعريف أو الجنس
فلها يقال الألف واللام للتعريف أو للجنس ولا يقال الحمزة واللام للتعريف أو للجنس إلا أنها
حركت للتعذر ووسطا تزداد اتفاقا أما في وسط الاسم فكالألف في ضارب وكتاب وخاتم وخمار وأما في آخره
فكالألف في نحو حبلى وبشرى وقبعثرى كذا في الفصل وأما في وسط الفعل فكالألف في نحو ضارب يضارب
وقاتل ويقاتل وأما في آخره فكالألف في نحو ضربا وضربتا وضربنا. والهاء تزداد في الاسم أولا
كالهاء في نحو هر كوكه وهجرع وهلقامة عند الأخفش كذا في الفصل ووسطا كالهاء في نحو أمهات
أصلها أمات ثم زيدت الهاء كالهاء في إهراق زيدت على إراق وقد جعل صاحب النزهة هذا مما زادت
الهاء في أوله وليس كذلك وآخرها كالهاء في الوقف في نحو حاميه وحسابيه وثمه. وتزداد الهاء في الفعل
وسطا وآخرها لا أولا أما وسطا فكالهاء في بهريق فانه في الأصل يريق وهو من الرباعي ثم زيدت الهاء على
خلاف القياس كذا في الراح وأما آخرها فكالهاء في نحو قه وشه وهما أمران والأمر فعل معنى لأنه
موضوع لاطاب ولهذا جعله شارح الراح في بيان اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر في قسم الفعل إنشائيا

فإذا كانت) أى وجدت (كلمة وعددها) أى والحال أن عددها (زائد على ثلاثة أحرف وفيها) أى فى هذه السكامة (حرف واحد) ليس هذا احترازاً عما فوقه بل اكتفاء بغالب الوقوع وبأقل ما يطلق عليه الزائد وتذكير وصف الحرف بتأويلها زائدة أولكون الواحد للنسبة بمعنى ذى الوحدة كما فى بقرة لا فراض (من هذه الحروف) العشرة (فاحكم بأنها زائدة) أى احكم يادنها فى كل حال (إلا) حال (أن لا يكون لها) أى السكامة (معنى بدونها) أى بدون تلك الحروف فلا يحكم حينئذ بزيادتها كالواوانية فى (نحو وسوس) والمقصود معرفة الزائد بهذه الضابطة بلا قصد ذكر تعريف الأصلى بأنه الذى لا يكون للسكامة معنى وونه فلا ينتقص بأن ميم جهر أصلية والسكامة معنى بدونها (وأبواب الرباعى) التى سبق تصريفها من الأفعال والتفصيل فاعلة وباب فعل (كلها متعد) لم يقل متعدية مع أن المبتدأ مؤنث نظراً إلى تذكير التأكيد ثم دأب المصنف كأنه تبت عليه حكم بالغالب وتنزيل القليل بمنزلة العدم ومن دأبه حذف المستثنى وإقامة مثاله مقامه فعنى كلامه ههنا أن الغالب فى أبواب الرباعى معدية (إلا) فى باب فعال فإن الغالب فيه اللازم نحو (درج) فى مختار الصحاح در بخت الحمامة لذكرها خضعت له وطاوعته ربح الرجل طأطأ رأسه (٧٤) وبسط ظهره وبما ذكرنا لا يرد على الحصر نحو برهم الرجل أى دام نظره

(فإذا كانت كلمة وعددها) أى والحال أن عددها (زائد على ثلاثة أحرف وفيها) أى فى الحال فى هذه السكامة (حرف واحد من هذه الحروف) أى من حروف الزوائد المذكورة (فاحكم بأنها زائدة إلا أن لا يكون لها) أى لهذه السكامة (معنى بدونها) فعند ذلك لا تكون زائدة (نحو وسوس) فإن إحدى الواوين أو السيتين زائدة على ثلاثة أحرف فى نحو وسوس وكانت من هذه الحروف ومع هذا لا تكون زائدة فيه لعدم معناها بدونها والزائد هو ما لا ينفع وجوده ولا يضر عدمه أى لا يخل بعدمه بالمعنى الأصلية وإما قال إلا أن لا يكون لها معنى بدونها ولم يقل تغير معناها دونها لأنها لا تكون أصلية بتغير معناها بدونها نحو الياء فى يضرب فانه مضارع بها وماض بدونها ومع هذا إنها زائدة (وأبواب الرباعى) سواء كان رباعياً مجرداً أو رباعياً بزيادة حرف على الثلاثى المجرد ملحقاً كان أو موازناً (كلها متعدية) وفيه نظر لأن بعض أبواب الرباعى للوازن والملاحق الرباعى المجرد لازم قد بيناه فى موضع عدأ أبواب الرباعى فاطلبه هناك اللهم إلا أن يقال فى الجواب إتماماً للشيخ فى ذلك نظر إلى الأغلب فعند ذلك يلزم عليه ذلك القيد هناك (إلا درج) فانه لازم) لأن معناه ذل وهذا ما لا يتجاوز عن ذات الفاعل ومنه برهم وهو إدامة النظر (وأبواب الخماسى) سواء كان خماسياً بالزيادة على الثلاثى المجرد أو على الرباعى المجرد (كلها لوازم إلا ثلاثة أبواب) فاتها لا تختص باللازم أحدها (افتعل و) ثانيها (تفعل) مشدد العين (و) ثالثها (تفاعل فاتها) أى الأبواب الثلاثة (مشاركة بين اللازم والمتعدى) أما كون افتعل متعدياً فنحو اجتماع المالواكتسبه وأما كونه لازماً فنحو احتقر واغتور وكذا اجتماع واكتسب لازماً إذا كان للطاوعة وإلا لا كامر وأما كون تفعل متعدياً فنحو تعزز وتزز وتقسم وأما كونه لازماً فنحو توسكر عند المطاوعة وتكام

له وأبواب الخماسى (أ) أى مزيدا على الذى أو على الرباعى (لازم) لم يكتف بأن لازمة مع أنه أخصر رة بصيغة الجمع إلى منها على أنواع للطاوعة ومبالغة وم نحوها (إلا أبواب افتعل وتفاعل فاتها) إن باب كل منها مشاركة بين اللازم ومتعدى) نحو اكتب وتنازعا الحديث (فإذا كانت كلمة الخ)

كانت ناقصة أو تامة والواو الأولى للحال والثانية للعطف

وتبسم

يد الحرف بالواحد ليس للاحتراز عما فوقه بل للتعميم أما الأول فلاستلزام السكل للجزء وأما الثانى فلتناوله لكل جزء فوقه وأما تذكيره فليكونه للنسبة إلى اسم فاعل كقوله تعالى - بقرة لا فراض - (قوله إلا أن لا يكون لها معنى بدونها) مراد أن لا يكون لها معنى أصلاً على ما يدل عليه العموم الحاصل من وقوع التكررة فى سياق النفي ينتقص بنحو جهره فان فيه أصلية مع أن له معنى بدونها وإن أراد أن لا يكون لها معناها بعينها ينتقص بنحو ضارب على أنه تخصيص من مخصص فالوجه أن يقال إلا أن لا يوجد لها معناها بعينها ولا معنى يناسبه بدونها . ثم اعلم أن هذا الاستثناء مفرغ فاحكم أنها زائدة فى كل موضع إلا موضع أن لا يكون لها معنى بدونها (قوله وأبواب الرباعى كلها متعد إلا درج) الحصر غير مستقيم سواء أريد بالرباعى المجرد أو أعم بمجىء برهن وموت وأمسى وجلب وغيرها (قوله وأبواب ي كلها لوازم) سواء كان مزيداً على الثلاثى ملحقاً أو غير ملحق أو مزيداً على الرباعى (قوله فاتها مشاركة) بمعنى الصفات إلجائى منها متعد وبعضها لازم فيكون الباب الشتمل عليها مشتركاً بين اللازم والمتعدى

(وأبواب السداسي كلها لوازم إلا باب استفعل فإنه مشترك بين اللازم والتعدي و) إلا (كثتين من باب افعلنى فانهما متعديان صيغة التذكير بتأويل الكلمة باللفظ (وها امرئناه واغرئناه معناها غلب عليه) تفسير امرئناه (وقهره) تفسير اغرئناه وأورد على الحصر قولهم احوليته واغروريته واعلوطى من باب الافعال والافعال . ويمكن أن يقال تعدية احولى على ما من الصحاح لضرورة الشعر وتفسير شارح الهادى اعلوط بقوله أى لزم يشعر أن تعديته بالجار المحذوف ودأب الامام أن لا يلتفت إلى النادر والضعيف (وهزة أفعل) شروع فى فائدة أخرى (يجىء لمعان) المعانى الآتية لباب أفعل لاهمزته إذ ليست حروف المعانى بل من حروف اللباني لكن لما كانت سببا لحصول هذه المعانى أسندت المعانى إليها مجازا (للتعدية) بدل قوله لمعان بدل البعض (نحو أخرجه) أى صيرته خارجا (وللصيرورة) أى لصيرورة الشئ منسوباً إلى ما اشتق منه الفاعل (نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية) ودواب (واللوجدان) أى لوجود الشئ (٧٥) موضوعاً بما يشق عن أصناف الفعل (نحو أبحلت أى وجدته بخي ولالحينونة) لكون الشئ ذا وقوف يقرب منه حصول (نحو أحمص الزرع أى حان وقرب (وقهره) حصاده) وفرة الصيرورة عن الحينونة أن الأولى لحصول الشئ والثانية لقرينة حصوله (وللازالة) أى لازالة أصل الفعل عن المفعول (نحو أشكى أى أزلت عنه الشكا وللدخول فى شئ إما زمان (نحو أصبى الرجل إذا دخل الصباح) أو غيره نحو أظلم الرجل أى دخل فى الظلام (وللشكوى

وتبسم وتحلم وأما كون تفاعل متعديا فنحن ننازعنا الحديث وتشاركنا المال وأما كونه لازما فنحنو نحلم وتواضع وقد مر بيان اشتراك هذه الأبواب بينهما فى عد الأبواب الخماسية . واعلم أن فى حصر اشتراك هذه الأبواب الثلاثة بين اللازم والتعدي نظرا لأن بعض أبواب الخماسى للملحقات بتفعل من مزيد الرباعى الخماسى متعد كأمرد كره فى عد أبواب الملحقات (وأبواب السداسى) سواء كان سداسيا بالزيادة على الثلاثى المجرد أو على الرباعى المجرد (كلها لوازم إلا باب استفعل فإنه مشترك بين اللازم والتعدي) أما كونه متعديا فنحو استخراج المال واستغفر الله وأما كونه لازما فنحو استخرج الطين واستنوق الجمل واستنسر البغاث (وكثتان) وفى بعض النسخ وكثتين ولكلها وجه أما الأول فعلى العطفية على محل المستثنى فإنه مرفوع أولى الابتدائية ولهذا ظهر علامة الرفع والتثنية وهى الألف والنون وأما الثانى فعلى العطفية على ما أضيف إليه المستثنى وهو لفظ استفعل فإنه مجرور المحل أو على العطفية على لفظ المستثنى فإنه منصوب والتثنية بالياء والنون فى حالى الجر والنصب والوجه الثانى أظهر (من باب افعلنى فانهما متعديان وها) أى تلك السكمتان (اسرئناه واغرئناه معناها غلب عليه) وهو معنى امرئناه (وقهره) وهو معنى اغرئناه . (وهزة أفعل تجىء لمعان) عشرة أحدها (للتعدية نحو أخرجه) وتعديته بزيادة الهمزة فى أوله (و) الثانى (لصيرورة نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية) وعند ذلك صار ذلك الباب لازما ومنه أجرب الرجل أى صار ذا جرب وأظلم الليل أى صار ذا ظلام (و) الثالث (للووجدان نحو أبحلت أى وجدته بخيلا) وعند ذلك صار متعديا ومنه أحمده أى وجدته محمودا (و) الرابع (لالحينونة نحو أحمص الزرع أى حان وقت حصاده) وعند ذلك صار لازما (و) الخامس (للازالة نحو أشكىته أى أزلت عنه الشكاية) وعند ذلك صار متعديا ومنه أزلت عن الأبل القنر (و) السادس (للدخول فى الشئ) نحو أصبح الرجل إذا دخل فى وقت الصباح) وعند ذلك صار لازما ومنه أظلم الرجل إذا دخل فى الظلام (و) السابع (للكثرة نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن) وعند ذلك صار لازما ومنه أشحم وأثمر والثامن أنه يجىء بمعنى استفعل بمعنى الطلب نحو أعظمته

أى لكثرة أصل الفعل عند الفاعل (نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن) يعنى صار ذا لبن كثير ففيه معنى الصيرورة أيضا إلا أنه يتنازع

يكون له بمعنى النكرة ويجىء أفعلا لازما فى أصله نحو أشغلته أى شغلته جدا ولعرض المفعول لأمر نحو أباغ الجارية أى عرضها للبيس (قوله وأبواب السداسى كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثى ملحقا أو غير ملحق أو مزيدا على الرباعى يرد على الحصر احوليته واغروريته واعلوطى فلان أى لزمى (قوله وهزة أفعل) يوم ظاهره أن تكون الهمزة فى باب أفعل حرفا من حروف المعانى فيكون نحو أكرم مركبا من فعل وحرف فلا يكون كلمة وليس كذلك لأن الدال على الصيرورة مثلا ليس الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة غاية ما فى الباب أنه صار دخول الهمزة سببا لمعنى الصيرورة وجزءا من الدال عليها ولذا أسند المصنف المعانى المذكورة إليها مجازا وقس عليه سين استفعل (قوله وللدخول فى شئ) بعضهم جعل هذا المعنى داخلا فى معنى الصيرورة وقال معنى أصبح الرجل صار ذا صباح ولكن اعتبار المصنف أولى لأن المفهوم من أصبح هو الدخول فى الصباح لاصيرورة ذى الصباح وإن لزم والمراد بيان معناه المطابق لالانزاعى (قوله وللتكثير)

(وسين استعمل أيضا) أى كهزمة أفعل (يجىء لمعان) أسندت معانى الباب إلى السين مجازا لا إلى الهزمة والتاء وإن كان لكل منهما مدخل في حصول الباب لأن امتياز الباب عن غيره بالسين (للطاب) أى طاب أصل الفعل وهو الغالب في هذا الباب (نحو) أستغفر الله أى أطلب المغفرة منه ، وللسؤال) أفرد بالك كر لتغاير موردهما فإن مورد الطلب القلب ومورد السؤال اللسان (نحو) استخبرنى سأل الخبر ، وللتحول) ولتحول الفاعل إلى ما اشتق منه الفعل (نحو استعمل الخمر أى انقلب الخمر خلا) نصب بزعم الحافظ لأن انقلب لازم أى إلى الخل (وللاعتقاد) يقينا أو ظنا (نحو استكرمت أى اعتقدت أنه كريم ، وللوجدان) أى لوجدان لمفعول متصفا بما اشتق منه أصل الفعل (نحو استجدت شيئا أى وجدته جيدا) أصله جبودا اجتمع الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت وأصل استجدت استجودت نقات حركة الواو إلى ما قبلها ثم قلبت ألفا وحذفت للساكنين وللإسترجاع نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة) أى وجدوا في أنفسهم أنهم راجعون إلى ربهم فبداهم إظهار الانقياد والتسليم لأمر الموت وفي (٧٦) بعض النسخ والتسليم نحو قولهم الخ (أى قالوا إنا لله) أى عبيد وملاك له (وإنا

ليه راجعون) في
لاخرة قيل ويجىء
ستعمل للحينونة نحو
سترقع الثوب أى حان
أن يرقع ولما طاعة
فصل نحو أنحت
للحل فاستناخ أى
ركته فبرك وبمعنى
رده نحو قر واستقر
مير المصنف لم يذكر
المعنى ولعله أدخله
الصيرورة أيضا
ليكون معنى ابن
جل صار ذا ابن
شبر لكن لما
نت الهزمة ههنا
على معنى زائد
الصيرورة وهو

بمعنى استعظمته وعند ذلك صار متعديا أيضا والتاسع أنه يجىء بمعنى التمكن من الشيء نحو أحفرته النهر أى
أمكنته من حفره وعند ذلك صار متعديا والعاشر أنه يجىء بمعنى في نفسه لأمراده شيء من هذه المعانى
وهو معنى التفضيل نحو أشفق وألج أصله ألح الأول لازم لا الثانى ولم يتعرض الشيخ لهذه المعانى الثلاثة
ولها في الحقيقة معنيان فقط التعدية والوزوم لكن التعدية غالبية فيها (وسين استعمل أيضا) أى كهزمة
أفعل (يجىء لمعان) عشرة : أحدها (لطلب نحو أستغفر الله أى أطلب منه المغفرة) وعند ذلك
يصير متعديا (و) الثانى (للسؤال نحو استخبرنى سأل الخبر) وعند ذلك يصير متعديا لفظا (و) الثالث
(للتحول نحو استعمل الخمر خلا أى تحول الخمر خلا) وعند ذلك يصير لازما (و) الرابع (للاعتقاد نحو
استكرمت أى اعتقدت أنه كريم) وعند ذلك يصير لازما أيضا (و) الخامس (للوجدان نحو استجدت
شيئا أى وجدته جيدا) وعند ذلك يصير لازما ومتعديا (و) السادس (للتسليم) والأدعان (نحو قولهم
استرجع القوم عند المصيبة أى قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون) وهو تسليم النفس إلى الله تعالى وإذاعتها
لأمره والإخبار عن كون المرجوع إليه بأنه عز وجل كقال في الكشف أى قالوا إنا عبيد ومملوكون لله
وإنا إليه راجعون في الآخرة ومنه مقاله بعض المحققين فيه معناه أطعنا واناقدنا لأمر الله لأننا عبيده
ومملوكه وإنا إليه راجعون في الآخرة فكان معنى قولهم استرجع القوم استسلموا أنفسهم إلى الله تعالى
وقبلاوا مأمريهم الله وعند ذلك يصير متعديا لفظا والسابع للحينونة نحو استرقع الثوب أى حان وقت
استرقاعه وعند ذلك يصير لازما والثامن يكون بمعنى أفعل نحو استخرج بمعنى أخرج وعند ذلك يصير
متعديا كما مر غير مرة والتاسع بمعنى فعل مشددة العين نحو استقر بمعنى قر وعند ذلك يصير لازما
والعاشر بمعنى صار نحو استعجر الطين أى صار جبرا وعند ذلك يصير لازما أيضا كما مر غير مرة
وقد ذكرنا بعض هذه المعانى في صدر الكتاب ولم يتعرض الشيخ للمعنى الأربعة الأخيرة

(وحروف)

كثير كان أولى أن يفرده معناه عن معنى الصيرورة الحالية عن معنى

كثير فيكون أضبط فيكون مراد المصنف من الصيرورة السابقة هو الحالية من معنى التكثير بقرينة المقابلة واكتفى
به للتكثير وإن كان في الحقيقة له معنى الصيرورة لتعلق الغرض به ههنا (قوله وسين استعمل) وقد عرفت أن الاسناد
كوز مجاز لسكونها سببا وأما وجه تعيين السين دون الهزمة والتاء مع كون السكل زائدا وموجودا في باب استعمل فانهما لو كانا
السين فلم توجد في غير هذا الباب كما أن هذه المعانى لم توجد في غيره . واعلم أن ما ذكرناه من الدلائل وكذا ما ذكره
نا في العاوم العربية أكثرها خطابية مفيدة للظن مستخرجة بقوة القريحة وليست بقطعية مفيدة لليقين حتى يضرها
احتمالات العقلية فتأمل (قوله للطلب) اعلم أن المصنف فرق بين الطلب والسؤال كفاعله بعضهم بأن الطلب يكون بالقلب والسؤال
باللسان ولم يفرق بينهما إلا كثرون ولذا جمعوا هذين المعنيين واحدا (قوله أى انقلب الخمر خلا) هكذا وجدنا النسخ الموجودة
نا ولكنه مهوون بالناسخ والصحيح انقلب الخمر إلى الخل لأن باب الفعل لازم ولذا قال في الصحاح المنقلب مصدر أو مكان تدبر

(وحروف المد واللين والزوائد والعلة واحدة) يعنى متصادقة على طائفة من الحروف (وهى الواو والياء والألف) أما تسميتها بحروف العلة فلأن من شأنها أن تنقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وأما بالزيادة فظاهر فلا إشكال بكون الزوائد أعم منها لأن المراد كما عرفت بيان تصادقها على طائفة من الحروف وأما باللين فافادها من اللين لانساع مخرجها وذلك إنما يكون إذا كانت ساكنة وأما بالمد فلما فيها من الامتداد وذلك إنما يكون إذا سكنت ويكون حركة ما قبلها موافقاً لجنسها ولا يكتفى في كونها حرف مد سكونها فقط فالعلة أعم من المد واللين لصدقها على المتحرك والسكن منها ثم اللين لعدم الاشتراط بوقوع حركة ما قبلها إياها ثم المد لاشتراطها بذلك إلا أنهم يطلقون (٧٧) على هذه الحروف هذ

الأسامي الأربعة مطلقة

على التساهل والمصنفين جرى على ذلك (وكما فعل ماض) أى ثلاث (في أوله حرف مهم هذه الحروف) ظاهر العبارة يوم وجو الألف فاء لك لا التفات لمثل هذا الظهور أن السا لا يكون مبتدأه الألف لا يقع عينا ولا في الفعل إلا ما ولكن لو وقوعه ظاهر فيما بعد الأول أطل الحروف ولم يقل وله واو أو ياء (يسمى ذلك الفعل) معتلة لوجود حرف العلة ولوجودها في صار أحق بهذا الاسم من الأجوف (ومثالا) لما تالة الص في تحمل الحركات

(وحروف المد واللين والزوائد والعلة واحدة) اعلم أن في حصر حروف الزوائد في حروف العلة نظراً لأن حروف العلة ثلاثة سترها وحروف الزوائد عشرة بناء على مقاله من قبل والحروف التي تزداد في الأسماء والأفعال عشرة بل أكثر منها كما مر فالأصوب أن يقال وحروف المد واللين والعلة واحدة وهى الواو والياء والألف وهى من حروف الزوائد اللهم إلا أن يقال إنما قال ذلك نظراً إلى الأغلب لأن الزيادة بهذه الحروف غالب ومع ذلك لزم عليه ذلك القيد لئلا يفهم الحصر فيها (وهى) أى حروف المد واللين والعلة والزوائد (الواو والياء والألف) وإنما سميت هذه الحروف كلها حروف المد واللين لأن فيها المد واللين عند الصوت بها ولكن تسميتها بحروف المد واللين ليس على الإطلاق بل فيه تفصيل وذلك لأن حروف العلة إذا كانت ساكنة تسمى حروف اللين ثم إذا ناسبت حركة ما قبلها تكون حرف مد أيضاً وإن لم تناسب تكون حرف لين فقط وكل حرف مد حرف لين ولا يعكس وإذا كان كذلك فالألف حرف مد ولين أبداً لسكونها وانفتاح حركة ما قبلها على التأنييد والواو والياء تارة تكونان حرف لين فقط كما في قول ويبيع مصدرين وتارة تكونان حرف مد ولين كما في قول ويبيع وتارة ليستا حرف مد ولا حرف لين بل هما بمنزلة الحرف الصحيح وذلك إذا تحركتا نحو وعد ويسر وإنما تسمى هذه الحروف حروف العلة لكثرة تغيراتها من نقص وزيادة وقاب وإبدال كما أن العلة تارة تنقص وتارة تزيد وتارة تبدل بصحة وتارة بعلة أخرى وكل هذه الحروف توجد في جميع أنواع الكلمة من الأسماء نحو بيت وثوب ومال ومن الأفعال نحو قايل وقول ويبيع ومن الحروف نحو لو وكى وما كما أن العلة توجد في جميع أنواع المخلوقات (وكل فعل ماض) يكون (في أوله حرف من هذه الحروف) وفي ذكر الحروف على الإطلاق نظر لأن الألف من هذه الحروف ولكن لا توجد قط في أول الكلمة سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً لما مر من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محال فلزم عليه أن يتركها من اللين في هذه المسئلة ولوقيل إنها تزداد وتوجد في أول الكلمة لكن تحرك للتعذر قلنا لو كان كذلك لقل تلك الكلمة مثال ومعتل إن كانت فعلاً كما في الواو والياء ومع ذلك لا يقال ذلك بل يقال مهموز الفاء وإنما وصف الفعل بالماضى احترازاً عن الفعل المضارع لأن هذه الحروف توجد في أوله بقدر الامكان ولكن لا يقال إنه معتل ومثال العدم مقابلة الحروف الأصلية للكلمة وفي الماضى تقابل بها ويقال له معتل ومثال إن وجد في مقابلة الفاء ، ولهذا قال الشيخ (يسمى معتلاً ومثالا) وإنما سمي معتلاً لوجود

تقول وعد يضمها في مجهول وعد وفي مصدره وعدا

(قوله وحروف المد واللين والعلة واحدة) اعلم أن الحروف الزائدة حرف مبان لا يكون كلها ولا جزؤها أصلية ولا مقبولة من العشرة المذكورة وحروف العلة الواو والياء والألف كانت أو غير كلمة كانت أو غير كلمة أصلية كانت أو مقبولة عنها أو زائدة متعقلة كانت أو ساكنة مقابلة لها أو غير مجانسة وحروف اللين هذه الثلاثة مقيدة بكونها ساكنة وغير مقبولة بغير حرف صحيح ومطلقة من غيره وحروف المد حروف اللين بشرط مجانسة مقابها لها وقول المصنف واحدة محل تأمل ف (قوله وكل فعل ماض) وإنما خص الماضى بالمد كرمع كون الحكم عاملاً لكون فهمه أيسر للبتدى مع كون أحكام الغير ماضى بالمقايسة وأراد بالماضى ماضى الثلاثى المفرد المذكور الغائب بقرينة المثال وعدم ذكر المزيدات في باب المعتلات وتعلم هى بالم

حرف العلة في مقابلة الفاء التي هي من الحروف الأصلية للسكامة كما أشرنا وإنما سمي مثالا لما نالته الحرف الصحيح في عدم التغير وفي احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة، أما الفتحة ففي معلومه، وأما الضمة ففي مجهوله، وأما الكسرة ففي مصدره كالوعدة والوجهة وهذا النوع يجيء من كل الأبواب إلا من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وأما وجد يوجد بفتحها في الماضي وضمها في الغابر فهي لغة بني عامر كما ذكرناه مرة من قبل وأما في اللغة النصيحة فإنها من فعل يفعل بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر ولهذا تحذف الواو من يجد لوقوعها بين ياء وكسرة (نحو وعد ويسر ويقتض) بفتح العين في الأولين وكسر القاف في الثالث ومضارعها على العكس كذا في الزهية، وإنما أورد مثالين إيدانها بأحدها إلى الواو وبالأخر إلى الياء، وإنما لم يورد المثال بالألف لعدم وجوده كما مر من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محال (وإن كان في وسطه يسمى أجوف) أي يسمى هذا النوع معتلا وأجوف وذات ثلاثة أما تسميتهم بالمعتل فالوجود حرف العلة في مقابلة العين التي هي من الحروف الأصلية للسكامة وقد غفل بعض الصنفين عن هذا، وأما تسميتهم بالأجوف فالأجوف جوفه: أي وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان عن الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه، وأما تسميتهم بذى ثلاثة فلصيرة ماضية على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك نحو قلت وبعث. فإن قلت إن الحرف الثالث فيهما ضمير الفاعل فلا يكون ماضية عنده على ثلاثة أحرف بل على حرفين. قلنا المراد منه كونه على ثلاثة أحرف بحروف الهجاء لا باصطلاح النحاة ولا شك أنه كذلك أو لأنهم جعلوا الضمير المتصل بمنزلة حرف من حروف السكامة لشدة اتصاله بها، أما تسمية الأجوف من غير الثلاثي بذى ثلاثة عند ذلك الضمير مع أنه ليس كذلك نحو أقت فبالنظر إلى الأصل فإنه في الأصل قلت، وأما تخصيص كون الماضى على ثلاثة أحرف بالمتكلم فلا وجه له لوجوده كذلك في المخاطب، وهذا النوع لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب الأول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو: قال يقول وصان يصون والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو باع يبيع وكال يكيل والثالث بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو خاف يخاف وهاب يهاب وأما طول يطول يضمهما فيهما فتشاد لاعتداد به وقد ذكرنا هذا مرة من قبل (نحو قال وكال) وإنما أورد مثالين إشارة بأحدها إلى الواو وبالأخر إلى الياء لأن أصل قال قول وكال كيل كما سيحى، وإنما أوردتها بعد الاعلال إشارة بأصلهما إلى الأجوف الواوى واليائى وبلغتهما إلى الأتني لأنها من حروف العلة إذا كانت في وسط السكامة تسمى أجوف أيضا (وإن كان في آخره يسمى ناقصا) أي يسمى هذا النوع معتلا وناقصا وذات أربعة، أما تسميته بالمعتل فالوجود حرف العلة في مقابلة اللام التي هي من الحروف الأصلية للسكامة، وأما تسميته بالناقص فالتقصان آخر حروفه في حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش أول نقصان الحركة منه حالة الرفع نحو يغزو ويرم ويخش بسكون الواو والياء أول خلق آخره من الحرف الصحيح الثابت في كل الأحوال، وأما تسميته بذى الأربع فلكون ماضية على أربع أحرف عند الإخبار عن نفسك نحو غزت ورميت. وأما كون الحرف الرابع ضمير الفاعل فلا يضره لأن المراد من الحروف بحسب حروف الهجاء لا باصطلاح النحويين كما بيناه آنفا في الأجوف، وهذا النوع يجيء من خمسة أبواب: الأول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو دعا يدعو. والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو رمى. والثالث بفتحها فيهما نحو رمى رمى. والرابع بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو بقي ببق. والخامس

سرها غير أنها
تذف تبعا لاعلال
مضارع لا لاستقلال
بكسرة عليها ولذا
تتحذف في مصدر
فعل (نحو وعد يعد
يقتض ييقظ) من
باب الرابع (وإن
أي حرف العلة
وسطه) أي وسط
ماضى (يسمى) هذا
وع (أجوف) لخلق
وسط الذي هو بمنزلة
جوف في الحيوان
الحرف الصحيح
عوقال وكال) الأصل
ل وكيل (وإن
ن في آخره يسمى
صا) لنقصان آخره
بما عن الحركة
ثانية

دل على هذا قوله
وله ووسطه وآخره
ن فإنه وعينه ولامه

بضمها بهما نحو سرويسرو كما ذكرناه مرة من قبل (نحو غزا ورمى). وإنما أورد مثالين إشارة
بأحدهما إلى الواوى وبالأخر إلى اليائى وإنما أوردتها بعد قلبهما ألفا إيدانا بأصلهما إلى الواوى
واليائى وبلغتهما إلى الأني كما مر آفا (وإن كان فيه) أى فى الفعل (حرفان من هذه الحروف)
أى من حروف العلة (فإن كانا عينه ولامه يسمى لقيفا) وإنما يسمى هذا النوع لقيفا لالتفاف
حرفى العلة فيه أى التفاف أحد حرفى العلة فيه بالأخر أو نقول إنه مأخوذ من اللف بمعنى الخاط
فسمى باللفيف لأن فيه خاط الحرف الصحيح بحرف العلة (مقرونا) وإنما سمي هذا النوع مقرونا
لاقتران أحد حرفى العلة بالأخر فيه (نحو حي وطوى وقوى وحاي) وإنما أورد هذا النوع
بأربعة أمثلة إشارة بالأولى إلى الواوى فالهنا أوردتها قبل قلبها ياء مع وقوعها طرفا وانكسار
ماقبلها والثانية إلى اليائى ويسمى هذان الثلاثان مضاعفا أيضا إلا أنه لايدغم فى الأصح للثلاث
الضم على الياء فى مضارعهما وبالثالثة إلى المركب من الواو والياء بأصلهما وإلى الواو والألف
بافظهما وبالرابعة إلى المركب من الياء والألف ولهذا أوردتها بعد قلبها ألفا والألف الزائدة فى حاي
لم تكن معتبرة فى ذلك لأنها ليست فى مقابلة العين ، وهذا النوع لايتأتى إلا من باين أحدهما
بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو قوى وحي وروى وهوى والثانى يفتحها فى الماضى
وكسرها فى الغابر نحو طوى وشوى وزوى بالزاي المعجمة وفى طوى لغة أخرى وهى كون عين
فعله مكسورا فى الماضى ومفتوحا فى الغابر (وإن كانا فاء ولامه يسمى اللقيف المرفوق) وإنما
سمى هذا النوع بالمرفوق لانتراق حرفى العلة فيه بحرف صحيح واللام لاتكون فيه إلا ياء والفاء
لاتكون إلا واوا (نحو وقى وولى) وإنما أوردوا مثالين إيدانا بأحدهما إلى المركب من الواو والألف
ولهذا أورد وقى بعد قاب يائه ألفا وبالأخرى إلى الواو والياء ولم يوجد فيه مثال المركب من
الواوين والياءين ولهذا لم يورد له مثالا وهذا لايتأتى إلا من باين أيضا أحدهما بفتح العين فى
الماضى وكسرها فى الغابر نحو وقى وبقى والثانى بكسر العين فيهما نحو ولى بلى كذا فى الهارونية
وشرحها وذكر صاحب النزهة والزنجاني مثالا آخر بهذا النوع من باب فعل يفعل بكسر العين
فى الماضى وفتحها فى الغابر مركبا من الواو والياء نحو وحى يوحى ومنه ورى يورى كذا فى
النزهة وإنما لم يذكر مثال ما كان حرف العلة فى الفاء والعين أوفى الفاء والعين واللام مع أنهما
من اللقيف لأن من هذين القسمين لايتأتى فعل بل المبنى من الأول اسم الزمان والمكان نحو
يوم وبين ومن الثانى اسم حرفين نحو واو ياء (وكل فعل ماضى يكون عينه ولامه حرفين من
جائس واحد أدغم أولهما فى الآخر دفعا للثقل) واختيارا للخفة لأنها هى المرادة من الاعلال وهى
لم توجد قبل الادغام ، والادغام فى اللغة عبارة عن إدخال الشئ فى الشئ يقال أدغمت الثياب
فى الوعاء إذا أدخلت فيه وأدغم اللجام فى فم الفرس إذا دخل فى فمه ، وفى الاصطلاح عبارة
عن إلباس الحرف الواحد فى مخرجه مقدار إلباس الحرفين فى مخرجهما كذا ذكره جار الله العلامة

الفاء والفاء المفروق المهموز العين وأى الاسمين قدم جاز والمشهور ماذا كرنا

يسمى مضاعفاً) مأخوذ من ضاعف الشيء إذا زاد عليه فجعله اثنين مسمى به نحو مد وعض لتضاعف بعض حروفه (وكل من) ماض (فيه همزة) يسمى مهموزاً آخره عن المضاعف لأن له أنواعاً والواحد قبل المتعدد (فان كانت) أى الهمزة في أوله يسمى مهموز الفاء (٨٠) نحو أخذ (وإن كانت في وسطه يسمى مهموز العين) نحو سأل (وإن كانت

وقيل هو إسكان أول الحرفين التامتين أو المتقاربتين وإدراج في الثاني (يسمى مضاعفاً) لتضاعف بعض حروفه والمضاعف اسم مفعول من ضاعف يضاعف، وهو في اللغة عبارة عما تكرر الشيء فيه بمثليه معنى وفي الاصطلاح عبارة عما يجتمع فيه الحرفان التامتان أو التقاربان في كلمة أو كلمتين أو التقي أحد التامتين بالأخرى في كلمة واحدة ويقال له الأصم لأن الأصم من وقرأته واحتاج في الاستماع إلى شدة الصوت والمضاعف ما يحتاج فيه إلى شدة اللفظ فيستدعى كل واحد منهما الجهر في الصوت أولاً لأن الأصم لا يسمع الصوت إلا بتكريره وكذا المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد فيه فيستدعى كل واحد منهما التكرار وهذا النوع لا ينجى إلا من ثلاثة أبواب أحدها بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (نحو) (سرى) (مد) (مد) والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو فرور يفرور يقر والثالث بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو عض يعض وحس يحس وأما لب بضمها فيهما نشاذ لا اعتداد به كاذكرناه مرة من قبل (وكل فعل فيه همزة فان كانت في أوله يسمى مهموز الفاء) وإنما سمي هذا النوع مهموز الفاء لكون الهمزة فيه في مقابلة الفاء ويقال لها همزة قطع لقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها وقيل إنما يقال لها ذلك لأنها قطعت عن السقوط في الدرج وهذا يأتي من خمسة أبواب أحدها بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (نحو أخذ يأخذ) الثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر (نحو آمن يأمن) الثالث بفتحها فيهما نحو (أهب أهب) الرابع بضمها فيهما نحو (أدب يأدب) الخامس بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو (أبق أبق) كاذكرناه مرة من قبل (وإن كانت في وسطه يسمى مهموز العين) وإنما سمي هذا النوع مهموز العين لكون الهمزة فيه في مقابلة العين ويقال له النبر لأن النبر هو الرفع بعنف ومهموز العين يرفع الحنك عند التناظر به بشدة قسرية لشدة قربها في الصوت وهذا يأتي من أربعة أبواب فقط أحدها بفتح العين في الماضي والمضارع نحو سأل يسأل والثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو سئم يسأم والثالث بضمها فيهما نحو رؤف يرؤف والرابع بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو زار يزُر كاذكرناه مرة من قبل (وإن كانت في آخره يسمى مهموز اللام) وإنما سمي هذا النوع مهموز اللام لكون الهمز فيه في مقابلة اللام ويقال له الهمز لأن الهمز في اللغة عبارة عن رفع ستر أحد وضمه في عقبه والهمزة إذا كانت في لام الكلمة رفع الحنك في آخرها بذلك رها عقبها وهذا يأتي من أربعة أبواب أيضاً أحدها بفتح العين في الماضي والغابر (نحو قرأ يقرأ) والثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو ظم يظم والثالث بضمها فيهما نحو جرو يجرو والرابع بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو هنيئ يهنيئ كاذكرناه مرة من قبل (وكل فعل خال عن هذه الأقسام الستة) أى من المثال والأجوف والناقص واللفيف والمضاعف والمهموز (يسمى صحيحاً وقد مر بحثه) أى بحث أحوال الصحيح (في باب الصحيح) فلا يوجد الفرق بين الصحيح والسالم عند الشيخ كالم يفرق بينهما صاحب المراح ولكن فرق بينهما الزنجاني كامر (وسندكر) أى تبيين عن قريب (بحث الأقسام الستة على سبيل الاختصار).

آخره يسمى مهموز (لام) نحو قرأ أهل ثلثة الهموز بأنواعه فماداً على ظهورها (كل فعل) ماض (خال) من هذه الأقسام الستة) في خال من حروف الهمزة والضعيف (سمى صحيحاً) لصحته لعدم تغير حروفه رادفه السالم لأنه الذي لم تتغير حروفه الأصلية من حرف العلة للضعيف والهمزة عند البعض لا يشترط الصحيح خالوه من همزة والضعيف يكون أعظم من السالم، فذكر الصحيح في قسم مع نسبه في صريحه لأن التقسيم تبارك المفهوم ومفهومة مدعى وهو ما لم يكن فيه حرف علة وتضعيف الهمزة ومفهوم المعتل وجودى وفي الوجود راف وأما التصريف اعتبار الذات وذات صحيح مقياس للمعتل ما يالحق به واعتبر التقسيم الماضي لأنه

باب بلوه عن الزائد أدخل في الضبط (وقد مر بحثه) أى بحث الصحيح (وسندكر بحث الأقسام الستة) قريباً (على سبيل الاختصار) ليسهل ضبطها، ولما كان مثل وما يالحق به نوعاً مغايراً للصحيح عنوان بحثه بالباب فقال :

[باب المعتلات] الباب اسم لنوع من المسائل مشتمل عليها الكتاب والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض سعى به ما أحداً حرف علة لأنه ذو تنبيه كالعايل أي هذا باب للمعتلات (و) ذكر أحكام ما يتعلق بها من (المضاعف والمهموز) ولما كان بحث الباب من تغييرات حروف العلة وكانت لا تتغير إذا وقعت في الأول بل في الوسط والآخر شرع أولاً في حكم الأجوف والناقص وأورب أو يائين بقوله (الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً) أي تبدل الألف منهما لكن لا مطلقاً بل بشروط سبعة : أحدها كونهما في وزن الفعل لأنه ثقيل يناسبه التخفيف وهذا الشرط يخرج نحو الحوكة جمع حائك لخروجه بالياء عن وزن الفعل وكذلك نحو حيدى ، وثانيها أصلية حركتهما إذ العارض كالمعروف خالفة حاصلة هنا بلا (٨١) إعلال كما في دعوا القوم فاعل نحو حيدى حركة الواو لأجل

باب المعتلات والمضاعف والمهموز

(الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً) لكن هذا بعد وجود الشرائط السبعة : أحدها أن يكون كل واحدة منهما في فعل أو في اسم على وزن فعل . والثاني أن لا تكون حركتهما عارضة . والثالث أن لا تكون فتحة ما قبلها في حكم السكون . والرابع أن لا يكون في معنى الكلمة اضطراب . والخامس أن لا يجتمع في الكلمة إعلالان . والسادس أن لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه . والسابع أن لا يترك الإعلال للدلالة على الأصل وإذا لم يوجد أحد هذه الشروط لم تقلبا ألفاً وإن كانتا متحركتين وما قبلهما مفتوحاً واحتترز بالشرط الأول عن مثل الحركة في صودى لخروجها عن وزن الفعل بعلامة التأنيث وبالشرط الثاني احتترز عن مثل دعوا القوم فإن واوه لم تقلب ألفاً لظهور حركتها لأنها ساكنة أولاً ثم حركت لدفع التقاء الساكنين تأمل وبالشرط الثالث احتترز عن مثل عور واجتور لأن حركة ما قبلهما في حكم السكون أي في حكم عين اعتور وأف تجاور وبالشرط الرابع احتترز عن مثل الحيوان لأن في معناه اضطراباً وبالشرط الخامس احتترز عن مثل طوى لأن واوه لو قلبت ألفاً لاجتمع فيه إعلالان تأمل وبالشرط السادس احتترز عن مثل حي لأنه لو قلبت الياء الأولى ألفاً فيه يلزم ضم الياء في المضارع وبالشرط السابع احتترز عن مثل قود واستحوذ لأن واوها لو قلبت ألفاً لم يعلم أنها واوى أو يائى فتركت للدلالة على الأصل كذا المفهوم مما ذكره ابن جني (نحو قال) أصله قول قلت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه تأمل فصار قال وإنما فعلوا ذلك لأن الحركة على حرف العلة ثقيلة لضعفها فقلبت ألفاً لاستدعاء حركة ما قبلها ذلك لتخف على اللسان لأن الألف لا تقبل الحركة وإن كانت حرف علة أيضاً (وكال) أصله كيل قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه أيضاً فصار كال وإنما فعلوا ذلك فيه لما مر في قال (ومثالها) أى مثال الواو والياء اللتين قلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع وجود الشرائط المذكورة (من الناقص غزا) أصله غزو قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما مر فيما إذا كانت الواو عين الكلمة ولأن اللام أشد إعلالاً من العين لأنه محل الاعراب فيتغير بتغير الحركات وفي الإعلال نوع من التخفيف وإنما كتبت الواو على صورة الألف فرقاً بين

أن لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه إذ هو مرفوض فلا يعمل نحو حي إذ لو قلت حاي لقلت في المستقبل يحاي مثل يخاف ، وسابعها أن لا تقوت الدلالة على أصاهما فلا يعمل نحو استحوز وانقود ليعلم أنهم ما واوى وعدم هذه الشروط مانع من الإعلال وارتفاع المانع معتد في القواعد وإن لم تذكرها من التطويل والصفاء كتي عنها بقوله في آخر الباب وقد يكون في بعض المواضع لا يتغير المعتلات إلى آخر (نحو قال كال) الأصل قول وكتب الواو والياء ألفاً لنوع خفة (ومثالها) أى مثال الواو والياء المنقلبين ألفاً (من الناقص غزا) [باب المعتلات] اعلم أن ما ذكر في هذا الباب من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما أشار إليه في آخر الكتاب بقوله وقد يكون في بعض المواضع لا تتغير المعتلات مع وجود مقتضى (قوله قلبتا ألفاً) أى تلفظ الألف مكانهما إذ القلب

ورى () . وثبتت السامية حكم آخر فال (وسول في تنهيهما غزوا ورميا فلا تقلبان) أى الواو والياء (ألفا) ولا تحذف الألف للساكنتين فتلبس التنثية بالمفرد (ولا تقلبان أيضا في الجمع المؤنث) الغائبة نحو غزون ورمين (ولا فى المواجهة) عبر بها عما (٨٢) يدل على الخطاب لأنه يستلزم المواجهة نحو غزوت إلى آخره (ولا فى نفس

للتسكيم) نحو رميت رميناً (لأن الواو الساكنة والياء الساكنة) لا تقلبان ألفا إلا فى موضع يكون سكونهما غير أصلى (قوله بأن نقلت حركتهما إلى ما قبلهما) دفع ما عسى أن يقال إن سكونهما فى هذه الأمثلة غير أصلى لعروضه باتصال الضمائر فوجب أن تقلبا ألفا . فأجاب بأن المراد بعروض سكونهما ما يكون نقل الحركة إلى ما قبلها لأجل القلب (نحو أقام وأبغ) الأصل أقوم وأبغ ولولا كان سكونهما أصليا لما احتيج إلى القلب لحصول الخفة بدونه (لا تقلبان ألفا) لوجود المناع وهو الالتباس لفرد على تقدير القلب والحذف لاجتماع الساكنين (قوله أن الواو) لتعليل لقوله تقلبان أيضا خاصة (قوله إلا فى موضع)

الواوى والياء لأن الياء بعد ما قبلت ألفا كتبت على صورة الياء فى الناقص سواء وقعت فى الطرف أو لا لتدل على الأصل وفى الأجوف لافرق بينهما عند بعض القراء وهو الأصح فلهذا كتبهما الشيخ على صورة الألف فى قال وكال وأما مثاله فى الطرف فنحو قوله تعالى - خلق فسوى - وأما مثاله فى غير الطرف فكما فى سورة - والشمس وضحاها - إلى آخرها فى خمسة عشر موضعا كتبت على صورة الياء بعد قلبها ألفا وأما عدم كتابة الواو على صورة الواو بعد القلب ألفا أيضا لتدل على الأصل فلعدم العلم بأنها قابت ألفا أم لا . هذا إذا لم يخرج من الطرف بسبب اتصال شئ بها وأما إذا خرجت منه كتبت على صورة الواو بعد ذلك فى بعض المواضع كما فى الصلاة والزكاة وأما كتابة الواو على صورة الياء بعد ما قبلت ألفا فى أعطى ونحوه فإن أصله أعطو فلم يكون الألف مقبولة من الياء لامن الواو لأن الواو فيه أولا قلبت ياء لوقوعها رابعة فى الطرف ثم قلبت الياء ألفا وكتبت على صورة الياء لتدل على هذا الأصل ولولم يفعل كذلك لايعلم ذلك . فان قيل إن الشرط الخمس فيه معدوم لوجود الاعلايين فيه على هذا التقدير فيلزم أن لا تقاب الياء فيه ألفا أولا وتقلب الواو ياء أولا . قلنا هذا إذا لزم من الاعلايين فى الكلمة حذف أحد حروفها فعند ذلك لا تمل ثانيا لأنه يلزم نقض البناء به بخلاف ما نحن فيه (ورمى) أصله رمى بتحرريك الياء قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع وجود الشرائط المذكورة فيه ثم كتبت على صورة الياء كما ذكرنا (وتقول فى تنهيهما غزوا ورميا) على الأصل (فلا تقلبان ألفا) أى الواو والياء لا تقلبان ألفا فى تنثية غزاورمى من حيث يقال فى تنهيهما غزوا ورميا (لأنه) لو قلبتا ألفا فيهما (يلزم اجتماع الساكنين) على غير حده أحدهما ألف التنثية والآخر الألف للمقابلة من الواو والياء فيلزم حذف أحدهما ضرورة وبالحذف يلتبس التنثية بالمفرد فلدفع هذا لم تقلبا ألفا فيهما (ولا تقلبان) أى الواو والياء (أيضا) أى كما لا تقلبان فى التنثية (فى جمع المؤنث) سواء كان جمع المؤنثة الغائبة نحو غزون ورمين أو المخاطبة نحو غزوتن ورميتن (والمواجهة) أى المخاطب والمخاطبة سواء كانا مفردين نحو غزوت ورميت بفتح التاء للذكر وبكسرهما للمؤنث أو مشبهين نحو غزوتما ورميتما أو مجمين نحو غزوتن ورميتن للذكر وغزوتن ورميتن للمؤنث كما مر وإنما لم يذكر هنا تنثية الغائبة وجمع المذكر الغائب لأن فيهما تقلبان ألفا ثم تحذفان كما سيجيء إن شاء الله تعالى (ونفس التسكيم) سواء كان وحده أو مع غيره نحو غزوت وغزوتنا ورميت ورمينا وإنما لم تقلبا ألفا فى هذه الأمثلة لسكونهما ساكنين وسكونهما أصلى كما علل الشيخ بذلك وهو قوله (لأن الواو الساكنة والياء الساكنة لا تقلبان ألفا) إذا كان سكونهما أصليا لحصول الخفة من سكونهما وهى المراجعة من القلب (إلا فى موضع يكون سكونهما) أى سكون الواو والياء (غير أصلى) بأن نقلت حركتهما إلى ما قبلهما) فعند ذلك تقلبان ألفا أيضا لدفع الثقل الحاصل من تحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما فى الحال حال كون الفتحة فيه غير حكم الساكن (نحو أقام ويهاب) أصلهما أقوم ويهيب بسكون ما قبلهما نقلت حركة الواو فى الأول وحركة الياء فى الثانى إلى ما قبلهما لسكونهما حرفى علته متحركين ضعيفين لا يقدران على تحملها وما قبلهما حرف صحيح ساكن يقدر على تحملها ثم قلبتا ألفا لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما فى الحال فصار أقام

لم يذكر فتحة ما قبلها مع كونها شرطاً أيضاً لفهمه من سباقه وسياقه (قوله بأن نقلت حركتهما إلى ما قبلهما) الباء متعلق بكون سكونهما وإنما قيد به احترازاً عما ذكره أولاً فإن سكون الواو والياء فى نحو غزون ورمين غير أصلى لأنه حصل من لحوق انضمام لكن لم يكن بالنقل لسكون ما قبلهما متحركاً بل بالحذف بخلاف نحو أقام وأبغ يجوز أن يتعلق بشقلبان المقدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز لأن ما جاء من ضمير الفاعل فى حكم الأصلى عندهم لكونه كالجزء من

[باب المعتلات] الباب اسم نوع من السائل مشتمل عليها الكتاب والمعلل اسم فاعل من اعتل أي مرض سبى به ما أحدا
حرف علة لأنه ذو تغير كالعايل أي هذا باب للمعتلات (و) ذكر أحكام ما يتعلق بهامن (المضاعف والهموز) ولما كان بحث الباب
من تغيرات حروف العلة وكانت لا تتغير إذا وقعت في الأول بل في الوسط والآخر شرع أولا في حكم الأجوف والناقص وأو
أو يائين بقوله (الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا) أي تبدل الألف منهما لكن لا مطلقا بل بشروط سبعة : أحدها
كونهما في وزن الفعل لأنه تقيل يناسبه التخفيف وهذا الشرط يخرج نحو الحوكة جمع حائك لخروجه بالتاء عن وزن الفعل وك
نحو حيدى ، وثانيها أصلية حركتهما إذ العارض كالمدوم ملخفة حاصلة هنا بلا إعلال كما في دعوا القوم فاعل
حركة الواو لأجـ

باب المعتلات والمضاعف والمهموز

(الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا) لكن هذا بعد وجود الشرائط السبعة :
أحدها أن يكون كل واحدة منهما في فعل أو في اسم على وزن فعل . والثاني أن لا تكون حركتهما
عارضضة . والثالث أن لا تكون فتحة ما قبلها في حكم السكون . والرابع أن لا يكون في معنى
الكلمة اضطراب . والخامس أن لا يجتمع في الكلمة إعلالان . والسادس أن لا يلزم ضم حرف
العله في مضارعه . والسابع أن لا يترك الإعلال للدلالة على الأصل وإذا لم يوجد أحد هذه الشروط
لم تقلبا ألفا وإن كانتا متحركتين وما قبلهما مفتوحا واحترز بالشرط الأول عن مثل الحركة في
صودي لخروجها عن وزن الفعل بعلامة التأنيث وبالشرط الثاني احترز عن مثل دعوا القوم فإن
واوه لم تقلب ألفا لظرو حركتهما لأنها ساكنة أولا ثم حركت لدفع التقاء الساكنين تأمل وبالشرط
الثالث احترز عن مثل عور واجتور لأن حركة ما قبلهما في حكم السكون أي في حكم عين عمتور
وألف تجاور وبالشرط الرابع احترز عن مثل الحيوان لأن في معناه اضطرابا وبالشرط الخامس
احترز عن مثل طوى لأن واوه لو قلبت ألفا لاجتمع فيه إعلالان تأمل وبالشرط السادس احترز
عن مثل حي لأنه لو قلبت الياء الأولى ألفا فيه يلزم ضم الياء في المضارع وبالشرط السابع احترز
عن مثل قود واستحوز لأن واوها لو قلبت ألفا لم يعلم أنها واوى أو يائى فتركت للدلالة على الأصل
كذا المفهوم مما ذكره ابن جنى (نحو قال) أصله قول قلت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ولوجود الشرائط المذكورة فيه تأمل فصار قال وإنما فعلوا ذلك لأن الحركة على حرف العلة
ثقيلة لضعفها فقلبت ألفا لاستدعاء حركة ما قبلها ذلك لتخف على اللسان لأن الألف لا تقبل
الحركة وإن كانت حرف علة أيضا (وكال) أصله كليل قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ولوجود الشرائط المذكورة فيه أيضا فصار كال وإنما فعلوا ذلك فيه لما مر في قال (ومثالها)
أي مثال الواو والياء اللتين قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع وجود الشرائط المذكورة
(من الناقص غزا) أصله غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما مر فيما إذا كانت
الواو عين الكلمة ولأن اللام أشد إعلالا من العين لأنه محل الاعراب فيتغير بتغير
الحركات وفي الإعلال نوع من التخفيف وإنما كتبت الواو على صورة الألف فرقا بين

أن لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه إذ هو مرفوض بلا يعمل نحو حي إذ لو قلت حاي ثقلت في السكتيل يحاي مثل يخاف ، وساميا أي
لانقوت الدلالة على أصلهما فلا يعمل نحو استحوز وانقود ليعلم أنهما واوى وعدم هذه الشروط مانع من الإعلال وارتفاع المانع معتد
في القواعد وإن لم تذكرها من التطويل والنصف اكتفى عنها بقوله في آخر الباب وقد يكون في بعض المواضع لا يتغير المعتلات إلى آخر
(نحو قال كال) الأصل قول وكيل قلبت الواو والياء ألفا لنوع خفة (ومثالها) أي مثال الواو والياء المنقلبين ألفا (من الناقص غزا
[باب المعتلات] اعلم أن ما ذكر في هذا الباب من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما أشار إليه في آخر الكتاب

بقوله وقد يكون في بعض المواضع لا تتغير المعتلات مع وجود المقتضى (قوله قلبتا ألفا) أي تلفظ الألف مكانهما إذ القلب

ولا تحذف الألف للساكنين فتلبس التشنية بالمفرد (ولا تقلبان أيضا في الجمع المؤنث) الغائبة نحو غزون ورمين (ولا في الواجبة) عبر بها عما (٨٣) يدل على الخطاب لأنه يستلزم الواجبة نحو غزوت إلى آخره (ولا في نفس

المتكلم) نحو رميت رميناً (لأن الواو الساكنة والياء) الساكنة (لا تقلبان ألفا إلا في موضع يكون سكونها غير أصلي) قوله بأن نقلت حركتهما إلى ما قبلهما (دفع ما عسى أن يقال إن سكونها في هذه الأمثلة غير أصلي لعروضه باتصال الضمائر فوجب أن تقلبا ألفا . فأجاب بأن الإراد بعروض سكونها ما يكون نقل الحركة إلى ما قبلها لأجل القلب (نحو أقام وأاع) الأصل أقوم وأيسع ولو كان سكونها أصليا لما احتيج إلى القلب لحصول الحقة بدونه (لا تقلبان ألفا) لوجود مانع وهو الالتباس لفرد على تقدير قلب والحذف لاجتماع الساكنين (قوله أن الواو) لتعليل لقوله تقلبان أيضا خاصة قوله (إلا في موضع)

الواوى والياء لأن الياء بعد ما قبلت ألفا كتبت على صورة الياء في الناقص سواء وقعت في الطرف أو لا لتدل على الأصل وفي الأجوف لافرق بينهما عند بعض القراء وهو الأصح فاهذا كتبها الشيخ على صورة الألف في قال وكال وأما مثاله في الطرف فنحو قوله تعالى - غلقت فوسى - وأما مثاله في غير الطرف فكما في سورة - والشمس وضحاها - إلى آخرها في خمسة عشر موضعا كتبت على صورة الياء بعد قلبها ألفا وأما عدم كتابة الواو على صورة الواو بعد القلب ألفا أيضا لتدل على الأصل فلعدم العلم بأنها قبلت ألفا أم لا . هذا إذا لم يخرج من الطرف بسبب اتصال شيء بها وأما إذا خرجت منه كتبت على صورة الواو بعد ذلك في بعض المواضع كما في الصلاة والزكاة وأما كتابة الواو على صورة الياء بعد ما قبلت ألفا في أعطى ونحوه فإن أصله أعطو فليسكون الألف مقابوبة من الياء لامن الواو لأن الواو فيه أولا قلبت ياء لوقوعها رابعة في الطرف ثم قلبت الياء ألفا وكتبت على صورة الياء لتدل على هذا الأصل ولولم يفعل كذلك لايعلم ذلك . فان قيل إن الشرط الخامس فيه معدوم لوجود الاعلايين فيه على هذا التقدير فيلزم أن لا تقلب الياء فيه ألفا أولا وتقلب الواو ياء أولا . قلنا هذا إذا لزم من الاعلايين في الكلمة حذف أحد حروفها فعند ذلك لا تم . ثانيا لأنه يلزم نقض البناء به بخلاف ما نحن فيه (ورمى) أصله رمى بفتح الهمزة قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع وجود الشرائط المذكورة فيه ثم كتبت على صورة الياء كما ذكرنا (وتقول في تنهيتها غزوا ورميا) على الأصل (فلا تقلبان ألفا) أى الواو والياء لا تقلبان ألفا في تشنية غزاورمى من حيث يقال في تنهيتها غزوا ورميا (لأنه) لو قلبتا ألفا فيهما (يلزم اجتماع الساكنين) على غير حده أحدهما ألف التشنية والآخر الألف المقابوبة من الواو والياء فيلزم حذف أحدهما ضرورة وبالحذف يلبس التشنية بالمفرد فلدفع هذا لم تقلبا ألفا فيهما (ولا تقلبان) أى الواو والياء (أيضا) أى كما لا تقلبان في التشنية (في جمع المؤنث) سواء كان جمع المؤنثة الغائبة نحو غزون ورمين أو المخاطبة نحو غزوتن ورميتن (والمواجهة) أى المخاطب والمخاطبة سواء كانا مفردين نحو غزوت ورميت بفتح التاء لذكره وبكسرهما للمؤنث أو مثنيتين نحو غزوتما ورميتما أو جمعيتين نحو غزوتن ورميتن للذكر وغزوتن ورميتن للمؤنث كما مر وإنما لم يذكر هنا تشنية الغائبة وجمع المذكور الغائب لأن فيهما تقلبان ألفا ثم تحذفان كما سيجيء إن شاء الله تعالى (ونفس المتكلم) سواء كان وحده أو مع غيره نحو غزوت وغزوتنا ورميت ورميتنا وإنما لم تقلبا ألفا في هذه الأمثلة لسكونهما ساكنين وسكونها أصلي كما علل الشيخ بذلك . وهو قوله (لأن الواو الساكنة والياء الساكنة لا تقلبان ألفا) إذا كان سكونها أصليا لحصول الحقة من سكونها وهى المرادة من القلب (إلا في موضع يكون سكونها) أى سكون الواو والياء (غير أصلي) بأن نقلت حركتهما إلى ما قبلهما (فعند ذلك تقلبان ألفا أيضا لدفع الثقل الحاصل من تحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في الحال حال كون الفتحة فيه غير حكم الساكن (نحو أقام ويهاب) أصلهما أقوم ويهيب بسكون ما قبلهما نقلت حركة الواو في الأول وحركة الياء في الثانى إلى ما قبلهما لسكونهما حرفي علته متحركين ضعيفين لا يقدران على تحملها وما قبلهما حرف صحيح ساكن يقدر على تحملها ثم قلبتا ألفا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في الحال فصار أقام

يذكر فتحة ما قبلها مع كونها شرطاً أيضاً لفهمه من سباقه وسياقه (قوله بأن نقلت حركتهما) ويهاب (ما قبلهما) الباء متعلق بكون سكونها . وإنما قيد به احترازاً عما ذكره أولاً فإن سكون الواو والياء في نحو غزون ورمين غير أصلي لأنه حصل من حقوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لسكون ما قبلهما متحركاً بل بالحذف بخلاف نحو أقام وأباع يجوز أن يتعلق بتقلبان القدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز لأن ما جاء من ضمير الفاعل في حكم الأصلي عندهم لكونه كالجزء من

(وهو أن يجمع التاء) أعادها من غزوا ورموا (غزوا ورموا) يسكون واو الجمع مع فتح ما قبلها (واو الواو) (الواو والياء المضمومتان) ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان أحدهما الألف المقالوبة (من الواو والياء) (والثاني واو الجمع) حذفت الألف المقالوبة لاجتماع الساكنين) دون واو الجمع لأنها ضمير فاعل فلا تحذف إلا بانشاب كما في اغزوا وله نائب ههنا مع أن حذف الألف معين (فيبقى) الأصل المذكور بعد الحذف (غزوا ورموا) بفتح ما قبل الواو ولم يضم حـ يحانس الواو لتدل الفتحة على الألف المحذوفة (وتقول في ثنية المؤنث غزنا ورمنا والأصل غزوتا ورميتا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حذفت الألف لسكونها وسكون التاء) تقديرا أو اعتبارا وإن كانت متحركة صورة (لأن التاء ساكنة في الأصل) لأنها علامة تأنيث وهي ساكنة في الفعل (فحركت لألف التثنية) (٨٣)

ويهاب وإنما أورد مثالين حال كون أحدهما من الماضي والآخر من المضارع إشارة بأحدهما إلى الواو وبالآخر إلى اليائي وليعلم أن ذلك الحكم لا يختلف فيهما بعد ما وجدت تلك الشرائط فيهما (وتقول في الجمع) الألف واللام فيه بدل من الإضافة تقديره : أى في جمع المذكور الغائب الناقص المبحوث عنه واو ياكأن أو يائيا (غزوا ورموا) يسكون الواو فيهما مع فتح ما قبلها (والأصل غزوا) في الأول (ورموا) في الثاني (قلبتا) أى الواو المضمومة في الأول والياء المضمومة في الثاني (ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان) على غير حده (أحدهما الألف المقالوبة) من الواو والياء (والثاني واو الجمع) حذفت الألف المقالوبة لاجتماع الساكنين) أى لدفع اجتماع الساكنين على غير حده لأن جمعهما على هذا ليس بجائز وإنما حذفت الألف المقالوبة دون الواو مع أنه بمحذوفها وقع دفع ذلك لأن الواو ضمير الفاعل فحذفها يحل بالمقصود فكانت الألف بالحذف أولى من الواو ومع ذلك قد يوجد شئ يدل على حذف الألف وهو فتح ما قبلها ولم يوجد شئ يدل على حذف الواو (فيبقى) بعد حذف الألف منها (غزوا ورموا) يسكون الواو فيهما مع فتح ما قبلهما وإنما لم يقلبوا الفتحة إلى الضمة وإن لم يكن بين الواو والفتحة مجانسة لتدل على الألف المحذوفة كما أشرنا (وتقول في ثنيتيها للمؤنث غزنا ورمنا) وإنما قيد التثنية منهما بالمؤنث لأن ثنية المذكور منهما لاتعل بل تبقى على الأصل نحو غزوا ورميا كاسم (والأصل غزوتا ورميتا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما) دفعا للثقل الحاصل من تحركهما (حذفت الألف لسكونها وسكون التاء) وإنما كانت الألف بالحذف أولى من حذف التاء لأن التاء علامة والعلامة لا تحذف ومع هذا إن الفتحة التي قبل الألف تدل على حذفها ولم يوجد شئ يدل على حذف التاء ولأن الألف حرف علة لا التاء وإن كانتا من حروف الزوائد وحرف العلة أولى بالحذف من الحرف الضمير (لأن التاء ساكنة في الأصل) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره إنكم قاتم حذفت الألف لسكونها وسكون التاء والتاء ليست بساكنة. فأجاب بقوله لأن التاء ساكنة في الأصل أى في أصل الوضع لأنها وضعت علامة للمؤنث والتاء إذا وضعت علامة للمؤنث كانت ساكنة كما في المفرد نحو غزوت ورميت (فحركت التاء) ههنا (لألف التثنية) لأنها لم تحرك لزم حذف إحداها لاجتماع الساكنين على غير حده ولم يجز ذلك أما حذف التاء فلا لأنها علامة للمؤنث والعلامة لا تحذف وأما حذف الألف فلا لأنها ضمير التثنية فحركت التاء لأجلها (فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) حذف الألف فيبقى غزنا ورمنا

لأنها فاعل وحذفه بدون إقامة المفعول مقامه لا يجوز لأن الفعل لا يفيد بدونها (قوله فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) وفيه سؤال لأن أحدهما أن هذه الحركة حصت من ضمير الفاعل لأن الألف تقتضي فتحة ما قبلها وقد سبق مجاء منه في الأصل عندهم. وثانيهما أنها كانت عارضة في حكم المعدوم فاجتمع ساكنان التاء والألف فلم يحذف أحدهما. وجواب أن هذه الحركة لها شبهان بالأصلي والعارضى فعملنا بالشبهين كما هي القاعدة المستحسنة عند المحققين. بيانه هذه الحركة حيث إنها جاءت بألف الضمير كانت في حكم الأصلية كسكون واو غزوت ومن حيث محايها عارضة ليست في حكم الأصلية لأنها ليست بجزء من الفعل على الحقيقة ولا كالجزء منه لأنها ليست بفاعل بل حرف جاءت لعلامة تأنيث الفاعل عارضة ليست في حكم أصلية بخلاف سكون واو غزوت لأن محل جزء من الفعل حقيقة فبالنظر إلى الأول يجتمع ساكنان أصلا في ثنية

فان قيل ان لا يحذف حرف وبالنظر إلى الثاني يجتمع فيه ثلاث سوا كن فيلزم حذف حرفين والعمل بمقتضاها من كل
 ه منمنع وبأحدها ترجيح بلا مرجح وإهمال وعدم اعتبار للآخر وهو منازف للعدل . فان قلت جانب العروض راجح لأنه
 نظر إلى الحقيقة والحل المتقدم وأما الأصلية فبالنظر إلى ضمير الفاعل الغير المتقدم فقط فاجانب العروض رجحان من وجهين
 يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم العدل . قلت في اعتبار العروض فقط يلزم إما حذف الألف وهو فاعل
 يحذف لأنه يلزم الاتباس بالمراد المؤنث إذا حذفت الألف تحذف الحركة العارضة الحاصلة فيها ولو سلم فالعارض يتغير أو
 ف الياء وهي علامة لا تحذف ولأنه يلزم الاتباس حينئذ بالذكر وفي اعتبار الأصلية فقط لا يلزم فساد أصلا لكن يلزم
 ع ثقل في البعض وهو ليس (٨٤) فساد ولذا اعتبر الأصلية في لغة رديئة ولم يحذف منها حرف وأيضا صورة

وتقول في جمع المؤنث من الأجوف قلن وكنن بضم القاف وكسر الكاف (والأصل قولن وكيلن)
 بفتح الواو والياء عند البعض ومنهم الشيخ وعند البعض بضم الواو وكسر الياء لأن فعل بفتح العين
 من الأجوف إذا كان واو يانقل إلى فعل بضم العين وإذا كان يائي يانقل إلى فعل بكسر العين إذا اتصل
 به ضمير جمع المؤنث كقفي هذين المثالين أو ضمير المخاطب أو المخاطبة مفردا كان أو مؤنثا أو مجموعا أو ضمير
 المتكلم واحدا كان أو أكثر بعد ما أسكن اللام ليكون إعلال الواو والياء بالحذف بعد نقل حركتهما
 إلى ما قبلهما السكون الواو مع اللام في الأولى وسكون الياء معه في الثانية لأنهم أسكنوا حركة اللام وأولاحق
 لا يلزم أربع حركات متواليات فيها هو كالجملة الواحدة فنقلوا حركتهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركة
 ما قبلهما حذفوا الواو والياء من هذين المثالين لما ذكرنا لا اللام لألهم حرفا بلا وحذف حرف العلة
 أولى من حذف الحرف الصحيح ولوجود ما يدل على حذفهما وهي الضمة في الأولى والكسرة في الثانية
 فصار قلن وكنن بضم القاف وكسر الكاف وإنما التزموا هذا الإعلال بعد الاتصال بالضمائر المذكورة
 وإن كان مخففة للإعلال قبل الاتصال بها وهو لا إعلال بالقلب ألفا السكونه أيسر من ذلك الإعلال لأن في
 ذلك الإعلال خمسة أفعال حتى يأتي على هذا الوزن: الأول النظر إلى حرف العلة هل هو متحرك وما قبله
 مفتوح أم لا. والثاني النظر إلى الشرائط السبع المذكورة بعد وجودها هل توجد فيه أم لا. والثالث قلبه
 ألفا بعد وجود الشرائط المذكورة. والرابع حذف الألف لالتقاء الساكنين. والخامس ضم القاف وكسر
 الكاف لتدلا على الواو والياء المحذوفتين ، وفي هذا الإعلال ثلاثة أفعال الأول نقل الباب إلى باب آخر
 والثاني نقل حركة حرف العلة إلى ما قبلها والثالث حذفها لالتقاء الساكنين وبعضهم لا ينقل الباب إلى
 باب آخر هنا بعد الاتصال بالضمائر المذكورة كأنه قبل الاتصال لا ينقل اتفاقا ومنهم الشيخ فصار الأصل
 عندهم قولن وكيلن بفتح حرف العلة فيهما كما ذكرنا فقلبوا الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
 كقلب الاتصال بالضمائر المذكورة لا يقع الموافقة بين ما قبل اتصال وما بعده في الإعلال وإن كان
 الإعلال بالنقل أيسر منه ففعلوا ذلك الإعلال كما فعل الشيخ في التثنية وهو قوله (قلن ألفا لتحركهما
 وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام فيبقى فان وكان بفتح القاف والكاف ثم نقلت)

فإنه لا يمكن فاعترنا في الساكنين الأولين العروض
 فيه خفة مطاوعة ولأنه ليس فيهما ما حصل منه اعتبار الأصلية وهو ألف الضمير وفيهما ما حصل منه اعتبار العروض وهو
 فـ فكان أولى بخلاف اعتبار الأصلية لأن فيه ثقلا منفورا منه وليس فيهما واعتبرنا في كل الساكنين الآخرين الأصلية
 لو لم يعتبر فيهما أيضا لزم اعتبار العروض فقط فوقنا فيما هربنا منه ولأن فيهما ألف الضمير وهي سبب لاعتبار الأصلية
 فكان أولى بالاعتبار (قوله ثم نقلت الخ) وأما نحو خفت مما هو مكسور العين فأنما كسرت فاؤه مع كونه واويا ليدل على
 بنية وهي أهم من الدلالة على نبات الواو والياء لتعلقها بالمعنى وتعاق الثانية باللفظ ولما روعي الأولى لم يمكن رعاية الثانية
 لاف باب هبت فإنه قد أمكن فيه رعاية الداليتين بفعل ولما لم تمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبت إذ لو فتحوا فيهما
 يدل على حركة العين لوجودها في الأصل قصدوا الدلالة على نبات الواو والياء وقد أمكن على ما ذكر في التثنية وقال بعضهم

فتحة القاف إلى الضمة) أى أبدلت الضمة منها (وفتحة الكاف إلى الكسرة لتدل الضمة على الواو) المحذوفة (والكسرة على الياء) المحذوفة وذلك (لأن الواو متولدة من الضمة والياء من الكسرة و) كذا (الالف) متولدة (من الفتحة) والأصل يدل على أثره المحذوف اعلم أن الاعلال بالقاب أى بقاب الواو والياء ألفا في مثل قلن وكان على مذهب المتأخرين ومذهب المتقدمين نقل فعل بفتح العين إلى فعل بضمها إن كان أجوف واو يا وإلى فعل بكسرهما إن كان يائيا فأصل قلن وكان عندهم قولن وكيان بضم الواو وكسر الياء نقلت حركتهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركته ثم حذفنا للساكنين وهذا الطريق يسير إلا أن في نقل الباب من مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها شبهة تغير المعنى للاختلاف في معاني الأبواب فما اختاره للتأخرون أشبه . ثم شرع في بيان حكم خاص لكل من الواو والياء بقوله (والياء إذا انكسر ما قبلها تركت على حالها) لعدم موجب التغيير (ساكنة كانت) تلك الياء (أو متحركة) لكن إبقاؤها متحركة (إذا كانت الحركة فتحة) لأنها غير ثقيلة على الياء فلا تغير (نحو خشى) بفتح الياء (وخشيت) بسكونها مع كسر ما قبلها فيها وإذا كانت الحركة ضمة كما في (٨٥)

فعل الياء بقلبها أو بحذفها بعـ الاسكان لاستثقال الضمة والكسرة عليهما نقل فعل بالفتح في باب قان إلى فعل بالض في باب بعن إلى فعل بالكسر دلالة على الواو والياء ثم ينقل حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركة فيحذف العين لا لتثقل الساكنين ولا ينقلب باب خفن إلى باب آف لأن رعاية دلالة البنية أولى فيما أمكن وههنا القول ليس بسديد بل يلزم من النقل إلى باب يخالفه لفظا ومعنى

أى أبدلت (فتحة القاف إلى الضمة وفتحة الكاف إلى الكسرة لتدل الضمة على الواو المحذوفة والكسرة على الياء المحذوفة) . واعلم أن الاعلال بالنقل مذهب المتقدمين والاعلال بالقلب مذهب المتأخرين وهو الأشبه وإن كان أعسر لأنه يلزم من النقل مخالفة لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب كذا ذكره في شرح الزنجاني . ثم اعلم أن الاختلاف بينهم في النقل وعدمه إذا كان الأجوف من فعل بفتح العين وأما إذا كان من فعل بكسرهما نحو خوف من الواو وهيب من الياء ومن فعل بضمها نحو طول على الشذوذ من الواو ولا يوجد ذلك الياء فالاغلال عند جميعهم بنقل حركة حرف العلة إلى ما قبله بعد سلب حركته ثم يحذفها بالنقل باب إلى باب نحو حقن وهب ووطن بكسر الخاء والهاء و بضم الطاء وهذا لا يوجد من الياء كما شئنا (لأن المتولد من الضمة الواو ومن الكسرة الياء) وهذا دليل الشيخ على أن الضمة تدل على الواو المحذوفة والكسرة تدل على الياء المحذوفة لأن الواو جنس الضمة لأنهما مركبة من ضمتين أى وضعت مقدار ضمتين والياء جنس الكسرة لأنهما مركبة من كسرتين أى وضعت مقدار كسرتين (ومن الفتحة الألف) لأن الألف مركبة من فتحتين أى وضعت مقدارها وإعما ذكر الفتحة وإن لم يكن لها مثال من حذف الألف وإبقاء الفتحة للدلالة على الألف المناسبة وذلك أنه لما ذكر أن الواو متولدة من الضمة والياء من الكسرة فناسب ذكر ما تولد منه الألف لكونها حرف علة مثلهما فقال ومن الفتحة الألف وقيل هذا بناء على أن الألف المقابضة لو حذفت منهما ولم يضم ولم يكسر ما قبلها لتدل الفتحة على الألف المحذوفة كآمال البعض إلى هذا استدلالا بغزوا ورموا فأشار الشيخ إلى هذا بقوله فبقى لكن عدل عنه ليكون الترجيح للأصل لا للفرع (والياء إذا انكسر ما قبلها تركت على حالها ساكنة كانت أو متحركة إذا كانت الحركة) أى حركة الياء على تقدير كونها متحركة (فتحة نحو خشى وخشيت) بتحرك الياء بالفتح في الأول وسكونها في الثاني مع كسر ما قبلها فيهما وإعما تركت الياء على حالها في هذين المثالين لعدم وجود شرط الاعلال فيهما لأن الاعلال إما بنقل الحركة أو بقلب حرف العلة أو بحذفها

لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب وقال الكسائي أصل باب قلن فعلن بالضم فاعل كما سبق وفيه أن المعتد إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ولم يجيء في الصحيح فعل بالضم متعديا . فان قلت يعلم بناء الواو والياء في باب قلن وبعث والبنية في باب خفت من المضارع والمصدر واللام والأجوف لا يجيء من الباب الثالث وأيضا عدم حروف الجلاء في البعض دليل على أنه ليس منه . قلت قد جمع الماضي والفاعل فقط فيحتاج إلى نصب علامة ففعل فيما أمكن عسرة فلا ينافيه عدم نصبهم فيما لا يمكن يسرة إذ ليسورة لا تسقط بالمعسورة ولأنه ليس في كثرة الأدلة مضرة بل في منفعة كما لا يخفى . والحاصل أن المقصود في ماضى الأجوف شيان الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه واو أو ياء لأنهم لما قبلوا العين وهو إما واو أو ياء ألفا أشكل على السامع أن عينه مفتوح أو مكسور وأنه واو أو ياء وفيما أمكن رعاية هذين المقصودين فعلا وهو باب هبت وفيما لم يكن إلا رعاية أحدهما قدموا الأول لكونه أهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يمكن إلا رعاية الثاني فعلا وهو باب قلت وبعث لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله

(والياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واوا) لأن الياء حرف علة ضعيف خدوصا لثبوت عزيمتها بالنسبة للصم حركة قوية استدعى أن توافق لها ما بعدها مع أن الياء الساكنة يعسر نطقها بضم ما قبلها (نحو أيسر يوسر أصله ييسر) قلبت الياء الثانية واوا لسكونها (٨٦) وانضمام ما قبلها ولم تحذف الواو مع وقوعها بين ياء وكسرة لثلاث يلزم إجحاف

ولاسبيل لهذه الوجوه الثلاثة فهما ، أما النقل في خشى فلاسبيل إليه لأنه يلتبس بالباب الآخر ، وأما القلب فيه فلاسبيل إليه أيضا لأن الياء فيه وإن كانت متحركة لكن ما قبلها ليس بمفتوح حتى قلب ألفا ، وأما الحذف فيه فلاسبيل إليه أيضا لأنه ينتقض البناء ، وأما دلالة كسرة الشين على الياء المحذوفة لانتكون معتبرة لقيام البناء لكونها التزمية ، وأما النقل في خشيت فلاسبيل إليه لعدم الحركة ، وأما القلب فيه فاعدم شرطه لأن القلب إما إلى الواو أو الألف ولا سبيل إلى الأول لأن شرطه كونه ما قبلها مضموما بعد سكنها كما سيحيى . ولم يوجد ولا إلى الثاني لأن شرطه كونها متحركة وما قبلها مفتوحا ولم يوجد كلاهما ، وأما الحذف فيه فلاسبيل إليه لاختلال البناء به لعدم اعتبار دلالة الكسرة على بقائها لكونها التزمية كامرا ولوجود التخفيف لسكونها وهو المراد من الاعلال (والياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واوا نحو أيسر يوسر أصله ييسر) بضم الياء الأولى وسكون الثانية قلبت الياء الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها لأن الضم من أقوى الحركات والياء أضعف الحروف لكونها حرف علة ومع هذا كانت عريكتها لينت بالتسكين فاستدعى حركة ما قبلها وهي الضم القوي قلبها إلى جنسها وهو الواو فقلبت واوا لذلك ومنه موسر و يوقظ وموقف فعل بها ما فعل يوسر (وتقول في مجهول الأجوف قيل) بكسر القاف وسكون الياء (والأصل قول) بضم القاف وكسر الواو . وإعلم أن في إعلاله ثلاث لغات : الأولى أن تسكن الواو فقط لاستئصال الكسرة على الواو فصار قول بضم القاف وسكون الواو وعلى هذه اللغة قولهم بوع في مجهول باع أصله بيع بضم الباء وكسر الياء استئصال الكسرة على الياء فحذفت ثم قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار بوع وهذه اللغة ضعيفة لكرهتهم اجتماع الضمة والواو . والثانية أن يشم القاف مع هوائية الشقين بالتألف بالضم ولكن لا يتألف به بحيث يدركه البصير لا غيره بلا تسكين الواو لتدل على ضم ما قبلها في الأصل وهي أفصح من الأولى . والثالثة أن تنقل حركة الواو إلى القاف بعد ساق حركتها لاستئصال الضمة على القاف لكون حركة ما بعدها كسرة ثم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وهي أفصح من الأولى ولهذا اختارها الشيخ حيث قال (فاستئقلت ضمة القاف قيل كسرة الواو وأسكنت القاف ثم نقلت كسرة الواو إليها فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة) لنقل حركتها إلى القاف (ثم قلبت الواو ياء لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها قلبت ياء) لين عريكة الحرف الساكن مع ضعفها هنا لأنها حرف علة واستدعاء حركة ما قبلها ذلك وهي الكسرة لأنها أفصح الحركات فاستدعت أن تقاب الواو الساكنة إلى جنسها وهو الياء فقايت ياء لذلك (والواو المتحركة) سواء كانت حركتها فتحة أو ضمة أو كسرة وهذا معنى ذكر الحركة على الإطلاق (إذا وقعت في آخر الكلمة) سواء كانت اسما مفردا أو مثنى أو جموعا مذكرا كان أو مؤنثا أو فعلا معتلما مفردا كان أو مثنى أو جموعا معالوما كان أو مجهولا ماضيا كان أو مضارعا ثلاثيا كان أو مزيدا رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا لازما كان أو متعديا أو مضاعفا غير مدغم أو لفيقا وهذا معنى ذكر السكامة على سبيل الإطلاق (وانكسر ما قبلها قلبت ياء نحو غي والأصل غبو) بفتح الغين وكسر الباء وفتح الواو قلبت الواو ياء

الكلمة فاعتبر الهمزة من مضارع أفعل كالوجود ولم تعتبر ذلك في حق القلب للتخفيف وإنما ذكر الماضي مع أنه لا مدخل في الثالثة ليتضح كون الواو منقلبا من الياء والتثنية على الياء الساكنة لقلب ألفا في مثله وتقول في مجهول لأجوف الواو قيل (الأصل قول) بضم القاف وكسر الواو فاستئقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو لأن في النزول من العلو إلى السفلى فأسكنت (فأسكنت لقلب ونقلت كسرة الواو إليها) لكونها حرف علة وما قبلها ساكنا (فصار ت القاف مكسورة والواو الساكنة) بنقل كسرتها (ثم قلبت الواو ياء لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها قلبت ياء) لين عريكة الساكن مع

لأنه حرف علة ضعيف استدعى كسر ما قبلها إلى جنس الكسرة وهي الياء (والواو المتحركة) بأى حركة كانت (إذا وقعت في آخر الكلمة وانكسر ما قبلها قلبت ياء) لين عريكة حرف العلة وإن كان متحركا والحصول الحذف لأن الياء خفيف بالنسبة إلى الواو كالأخفى (نحو غي والأصل غبو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها واستئصاله

(من التباوة) ذكره استشهدا على أن أصله واوى إذ المصدر ما يرد الأشياء إلى أصولها (والغباوة عكس الإدراك) وقد
 الله كما أظهر في موضع الضمير تنبيها على أن المراد بالأول اللفظ وبالثاني المعنى (ونحو دعى مجهول دعا والأصل) في مجهوله (دع
 بضم الدال) ولم يقل من الدعوة لأن ألف دعا دليل على أنه واوى قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ومن هذا القبيح
 نحو يعطى ويتعدى ويستترشى فإن الياء فيها مقبولة من الواو وكذا في نحو (٨٧) غاز أصله غازو قلبت الواو

ثم أسكنت وحذف
 إذ الكسرة تدل
 الياء ولا تدل على الواو
 (وتقول في جمع المذكور
 في مجهول الناقص غزوا
 والأصل غزوبو لم يقل أصله غزوبو
 لأن إعلال اللفظ
 سابق على إلحاق صمير
 الجمع وإلا إشكال بالضمير
 لأنها ليست بعارف
 على صيغة الغباوة
 (فأسكنت الزا)
 بسبب كسرتها لا
 الخروج منها إلى الضمير
 (ثم نقلت ضمة
 إلى الزا) لأن الحرف
 الصحيح أولى بالحذف
 (وحذفت الياء لسكون
 وسكون الواو) التي
 ضمير الجمع (فبق غزوا
 بالضمتين) وكل
 ويا متحركتين يك
 ما قبلها حرفا صمير
 ساكنا) صفة أ
 لهما (نقلت) خبر
 (حركتهما إلى السا
 الصحيح السا

لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غبي وهو من الغباوة وهي الجملة والبلاهة ولهذا قال الشيخ (من
 الغباوة وهي عكس الإدراك) وإنما قلبت الواو المتحركة في آخر الكلمة ياء إذا كان ما قبلها مكسورا
 لأن عريكتها لضعفها لأنها حرف علة واستدعاء حركة ما قبلها بجنسها، وقيل لكراهتهم إبقاءها
 في الطرف على حالها للزوم الثقل به لأنه يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية
 تأمل (ودعى مجهول دعا والأصل دعو) بضم الدال وكسر العين وفتح الواو قلبت الواو ياء لتطرفها
 وانكسار ما قبلها كما مر ومنه غزى مجهول غزا والأصل غزو قلبت الواو ياء فيها لتطرفها وانكسار
 ما قبلها أيضا (وقوى والأصل قوو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها أيضا لما مر (بكسر
 ما قبل الواو الطرفي في الكل) أى في غبو ودعو وقوو وإنما أورد ثلاثة أمثلة في الماضي إذنا
 بأحدها إلى اللازم والمعلوم وبالثاني إلى التعتدى والمجهول وبالثالث إلى اللين والضعف غير المدغم
 وبكلا إلى المفرد المذكور والعتل والثلاثى وحركة الواو مفتوحة ولم يتعرض إلى الصحيح لعدم
 إمكانه وإلى المضارع الثلاثى والماضى الزائد عليه لعدم مجيئها على هذا الوجه وإلى المضارع الزائد
 عليه وإن وجد مثاله نحو يعطى من الرابعى ويتعدى من الخامسى ويستترشى من السادسى احتراز
 عن الاطناب ففى هذه الأمثلة قد وقعت الواو في الطرف متحركة بالضم وما قبلها مكسور فثبتت
 فى كايها ياء وإلى التثنية والجمع لكونهما معلومين من المفرد وإلى المؤنثة لكونها تابعة للذكر فى
 ذلك وإلا الاسم مفردا كان أومثنى أو مجموعا مذكرا كان أومؤنثا وإن وجد مثالها فيه نحو غاز
 غازيان غازون غازية غازيتان غازيات احترازا عن التطويل وفى هذه الأمثلة قد وقعت الواو فى
 العارف فى الاسم متحركة بالضم والفتح والكسر فى حالة الجر فى مفرد مذكرة وما قبلها مكسور فقلبت
 ياء واعتبار بالضمير والعلامة لكونهما عارضتين (وتقول فى جمع المذكور من مجهول الناقص غزوا
 والأصل غزوبو) وأصله غزوبو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ولا اعتبار بواو الضمير لما
 فصار غزوبو (فأسكنت الزا) لثقل الكسرة عليها للزوم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى
 الضمة الحقيقية (ثم نقلت ضمة الياء إلى الزا) لكونها حرف علة وما قبلها حرف صحيح
 ساكن ومع هذا إن الضمة ليست بجنسها فاستثقلت عليها لضعفها (وحذفت الياء لسكونها وسكون
 الواو) وإنما لم تحذف الواو لأنها ضمير الفاعل وحذفها محل بالمقصود بخلاف الياء (فبق غزوا
 وكل واو ويا متحركتين يكون ما قبلها حرفا صحيحا ساكنا تنقل حركتهما إلى الحرف الصحيح
 نحو يقول ويكيل ويخاف والأصل يقول) بسكون القاف وضم الواو نقلت ضمها إلى القاف
 لاستثقال الضمة عليها وإن كانت من جنسها لما مر من أنها حرف علة ضعيف لا يقدر على تحمل
 الحركة مع أن ما قبله حرف صحيح ساكن اقتضى الحركة لأنه قوى يقدر على تحملها فصار يقول
 بضم القاف وسكون الواو (ويكيل) بسكون الكاف وكسر الياء نقلت كسرة الياء إلى الكاف لما مر فى

لأنها أولى بتحميل الحركة (نحو يقول ويكيل ويخاف والأصل يقول ويكيل

(قوله وأصل غزوا غزوبو الخ) وأصله غزوبو ولم يذكره لانقهاه من سياقه . فان قلت لم لا يجوز أن يلحق الضمير بعد
 المفرد . قلت يأباه قول الصنف فيما سبق أصل غزوا ورموا غزوبو ورمبوا والمجهول فرع المعلوم وقولهم غزوت ورميت فلو
 ما ذكرته لقليل غزاته ورمات

(يخوف) يسكون ألفا (وإنما قلبت واو يخوف ألفا) مع أنه قد سبق أن الواو الساكنة لا تنقلب (لكون سكونها غير أصلي) أي عارض
 وجد الشرط الأول وكذا الثاني أعني (وانفتاح ما قبلها) في الحال (وكل واو وياء متحركتين وقعتا في لام الفعل وما قبلهما
 حرف صحيح متحرك) (قوله أسكنتا) خبر لكل (ما لم يكن) أي لام الفعل (منصوبا) إذ لو كان منصوبا لاستكانا لثلا يلفو عمل
 فاصب (نحو يغزو ويرى ويخشى) يسكون الواو والياء إنما أسكنتا (لاستئصال الضمة على الواو والياء) لسكونهما حرفي علة
 عيفين (والأصل) فيها (٨٨) (يغزو ويرى ويخشى) بضم الواو والياء ثم أسكنتا (وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها)

يقول فصار يكيل بكسر الكاف وسكون الياء (ويخوف) يسكون الحاء وفتح الواو نقلت فتحها إلى
 الحاء كما مر فصار يخوف بفتح الحاء وسكون الواو لذلك قال (نقلت حركتهما لمقابلهما) أي ما قبل
 الواو والياء (في السك) أي في يقول ويكيل ويخوف (وإنما قلبت واو يخوف ألفا لكون سكونها غير
 أصلي) لأنها متحركة في الأصل كما مر (وانفتاح ما قبلها) في الحال (وكل واو وياء متحركتين إذا
 وقعتا في لام الفعل وما قبلهما حرف صحيح متحرك أسكنتا) أي الواو المتحركة والياء المتحركة
 (ما لم تسكونا منصوبتين) بسبب الناصب فإن كل واحدة منهما لو كانتا منصوبتين به لم يجوز تسكينها
 لثلا يلفو العمل عن العامل بسببه ولم يجوز قلبهما ألفا عند ذلك في مكان يقتضيه لأنهما لا تقبلان الحركة
 بل تركنا على ذلك وإنما قيدنا نصبهما بسبب الناصب لأن نصبهما لو كان بسبب البناء على الفتح
 وذلك في الماضي نحو غزو ويرى قلبتا ألفا لعدم ذلك (نحو يغزو) يسكون الواو ولم تحذف بعد الاستكان
 لتناسب حركة ما قبلها (ويرى) يسكون الياء ولم تحذف لتناسب حركة ما قبلها أيضا (ويخشى)
 باسكان يائه بقلبها ألفا (لاستئصال الضمة على الواو والياء) لسكونهما حرفي علة لا يقدران على تحمل
 الحركات كما مر (والأصل يغزو ويرى ويخشى بتحريكهما بالضم) أي بتحريك الواو والياء
 بالضم في السك ثم أسكنتا كما ترى إلا أن إسكان الواو والياء بسبب حركتهما في الأولين وفي يخشى
 بالقلب لوجود شرط القلب فيه لانيهما وهو كون ما قبلهما مفتوحا بعد تحريكهما وهذا موجود
 في يخشى لانيهما فلهذا قال الشيخ (وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها وانفتاح الشين وبتحرك الواو
 والياء إذا كان كل واحد منهما (منصوبا) بسبب الناصب (نحو لن يغزو ولن يرى ولن يخشى)
 ومنه كي يغزو وكى يرى وكى يخشى وأن يغزو وأن يرى وأن يخشى وأذن يغزو وأذن يرى
 وأذن يخشى (لحقة الفتحة عليهما) ولثلا يلزم إلغاء العمل عن العامل بلا سبب ولذا لم تقلب ياء
 يخشى ألفا في حالة النصب مع وجود شرطه (وتقول في التثنية يغزوان ويرميان ويخشيان)
 وإنما لم تقلب الواو والياء ألفا في هذه الأمثلة بنقل حركتهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركته في
 بعضها وفي بعضها بل نقل لثلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده ولم يجوز حذف أحدهما وإبقاء
 الآخر تأمل (وتقول في الجمع يغزون ويرمون ويخشون والأصل يغزؤون ويرميون ويخشون)
 بتحريك الواو والياء في هذه الأمثلة على الضم (فأسكنت الواو والياء) في هذه الأمثلة لاستئصال
 الضمة على الواو والياء لما مر (لوقوعهما في لام الفعل) وهذا التعليل مترك في بعض النسخ

في في الأصل كما هو
 تقتضى سياق كلامه
 في الحال ويعم إسكان
 حرف قلبها ألفا
 وانفتاح الشين
 قبل الياء (وبتحرك
 واو والياء) بالفتح
 إذا كان) أي لام
 من (منصوبا نحو
 يغزو ولن يرى
 علة الفتحة عليهما)
 يذكر حكم أن
 شين لظهور أن الألف
 قبل الحركة فيكون
 به تقديريا (وتقول
 التثنية) من يغزو
 يرى ويخشى
 زوان ويرميان
 يخشيان) فتح الواو
 ياء لأجل أن
 ثنية ولذا لا تقلب
 يخشيان ألفا لأنها
 كنة تقديريا والياء
 كنة لا تقلب ألفا

لثلا
 يقول في الجمع المذكور منها (يغزون ويرمون ويخشون والأصل يغزؤون ويرميون ويخشون)
 يرميون ويخشون) بضم ما قبل واو الجمع (فأسكنت الواو والياء) يعني في الأولين (لاستئصال الضمة على الواو والياء) أي
 لإسكانهما لأعلى المذكورتين بعينهما ولذا أظهر في موضع الاضمار
 أسكنتا ما لم يكن منصوبا) فيه إشارة إلى أن كل واو وياء قلبتا لفاتسكن أو لبالنقل أو السلب ثم تأمل (قوله وتحرك الواو والياء
 كانتا منصوبتين) أي إذا لم يكن ما قبلهما مفتوحا وإقلبنا ألفا نحو لن يخشى وإنما لم يذكرها لانقضاءها من قوله وإنما قلبت ياء
 يخشى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله في التثنية) أي في ثنية الغائب من المضارع الناقص وكذا قوله في الجمع وقوله في الواحدة
 طيبة بقرينة السياق والسباق (قوله ويخشيان) إنما لم تقلب ياء ألفا لثلا يلبس بالمفرد لفظا عند دخول الجازم أو الناصب

(وقلبت ياء يخشيون ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) وهو الشين فصار يخشاون (فاجتمع) في كل من الثلاث (ساكنان) أحدهما (الواو والياء) أدرج فيها ألف يخشاون باعتبار أنها مقلوبة منها (وبعدها) يعنى أن الساكن الثاني (واو الجمع) حذف ما قبل (واو الجمع) من الواو والياء والألف التى هى لام الكلمة فبقى يغزون بضم الزاى ويرمون بكسر الميم ويخشون بفتح الشين (وضمت الميم من يرمون) مع أن كسرهما دليل الياء (لتصح واو الجمع) لأن كسر ما قبلها يقتضى قلبها ياء فأبدلت الفاء منها إعلال علامة الجمع وفى إعلال يرمون وجه آخر وهو نقل ضمة الياء إلى ما قبلها بعد حذف حركته وهذا أمهل لإلفهم بما ذكر فى غزوا أو رد ههنا وجه غير ما ذكر إشارة إلى توسع دائرة الإعلال وفى بعض النسخ وقع قوله وقلبت يخشون ألفا بعد قوله حذف ما كان قبل واو الجمع فعدم التعرض لحذف ألفه (٨٩) للاكتفاء بما ذكر

فى أخويه (وتقتضى فى الواحدة الخطأ من يغزوا) (وتقتضى والأصل تغزوا) بضم الزاى (واو فأسكنت الزاى) لاستثقالهم الضمة (واو مكسورة) (وتقتضى كسرة الواو) لأنها حرف صح أولى بالحركة (وحذف الواو لسكونها وسكون الضمة) (واو دون الياء) (واو عند الجمع) (علامة الخطأ) (الأخفش) (على المذهب) (الناسب) (حذف الفعل) (فى إعلال) (آخر) (وهو سلب) (الواو) (وحذفها) (واباء) (ضمة الزاى) (ك)

لثلاث يفهم عدم استئصال الضمة عليهما لو كانتا فى عين الفعل ومع ذلك تشغل عليهما فيه كما فى قول تنقل الضمة من الواو إلى القاف لذلك ولكن الأولى عدم الترك لأن استئصال الضمة فى عين الفعل يلزم بوجه واحد كما مر من أنهم حرافعة ضعيفان لا يقدران على تحمل الحركة وفى لام الفعل يلزم بوجهين الأول ما ذكر فى عين الفعل والثانى أن لام الكلمة محل التغيير وأشد إعلالا من عين الكلمة حيث تحذف فى الجزم وتسكن فى الرفع وتثبت فى النصب فتشغل عليهما بهذا الوجه أيضا ولكن الأوجه إيراد هذا التعليل لقوله قبل نحو يغزو ويرمى ويخشى (وقلبت ياء يخشيون ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) لدفع هذا الثقل فصار يخشاون (فاجتمع ساكنان الواو والياء) فى يغزون ويرمون والألف المقابلة من الياء فى يخشاون ولم يذكرها الشيخ لكن يلزم عليه ذكرها (وبعدها) أى بعد الواو والياء الساكنتين (واو الجمع) وهو ساكن والأولى أن يقال وبعدها لما ذكرنا (حذف ما كان قبل واو الجمع) وهو واو الناقص فى الأول وياؤه فى الثانى والألف المقلوبة من ياءه فى الثالث وإعالم تحذف واو الجمع لما مر أنها ضمير الفاعل وحذفها محل بالمقصود بخلاف حذف ما كان قبلها (وضمت الميم من يرمون) وإعاقيد ضم ما قبل واو الجمع فيه لأنه فى يغزون مضموم لاحتياج إليه وفى يخشيون لا يضم بل يبقى على الفتح ليدل على الألف المحذوفة (لتصح واو الجمع) أى لتسلم من التغيير وذلك أن الميم لو لم تضم لزم قلب واو الجمع ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار يرمين فيلتبس جمع المذكور الغائب بجمع المؤنثة الغائبة فضموا الميم لتصح واو الجمع ويحول ذلك الالتباس (وتقول فى الواحدة الخطأ تغزين والأصل تغزين) بضم الزاى وكسر الواو (فأسكنت الزاى لاستئصال الضمة عليها) أى على الزاى وإن لم تسكن من حروف العلة (لوقوعها قبل كسرة الواو ونقلت كسرة الواو إليها) أى إلى الزاى (وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء) وإعالم تحذف الياء لأنها ضمير الفاعل عند العامة كواو يغزون وعند الأخفش علامة الخطأ فعلى كلا التقديرين لم يحجز حذفها اتفاقا أم عند الأخفش فلائها علامة والعلامة لا تحذف وأم عند العلامة فلائها ضمير الفاعل والضمير لا يحذف لفوات المقصود بحذفه فحذفت الواو التى ليست بعلامة ولا ضمير اتفاقا فبقى تغزين (وتقول فى اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل) . وإعلم أن نقط مركز الهمزة فى نحو قائل وصائر خطأ لافى كائل وبائع فراقين الهمزة المكسورة المقابلة من الواو والياء لما روى عن أبى على الفارسي

لتسلم ياء الخطأ ولم يذكر إعلال ترميين ويخشين لأن اسكان الياء الأولى قلبها ألفا قد استفيد من إعلال جمع المذكور فاكفى به (وتقول فى اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل) . أعلم أن الهمزة إن كانت مقابلة من الواو لا تكتب مركزها نقطة الياء وتكتب تحت مركز المقلوبة من الياء دلالة على الأصل

(قوله وضمت الميم من يرمون) فى إعلال يرمون وجه آخر أسهل من هذا وهو أن تنقل ضمة الياء إلى الميم بعد حذف حركتها استئقالا لكسرة قبل الضمة وتحذف الياء الساكنين ولما علم هذا الوجه بما ذكر فى شزوا لم يتعرض له ههنا فنقنا ونو نطرق الإعلال (قوله لتصح واو الجمع) لأنه لو لم تضم الميم انقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم تغير الضمير ولا يجوز إلا عند الضرورة كما فى مكيل ولا ضرورة

أنه دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب
لفظ قائل منقوبا بنقطتين من تحته فقال أبو علي هذا خط من قاله خطي فنظر أبو علي إلى صاحبه
فقال ضيعنا خطواتنا في زيارته فقام وخرج مع صاحبه في تلك الساعة ثم سأله صاحبه عن ذلك
فقال النقطة تحت مركز قائل خطأ فراق بين الواو والياء وهو ليس بمتصف بما اشتهر به من
العلوم (و) قد (كان في الماضي قال وكان فزيدت الألف لاسم الفاعل فاجتمع ألفان ساكنتان
أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الألف المقلوبة من عين الفعل فقلبت الألف المقلوبة من عين الفعل
همزة) . واعلم أن في عبارة الشيخ من قوله وكان في الماضي قال وكان إلى هنا تسامحا لأن عبارته
تدل على أن اسم الفاعل مأخوذ من الماضي وليس كذلك عند جميع الصرفيين بل هو مأخوذ
من المضارع المعلوم سواء كان من الأجوف أو من غيره. إذا عرفت هذا فنقول: إن طريق أخذه أن
يحذف حرف المضارعة من يقول ثم تزداد ألف اسم الفاعل بين القاف والواو كما مضى فصار قاول ثم
قلبت الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف كما في كساء أصله كساو فقلبت واوه همزة
لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف ولأن إعلال الفعل يدور وجودا وعدما إلى ما أعل إليه
لإعلال اسمه عند البعض وللشاكلة عند البعض وفعله معاوما قد أعل بقلب واوه ألفا نحو قاول
فأعل اسم فاعله بقلب واوه إلى حرف أقرب إلى الألف وهو الهمزة فصار قائل كذا المفهوم مما
ذكره في شرح الهارونية وذكر في المراح وشرحه فقلبت واو قاول ألفا أولًا لتحركها وانفتاح ما قبلها
لأن الألف الساكنة الساكنة قبلها وأوليت بحاجز حصين لعدم اعتبارها فصار حرف العلة كأنه
بلى الفتحة فقلبت واوه ألفا لذلك أولًا لأن الألف تنزل منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من
جوهرها ومخرجها فصار ما قبلها فتحة فقلبت ألفا لذلك فالتقى الساكنان أحدهما ألف اسم الفاعل
والآخر الألف المقلوبة من الواو ولم يحذف إحداها لأنه يلتبس بالماضي عنده فحركات الألف
الثانية لدفع اجتماع الساكنين فصارت همزة لأن الألف إذا تحركت تصير همزة كما في كساء أصله كساو
قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها للعتين المذكورتين ثم قلبت همزة لاجتماع الالفين
التي ذكرها كرهوا حذف إحداها فصار كساء وهذا منظور فيه بثلاثة أوجه فاطلبها في شرح المراح فكان
ما ذكر في شرح الهارونية أولى مما ذكر في المراح لدفع تلك الأنظار الثلاثة ومفهوم ما ذكر
في شرح الزنجاني أن إعلال اسم الفاعل تابع لإعلال فعله وإعلال فعله الماضي هنا بقلب العين ألفا
ولم يمكن ذلك هنا لالتقاء الساكنين ولا يمكن الحذف لزوال صيغة الفاعل به وكانت الواو بعد ألف
زائدة مجاورة للطرف وحقها أن تقلب همزة فقلبت ألفا أولًا قضاء لحق الأول وهو تبعية إعلال اسم
الفاعل لإعلال فعله ثم قلبت الألف همزة دفعا لالتقاء الساكنين وقضاء لحق الثاني وهو قلب الواو
همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف وهذا هو الأشبه بما ذكره في المراح (وكذلك كائل)
أي وكذا إعلال كائل وفيه من التسامح ما في قائل تأمل تفهم (واسم الفاعل من الناقص منصوب
في حالة النصب نحو رأيت غازيا) والأصل غازوا فقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غازيا
(وراميا) وهو على أصله (فلا يتغير) أي لا يتحذف الياء منهما في حالة النصب لحذف الفتحة على الياء
مفردا كان أو مثنى مذكرا كان أو مؤنثا أو مجموعا للمؤنث نحو رأيت غازيا وراميا وغازيين وراميين
وغازين ورامين أصلهما غازيون وراميون للجمع المذكور بحذف ياء الناقص ولذا قيدنا الجمع بالمؤنث
في ثبوت ياء الناقص فيه ورأيت غازية ورامية وغازيتين وراميتين وغازيات وراميات وغوازي

ذهب القوم (نزيدت
الف) بين الفاء
العين (لاسم الفاعل
اجتمع ألفان ألف
اسم الفاعل والألف
المقلوبة من عين
فعل) وحذف أحدهما
بالغرض من
زيادة ومؤد إلى اللبس
فقلبت الألف المقلوبة
من عين الفعل (همزة)
منها من الألف
م تقلب ألف الفاعل
من التغيير لا يناسب
سلامة وكتبت
همزة بصورة الياء
من الهمزة المتحركة
سكن ما قبلها
كتبت بصورة حرف
جنس حركتها
كذلك) إعلال
كائل) عنده وعند
ض أصلهما قاول
يل قلبت الواو
ياء ألفا ثم الألف
ة أو قلبتا همزة
د لوقوعها بعد
زائدة كما في كساء
د (واسم الفاعل
الناقص منصوب
حالة النصب نحو
ت غازيا) ياء
لبسة عن الواو
رفها وانكسار
لها (وراميا فلا

(و تقول أي الياء لحذف الفتحة عليها وتغير في الجمع المذكور نحو غازين أصله غازيين لاستئصال الكسرة عليها (وتقول

فقلبت الألف المقلوبة من عين الفعل همزة) ولم تقلب ألف الفاعل لأنها علامة واللام لا تتغير كاسم

(وتقول في) حالة (الرفع والجرح هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام) بتغير الياء وحذفها رفعا وجرا (والأصل غازى ورامى) بضم الياء ر وبكسرهما جرا (وأسكنت الياء كما ذكرنا) أى في مضارع الناقص بقوله أسكنتا مالم يكن منصوبا يعنى لاستئصال الضمة والكسرة على الياء وذلك لأن الكسرة تحتاج إلى تحريك شفة والضمة إلى تحريك (٩١) الشفتين فكرهوا إبقاءهما

الحرف الضعيف بخلاف الفتحة حيث لا تحتاج إلى تحريك شفة أصلا فلم يعدوا ثقيلة (فاجتبع الساكنان الياء والتنوين) لأنهما ساكنة (حذفت الياء وبقى التنوين) لأن علامة التمكن وذلك التقاربان أن التنوين حرف صحيح حذف حرف العلة أولى وبعض النسخ ونقل التنوين إلى ما قبل أى ما قبل الياء المحذوف فصار غاز ورام بكسر ما قبل الياء رفعا وجرا وعلى هذا إعلال جميع المؤن نحو غوازي (فان أدخلت الألف واللام) مثل غاز ورام (سقط التنوين) لأنه يقتضى التنكير الذى ينال المقصود من إدخال حرف التعريف (وتعود الياء ساكنة) لزوال موجب حذفها وارتفاع مانع بقاء وهو اجتماع الساكنين

(وتقول في حالى الرفع والجرح هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام والأصل غازى ورامى) ومررت بغازى ورامى وأصل هذا أولا غازو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غازى (بالتنوين الضمى في الرفع) لأنه خبر وهذا مبتدأ وحق الخبر أن يكون مرفوعا مالم يعرض مانع (وبالكسرى) أى بالتنوين المنسوب إلى الكسر (في الجرح) لأن الياء في بغاز ورام حرف جر وحقه أن يجر ما دخل عليه من الاسم العرب مالم يعرض مانع (فأسكنت الياء كما ذكرنا) أى لاستئصال الضمة والكسرة على الياء أما الضمة ففي حالة الرفع وأما الكسرة ففي حالة الجر وأما استئصال الضمة عليها فبوجهين : أحدها ما ذكرناه من أن حرف العلة ضعيف لا يقدر على تحمل الحركة . والثانى أن الضمة خلاف جنس الياء فتحملها ماهو خلافها في الجنس أثقل . وأما استئصال الكسرة على الياء هنا فبثلاثة أوجه : الأول ما ذكر في الضمة أولا . والثانى أن الكسرة أفصح الحركات فكروهوا ماهو أفصح على الأضعف وإن كانت جنسها . والثالث أن الكسرة لو أقيمت هنا يلزم توالى السكرات (فاجتمع ساكنان الياء والتنوين) أى في حالى الرفع والجرح (حذفت الياء) أى في المفرد المذكور فقط دفعا لذلك وحذفها من المفرد للفرق بين حالة النصب وحالى الرفع والجرح وأما حذف الياء من الجمع المذكور فليس لأجل ذلك بل هو موجود في حالة النصب أيضا وفي البوابة لا تحذف في هاتين الحالتين كما لا تحذف في حالة النصب سواء كان مذكرا أو مؤنثا (وبقى التنوين) وإنما حذفت الياء دون التنوين لأن الياء حرف علة لكثرة تغيرات حالها والتنوين يدل على الحرف المحذوف من آخر الكلمة فكأنه قائم مقام ذلك الحرف وأما كسرة ما قبل ذلك الحرف على تقدير حذف التنوين أيضا وإن دلت هنا على حذف ذلك الحرف لكونها ياء لكنها لا تقوم مقامه فلم يحذف كما تحذف الياء (فقل التنوين إلى ما قبلها) أى في المفرد المذكور لافي البوابة كما في قولنا جاءنى غاز وغازيان وغازون والأصل غازون فقلبت الواو ياء فصار غازيون وحذفت الياء فصار غازون وجاءنى غازية وغازيتان وغازيات وكذا جاءنى رام الخ هذا في حالة الرفع وأما في حالة الجر فتحذف الياء فصار غاز ورام وغازيتان وغازيات وبجذف ياء الناقص أيضا ومررت بغازية وغازيتين وغازيات وكذا مررت برام الخ (فان أدخلت الألف واللام سقط التنوين) المذكور لأن بينهما تضادا وذلك أن الألف واللام يقتضى التعريف والتنوين يقتضى التنكير فسقط التنوين بدخولهما (وتعود الياء ساكنة) أى حال كونها ساكنة في حالى الرفع والجرح (فتقول هذا الغازى والرامى) في حالة الرفع (ومررت بالغازى وبالرامى) في حالة الجر لافرق بينهما في المفرد عند دخولهما كما لافرق بينهما في عند التنوين وإنما تعود الياء المحذوفة بدخول الألف واللام لأن العلة في حذفها أولا اجتماع الساكنين أحدهما الياء والآخر التنوين فلما دخل الألف واللام حذفت التنوين كما مر فزالت تلك العلة فتعود الياء وإنما تعود ساكنة في هاتين الحالتين لأن في حالة الرفع استئصلت الضمة على الياء لمامر وفي حالة الجر استئصلت الكسرة على الياء لمامر فلم تتحرك الياء بالضم والكسر لهذا ولا بالفتح أيضا وإن كان أخف لأن الفتحة مخصوصة بحالة النصب والمبحوث عنه حالة الرفع والجرح (وتقول في مفعول الأجوف مفعول والأصل مفعول ففعل به كما ذكرنا)

بالتنوين الذى قد جعل عوضا عنها (فتقول هذا الغازى والرامى) في الرفع (ومررت بالغازى والرامى) في الجر (وتقول في مفعول الأجوف) الواوى (مفعول والأصل مفعول ففعل به ما ذكرنا) أى في مضارعه يعنى نقلت ضمة الواو إلى التاء (قوله حذفت الياء وبقى التنوين) لأن التنوين علامة للممكن (قوله وتقول في مفعول الأجوف) اعلم أن الصرفيين

التقى ساكنان واو الأجوف وواو المفعول حذفت واو المفعول عند سيبويه لأنها زائدة واستغنى عنها بالميم لحذفها أولى من حذف الأصل بخلاف التنوين في نحو غاز لأنها علامة التحسين لا يستغنى عنه وعند أبي الحسن الأخفش حذفت واو الأجوف لأن تغييرها مطرد بخلاف تغيير الواو الزائدة على أنها مع الميم علامة المفعول الثلاثي ولا يستغنى عنها بالميم المفتوحة لعدم اختصاصها بالمفعول وحق العلامة أن تبقى ولا تغير حذفت واو الأجوف أدخل في القياس وأولى (وتقول في بناء) (الأجوف اليائي مكمل والأصل مكبول فنقلت حركة الياء إلى الكاف) لأن الصحيح أولى بالحركة كما مر (حذفت الياء لاجتماع ساكنين) منها ومن واو المفعول فصار مكبول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها هذا على رأي الأخفش وعند سيبويه تحذف واو المفعول وتكسر ما قبل ياء ثلثا تنقلب واوا فيلتبس البناء اليائي بالواوي واختار الامام مذهب الأخفش لما مر وانقلاب واو المفعول ياء أهون من حذفها هذا . وبنو تميم لا يغيرون البناء اليائي ويقولون مكبول لحقة بناء اليائي ويمسكون في ذلك بقوله :

ولإجل أنك سيد معيون *

ختلفوا في المحذوف في مفعول الأجوف واو يا كان أو يائيا فذهب الأخفش ومن تبعه إلى أن المحذوف عين الفعل لأن القياس اجتمع الزائد مع الأصل فالمحذوف هو الأصل كما في غاز وإذا التقى الساكنان والأول حرف متحرك حذفت الأول كما قيل وغزوا ولأن واو

(٩٢)

المفعول علامة والعلامة لا تحذف كما سبق وإنما غيرت في الثاني لأنه لما وجب

وهو قوله من قيل كل واو وياء متحركتين وما قبلهما حرف صحيح ساكن نقلت حركتهما إلى الحرف الصحيح الساكن وههنا كذلك لأن القاف في مقول ساكن فنقلت حركة الواو إلى القاف فالتقى ساكنان أحدهما واو الأجوف والآخر واو المفعول حذفت واو المفعول عند سيبويه وأصحابه لأنها زائدة وهي أولى بالحذف من الأصل وهو عين الكلمة أي واو الأجوف وعند أبي الحسن الأخفش حذفت الواو التي هي عين الكلمة لأن واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف لفوات المقصود بحذفها وجوابه أن العلامة إنما لم تحذف إذا لم توجد علامة أخرى وإذا وجدت تحذف وههنا قد وجدت علامة أخرى وهي الميم كذا في شرح الرامح وعلى هذا الاختلاف إعلال مصون تأمل . هذان بناء الواوي (وتقول في بناء اليائي مكمل والأصل مكبول فنقلت حركة الياء إلى الكاف لحذف الياء لاجتماع الساكنين) أحدهما ياء الأجوف والآخر واو المفعول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياء) . واعلم أن الاعلال على مذهب أبي الحسن الأخفش لا على مذهب سيبويه وأصحابه لأن عند

مكسر ما قبلها لدفع التباس والدلالة على بناء المحذوفة لزوم انقلاب أعني لما في الثاني ارتكاب ضد المحذورين حذف العلامة وتغييره تكبينا الأدنى وهو تغيير واختار الصنف هذا المذهب وذهب سيبويه إلى أن

محذوف واو المفعول لأنها زائدة والزائد بالحذف أولى ولأن التقاء الساكنين إنما يلزم عند الثاني سيبويه لأنه أولى ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلامة دفع الالتباس فالجواب أنه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس أيضا وقول الأخفش واو المفعول علامة ممنوع بل هي إشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم إلا مكرما ومعونا علامة إنما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو وقوله لأن القياس الخ ممنوع أيضا وإنما كان حرفا صحيحا لأن الأول حينئذ علة ويعرضها الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح وأما فيما نحن فيه فكلاهما حرف علة ولا أخفش أن يقول حذف الزائد وما به يحصل التقاء الساكنين إنما يكون أولى إذا لم يكن علامة وجائبا بمعنى أول سيبويه لأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له مردود لأن حاصل ما ذكره أنه فيما قاله الأخفش يلزم قلب الضمة إلى الكسرة وهو خلاف قياسهم فلا يرتكب إلا عند قلة موجبة وضرورة مقتضية كما في قيل وغزوا وتنوين ونحوها ولا علة لضرورة ههنا ودفع الالتباس إنما يكون علة إذا لم يحصل إلا بالقلب المذكور وقد حصل بما قاله سيبويه وهذا وإنما لم يصح ذكره لو قلب الضمة إلى الكسرة على مذهب سيبويه وقد قيل في إعلاله على مذهبه نقلت حركة العين إلى ما قبلها حذفت واو المفعول للتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء ثلثا ينقلب واوا فيلتبس بالواوي فلا فرق بين سيبويه والأخفش قلب الضمة إلى الكسرة لعللة الدفع على أن العلة فيما ذهب إليه الأخفش ليست بمنحصرة في دفع الالتباس بل الدلالة على علة أيضا نعم رد عليه أن يقال إنما تكون تلك علة أن لو حذفت الياء ولا ضرورة في حذفها . ويحاج ببيان الضرورة حذفها وفساد مقاله سيبويه وقوله بل هي إشباع للضمة قلنا بعد التسليم لا ينافي ذلك كونه علامة للمفعول ولا فساد أيضا

(و إذا اجتمعت الواوان الأولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الأولى في الثانية) للتخفيف برفع التكرير ولا يحد
أحدهما كما في مقول لعدم الوجوب ههنا (نحو مغزو الأصل مغزو) أدغمت الواو الساكنة في المتحركة (و إذا اجتمعت
الواو والياء) أى في كلمة واحدة كما هو المتبادر فيخرج نحو يغزويوما ويقضى وطرا (الأولى ساكنة) سواء كانت
كما سيجيء مثاله أو ياء نحو صي أصله صيول لأنه من الصبوة بمعنى الليل (والثانية متحركة قلبت الواو ياء) ليم
الادغام بحصول الجنسية ولم يعكس لأن الياء أخف من الواو فابقاء الخفيف أولى (وكسر ما قبل الأولى) من الياء
يعنى إذا انضم ما قبلها بانقلابها عن الواو (لتصح الياء) وتسلم عن (٩٣) الانقلاب إلى جنس الضمة

إذا انفتح ما قبلها
يغير إذ الياء الساكنة
المفتوح ما قبلها لا
ألفا نحو طوى ورو
أصله طوى ورو
(و أدغمت الياء
في الياء) للتخفيف
(نحو مرعى) ومحو
والأصل مرعى
ومحشوى) قلبت
ياء ثم أبدلت
ما قبلها كسرة ل
الياء ثم أدغمت
في وجود العلامة
لم تكونا من
واحد كما في حب
وغيرها على أن الالف
بالمكان لا يدفع بالياء
بالميم فقط إذ الالف
ترك كثيرا فية
إلى زيادة حرف
وقد تيسر ههنا فز
الواو فتكون
الثلاثة علامة
إذ لا معنى لعلامة

سيبويه المحذوف واو المفعول لما مر في مقول فصار بعد الحذف مكمل بفتح الميم وضم الكاف وسكون
الياء على وزن مفعول بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين فأبدلت ضمة الكاف إلى الكسرة لتسلم الياء
لأنه لو لا ذلك لم قلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها فصار مكمل على وزن مقول ووزنه بالاستقراء
مفيل فأبدلت الضمة كسرة لئلا يلزم ذلك فصار مكمل على وزن مفيل فصار الحركة عنده تابعة
للحرف وعند أبي الحسن الأخفش المحذوف عين الفعل وهو الياء لما مر في مقول وهو ما اختاره الشيخ
فصار مكمل بفتح الميم وضم الكاف وسكون الواو على وزن مقول بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين
فكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فصار مكمل بفتح الميم وكسر الكاف وسكون الواو فقلب
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مكمل فصار الحرف عنده تابعا للحركة . والأصح ما اختاره
سيبويه عند البعض وإليه مال صاحب الهارونية وما اختاره أبو الحسن الأخفش مال الشيخ إليه فاخترأ بها
الطالب أيهما شئت و بنو تميم يثبتون الياء فيقولون مكمل على التمام والكمال استدلالا بقول الشاعر :
فانه انفاحة مطبوعة في البيت وعلى هذا الخلاف اعلال مبيع وعدم اعلاله (و إذا اجتمعت الواوان
الأولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الأولى) أى الواو التي هي واو المفعول في المثال الآتي (في الثانية) أى
في الواو الثانية التي هي لام الفعل (نحو مغزو الأصل مغزو) فاجتمع حرفان من جنس واحد ولهما ساكن
والثاني متحرك فيجب الادغام للتخفيف فتدغم الأولى في الثانية فصار مغزو (و إذا اجتمعت الواو
والياء الأولى ساكنة) أى السابقة منهما ساكنة (والثانية متحركة قلب الواو ياء) ليسكن الادغام
لدفع الثقل ولم يجعل الأمر بالعكس بأن يجعل الياء واو ثم أدغمت الواو في الواو لئلا ياتبس اليائي من
الناقص بالواوى منه (وكسر ما قبل الواو ليصح بناء الياء وأدغمت الياء في الياء نحو مرعى ومحشوى
والأصل مرعى ومحشوى) قلبت الواو ياء فيها كما مر ثم أدغمت في الياء فصار مرعى ومحشوى بضم الميم
الثانية وضم الشين وسكون الياء ثم أبدلت ضمة تلك الميم والشين كسرة قبل الادغام لتسلم الياء هذا
مفهوم ما ذكر في شرح الزنجاني ومفهوم ما اختاره الشيخ أن تبدل الضمة كسرة قبل الادغام لتسلم
الياء ثم تدغم الياء في الياء ولسكنها ما وجه فاخترأ ياشئت هذا إذا كان اسم المفعول من الناقص على وزن
مفعول وأما إذا كان اسم المفعول منه على وزن فاعيل أو فاعول فاجتمعت الواوان أو الواو والياء من الواوى
واليائي أو الواو والياء أو الياء آن من اليائي والسابقة منهما ساكنة فعلا لا يوجد وأما اسم الفاعل على هذين
الوزنين من الواوى واليائي فما يوجد نحو وعدو من الواوى وبني من اليائي من وزن المفعول ونحو صي

سوى أن يختص به ولا يوجد في غيره وهذا المعنى حاصل في الواو وقوله والعلامة إنما هي الميم ممنوع إذ ضم العين منها
بالإتفاق وقوله يدل على ذلك الخ ممنوع أيضا كيف ويلزم منه أن يكون ضم العين علامة وليس كذلك ولأن
الشيء علامة لشيء في الثلاثي لا يستلزم كونه علامة له في المازيدات كما أن الألف علامة للفاعل في الثلاثي دون الزيد
وقوله وإنما ذلك إذا كان الثاني حرفا صحيحا مردود بنحو غزوا ومصطفون ونحوها ولو أريد واو الضمير بناء على
الضمير لا يحذف لم يتوجه هذا الرد ويبطل الاستدلال بالقياسين المذكورين لكن دليل الأخفش غير منحصر
وأدلة سيبويه كلها فاسدة على ما بينا ولهذا اختار المصنف ما ذهب إليه الأخفش (قوله وكسر ما قبل الياء) هذا
في مفعول الناقص وأما في غيره فقد لا يكسر نحو طوى وسي ولتى وغيرها من المصادر ونحو ريان من الصفات فاحفظ

(وتقول في الأمر الغائب) من الأجوف (ليقل والأصل ليقول وفي الأمر الحاضر قل والأصل اقول) يسكون القاف وضم الواو فيهما (فنقلت حركة الواو إلى القاف فحذفت الواو لسكونها وسكون اللام وحذفت الهمزة) لحصول الاستغناء بها عنها (لحركة القاف وتقول في التثنية) (٩٤) أى في تثنية قل (قولا فعادت الواو لحركة اللام) أى لزال مانع بقاء الواو وهو التقاء الساكنين بتحريك اللام لألف التثنية ففادت حركتها في حكم الأصلية نظرا إلى أنه يسكون عارض بخلاف حركة تاء غزرا ورمنا فاعتبرناها لسكون الأصل فلم تعد ما حذفت منهما وقس (لأمر الأجوف اليائي) على الواوى نحو (يبيع) (وتقول في أمر

من الواوى وشرى من اليائي من وزن الفاعل أصل الأول عدوو بالواو ين وأصل الثاني بنوى بالواو والياء وأصل الثالث صبىو بهما وأصل الرابع شربى بياى من أدغمت الواو في الواو في الأول والياء في الياء في الثاني والثالث بعد قلب الواو ياء والياء في الياء في الرابع (وتقول في أمر الغائب من الأجوف ليققل والأصل ليقول) يسكون القاف وضم الواو ونقلت حركة الواو إلى القاف فالتقى ساكنان على غير حده الواو واللام فحذفت الواو لسكونها حرف علة ولسكون ضمة القاف دالة عليها فصار ليققل (وفي الخطاب) أى تقول في أمر الحاضر (قل والأصل اقول) يسكون القاف وضم الواو (فنقلت حركة الواو إلى القاف) أى في المثالين لأن النقل بينهما وإعما نقلت حركة الواو فيهما إلى القاف لأن القاعدة عندهم لو كان حرف العلة متحركا وما قبله حرف صحيح ساكن نقلت حركته إلى ذلك الحرف الصحيح كما ذكرنا فكذا ههنا (فحذفت الواو) أى في هذين المثالين (لسكونها وسكون اللام) لما سر (فحذفت الهمزة) أى في المثال الثاني لحصول الاستغناء عنها (لحركة القاف) فصار قل (وتقول في التثنية قولا فعادت الواو لحركة اللام) لأن حذف الواو في المفرد لسكونها وسكون اللام فلما وجدت اللام المتحركة ههنا لألف التثنية خوفا من التقاء الساكنين زال سبب الحذف فعادت الواو (وتقول في أمر الغائب من الناقص ليغزوليرم) بكسر اللام وفتح حرف المضارعة فيهما (وفي الخطاب اغزوارم بحذف الواو والياء) أى في أمر الغائب والحاضر (لأن جزم الناقص) هو راجع إلى أمر الغائب لأنه مجزوم بالاتفاق فأشار بالجزم إليه (ووقفه) راجع إلى أمر الحاضر لأنه مبنى على الوقف عند البعض ومجزوم عند البعض الآخر وذلك أنه مجزوم عند الكوفيين أيضا لأن الأصل فيه لتغزولترم فحذفت لام الأمر لكثرة الاستعمال ثم حذفت علامة الاستقبال للفرق بينه وبين المضارع فاجتلبت همزة الوصل لبقاء الغين والزاي ساكنتين ووضعت موضع علامة الاستقبال فأعطى أثره له وعند البصريين مبنى على الوقف وهو الصحيح لأن الأصل في الأفعال البناء وأعرب المضارع لمشاكلة الاسم فلم يبق للمشاكلة بين الأمر والامم بحذف حرف المضارعة فبقى على أصله وهو البناء وأشار إليه بقوله ووقفه (سقوط لام فعله وفي الناقص الواوى قلب الواو ياء في المستقبل) نحو يغزى إلى أغزى وتنزى يضم حرف المضارعة في الكل ثم قلب الياء في المفرد مذكرا كان أو مؤنثا وجمع المذكر ونفس للتكلم واحدا كان أو معه غيره ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الألف في جمع المذكر والواحدة المخاطبة لالتقاء الساكنين تأمل (والأمر) نحو ليغز ليغزوا إلى لأغز لتغز يضم حرف المضارعة في الكل أيضا ثم تحذف الياء من نفس التكلم مطلقا ومن المفرد مطلقا وجمع المذكر مطلقا بعد قلبها ألفا في جمع المذكر والواحدة المخاطبة لتحركها وانفتاح ما قبلها علامة للجزم في نفس التكلم والمفرد ودفعا لالتقاء الساكنين في الجمع وعلامة للجزم فيه سقوط نونه وكذا التثنية (والنهي) لا ينز لا ينزى إلى لأغز لانغز يضم حرف المضارعة في الكل أيضا ثم تحذف الياء حينئذ تحذف في الأمر والأمر في البعض على صورة الألف وفي بعض على صورتها في الأمر تأمل في تصرفات هذه المذكورات فإنه من مطارح الأذكياء (المجهولات) إنما أورد المجهول بصيغة الجمع لأنها صفة للجمع وهو المستقبل والأمر والنهي أى الحكم المذكور في هذه الأشياء إذا كن مجهولات فلهذا قلنا في كلها يضم حرف المضارعة وإنما أورد هذا الحكم

الساكنين بتحريك اللام لألف التثنية ففادت حركتها في حكم الأصلية نظرا إلى أنه يسكون عارض بخلاف حركة تاء غزرا ورمنا فاعتبرناها لسكون الأصل فلم تعد ما حذفت منهما وقس (لأمر الأجوف اليائي) على الواوى نحو (يبيع) (وتقول في أمر

في

في المستقبل والأمر والنهي المجهولات) مع أن ما قبل الواو فيها ليس بمكسور حملا لها على مجهول الماضي

قوله فعادت الواو لحركة اللام) وهذه الحركة حكم الأصلية من كل وجه لجيئته لألف الضمير وكون محله جزءا من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمنا لأن محله عارضة ليست في حكم الجزء (قوله في المستقبل والأمر والنهي المجهولات) أما المستقبل فقلب الواو في جميع تصاريفه

(لأنهم فروع الماضي وفي الماضي المجهول) الذي هو متبوع الأفعال المذكورة (يصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها غزى والأصل غزو) قلبت الواو ياء لماذا ذكر. مثال مجهول المستقبل يغزى يغزيان يغزون الخ بقلب الواو ياء في جميع تصار ثم الياء ألفا في مقاريدته ولذا تكتب على صورة الياء وإنما لم تكتب الواو أولا ألفا رعاية لتبعية مجهول الماضي وتحذف لام الفعل أقصى الياء بعد قلبها ألفا في جمع المذكور وواحدة المخاطبة لاجتماع الساكنين من لام الفعل ومن واو الجمع وياء المخاطبة ومن مجهول الأمر ليغز ليغزيا ليغزيا إلى لأغز ليغز ومثال مجهول النهى لا يغز لا يغزيا لا يغزوا إلى لا أغز بحذف لام الفعل لا يغز قيد بكونها مجهولات إذ في معانيها ينضم ما قبل الواو فلا تكتب ياء . ولما (٩٥) فرغ من إعلال يأتي الأجواب والناقص قال ()

في المجهول دون العلوم لأن واو الناقص فيه لا تكتب ياء فيما سوى يعني بل تسقط الواو في الأمر والنهي في المفرد وجمع المذكور والواحدة المخاطبة على صورتها وتسكن في المستقبل حالة الرفع في المفرد وتحذف في المذكور والواحدة المخاطبة وتنصب حالة النصب في المفرد وتحذف أيضا في الجمع المذكور والواحدة المخاطبة على صورتها فيهما أيضا وإنما قلبت الواو ياء في هذه الأشياء حال كونهن مجهولات تبعاً للماضي المجهول عند البعض ومنهم الشيخ فلذا قال (لأنهم فروع الماضي وفي الماضي المجهول نصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها) أي في نحو غزى بضم الغين وكسر الزاي وفتح الياء التي هي في الأصل واو وهذا هو الأصح ولهذا قلبت واو ياء في هذه الأشياء حال كونهن معروفات تبعاً للماضي المعروف الذي لم يقلب واو ياء وكذا قلبت واو ياء في أول مجهولات كان أو معروفات تبعاً لماضيها نحو غي فان واو ياء لم يقلب واو ياء أو مجهولات كان أو معروفات لاستكراههم الواو بعد الكسرة ولم يذكروا الشيخ قيل لشنوده وقيل لظنه قلبها ألفا أولا ليااء وعند البعض ومنهم شارح الهارونية لوقوعها رابعة وفيه نظر لأنه يلزم على هذا قلبها ياء في هذه الأشياء إذا كن معروفات لوجودها كذلك وليس كذلك وعلى هذا الحكم مستقبل دعي وغزى وأمرها ونهيها مجهولات لأنهما واو يان (وأما المعتل) المثال فيسقط فاء فعله في المستقبل من الأول إلى الآخر) أي من المفرد الغائب إلى نفس التكلم (والأمر) أي وفي أمر الغائب والحاضر (والنهي) أي وفي نهى الغائب والحاضر (المعروفات) وإنما وصف المستقبل والأمر والنهي بالمعروفة احترازاً عن كونهن مجهولات لأن عند ذلك لتحذف الواو من هذه الأشياء وإنما لم يذكروا الماضي والفاعل والمفعول لأن الواو لا تحذف منها . وأعلم أنه لم يذكروا مصدره الذي على فعله بكسر الفاء مع أن الواو لا تحذف منه أيضاً (إذا كان فاؤه واوا) وإنما قال إذا كان فاؤه واوا احترازاً عما كان فاؤه ياء فانها لا تحذف على أي حال (من ثلاثة أبواب) متعلق بقوله فيسقط . أحدها (فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعده بكسر العين في المستقبل حذفت الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة لثقل على اللسان وأولم تحذف لثقل لأنها وقعت بين الكسرات إحداها الكسرة المأخوذة والأخرى بالياء المتولدة من كسرتين فوقعها على هذا الوجه مستلزم للثقل العظيم لأن الواو خلاف الياء في الجنسية مع أن الفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم فلو وقع هذا الثقل في الاسم لدفع بالحذف ودفعه في الفعل الأثقل منه أوجب فلما اجتمع فيه هذا الثقل طابوا الحذف بحذف نهي منه فلم يمكن حذف الياء لأنها علامة المضارع والعلامة لا تحذف لأن حذفها محذوف بالتصود مع أن وقوع الواو في الابتداء مستكره عندهم وعلى تقدير حذف الياء تقع الواو كذلك

أحده (فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعده حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ياء ثم قلبت في مقاريدته ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويدل على هذا كتابتها بالياء وأما الأمر والنهي فتقلب في ثنائيهما لوجوب حذفهما في مقاريدهما وإنما قدم القلب الأول لرعاية تبعية الفرع مع إمكان القلب الثاني بعدد فكان فيه السببين بخلاف ما لو قدم الثاني . فان قلت فعلى هذا ينبغي أن تكتب الواو أولا ياء في مقاريد الأمر والنهي ثم تحذف فيكسر كالمتقبل . قلت يلزم حينئذ تأخير عمل الجازم من غير أثر إذ لا يكتب اللام في مقاريدهما حتى يكتب بالياء بخلاف منف المستقبل وبخلاف جموعهما فانها وإن لم تكن في قلب الواو فيها ياء أولا أثر لعدم كتابتها لكن لا يلزم تأخير عامل واو الساكنين لأن قلب الواو ياء في مقاريدها لا يوجب حذف الواو إلا في حالة الفعلة

إعادته من الحذف والتكامل فلا طراد والشك بالغايب (و) ثانياً (فعل يفعل) بفتح العين في الماضي والغابر نحو وهب يهب أصله يوهب حذف الواو لثقلها بين ياء وحرف حلق مفتوحين كما يشهد به الدوق لأن بين مخرجي الواو والفتحة بعد مسافة وانفراج وحرف الحلق مع الفتحة أثقل وأما الحذف في يندر فلا حمل على يدع لأنه بمعناه والمشمور حذف الواو لأن العين مكسورة في الأصل فلما حذفت الواو فتح العين لوجود حرف الحلق حقيقة أو حكماً كما في يندر . يرد على ظاهره أن القياس حينئذ إعادة الواو بزوال الكسرة (٩٦) كما في لم يوعده اللهم إلا أن يجعل الفتحة الضرورية العارضة في حكم الكسرة الأصلية

وأيضاً قلب كسرة العين فتحة يؤدي إلى التباس الأبواب (و) ثالثاً (فعل يفعل بكسر العين) في الماضي والغابر نحو وورث يرث أصله يورث (وتقول في الأمر والنهي) من الأفعال الثلاثة (عد لاتعد) يهب لانهب ورث لاثرت) بحذف الواو ثانياً في المستقبل لأنها روعه ولم تحذف في اسم الفاعل واسم المفعول نحو واعد ووهب لأن المفعول مشتق من المجهول الواو ثابت فيه واسم فاعل إن اشتق من مضارع فثبت الواو مياناً ما بعدها فافهم قد تسقط الواو من فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها الغابر نحو وطى

ولم يحذف الكسرة الملفوظة لأنها لفرق الكلمة ولأنها لو حذفت اتقى الساكنان الواو والعين ولم يحذف العين مع وجود حرف العلة وهي الواو هنا فلم يبق محل للحذف إلا الواو لأنها حرف علة ضعيفة في الأصل وبالسكون يكون أضعف من الأول لأن عريكة الساكن حذفت الواو لدفع هذا الثقل هذا في الأمثلة التي لم تقع التاء في أولها علامة الاستقبال بل الواقع لها الياء وإلا فلما شاكلة وذلك في المفردة المؤنثة الغائبة وتثنيتهما مستقبلاً كان أو أمراً أو نهياً والمخاطب والمخاطبة مفرداً كان أو مؤنثاً أو مجموعاً مستقبلاً كان أو أمراً أو نهياً وإما تحذف الواو من هذه الأشياء للشاكلة لا لدفع هذا الثقل لعدم وجود وقوعها بين ياء وكسرة وأما في الأمر والنهي الغائبتين مطلقاً وجمع المؤنثة الغائبة فللدفع هذا الثقل لوجوده (و) ثانياً (فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر نحو وهب يهب) أصله يوهب بكسر الهاء حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسر ثم فتحت الهاء لأنها حرف حلق وحرف الحلق ثقيل والفتحة خفيفة وعلى هذا يلزم عليه أن يشير إلى هذا بقوله وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر لفظاً أو عارضاً لأجل حرف الحلق كما أشار البعض إليه هكذا لأن الواو لو وقعت بين ياء وفتحة أصلية لا تحذف كوجل يوجل وكذا لو وقعت بين ياء وضمة كوسم يوسم (و) ثالثاً (فعل يفعل بكسر العين في الماضي والغابر نحو ورث يرث) أصله يورث بكسر الراء حذفت الواو منه لما مر ومنه ووق يوق ووثق يثق (وتقول في الأمر والنهي الحاضر) من الباب الأول (عد لاتعد) إلى آخرها حذفت واوها للشاكلة لأنها قد تقع بين ياء وكسرة لأن أصابها ما تواعد حذفت واوها للشاكلة ثم حذفت علامة الاستقبال في الأمر والنهي وابتدى بحركة العين في الأمر وزيدت لافي النهي فصارتا عد لاتعد في الحاضر وفي الغائب ليعد ولا يعد وحذفت واوها لدفع الثقل المذكور فيما عدا المفرد المؤنث الغائب وتثنيته وفيهما حذفت للشاكلة أيضاً كما ذكرنا . ومن الباب الثاني (وهب لانهب) إلى آخرها حذفت واوها للشاكلة أيضاً لكونهما حاضرين وفي الغائب لانهب ولا يهب حذفت واوها لدفع ذلك الثقل فيما عدا مفرد مؤنثه وتثنيته كما مر (و) من الباب السادس (رث لاثرت) إلى آخرها حذفت واوها حاضرين كانا أو غائبين كما في الباين الأولين (و) قد (تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر من لفظين نحو وطى يطأ ووسع يوسع) وفيه نظر من وجهين أحدهما أن عين المضارع من هذين اللفظين أو كان مفتوحاً في الأصل فالقول بحذف الواو منهما خطأ كواو وجل يوجل فإنها لا تحذف لعدم علة حذفها وهو الثقل المذكور وإن كانت فتحة عارضية ولفظية فالإشارة عليه إلى ذلك لازمة والثاني أن وطى يطأ ووسع يوسع ليسا من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر بل الأمر بالعكس بأن كان ماضيهما مفتوح العين ومضارعهما مكسور العين ومنهما وقع يقع ووضع يوضع وودع يودع

يزع

يوسع (يسع) أصله يوسع حذفت الواو لاستثقالها مع ياء وحرف حلق بخلاف وجل يوجل

أتى بكامة قد المفيدة للبعضية والتقليل في المستقبل

له وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر . اعلم أنهم قالوا في سبب حذف الفاء أنه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع أو بين ياء وكسرة وأورد عليهم بنحو يهب ويطأ ويقع ويسع ويدع ويضع وبلغ فأجابوا بأنها في الأصل يفعل بالكسر ف الواو ثم فتح العين طلباً للغمّة فيها فيه حرف الحلق ثم أورد يندر فأجيب بأنه محمول على يدع لكونه بمعناه فكلام

(لأنهن فروع الماضى وفى الماضى المجهول) الذى هو متبوع الأفعال المذكورة (يصير الواو ياء تطرفها وانكسار ما قبله نحو غزى والأصل غزو) قلبت الواو ياء لما ذكر. مثال مجهول المستقبل يغزى يغزيان يغزون الخ بقلب الواو ياء فى جميع تصاريقه ثم الياء ألفا فى مفاريدها ولذا تكتب على صورة الياء وإنما لم تكتب الواو أولا ألفا رعاية لتبعية مجهول الماضى وتحذف لام الفعل أعنى الياء بعد قلبها ألفا فى جمع الذكر وواحدة المخاطبة لاجتماع الساكنين من لام الفعل ومن واو الجمع وياء المخاطبة ومثال مجهول الأمر ليغز ليغزيا ليغزوا إلى لأغز ليغز ومثال مجهول النهى لا يغز لا يغزيا لا يغزوا إلى لا أغز بحذف لام الفعل للجزء قيد بكونها مجهولات إذ فى معلوماتها ينضم ما قبل الواو فلا تقلب ياء . ولما (٩٥) فرغ من إعلال يائى الأجوف والناقص قال (وأما

فى المجهول دون المعلوم لأن واو الناقص فيه لا تقلب ياء فيما سوى يغى بل تسقط الواو فى الأمر والنهى فى المفرد وجمع الذكر والواحدة المخاطبة على صورتها وتسكن فى المستقبل حالة الرفع فى المفرد وتحذف فى المذكر والواحدة المخاطبة وتنصب حالة النصب فى المفرد وتحذف أيضا فى الجمع المذكر والواحدة المخاطبة على صورتها فیهما أيضا وإنما قلبت الواو ياء فى هذه الأشياء حال كونهن مجهولات تبعاً للماضى المجهول عند البعض ومنهم الشيخ فلذا قال (لأنهن فروع الماضى وفى الماضى المجهول تصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها) أى فى نحو غزى بضم الغين وكسر الزاى وفتح الياء التى فى الأصل واو وهذا هو الأصح ولهذا تقلب واو ياء فى هذه الأشياء حال كونهن معروفات تبعاً للماضى المعروف الذى لم تقلب واو ياء وكذا قلبت واو يغى ياء أولا مجهولا كان أو معروفا تبعاً لماضيه نحو غي فان واو ياء مجهولا كان أو معروفا لاستكراههم الواو بعد الكسرة ولم يد كره الشيخ قيل لشذوذه وقيل لظنه قلبها ألفا أولا لاياء وعند البعض ومنهم شارح المارونية لوقوعها رابعة وفيه نظر لأنه يلزم على هذا قلبها ياء فى هذه الأشياء إذا كن معروفات لوجودها كذلك وليس كذلك وعلى هذا الحكم مستقبل دعى وغزى وأمرها ونهيهما مجهولات لأنهما واو يان (وأما المعتل للمثال فيسقط فاء فعله فى المستقبل من الأول إلى الآخر) أى من المفرد الغائب إلى نفس التكلم (والأمر) أى فى أمر الغائب والحاضر (والنهي) أى فى نهى الغائب والحاضر (المعروفات) وإنما وصف المستقبل والأمر والنهى بالمعروفة احترازاً عن كونهن مجهولات لأن عند ذلك لا تحذف الواو من هذه الأشياء وإنما لم يذ كر الماضى والفاعل والمفعول لأن الواو لا تحذف منها . واعلم أنه لم يذ كر مصدره الذى على فعله بكسر الفاء مع أن الواو لا تحذف منه أيضاً (إذا كان فائوه واوا) وإنما قال إذا كان فائوه واوا احترازاً عما كان فائوه ياء فأنها لا تحذف على أى حال (من ثلاثة أبواب) متعلق بقوله فيسقط . أحدها (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعد بكسر العين فى المستقبل حذف الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة لتلاشقل على اللسان وأولم تحذف للثقل لأنها وقعت بين الكسرات إحداها الكسرة المأفظة والاخرى الياء المتولدة من كسرتين فوقوعها على هذا الوجه مستلزم للثقل العظيم لأن الواو خلاف الياء فى الجنسية مع أن الفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل مما يعرض فى الاسم فلو وقع هذا الثقل فى الاسم لدفع بالحذف ودفعه به فى الفعل الأثقل منه أوجب فلما اجتمع فيه هذا الثقل طلبوا الحقة بحذف ثبته منه فلم يمكن حذف الياء لأنها علامة المضارع والعلامة لا تحذف لأن حذفها يحل بالمقصود مع أن وقوع الواو فى الابتداء مستكره عندهم وعلى تقدير حذف الياء تقع الواو كذلك

أحده (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعد حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ياء ثم تقلب فى مفاريدها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويدل على هذا كتابتها بالياء وأما الأمر والنهى فتقلب فى ثنائيهما لوجوب حذفهما فى مفاريدهما وإنما قدم القلب الأول لرعاية تبعية الفرع مع إمكان القلب الثانى بعدد فكان فيه السببين بخلاف ما لو قدم الثانى . فان قلت فعلى هذا ينبغي أن تقلب الواو أولا ياء فى مفاريد الأمر والنهى ثم تحذف فيكون كالمستقبل . قلت يلزم حينئذ تأخير عمل الجازم من غير أثر إذ لا يكتب اللام فى مفاريد الأمر والنهى ثم تحذف فيكون كالمستقبل . قلت بخلاف جموعهما فأنها وإن لم تسكن فى قلب الواو فيها ياء أولا أثر لعدم كتابتها لكن لا يلزم تأخير عامل واو

أصله يوهب حذف الواو لثقلها بين ياء وحرف حلق مفتوحين كما يشهد به التدقيق لأن بين مخرجي الواو والفتحة بعد مسافة وانفراج وحرف الحلق مع الفتحة أثقل وأما الحذف في يندر فلا يحمل على يدع لأنه بمعناه والمشتور حذف الواو لأن العين مكسورة في الأصل فلما حذفت الواو فتحت العين لوجود حرف الحلق حقيقة أو حكماً كما في يندر . يرد على ظاهره أن القياس حينئذ إعادة الواو بزوال الكسرة (٩٦) كما لم يوعده الله إلا أن يجعل الفتحة الضرورية العارضة في حكم الكسرة الأصلية

ولم يحذف الكسرة للمفوضة لأنها لفرق الكلمة ولأنها لو حذفت لالتقى الساكنان الواو والعين ولم يحذف العين مع وجود حرف العلة وهي الواو هنا لم يبق محل للحذف إلا الواو لأنها حرف علة ضعيفة في الأصل وبالسكون يكون أضعف من الأول للين عريكة الساكن حذفت الواو لدفع هذا الثقل هذا في الأمثلة التي لم تقع التاء في أولها علامة الاستقبال بل الواقع لها الياء وإلا فلما مشاكلة وذلك في المفردة المؤنثة الغائبة وتثنيتهما مستقبلاً كان أو أمراً أو نهيًا والمخاطب والمخاطبة مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً مستقبلاً كان أو أمراً أو نهيًا وإنما تحذف الواو من هذه الأشياء للمساكلة للدفع هذا الثقل لعدم وجود وقوعها بين ياء وكسرة وأما في الأمر والنهي الغائبتين مطلقاً وجمع المؤنثة الغائبة فلدفع هذا الثقل لوجوده (و) ثانيها (فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر نحو وهب يهب) أصله يوهب بكسر الهاء حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسر ثم فتحت الهاء لأنها حرف حلق وحرف الحلق ثقيل والفتحة خفيفة وعلى هذا يلزم عليه أن يشير إلى هذا بقوله وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر لفظاً أو عارضاً أو لأجل حرف الحلق كما أشار البعض إليه هكذا لأن الواو لو وقعت بين ياء وفتحة أصلية لاحتذف كوجل يوجل وكذا لو وقعت بين ياء وضمة كوصم يوصم (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين في الماضي والغابر نحو ورث يرث) أصله يورث بكسر الراء حذفت الواو منه لما مر ومنه وقع يوق يوق يثوق (و) وتقول في الأمر والنهي الحاضر من الباب الأول (عد لاتعد) إلى آخرها حذفت واوها للمساكلة لأنها قد تقع بين ياء وكسرة لأن أصابعها تواعد حذفت واوها للمساكلة ثم حذفت علامة الاستقبال في الأمر والنهي وابتدي بحركة العين في الأمر وزيدت لافي النهي فصارا عد لاتعد في الحاضر وفي الغائب ليعد ولا يعد وحذفت واوها لدفع الثقل المذكور فيما عد المفرد المؤنث الغائب وتثنيته وفيهما حذفت للمساكلة أيضاً كما ذكرنا . ومن الباب الثاني (وهب لاتهب) إلى آخرها حذفت واوها للمساكلة أيضاً لكونهما حاضرين وفي الغائب ليهب ولا يهب حذفت واوها لدفع ذلك الثقل فيما عد مفرد مؤنثه وتثنيته كما مر (و) من الباب السادس (رث لاترث) إلى آخرها حذفت واوها حاضرين كانا أو غائبين كما في البابين الأولين (و) قد تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر من لفظين نحو وطى يطأ ووسع يسع وفيه نظار من وجهين أحدهما أن عين المضارع من هذين اللفظين أو كان مفتوحاً في الأصل فالقول بحذف الواو منهما خطأ كواو وجل يوجل فانها لا تحذف لعدم علة حذفها وهو الثقل المذكور وإن كانت فتحة عارضية ولفظية فالإشارة عليه إلى ذلك لازمة والثاني أن وطى يطأ ووسع يسع ليسا من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر بل الأمر بالعكس بأن كان ماضيهما مفتوح العين ومضارعهما مكسور العين ومنهما وقع يقع ووضع يضع وودع يدع ووزع

وأيضاً قلب كسرة العين فتحة يؤدي إلى التباس الأبواب (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين في الماضي والغابر نحو ورث يرث) أصله يورث (وتقول في الأمر والنهي) من الأفعال الثلاثة (عد لاتعد) هب لاتهب ورث لاترث) بحذف الواو في المستقبل لأنها وعه ولم تحذف في مفعول الفاعل واسم مفعول نحو واعد ووهب لأن المفعول مشتق من المجهول واوواو ثابت فيه واسم مفعول إن اشتق من مضارع فثبت الواو مياناً ما بعدها فانهم قد تسقط الواو من فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو وطى (أصله يوطأ

سبع يسع) أصله يوسع حذفت الواو لاستثقالها مع ياء وحرف حلق بخلاف وجل يوجل يزع

أتى بكامة قد المفيدة للبعضية والتقليل في المستقبل

فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر . اعلم أنهم قالوا في سبب حذف الفاء أنه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع بين ياء وكسرة وأورد عليهم بنحو يهب يوطأ ويقع ويسع ويدع ويضع ويبلغ فأجابوا بأنها في الأصل يفعل بالكسر فلو أزيلت العين طابا للجنة فيما فيه حرف الحلق ثم أورد يندر فأجيب بأنه محمول على يدع لكونه بمعناه فكلام

(وأما اللقيف المقرون) من المعتلات (حكم عين فعله حكم الصحيح) حيث (لا يتغير) بالإعلال لأن لامه أولى تغيرا من عينه وقد اعتل اللام فلو تغير العين يلزم نقض البناء (وحكم لام فعله حكم لام فعل الناقص) في قلبه ألفا وحذف حركته للاستئصال (نحو طوى يطوى) وكذا في الحذف علامة للجزم والوقف في الأمر والنهي ولالتقاء الساكنين نحو يطوون والأصل يطوون كبرميون وكذا في إثبات اللام إذا كان ياء وانكسر ما قبلها نحو روى مثل رضى ، ثم إن المصنف ليكون فطره مقصورا على المشتقات لم يلتفت إلى تغيير عين المصدر نحو طوى (٩٧) طيا ونوى نيسة قلبت الواو ياء

اجتماعهما وسبق
إحداها بالسكون
(وأما اللقيف المقرون
فحكم فاء فعله حكم
فاء فعل المعتل) أى
للمثال حذف إذا كانت
واو امن المضارع والأمر
والنهي إذا وجد
موجب الحذف
كوقوعها بين ياء
وكسرة بخلاف وجى
بوجى (وحكم لام فعله
حكم لام فعل الناقص)
في قلبه ألفا وفي حذفه
وحذف حركته وفى
ثبوته على حاله إذا
انكسر ما قبلها نحو
وئى و (ونحو دق بى)
أصله بوقى حذف الواو
كأى فى بعد وأسكت
اللام كفى رعى (فتقول
فى أمره) أى فى أمر هذا
الباب (فحذف فاء فعله
إذا أصله بوقى (كالمعتل
الفاء) أى كالحذف من
المثل (وحذف لام
فعله فى الجزم

زعم فوقعت الواو فى كاهما بين ياء وكسرة فحذفت ثم فتحت عين المضارع فى كاهما لأجل حروف الحاق
كذا المفهوم مما ذكر فى شرح الزنجاني ونزهة الظرفاء وفى شرح الهارونية والمراح وشرحه
وأىضا قد جعل الحذف من أربعة أبواب والحال أنه من يابن أحدها ما كان عين مضارعه مكسورا
لفظا أو تقديرا كيمد ويرث وأخواتهما والثانى ما كان عين مضارعه مكسورا تقديرا لالفاظ
كيبب ويقع ويضع وأخواتها كذا المفهوم مما ذكر فى النزهة والهارونية والمراح فيلزم عليه أن
لا يزيد على هذين البابين (وأما اللقيف المقرون فحكم عين فعله حكم الصحيح لا يتغير) أى لا ينقل
ولا يعمل ولا يحذف ولا يقلب كعين الفعل الصحيح لأنه لو أعمل بحسب ما يقتضيه بأحد هذه الاعلالات
الثلاث وإعلال لامه لازم أيضا لأنه أشد تغيرا منه للزم نقض البناء منها فلم تزل عين فعله (وحكم لام فعله
حكم لام فعل الناقص) أى فى الاعلال وعدمه ، أما الاعلال فلا يخالو إما بحذف لامه علامة للجزم
أو الوقف أو دفعا لالتقاء الساكنين فهو مثله فيها كلام لم يطو واطو ووطووا مثل لم يرم وارم ورموا فوذلك
وإما بالقلب ألفا فى موضع يكون متحركا وما قبله مقتوحا نحو طوى فانه مثل رعى فى ذلك و ياء فى الواوى
نحو قوى فانه مثل غبى فى ذلك وإما بحذف الحركه فى موضع تكون حركته ضمة نحو يطوى فانه مثل رعى
فى ذلك وغير ذلك وأما عدم الاعلال فلا يخالو إما أن يكون بأن لا يوجد موجب الاعلال فيه نحو روى
فانه مثل رضى فى ذلك وإما بأن لا يجتمع الساكنان فيه نحو طو يافانه مثل رمى فى ذلك وغير ذلك (نحو طوى
يطوى) أشار بطوى إلى قلب لامه ألفا كالناقص و يبطوى إلى حذف حركته ضمته كالناقص ولم يتعرض
إلى غيرهما احترازا عن الاطناب وإما سحلم لام فعله على لام فعل الناقص فى هذه المذكورات لكونه حرف
عله مثله (وأما اللقيف المقرون فحكم فاء فعله حكم فاء فعل المعتل) لأنه معتل الفاء أيضا فيحذف فاء
فعله إذا كان واو امن مضارعه فى موضع تحذف فيه واو مضارع المعتل المثال نحو بقى فانه مثل بعد فى ذلك
وثبت فيه فى موضع ثبت فيه نحو بوجى فانه مثل بوجل فى ذلك (وحكم لام فعله حكم لام فعل الناقص)
لأنه معتل اللام أيضا فتحذف لام فعل اللقيف المقرون فى موضع تحذف فيه لام فعل الناقص نحو لم يبق
كلم يرم فى ذلك وغير ذلك وفى موضع تحذف حركة لامه أيضا نحو بلى فانه مثل يرمى فى ذلك وفى موضع
تنقل حركته ثم تحذف أيضا نحو واولو فانه مثل رضى فى ذلك وغير ذلك وفى موضع ثبت لامه بلا إعلال كما
ثبتت لامه أيضا نحو ولى كرضى فى ذلك وغير ذلك وفى موضع قلب لامه أيضا نحو رقى كرمى فى ذلك وغير
ذلك (نحو وبقى بقى) أشار ببقى إلى قلبه ألفا وببقى إلى حذف فاء فعله كالمعتل المثال وبحذف حركة لامه
ضمة كالناقص ولم يتعرض إلى ثبوته بلا إعلال إلى حذفه بعد نقل حركته حذرا عن الاطناب (وتقول
فى أمره فحذف فاء فعله كالمعتل الفاء نحو وعد أصله أوعد حذف لام فعله فى الجزم) أى فى الغائب

المصنف محمول على الظاهر أو على أن مذهبه ليس بمذهب الجمهور وهو انظار المبادر من كلامه وأرى أنه الحق لا بدليل على ما ذكرنا
وحذف الواو لا يدل عليه لجواز أن يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له حرف حاق ثقيل ولهذا حذف الواو من كل ما كان من
الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر الأبواب وإن كان فيه حرف حاق وأما حذفه من يطاء ويسع فلا نل للمعتل من الباب الرابع لا يكون
إلا لازما فلما جا آ من بين أخواتهما متعديين خواف بهما نظائرهما مع أن فيه حرف حاق ثقيل ويلزمهم أن يحمل يسع و يطاء على الشذوذ
لإبعاد الواو بعد الفتح ولم يعد لأنهم قالوا إذا أزيات كسرة ما بعدها أعيدت الواو نحو لم يبعد (قوله حكم الصحيح) إلا فى مصدره
وإن كانت عينه واوا لانه ما نحو طو واطو ووطووا ورمى راء وشوى شيا ونوى نية

والوقف) نحو ايق وق (كالناقص) أى كما تحذف لامه في الحالتين نحو ليرم وارم (فبقى القاف) بعد حذف ما حذف من أمر المثال والناقص (مكسورة وزيدت الهاء عند الوقف) لأن الوقف على المتحرك ممنوع صناعة ولا مجال لاسكان الحرف للبداية فزيد حرف خفيف الخروج ليكون كأن لم يزد شيء (في الواحد المذكور) بزيادة الهاء فيه قد علمت من خصوص المثال إلا أنه أراد به التنبيه على أنها لا تزداد في غيره وإن تبادر إلى الفهم زيادتها اطرادا (وتقول في التثنية قيا) يعود الياء لخروجها عن الآخوية باتصال ضمير الفاعل (وفي الجمع) المذكور (قوا) والأصل قيوأ نقات ضمة الياء إلى القاف بعد حذف كسرتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (٩٨) كما في ارموا (وفي الواحدة المخاطبة) (ق) والأصل قيا استنقالت الكسرة

على الياء الأولى وحذفت لالتقاء الساكنين (وفي الجمع المؤنث قين) باعادة الياء باحق ضمير الجمع أيضا. ولما فرغ من مباحث المعتلات قال (وأما المضاعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد) فيخرج نحو احمر واقتشر (إذا كان عين فعله ساكنة ولامه متحركة) كصدر مدد (أو) كانت (كلماتها) متحركتين فالادغام في صورتين (لازم) ويقال له واجب أيضا وذلك لدفع الثقل الحاصل بالتكرار فانه كانه يعيد مقيد الرجل إلى موضع نقلها وذلك مما يشق على النفس ولا يمكن حذف أحدها

والنهي القاف مطلقا وأخواتها من المجزوم بسبب الجازم نحو ليق ولايق ولم يبق غيرها وكذلك أمر الحاضر عند الكوفيين لأنه مجزوم عندهم كما مر فلذا أورد لفظ الجزم مثلا لأمر الحاضر (والوقف) أى في أمر الحاضر عند البصريين (كالناقص) أى كما تحذف لام الناقص في الجزم والوقف في نحو ليرم ولايرم ولم يرم وارم وإنما جاز حذفهما في أمره لأنهما في الطرف فلم يجتمع الاعلان في جهة واحدة. (فبقيت القاف مكسورة) لتدل على الياء المحذوفة كذا في شرح المراح والزنجاني فصار «ق» (وزيدت الهاء عند الوقف في الواحد المذكور فقط) فصار قه كما مر وإنما زيدت الهاء لذلك لاغيرها لوجودها كذلك في الكلام الفصيح نحو قوله تعالى - ماله - . وقيل إنما زيدت الهاء لذلك لأنها كالهمزة في التوصل بها إلى بقاء شيء أما همزة الوصل فيتوصل بها إلى بقاء السكون في الابتداء وأما الهاء فيتوصل بها إلى بقاء الحركة في الوقف وإنما كان الوقف بالزيادة هنا لتلازم الابتداء بالساكن عند الوقف على حرف واحد ولتلازم الابتداء والوقف على حرف واحد ومنه شه من وثي بشى وله ومن ولى يلى (وتقول في التثنية قيا) بلا حذف الياء لأنها علامة الجزم والوقف قد حصل فيها بلا حذفها وهو سقوط نونها فلا تحذف الياء فيها (وفي الجمع قوا) والأصل قيوأ بكسر القاف وضم الياء فاستنقالت الكسرة على القاف قبل ضمة الياء للزوم الخروج من الكسرة إلى الضمة فأسكنت القاف ثم نقات ضمة الياء إلى القاف لاستئصال الضمة عليها ولسكون ما قبلها حرفا فصيحيا ساكنا فالتقى سا كنان الواو والياء ثم حذفت الياء لا الواو لأن الواو ضمير الفاعل فصار قوا بضم القاف وعلامة الجزم والوقف فيه سقوط نونه كالتثنية (وفي الواحدة المخاطبة) المؤنثة (ق بالياء) والأصل فيه قيا بالياءين أولهما متحرك والثاني ساكن فاستنقالت الكسرة على الياء للزوم توالى الكسرات فالتقى سا كنان أولهما ياء الناقص والثاني ضمير الفاعل فحذفت ياء الناقص لدفع ذلك لا لعلامة الجزم والوقف فصار قى . وإنما قلنا لعلامة الجزم والوقف لأن علامتهما في الواحد المؤنث سقوط نونه (وفي الجمع المؤنث قين) وهو على الأصل ولم يحذف الياء منه أصلا لأن فيه لا يوجد التقاء الساكنين ولا عمل الجزم والوقف لوقوع نون الضمير التي لم يحذفها في كل حال في محل الجزم والوقف وهو الطرف وإنما لم يذكر تنبيه المؤنث لأنه لا فرق بينها وبين تنبيه المذكور ومثالها قد مر (وأما المضاعف إذا كان عين فعله ساكنة ولامه متحركة) نحو مدا مصدرا والأصل مدد بفتح الميم وبسكون الدال الأولى (أو كلماتها متحركتين فالادغام لازم) أى واجب لدفع الثقل اللازم من العود إلى التلفظ بحرف

بعد

فأدرج أولهما في الآخر. والفرق بين صورتين أن الادغام ضرورى في الأولى وإن وقع للمثالان في كلمتين نحو - واذكر ربك - بخلاف الثانية فانها قد لا تدغم لمانع نحو قردد وجدد ثم لفظ الادغام يسكون الدال من عبارات الكوفيين وبشديدها من الاعمال من عبارات البصريين ذكره التفازانى . وهو أى الادغام لغة الإخفاء والإدخال يقال أدغمت اللجام في الفرس أى أدخلته فيه وأدغمت الكتاب في كفى أى أخفيته فيه . وفي الاصطلاح إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني

(قوله فالادغام لازم) إذا لم يكن مانع نحو الحلق والالتباس كقردد وجدد وقول

بعد التناظر به وشبهه الخليل يوطء المقيد فان المقيد يذعه القيد من توسيع الخطوة ويصير كأنه
 يعيد قدمه إلى موضعها الذي نقلاها منه وذلك مما يشق على النفس وشبهه بعضهم برفع القدم
 ووضعها في حيز واحد وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وكل ذلك ثقيل ومستكره فطلبوا
 الحفة بإدغام أحد التماثلين أو للتقار بين في الآخر حتى يرتفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة
 واحدة ليخف على الالفاظ وإنما لم يطلبوا تلك الحفة بحذف أحدهما لثلا ينتقض البناء به (نحو
 مَدَّ يَمَدُّ والأصل مدد يمدد) بتحريك الدالين بالفتح سلبت حركة الدال الأولى ليمكن الإدغام في
 الثاني لدفع الثقل المذكور فأدغمت الدال الأولى في الثانية وجوبا فصار مَدَّ يَمَدُّ ويمدد بسكون
 الميم وتحريك الدالين بالضم (فنقلت حركة الدال الأولى في المستقبل إلى الميم) وإنما قيد النقل
 بالمستقبل لأن حركة الماضي لا تنقل بل تحذف لوجود الهم متحركة بخلاف المستقبل (و بقيت)
 الدال الأولى (ساكنة فأدغمت الدال الأولى في الثانية) وجوبا أيضا فصار يَمَدُّ وهذا التالان
 لما يكون التالان فيه متحركين ، وأما مثال ما كان أولهما ساكنا والثاني متحركا فقد ذكرناه
 بقولنا نحو مدا مصدرا والأصل مدد بسكون الدال الأولى فأدغمت الدال الأولى في الثانية وجوبا
 أيضا لدفع ذلك الثقل . واعلم أن الادغام على ثلاثة أوجه : أحدها واجب وهو فما إذا كان أول
 التماثلين أو المتقار بين ساكنا وثانيهما متحركا ولم يكن الأول حرف مَدَّ وإلا لا يدغم لثلا تزول
 اللدبة نحو جاء في مسعون وزيد ومرت بمسلمين ويزيد أو كلاهما متحرك سواء كانا في كلمة واحدة
 أو في كلمتين مثال الأول في كلمة واحدة نحو مَدَّ مصدرا في التماثلين وقد مر ذكره ونحو امحى
 وهرش من المتقار بين والأصل امحى وهرش بسكون النون فيهما أدغمت النون في الميم وجوبا
 فيهما بعد قلبهما ما عند البعض وفي كلمتين نحو قوله تعالى - ألم أقل لكم ، واذكركم ، وقلهم ، ومن
 يظلمنكم - في التماثلين والأصل - ألم أقل لكم ، واذكر ربك ، وقل لهم ، ومن يظلمنكم - أدغم أحد
 التماثلين في هذه الأمثلة في الثاني وجوبا عند البعض ونحو قوله تعالى - وذات طائفة - في التقار بين
 والأصل - وذات طائفة - بسكون التاء أدغمت التاء في الطاء في ذلك وجوبا بعد قلب التاء طاء عند
 البعض . ومثال الثاني في كلمة واحدة نحو مَدَّ يَمَدُّ في التماثلين وقد مر ذكره ونحو اناقل واذتر في
 التقار بين والأصل تناقل وتذر بتحريك التقار بين فيهما فيسكن الأول منهما ويدغم في الثاني
 وجوبا بعد جعله مثل الثاني عند البعض وفي كلمتين نحو قول القائل تنفر من ظلالنا ونروح في ظلك
 في التماثلين والأصل تنفر من ظل لنا ونروح في ظل لك بتحريك التماثلين أدغم أحد التماثلين
 فيهما وجوبا عند البعض ونحو أخر شطأه في التقار بين والأصل - أخر شطأه - بتحريك المتقار بين
 أدغمت الجيم في الشين وجوبا بعد جعلها شينا عند البعض وإنما قيدنا بقولنا عند البعض في
 مواضع لأن عند بعض يجوز الادغام وتركه في تلك المواضع . أما إذا كان التماثلان والمتقاربان
 في كلمتين فلعدم لزوم الثقل لعدم تلازم السكامة الثانية للسكامة الأولى وأما إذا كان المتقاربان في كلمة
 واحدة فلجواز جعل أحدهما مثل الآخر أو تركه على حاله نظرا إلى قربهما في المخرج وعدم اتحادهما
 في اللغات فلا يلزم من اجتماعهما الثقل الحاصل من اجتماع التماثلين في كلمة واحدة والثاني جائز وهو
 إنما إذا كان الحرف الثاني من التماثلين ساكنا وسكونه ليس بأصلي بل بسبب عارض وعند ذلك
 لا يكون السكون كالجزء من السكامة فيجوز الادغام نظرا إلى عدم سكونه في الأصل وتركه نظرا إلى
 سكونه في الحال وذلك في الأمر الحاضر والمجزوم لأن سكونهما غير أصلي بخورده وليرد ولم يرد والأصل
 اردد وليردد ولم يردد جاز الادغام فيها وتركه وهذا مذهب بني تميم وأهل الحجاز لا يجوزون الادغام فيها

(نحو مَدَّ والأصل)
 في الأولى (مبدد)
 سلبت حركة الدال
 الأولى لثلا تفصل بين
 المتجانسين إذ الحرك
 بعد الحرف على المتجان
 ثم أدغمت في الثاني
 (و) في الثاني (يمدد)
 نقلت حركة الدال
 الأولى إلى الميم وبقية
 ساكنة فأدغمت الدال
 الأولى في الثانية
 فصار يمدد ويعلم بذلك
 إدغام الماضي وإدغام
 ما يكون أو
 المتجانسين ساكنين
 فلاحاجة إلى ذكره

.....

(وإذا كان عين فعله متحركة ولامه سا كنة سكونا لازما) بأفصال ضمير الفاعل (فالظاهر لازم) أى الادغام ممنوع (نحو مددن إلى مددنا) لأن ما قبل ضمير الفاعل لازم السكون ثلاثا يتوالى أربع حركات وفي الادغام لابد من حركة الثانية كـسـجـى . (وإن كانتا) أى العين واللام منه (سا كنتين) الأولى للتخفيف والادغام والثانية للجزم أو الوقف (حركات الثانية) أى الفتح أى الحركتين (أى الحركتين) لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره وهو للمدغم الساكن (وأدغمت الأولى فيها) أى فى الثانية وهذا القسم يسمى إدغاما جائزا لأنه لا يجوز أن ينظر إلى أن سكون الثانية علامة فلا تحرك فلا تدغم فيها وهذا لغة أهل الحجاز ويجوز أن ينظر إلى أن سكونها غرض غير لازم فتحرك وتدغم فيها وهذا لغة بني تميم والأول أقرب إلى القياس فى التنزيل - ولا تـنـسـكـر - (نحو لم يمدد ففتحت حركة الدال الأولى إلى الميم) لأجل الادغام (فبقيتا) أى الدالان (سا كنتين) حركات الدال الثانية وأدغمت الأولى فيها) أى فى الثانية . لا يقال لو حركت الأولى وأدرجت

الثانية فيها يحصل المتصود من الادغام فما سبب ترجيح عكسه . لأننا نقول حركة الأولى لتأخرها عنها فافصلة بينهما كـامـر فلا مجال لاندراج الثانية فى الأولى المتحركة (ثم فتحت) أى اختير كون تلك الحركة فتحة لأن فتح أخف الحركات ويجوز تحريكها) أى تحريك الثانية بالضم) تبعاً لعين ضارعه (والكسر) أنه أصل فى تحريكها كـن وذلك للنسبة بين الكسر والسكون حيث إن السكون يسبق فى البناء

وهم يقولون اردد وبرد و لم يردد والأول صح ولذا مال أكثر الصرفيين إليه . والثالث ممنوع وهو فيما إذا كان الثانى من التماثلين سا كـنا وسكونه أصلى فعند ذلك يكون سكونه كالجزء من السكامة فلا يمكن الادغام لأنه لابد عند الادغام من تسكين الحرف الأول من التماثلين أو المتقاربين ليتصل بالثانى إذ لو لا ذلك لحالت الحركة بينهما فعند ذلك يجتمع الساكنان على غير حده ولم يحذف أحدهما لنقص البناء وإخلال المقصود به ولأن الثانى مبين للأول والحرف الساكن كالمعدوم أو كالميت إذا كان سكونه لازما فلا يبين نفسه فكيف يبين غيره فلذلك امتنع الادغام وذلك فى نحو مددن إلى مددنا و امددن ولا تمدن ولمددن ولا يمددن فأشار الشيخ إلى هذا القسم بقوله (وإن كان عين فعله) أى عين فعل المضاعف (متحركة ولامه سا كنة) أى سا كنة سكونا لازما (فالظاهر لازم) أى الادغام ممنوع كـامـر (نحو مددن إلى مددنا) لأن سكونهما وسكون أخواتهما لازم لشدة اتصال الضمير بهما وبأخواتهما لثلاث يلزم أربع حركات متواليات فيها هو كالسكامة الواحدة (وإن كانتا) أى الحرفان التماثلان (سا كنتين) بتسكين الأول للادغام والثانى للجزم (حركات الثانية) لأنها لو لم تحرك تكون كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره (وأدغمت الأولى فيها) هذا إشارة من الشيخ إلى الادغام الجائز (نحو لم يمدد والأصل لم يمدد ففتحت حركة الدال الأولى إلى الميم) لتسكين الادغام أو لسكون الميم سا كنة (فبقيتا) أى الدالان (سا كنتين) حركات الدال الثانية وأدغمت الدال الأولى فى الدال الثانية ثم فتحت الدال الثانية (نحو لم يمدد) بفتح الدال (لأن الفتحة أخف الحركات ويجوز تحريكها) أى تحريك الدال الثانية (بالضم) نحو لم يمدد بضم الدال (اتباعا لعين) أى لعين فعله (والكسر) أى يجوز تحريك الدال الثانية بالكسر نحو لم يمدد بكسر الدال لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر (كما يذكر) جواز هذه الحركات (فى أمر المضاعف ، وتقول فى الأمر) أى فى أمر الحاضر (من يفعل بضم العين مد بضم الدال) الثانية (ومد بفتح الدال) الثانية (ومد بكسر الدال) الثانية أما جواز تحريكها بالضم فلا تـتـبـع العين لأنه مضموم وأما جواز التحريك بالفتح فإخفة الفتحة وأما جواز التحريك بالكسر فلا لأن من القاعدة إذا حرك الساكن حرك بالكسر كاذ كـرا وإنا لم يبق على

كسر أبعد الحركات من المعربات

السكون

لا يدخل المضارع وغير المتصرف وقيل فى أصله لأن الساكن كالميت وتحريكه من أسفله (كما يذكر) أى جواز تحريكه بأشك (فى الأمر) مع هذا الباب . ثم أورد بحثا له بقوله (وتقول فى الأمر) الحاضر (من يفعل بضم العين مد بضم الدال) الثانية (ومد بفتح الدال) الثانية (ومد بكسر الدال) الثانية (ومد بكسر الدال) الثانية أما جواز تحريكها بالضم فلا تـتـبـع العين لأنه مضموم وأما جواز التحريك بالفتح فإخفة الفتحة وأما جواز التحريك بالكسر فلا لأن من القاعدة إذا حرك الساكن حرك بالكسر كاذ كـرا وإنا لم يبق على

له ولامه سا كنة سكونا أصليا) بان جاء من ضمير الفاعل (قوله وإن كانتا سا كنتين) فى العبارة مسامحة يعنى إن كان به عارضا بأن لم يجرى من ضمير الفاعل فالادغام جائز بأن أسكت الأولى للتخفيف فيكونان سا كنتين وإذا كانتا كنتين حركات الثانية وأدغمت الأولى فيها (قوله ويجوز تحريكها بالضم والكسر) أما الضم فلا تـتـبـع العين لسكونه

(والمبهم مضمومة في) الصور (الثلاث) لأن الحركة المنقولة إليها هي الضم (و يجوز امدد بالاظهار) كما هو رأي الحجازيين في كل إشعار بأن أكثر استعماله بالادغام كما هو مذهب بني تميم (وتقول في الأمر من يفعل بكسر العين في الكسر) أي بكسر الراء تبعاً لعين مضارعه ولاصالته في تحريك الساكن (وفر بالفتح) لحقته ولا يجوز ضم الراء لاستلزامه الخروج من الكسر إلى الضمة مع أنه لا داعي له كاتباع العين (والفاء مكسورة فيهما) أي في صورتى كسر الراء وفتحها لأن المنقول إليها الكسر (و يجوز افر بالاظهار) لسكون الثاني في الأصل (وتقول في الأمر (١٠١) الحاضر (من يف

بفتح العين)
الباب الرابع لا
المضاعف لا يجزى
الباب الثالث
صرحوا به (عض)
بالفتح) للاتباع
مضارعه والخفض
(وعض بالكسر)
لأصالته في تحريك
الساكن ولم يف
لعدم داعيه (والع)
مفتوحة فيهما) لا
الأصل اعرض بفتح
الضاد الأولى ثم نقض
إلى العين (و يجوز)
اعرض بالاظهار
كأمر هذا في الثلاث
(وتقول من المضاعف
من أفعّل أحب يحب)
والأصل أحب يحب
على وزن أكرم يك
(فتنقلت حركة الباء
الأولى (إلى المضاعف
وأدغمت الباء في المضاعف
فيهما) أي في الماضي
والمضارع (وتقول من
في الأمر) من
(أحب) بكسر

السكون لاجتماع الساكنين على غير حده إذ لم يمكن النلفظ بهما ولم يجوز حذف أحدهما لما مر
خرك جوازاً بأحدى هذه الحركات وكذلك الحكم في أمر الغائب والنهي غالباً كان أوحاضراً نحو
ليجد بالحرركات الثلاث ولا يمد ولا يند بالحرركات الثلاث أيضاً وفيهما وكذا في غيرها من الجزم تأمل
(والمبهم مضمومة في الثلاث) أي في تحريك الدال الثانية بالحرركات الثلاث (و يجوز امدد بالاظهار)
أي بفك الادغام لأن الادغام وتركه جائز في هذا القسم (وتقول في الأمر من يفعل بكسر العين
في الكسر وفر بالفتح) أما جواز التحريك بالكسر فلائنه ساكن بسبب الوقف والساكن إذا
حرك كرك بالكسر كما مر وأما جواز التحريك بالفتح فاختقه كما مر وأما عدم جواز التحريك
بالضم فلعدم الاتباع بكسر عين فعله ولأنه لو جيز ذلك يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى
الضمة الحقيقية وذلك ثقيل وأما عدم إبقائه على السكون فلما مر من أنه يلزم اجتماع الساكنين على
غير حده اللذين لم يمكن التالظ بهما تأمل (والفاء مكسورة فيهما) أي في تحريك الراء الثانية
بالكسر أو الفتح (و يجوز افر بالاظهار) أي بفك الادغام لأن هذا القسم من الادغام الجائز كما مر
(وتقول في الأمر من يفعل بفتح العين عض بالفتح) أي بفتح الضاد الثانية لحقة الفتحة كما مر
(وعض بالكسر) لأنه ساكن والساكن إذا حرك كرك بالكسر كما مر وإنما لم يبق على السكون
ولم يجوز التحريك بالضم لما مر من عدم جوازها في يفعل بكسر العين (والعين مفتوحة فيهما) أي
في تحريك الضاد الثانية بالفتح والكسر (و يجوز اعرض بالاظهار) أي بفك الادغام لما مر
في المثالين الأولين (وتقول في الماضي من أفعّل يفعل أحب) بفتح الحاء والباء المدغمة فيها (يحب)
بكسر الحاء وضم الباء (والأصل أحب يحب) بسكون الحاء فيهما (فتنقلت حركة الباء) في الماضي
والمضارع (إلى الحاء) ليكن الادغام ولكون الحاء ساكنة (وأدغمت الباء) الأولى (في الباء)
الثانية (فيهما) أي في الماضي والمضارع لدفع الثقل المذكور في الثلاثين الواجب إزالته به ومزيد
الثلاثي فرع الثلاثي (وتقول في الأمر) أي في أمر الحاضر (أحب) بكسر الحاء وفتح الباء
و يجوز كسرهما لكن لم يذكره اكتفاء بما ذكره في الثلاثي المجرد من قبل ولم يجوز الضم فيه
لعدم الاتباع وللزوم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية تأمل ولم يجوز إبقاؤه على
السكون لما مر في الثلاثي . وإعلم أنه لا فرق بين ماضى هذا الباب وبين أمره في الصورة سواء
كان قبل ادغام أو بعده لكن الفرق بينهما بحركة الباء الأولى قبل الادغام فانها مفتوحة في الماضي
ومكسورة في الأمر وبحركة الحاء بعد الادغام فانها مفتوحة في الماضي أيضاً ومكسورة في
الأمر لأنها في الحقيقة حركة الباء فيهما التي هي مفتوحة في الماضي ومكسورة في الأمر (وأحب)
بكسر الباء الأولى (بالادغام) أي في المثال الأول (والاظهار) أي بفك الادغام في المثال

المنقولة من الباء الأولى والباء المدغم فيها إما مفتوحة أو مكسورة على قياس (وأحب) على وزن أكرم (بالادغام)
في الأول (والاظهار) في الثاني ومثال الممتنع أحبن إلى أحبين وقس على هذا مضاعف الخماسي والسداسي نحو تعاد واست
مضموماً وأما الكسر فلائنه الأصل في تحريك الساكن لأن الجزم عوض عنه في الفعل فعوض الكسر عنه عند الجزم
وكذا في مثله وأما في فر وعض فلم يجوز فيهما ضم اللام لأن عين مضارعهما ليست بمضمومة حتى يتبع له (قوله وتقول
في الماضي) أي في ماضى المضاعف ومضارعه من أفعّل واكتفى بذلك الماضي بناء على الظهور .

ولم يتعرض لمضاعف الرباعي نحو زلزله إذ ليس له حكم خفي ولم يذكر حذف أحد المتجانسين وإبدله بحرف العلة للتخفيف نحو ظلت وأحست والأصل ظلات وأحسست ونحو أمليت وتقتضى البازي والأصل أمليت وتقتضى لقله وقوعها واقتصر على بيان كون أحد المتجانسين في كلمة لأن حال كونهما في كلمتين معلوم بالمقايضة نحو - ألم أقل لكم - في الواجب ورسول الحسن في الممتنع والمال لزيد في الجائر وقد يجري الادغام في اللقارين مخرجا كالجم والشين في - أخرج شطأه - ومن لم يدغم ينظر إلى عدم تجانسهما وعدم تلازم (١٠٣) السكنتين ومن الادغام الجائر نحو ولي يزيد وعدو وليد باسكان المشددة

الثنائي وكذا الحكم في أمر الغائب ونهى غائبه وحاضره تأمل وقس على هذا المضاعف من الخماسي نحو تماد والسداسي نحو استعده وغير ذلك (وكما أدغمت حرفا في حرف أدخل) بسكون اللام لأنه أمر حاضر (بدله تشديدا) ليكون عوضا عن المدغم (وأما الهموز فان كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها) سواء كانت في الفعل أوفي الاسم وهذه الحالة للهمزة وإيمائيتها إذا كانت في غير الأول لأن كونها ساكنة في الأول غير متصور لتعذر الابتداء بالساكن ثم بعد ذلك يجوز تركها على حالها سواء كان قبلها حرف صحيح أو حرف علة أو همزة مثلها متحركات نحو رأس ولؤم وبئر ويؤيؤ وأمان وغيرها في الاسم وبأكل ويؤمن وأذن وأندم ونحوها في الفعل وإيمائتها ترك الهمزة في مثل هذه الأمثلة على حالها لحصول الخفة بالسكون في الجملة من الثقل الحاصل من كونها متحركة لسكونها حرفا شديدا أو ملحقا بحروف العلة التي تثقل الحركة عليها في بعض الأحكام ومنها التسكين للتخفيف ، ولذا عدّها البعض منها فساغ فيها همزة التخفيف كما في حروف العلة ، وذلك بخمسة أشياء : إما بالسكين إذا كانت متحركة ، وإما بالقلب إذا كانت ساكنة سواء كان أصليا أو عارضا وما قبلها متحركا ، وإما بالحذف إذا كانت متحركة وما قبلها ساكنة ، وإما بالادغام إذا كانت متحركة وما قبلها واو أو ياء مدة أو أمشها كياء التصغير ، وإما بجعلها بين يين إذا كانت متحركة وما قبلها متحركا أو ألفا ، أما مثال الأول فهو أن تسكن الهمزة الثانية من يؤيؤ متحركة فيبقى يؤيؤ بسكونها ثم يجوز لك أن تبقها على حالها لحصول الخفة به في الجملة كما في إسكان حرف العلة من يقول ويكيل . وأما مثال الثاني فهو أن تقاب همزة رأس ألفم ولؤم واو وبئر ياء لدفع ذلك الثقل وللين عريكة الساكن واقتضاء حركة ما قبلها لجنسها في كلاهما كما في حرف العلة نحو يخاف فتقاب واو يخوف ألفا حال كونها ساكنة وما قبلها مفتوحا وياء يسر واو حال كونها ساكنة وما قبلها مضموما وواو قول ياء حال كونها ساكنة وما قبلها مكسورا فصارت هذه على وزن رأس ولؤم وبئر ، فعلى هذا تقاب همزة يؤيؤ وواو بعد ما أسكنت الثانية فصار يؤيؤ ومنه آدم وآمن ويومن وإيمان وذئب ونحو ذلك وإلى هذين التخفيفين أشار الشيخ بقوله فان كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها كما ذكرنا . ثم قال ويجوز قلبها كما سيجي . لكن التخفيف بالقلب بعد ما كانت ساكنة أبغ من التخفيف بالسكون ، ولهذا بعد ما حصل التخفيف به جوّزوا القلب به ، وإلا لزم تحصيل الحاصل وذلك غير جائز ، وأما مثال الثالث فبان تحذف حركة همزة مسئلة وملاك وجبيل وجوة وشيء وسوء ونحوها للتخفيف

لفظا وإدراجه فيما بعده ويسمى إخفاء وشأنه أن لا يشدد الدرج فيه كما يشدد في الادغام ولذا قال (وكما أدغمت) أنت (حرفا في حرف أدخل) أمر من الادخال وفي بعض النسخ أدخات (بدله) ظرف تقديرى بمعنى مكانه كما ذكره الشريف في بحث تقديم المسند إليه : أى مكان المدغم (تشديدا) ليكون عوضا عن لفظ المدغم فيه وقرينة له . ولما فرغ من المضاعف قال : (وأما الهموز) أخره عن المضاعف لأن حرف التضعيف قلما يتحول عن تغير باسكان وإدراج أو قلب أو حذف والهمزة كثيرا تترك على حالها فامضاعف أقرب إلى

المعتل ثم الهموز ما يكون احد حروفه الأصلية همزة (فان كانت الهمزة) الواقعة فيه (ساكنة يجوز تركها على حالها) لحصول الخفة بسكونها في الجملة لا الخفة السكاملة لأن الهمزة نفسها حرف شديد من أقصى الحلق

(قوله أدخات بدله تشديدا) أى شدة في اتلفظ للحرف الثاني فيكون المدغم والمدغم فيه كأنهما حرف و بعض حرف يرتفع اللسان منهما معا (قوله يجوز تركها على حالها) ينبغي أن يستثنى ما كان قبلها همزة فان القلب فيه واجب لحصول الثقل من

ثم تحذف الهمزة لالتقاء الساكنين ثم تعطى حركتها إلى ما قبلها فتبقى على وزن مسلة وملك وجيل وجوبة وشي وسوكا نقلت حركة حرف الة كذلك في نحو مقول ومبيح تأمل . أما جواز تحمل حرف الة للحركة في بعض الأمثلة فلطروها ولكونها فتحة ويجوز إبقاء الهمزة في هذه الأمثلة على حالها بعد ما كان ساكنًا ما قبلها لحصول الخفة في الجملة بسكون ما قبلها كما يجوز إبقاء حرف الة كذلك في قول وبيع مصدرين . وقد أشار الشيخ إلى هذا التخفيف بقوله تعالى - وسل القرية - كما سيجيء . وأما مثال الرابع فبأن تقلب همزة خطيئة وافيئس ياء وهمزة مقروءة وَاوًا ثم تدغم الياء في الأولين في الياء والواو في الواو في الثالث للتخفيف فصار على وزن خطيئة وافيئس ومقروءة كما يعمل حرف الة بالادغام في نحو مغزوة وشرية . وأما عدم نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها في هذه الأمثلة كما فعل ذلك في القسم الثالث ، وفي نحو جيل لئلا يلزم تحمل الحرف الضعيف للحركة بخلاف جيئل وأخواته وإن كان مثلها في طرود الحركة وكونها فتحة لأن حرف الة في جيل وجوبة زيد لمعنى واحد وهو الالحاق وفي شيء وسوء أصلى وفي خطيئة وأخواتها زيدت لالمعنى واحد لأن الياء في أفيئس للتصغير وفي خطيئة للمصدر وفي مقروءة للمفعول ، وأما الياء الثانية في هذه الأمثلة فلم تستضعف لأنها أصلية لكونها متالوية من همزة أصلية فلا يلزم تحميل الحركة على الضعيف فيها . ثم اعلم أن هذا التخفيف في المعنى من التخفيف بالقلب والادغام بعده لدفع الثقل الحاصل من اجتماع الحرفين المتماثلين لامن الهمزة لأن تخفيفها قد حصل بالقلب ولذا لم يذكره صاحب الراجح لكن قد يوجد مثاله نحو راس أصله رأس ثم زيدت همزة للالحاق بفعل فصار رأس بهمزتين على وزن فعّال ثم أدغمت الهمزة الأولى في الثانية للتخفيف فصار رأس على وزن فعل لذلك ذكرناه . وأما مثال الخامس فبأن تجعل الهمزة المتحركة إذا كان ما قبلها متحركًا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها لأن هذا تخفيف مع بقائها نحو سأل ولؤم وسُم ، وقيل أن تجعل الهمزة بينها وبين حركة ما قبلها وهو غير مشهور نحو سؤل وإذا كان ما قبلها أَلِفًا وكذلك تخفيفه بجعلها بين بين المشهور نحو سائل وقائل وبائع ، وإنما قيسنا هنا بالمشهور لأنه غير المشهور لا يمكن لسكون ما قبلها ، وإنما تخفف الهمزة في هذه الأمثلة بـين بين وإن لم يوجد ذلك التخفيف في حرف الة لامتناع التخفيف بالتسكين أو بالقلب أو بال حذف أو بالادغام تأمل ، وقد أشار الشيخ إلى هذا التخفيف في المتن بقوله نحو قرأ كما سيجيء . (ويجوز قلبها) أى قلب الهمزة حال كونها ساكنة وما قبلها متحركًا (بجنس حركة ما قبلها) وهذا هو الإشارة من الشيخ إلى تخفيفها بالقلب بعد ما كانت ساكنة وما قبلها متحركًا كما أشرنا (فإن كان ما قبلها مفتوحًا قلبت أَلِفًا) لأن الألف جنس حركة ما قبلها وهى هنا بالفتحة (وإن كان مكسورًا قلبت ياء) لأن الياء جنس حركة ما قبلها وهى المكسرة (وإن كان مضمومًا قلبت واوًا) لأن الواو جنس حركة ما قبلها وهى الضمة (نحو يا كل) بالمد وهو مثال لقلبها أَلِفًا أصله يا كل ويجوز تركها على حالها لحصول الخفة من سكونها ويجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها للبالغة فيها وهى الفتحة هنا وجنسها الألف فصار يا كل (وبومن) وهو مثال لقلبها وَاوًا أصله يؤمن من آمن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها كما مر وهى الضمة هنا فصار يؤمن (وابدن أمر من أذن) بكسر الدال وهذا مثال لقلبها ياء أصله أئذن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها كما مر وهى المكسرة هنا فصار ائذن

في الخفة من إبقاء الهمزة ساكنة ثم فصل الهمزة بقوله (فإن ما قبلها) أى ما قبلها الهمزة (متوقفاً) الهمزة (أَلِفًا وإن ما قبلها مكسورًا قلبت ياء وإن كان مضمومًا قلبت واوًا) أى تى حرفا من جنس حرف ما قبلها اللين عرب الساكن واستتدرك حركة ما قبلها والقلب (نحو يا) بقلب الهمزة (وبومن) بقلبها (وابدن) بقلب الهمزة الثانية ياء (أمر من أذن) بكسر الدال مثال المكسور المضموم مع تقصير المكسور إشارة أنه كالحارج عما فيه من حيث أنه من جائز القلب بل واجب القلب كما وأومن إيمانًا بالثقل باجتماع الهمزة فوجه إيراده التنبيه على أن الواو لا ينافي الجواز في التمثيل بمثله لا أصله بالهمزة من أذن ليتضح أصله بالمهمزة المكسورة

إن كانت الهمزة متحركة فإن كان ما قبلها حرفا متحركا لا تتغير الهمزة (الصحيح) كالحرف (لنحو عريكتها بسبب كبتها) (نحو قرأ) إلا أن تكون حركتها فتحة وحركة ما قبلها ضمة أو كسرة نحو جون ومير فينئذ يجوز قلبها واو أو ياء في الفتحة كالسكون في الين ولا تقلب ألفا إذا انفتح ما قبلها لقوة فتحتها بفتحة ما قبلها إذ النسي يتقوى بجنسه ونحو: لاهناك آت ، شاذ . والصنف أطلق عدم تغير الهمزة ولم يستثن نحو جون ومير لقلتها ولعدم وزنها في المشتقات وبحته مقصور عليها إن الهمزة المتحركة إذا تحرك ما قبلها قد تخفف في غير الصورتين المذكورتين بجعلها بين بين والمشهور فيه أن تجعل الهمزة مخرجا وبين مخرج حرف من جنس حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء ولؤم بين الهمزة والواو وسأل بين الهمزة والفاء (وهي أعنى الهمزة التي جعلت بين بين متحركة عند البصريين بحركة ضعيفة ينحى بها نحو السكون ولذا لا تنفع حيث يجوز وقوع الساكن فيه كذا ذكره شارح الراح وهذا الجعل ليس تغييرا كاملا لبقاء الهمزة مع حركتها ومراد الصنف بقوله لا تتغير التغير الكامل كتغير حرف العلة فافهم (وإن كان ما قبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) قول الخفة في الجملة يسكون ما قبلها غير أن باب يرى لما كثر استعماله أوجبوا نقل حركتها وحذفها (ويجوز نقل كبتها إلى ما قبلها) أي لأجل حذفها بقرينة سياق كلامه مثاله قوله تعالى - وسل القرية -

وله لا تتغير الهمزة (الصحيح) (١٠٤) ينبغي أن يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة والضموم ما قبلها نحو

(وإذا كانت الهمزة متحركة فإن كان ما قبلها حرفا متحركا لا تتغير الهمزة) أي لا تخفف لابلسكين ولا بالحاء ولا بالالف ولا بالادغام ولكن هذا إذا لم تكن حركة نفسها مفتوحة وحركة ما قبلها مكسورة ومضمومة وإلا خففت بقلبها ياء إذا كانت مكسورة حركة ما قبلها وإذا كانت مضمومة تخفف بقلبها واو أو نحو مير وجون والأصل مثر وجون وإنما تخفف كذلك عند ذلك لأن الفتحة كالسكون في الين وأما فتحة همزة سأل فانها قوية لفتح ما قبلها وأما نحو: لاهناك الراء ، فشاذا فلا يعتد به (كالصحيح) أي كما لا تتغير الصحيح لأن حكمها كحكمه في تحمل الحركات إذا لم يكن ما قبلها حرفا ساكنا (نحو قرأ) فإن همزته لا تتغير بل تبقى على صورتها لقوة عريكتها لكن تخفف بجعلها بين بين لوجود شرطه وهو كونها متحركة وما قبلها متحركا أيضا وهذا القول من الشيخ إشارة إلى ذلك التخفيف ضمنا لأن الهمزة لا تتغير عن صورتها إذا جعلت بين بين لكن هذا على مذهب البصريين لأن الهمزة التي جعلت بين بين متحركة على صورتها عندهم لكن بحركة ضعيفة وأما على مذهب السكوفيين لا تكون متحركة بل ساكنة إذا جعلت بين بين والأول أصح (وإن كان ما قبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) لما مر من أنه تحصل الخفة يسكون ما قبلها (ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها ثم حذفها) فهذا إشارة منه إلى التخفيف بالحاء (مثاله) قوله تعالى (وسل القرية)

جعل والمكسورة مائة لأن في الأول ز قلبها واو أو في في ياء . وأعلم أن زمة وما قبلها إذا كانتا متحركتين فتغير الصورتين كورتين يجعل بين المشهور فيكون المصنف من غير كامل في نفس الهمزة حذف والابدال وضعه كاسكان فلا

بحذف

ن جعله بين بين تغييرا بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها

إذا لم يكن ما قبل الهمزة همزة متحركة وإلا فقد قالوا وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها أو انكسرت واو ياء وهذا أيضا إذا لم يكونا في كلتين وإلا فيجوز تخفيفهما وتخفيف أحدهما . وفي كيفية تخفيفهما وجهان أن تخفف على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعتا وأن تخففا معا حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت . وكيفية تخفيف إحداهما أنه لا يخلو إما أن يكونا متفقين للحركة فإن كانت الأولى آخر كلمة جاز أن تحذف إحداهما وتسهل الأخرى وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس الهمزة ما قبلها كالساكنة وإن لم يكن آخر كلمة جاز أن تخفف أيهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت أو تخففين تخفف أيهما يراد على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت كله إذا لم تكن الهمزة مبتدأ بها وإلا لا تتغير أصلا (قوله ويجوز تركها) ينبغي أن يستثنى باب يرى فإن بالحاء وفيه واجب (قوله ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها) هذا إذا لم يكن ما قبلها ألفا وإلا يجعل بين بين ولم يكن واو أو ياء زائدتين لغير اللاحق وإلا قلبت إلى جنس ما قبلها فأدغمت جوازها نحو خطية ومقررة وانيس

بكن همزة إلا بنيت بتغير تخفيف نحو سال

ثم تحذف الهمزة للالتقاء الساكنين ثم تعطى حركتها إلى ما قبلها فتبقى على وزن مسلة وملك وجيل وجوبة وشى وسوكا فنقلت حركة حرف العلة كذلك في نحو مقول ومبيع تأمل . أما جواز تحمل حرف العلة للحركة في بعض الأمثلة فلطروها ولكونها فتحة ويجوز إبقاء الهمزة في هذه الأمثلة على حالها بعد ما كان ساكنا ما قبلها لحصول الحقة في الجملة بسكون ما قبلها كما يجوز إبقاء حرف العلة كذلك في قول وبيع مصدرين . وقد أشار الشيخ إلى هذا التخفيف بقوله تعالى - وسل القرية - كما سيجيء . وأما مثال الرابع فبان قلب همزة خطيئة وافيئس ياء وهمزة مقروءة واوا ثم تدغم الياء في الأولين في الياء والواو في الواو في الثالث للتخفيف فصار على وزن خطيئة وافيئس ومقروءة كما يعمل حرف العلة بالادغام في نحو مغزوة وشرية . وأما عدم نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها في هذه الأمثلة كما فعل ذلك في القسم الثالث ، وفي نحو جيل لئلا يلزم تحمل الحرف الضعيف للحركة بخلاف جيتل وأخواته وإن كان مثلها في طرق الحركة وكونها فتحة لأن حرف العلة في جيل وجوبة زيد للمعنى واحد وهو الإلحاق وفي شى وسوء أصلى وفي خطيئة وأخواتها زيدت للمعنى واحد لأن الياء في أفيئس للتصغير وفي خطيئة للمصدر وفي مقروءة للمفعول ، وأما الياء الثانية في هذه الأمثلة فلم تست بضعيفة لأنها أصلية لكونها متلوقة من همزة أصلية فلا يلزم تحميل الحركة على الضعيف فيها . ثم اعلم أن هذا التخفيف في المعنى من التخفيف بالقلب والادغام بعده لدفع الثقل الحاصل من اجتماع الحرفين المتماثلين لامن الهمزة لأن تخفيفها قد حصل بالقلب ولذا لم يذكره صاحب الرام لكن قد يوجد مثاله نحو راس أصله رأس ثم زيدت همزة للإلحاق بفعل فصار رأس بهمزتين على وزن فعال ثم أدغمت الهمزة الأولى في الثانية للتخفيف فصار رأس على وزن فعل ولذلك ذكرناه . وأما مثال الخامس فبان تجعل الهمزة للمتحركة إذا كان ما قبلها متحركا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها لأن هذا تخفيف مع بقائها نحو سأل ولزم وسم ، وقيل أن تجعل الهمزة بينها وبين حركة ما قبلها وهو غير مشهور نحو سؤل وإذا كان ما قبلها ألفا وكذلك تخفيفه بجعلها بين بين المشهور نحو سائل وقائل وبائع ، وإنما قيدنا هنا بالمشهور لأنه غير المشهور لا يمكن لسكون ما قبلها ، وإنما تخفف الهمزة في هذه الأمثلة بين بين وإن لم يوجد ذلك التخفيف في حرف العلة لامتناع التخفيف بالتسكين أو بالقلب أو بالحذف أو بالادغام تأمل ، وقد أشار الشيخ إلى هذا التخفيف في المتن بقوله نحو قرأ كما سيجيء . (ويجوز قلبها) أى قلب الهمزة حال كونها ساكنة وما قبلها متحركا (بجنس حركة ما قبلها) وهذا هو الإشارة من الشيخ إلى تخفيفها بالقلب بعد ما كانت ساكنة وما قبلها متحركا كما أنشأنا (فإن كان ما قبلها مفتوحا قلبت ألفا) لأن الألف جنس حركة ما قبلها وهى هنا بالفتحة . (وإن كان مكسورا قلبت ياء) لأن الياء جنس حركة ما قبلها وهى الكسرة . (وإن كان مضموما قلبت واوا) لأن الواو جنس حركة ما قبلها وهى الضمة (نحو ياكل) بالمد وهو مثال لقلبها ألفا أصله يأكل ويجوز تركها على حالها لحصول الحقة من سكونها ويجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها للبالغة فيها وهى الفتحة هنا وجنسها الألف فصار يأكل (وبومن) وهو مثال لقلبها واوا أصله يؤمن من آمن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها كما مر وهى الضمة هنا فصار يؤمن . (وايذن أمر من أذن) بكسر الدال وهذا مثال لقلبها ياء أصله أئذن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها بجنس حركة ما قبلها كما مر وهى الكسرة هنا فصار ايذن

في الحقة من إبقاء الهمزة
ساكنة ثم فصل القلب
بقوله (فإن
ما قبلها) أى ما قبل
الهمزة (مفتوحا قلبت
الهمزة) (ألفا وإن
ما قبلها مكسورا قلبت
ياء وإن كان مضموما
قلبت واوا) أى تقب
حرفا من جنس حركة
ما قبلها للين عر
الساكن واستند
حركة ما قبلها وقد
القلب (نحو ياء
بقلب الهمزة أ
ويومن) بقلبها
(وايذن) بقلب الهم
الثانية ياء (أمر
أذن) بكسر الدال
مثال المكسور
الضموم مع تقب
المكسور إشارة
أنه كالحارج عما
فيه من حيث إنه
من جاز القلب بل
واجب القلب ك
وأومن إيما
الثقل باجتماع الهمز
فوجه إرادته
التنبيه على أن الواو
لا ينافي الجواز فيقول
التمثيل بمثله للجواز
وإما يفته بقوله
من أذن ليتضح
أصله بالهمز
المكسورة أو

إن كانت الهمزة متحركة فإن كان ما قبلها حرفا متحركا لا تتغير الهمزة (كالحرف (الصحيح) لقوة عريكتها بسبب كبتها (نحو قرأ) إلا أن تكون حركتها فتحة وحركة ما قبلها ضمة أو كسرة نحو جون ومير فينئذ يجوز قلبها واوا أو ياء الفتحه كالسكون في الين ولا تقلب ألفا إذا انفتح ما قبلها لقوة فتحها بفتحة ما قبلها إذ الشيء يتقوى بجنسه ونحو : لاهناك نفع ، شاذ . والصنف أطلق عدم تغير الهمزة ولم يستثن نحو جون ومير لقلتها ولعدم وزنها في المشتقات وبحسب مقصور عليها إن الهمزة المتحركة إذا تحرك ما قبلها قد تخفف في غير الصورتين المذكورتين بجعلها بين يين والمشهور فيه أن تجعل الهمزة مخرجا و بين مخرج حرف من جنس حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء وأوم بين الهمزة والواو وسأل بين الهمزة واللف (وهي) أعنى الهمزة التي جعلت بين يين متحركة عند البصريين بحركة ضعيفة ينحى بها نحو السكون ولذا لا تقع بحيث يجوز وقوع الساكن فيه كذا ذكره شارح الراح وهذا الجعل ليس تغييرا كاملا لبقاء الهمزة مع حركتها ومراد صنف بقوله لا تتغير التغيير الكامل كتغير حرف العلة فافهم (وإن كان ما قبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) قول الخفة في الجملة بسكون ما قبلها غير أن باب يرى لما كثر استعماله أو جوبوا نقل حركتها وحذفها (ويجوز نقل كبتها إلى ما قبلها) أى لأجل حذفها بقرينة سياق كلامه مثاله قوله تعالى - وسل القرية -

وله لا تتغير الهمزة (كالصحيح) (١٠٤) ينبغي أن يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة والضموم ما قبلها نحو

(و إذا كانت الهمزة متحركة فإن كان ما قبلها حرفا متحركا لا تتغير الهمزة) أى لا تخفف لابل السكين ولا بال الحذف ولا بال القاب ولا بال ادغام ولكن هذا إذا لم تكن حركة نفسها مفتوحة وحركة ما قبلها مكسورة ومضمومة ولا خفت بقاء ياء إذا كانت مكسورة حركة ما قبلها وإذا كانت مضمومة تخفف بقلبها واوا نحو مير وجون والأصل متر وجون وإنما تخفف كذلك عند ذلك لأن الفتحة كالسكون في الين وأما فتحة همزة سأل فانها قوية لفتح ما قبلها وأما نحو : لاهناك الرفع ، فشا فلا يعتد به (كالصحيح) أى كما لا يتغير الصحيح لأن حكمها كحكمه في تحمل الحركات إذا لم يكن ما قبلها حرفا ساكنا (نحو قرأ) فإن همزته لا تتغير بل تبقى على صورتها لقوة عريكتها لكن تخفف بجعلها بين يين لوجود شرطه وهو كونها متحركة وما قبلها متحركا أيضا وهذا القول من الشيخ إشارة إلى ذلك التخفيف ضمنا لأن الهمزة لا تتغير عن صورتها إذا جعلت بين يين لكن هذا على مذهب البصريين لأن الهمزة التي جعلت بين يين متحركة على صورتها عندهم لكن بحركة ضعيفة وأما على مذهب السكوفيين لا تكون متحركة بل ساكنة إذا جعلت بين يين والأول أصح (و إن كان ما قبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) لما مر من أنه تحصل الخفة بسكون ما قبلها (و يجوز نقل حركتها إلى ما قبلها ثم حذفها) فهذا إشارة منه إلى التخفيف بالحذف (مثاله) قوله تعالى (وسل القرية)

جسول والكسورة
مائة لأن في الأول
ز قلبها واوا وفي
في ياء . وأعلم أن
زة وما قبلها إذا
نا متحركتين
غير الصورتين
كورتين يجعل بين
المشهور فيكون
الصنف من غير
كامل في نفس الهمزة
سذف والابدال
وضعه كالسكان فلا

بحذف

ن جعله بين يين تغييرا بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها

إذا لم يكن ما قبل الهمزة همزة متحركة وإلا فقد قالوا وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها أو انكسرت واوا ييره وهذا أيضا إذا لم يكونا في كلمتين وإلا فيجوز تخفيفهما وتخفيف أحدهما . وفي كيفية تخفيفهما وجهان أن تخفف على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعتا وأن تخففا معا حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت . وكيفية تخفيف إحداهما أنه لا يخلو إما أن يكونا متفقين للحركة فإن كانت الأولى آخر كلمة جاز أن تحذف إحداهما وتسهل الأخرى وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس الهمزة ما قبلها كالساكنة وإن لم يكن آخر كلمة جاز أن تخفف أيهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت أو مختلفين تخفف أيهما براد على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت كله إذا لم تكن الهمزة مبتدأ بها وإلا تتغير أصلا (قوله ويجوز تركها) ينبغي أن يستثنى باب يرى فإن الحذف فيه واجب (قوله ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها) هذا إذا لم يكن ما قبلها ألفا وإلا يجعل بين يين ولم يكن واوا أو ياء زائدتين لغیر الإلحاق وإلا قلبت إلى جنس ما قبلها فأدغمت جوازاً نحو خطية ومقروة وانيس

بكن همزة إلا بنيت بغير تخفيف نحو سال

سكون الشين لأنه جمع مصدر من أشرط وجمعه من ذلك الباب مفتوح الهمزة وعلى قراءة من أقحم
 الألف بينهما فقد جاء آشرطها بعد الهمزة الأولى وعلى قراءة من لا يخفف أصلا - فقد جاء آشرطها -
 بفتح الهمزتين وبالقطع بينهما بالتلفظ . (ثم اعلم أن الهمزة إذا وقعت في أول الكلمة تكتب على صورة
 الألف في كل حال) أى سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وسواء كانت في الفعل أو في الاسم
 وسواء كانت أصلية أو زائدة وسواء كانت للقطع أو للوصل نحو أخذ وأخذ واضرب فهما في الأولين
 للقطع أصلية وفي الثالث للوصل زائدة ونحو أب وأم وإبل في كلها للقطع أصلية ونحو أحر وأحمد للوصل
 زائدة وإنما كتبت على صورة الألف في الابتداء لحقة الألف وقوة السكاب عند الابتداء على وضع
 الحركات ولكونهما مشتركين في الخروج إذا وقعت في الوسط فإذا كانت ساكنة تكتب على وفق حركة
 ما قبلها من الفتحة والضممة والكسرة نحو راس بالألف ولوم بالواو وذيب بالياء للشاكلة كما أن تخفيفها
 كذلك وإذا كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها حتى تعلم حركتها نحو سأل وأوم وسئم وإذا
 وقعت في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها إن كانت متحركة لا على وفق حركة نفسها
 لكون الحركة الطرفية عارضة نحو قرأ وطروفتى وإن كانت ساكنة لا تكتب على صورة شئ لظرو
 حركتها وعدم حركة ما قبلها نحو خبء وبرء ودفء (وباقى تصريف المهموز) أى من تصريف
 الماضى والمضارع والأمر والنهى معاومات كانت أو مجهولات واسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك
 مفردا كان أو مثنى أو جموعا مذكرا كان أو مؤنثا ثلاثيا كان أو مزيدا (على قياس الصحيح) أى
 على قياس تصريف الصحيح في هذه الأشياء وتصريفها في الصحيح قد مر (وكذا وجدت فعلا غير
 الصحيح فقصه على الصحيح في جميع الوجوه التى ذكرناها فى باب الصحيح من التصريف)
 أى تصريف الماضى والمضارع والأمر والنهى معاومات كانت أو مجهولات واسمى الفاعل والمفعول
 وبدخول نونى التأكيد والجازم والنائب في محله وغير ذلك مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى
 أو جموعا ثلاثيا كان أو مزيدا (فان اقتضى القياس) أى فى تصريفات ذلك الفعل الغير الصحيح
 سواء كانت فى أفعاله أو فى أمثاله (إبدال حرف) الإبدال عبارة عن جعل حرف مكان غيره سواء
 كان ذلك الإبدال من حرف علة إلى حرف علة آخر أو إلى ما يحقها أو على العكس أمثال إبدال حرف
 علة إلى مثاله فى الفعل مفردا كان أو مثنى أو جموعا مذكرا كان أو مؤنثا نحو قال إلى آخره من إبدال
 الواو إلى الألف وكال إلى آخره من إبدال الياء إلى الألف ويؤسر إلى آخره من إبدال الياء إلى الواو
 وقيل إلى آخره من إبدال الواو إلى الياء ، وأما مثال إبدالها إلى ما يحقها فى الفعل نحو قاتل إلى آخره
 أصله قاتل عند النقل إلى باب المفاعلة وكائل الخ أصله كابل عند النقل إليه قلبت الواو والياء همزة عند
 البعض لوقوعها بعد الألف الزائدة مجاورة للطرف وعند البعض ألفا ثم همزة ونحو قول إلى آخره من
 إبدال الواو إلى التضعيف وكبل إلى آخره من إبدال الياء إليه عند النقل فهما إلى فعلل أو فعل وكذلك
 قوو وحى فى المضاعف بالنقل إلى أحدهما عند البعض تأمل ، وأما مثال العكس وهو أن قلب الهمزة
 إلى حرف العلة نحو آمن الخ من آمن ويؤمن إلى آخره ومن يؤمن ويؤمن إلى آخره وكذا الإبدال فى
 اسمى الفاعل والمفعول عنده فى الأمثلة تأمل وقد يذكرون الإبدال ويراد به إبدال حرف الصحيح إلى
 حرف العلة كما فى المضاعف نحو أمليت أبدلت ياؤه من اللام الأولى فى أمليت وفى تقضى البازى أبدلت
 ياؤه من الضاد الثانية فى تقضى وقد يذكرون الإبدال ويراد به الحذف مع العوض كليم فى نحو مقول
 ومكيل كالضممة والكسرة فهما تأمل (أو نقلا) أى كنقل الحركة من حرف العلة أو من ملحقها إلى حرف
 الصحيح سواء كان فى الفعل أو فى الاسم مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو جموعا ، أما مثاله من

وباقى تصريف المهموز
 على قياس الصحيح)
 ذا الهمزة ليست كحرف
 فعلة من كل الوجوه
 لذا لا تحذف فى مثل
 قسروون وتقرئين
 ستقتال الضمة
 الكسرة عليها فلا
 تغير فيما عدا المذكور
 لما فرغ من تفصيل
 لأقسام الستة أراد
 راد ضابطة إجمالية
 سكون أعون للحفظ
 قال (وكذا وجدت
 لا غير الصحيح)
 فى العتلات وما يلحق
 (نفسه على) الفعل
 الصحيح فى جميع
 وجوه التى ذكرناها
 باب الصحيح من
 تصريف (بيان
 وجوه أى من
 تصريف الماضى
 للأمر وغيرها) فان
 تقضى القياس ودعا
 إلى إبدال حرف (
 قلب الواو ياء إذا
 كسر ما قبلها كما
 قيل (أو نقل) أى
 فى حركة حرف العلة
 فى يخوف

كما في برى (فافل)
كلامها على مقتضى
القياس المعلوم من باب
المعتلات (وإلا) أو
وإن لم يقتض القياس
شيئا منها (صرف)
الفعل) الغير الصحيح
(كالصحيح) نحو خذ
فانه لا موجب لتغير
وكذا واو بوج
فصرفهما تصرف
علم يعلم في مطرداتهما
(وقد يكون) اسمه ضم
الشان المحذوف (أو
بعض المواضع) أو
الكلمات والظرف
متعلق بقوله (لاتتغير)
المعتلات والجملة
كان (فيه) أى فى ذلك
البعض مع وجو
المقتضى الظاهر
للالعلا

(قوله وقد يكون)
بعض المواضع لاتتغير
المعتلات اسم يكون
ضمير شأن محذوف
والمراد بالمواضع
الكلمات فتقدير
وقد يكون الشأن
بعض الكلمات لاتتغير
للمعتلات أى لا يتغير
التفسير في بعض
الكلمات المعتلات
وإن لم يكن لفظه
لاستقام الكلام

الفعل نحو يقول ويكيل ويخاف ويهاب إلى آخره وغيرها تأمل ، وأما مثاله من الاسم نحو مقول ومكيل ومبيع ومصون إلى آخره وغيرها وهذا النقل من حروف العلة وأما النقل من ملحقاتها فكما مر من تخفيف الهمزة إن كانت همزة وإن كانت تضعيفا وغيرها نحو أعد بعدا وغيرها وكذا في اسمى الفاعل والمفعول منهما . وقد يذكر النقل ويراد به قلب حرف إلى حرف كما مر مثاله وقد يذكر النقل ويراد به نقل حرف من مكان إلى مكان لالاعلال نحو شاك أصله شاك نقلت الياء إلى موضع الكاف والكاف إلى موضع الياء فصار شاكى فاعل كاعلال قاض ونحو حد أحد أصله واحد نقلت الواو إلى موضع اللام فلم يمكن الابتداء بالألف لكونها ساكنة فقدم الحاء على الألف فصار حادو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار حادى ثم أعل كاعلال قاض ونحو اينق أصله أتوق نقلت الواو إلى موضع النون والنون إلى موضع الواو فصار أونق ثم قلبت الواو ياء على خلاف القياس فصار اينق ونحو قسى أصله قووس فقدم السين على الواو ين فصار قسو وفقايت الواو المتطرفة ياء لئلا يلزم في آخر الاسم واو ما قبلها ضمة فصار قسوى ثم قلبت الواو الساكنة ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداها بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء فصار قسى ثم كسرت السين لتسلم الياء ثم أبدلت ضمة القاف إلى الكسرة لئلا يلزم النزول من الضمة إلى الكسرة لأن ذلك ثقيل فصار قسى وعند البعض أدغمت الواو في الواو بعد تقديم السين على الواو ين فصار قسو إلى آخره (أو إسكانا) وهو أن تسكن الحرف وهو مستحق للحركة سواء كان في الفعل أو في الاسم وهو على أربعة أضرب : أحدها أن تسكن الحرف بنقل حركته إلى ما قبله ثم تقلب إلى جنس تلك الحركة نحو أقام أصله أتوم وأقيم أصله أقوم وغير ذلك هذا في الفعل ، وأما في الاسم نحو مقيم أصله مقوم وخفيف أصله مخوف وغير ذلك . والثاني أن تسكن وتحذف الحركة من غير نقل نحو يغزو ويرى والأصل يغزو ويرى بتجريك الواو والياء بالضم وفي الاسم نحو جاء في القاضى والغازى وغيرها . والثالث أن تسكن الحرف وتنقل حركته إلى ما قبله وتثبت على حاله بلا تعرض قلب وبلا حذف نحو يقول ويبيع وغيرها أصلهما يقول ويبيع بتجريك الواو والياء وفي الاسم مسورة ومعيشة ونحوهما والأصل مسورة ومعيشة بتجريك الواو والياء وسكون ما قبلهما فنقلت حركتهما إلى ما قبلهما في هذه الأمثلة . والرابع أن تسكنه ثم تنقل حركته إلى ما قبله ثم تحذفه نحو يرمون ويغزون وغيرها والأصل يرميون ويغزؤون وقد مر ذكرها وفي الاسم نحو مقول ومكيل وغيرها والأصل مقوول ومكيول وقد مر ذكرها هذا في حرف العلة وأما في ملحقاتها فكما مر في تخفيف الهمزة إذا كانت همزة وإذا كانت تضعيفا نحو عمد واعد وغيرها والأصل يمد واعدت فتسكن حرف التضعيف الأول ثم تنقل حركته إلى ما قبله ثم تدغم وكذلك اسمى الفاعل والمفعول منهما (فافل) أى من الإبدال المذكور أو النقل المذكور أو الإسكان المذكور (على مقتضى القياس وإلا) أى وإن لم يقتض القياس الإبدال والنقل والإسكان أو يقتضى أحدها ولكن يمنعه مانع كما سيجىء عن قريب (صرف الفعل الغير الصحيح) من صيغ الماضى والمضارع والأمر والنهى واسمى الفاعل والمفعول ونحو ذلك (كالصحيح) أى كتصريف الصحيح في هذه الأشياء بلا تغيير نحو خشى وروى ورجى وغير ذلك كعلم في التصريف ماضيا نحو وجل يوجل إلى آخره كعلم يعلم في التصريف ماضيا ومضارعا وأمرأ غائبا ونهيا واسمى الفاعل والمفعول ونحو ذلك ونحو رسم يوسم إلى آخرها كحسن يحسن ماضيا ومضارعا وأمرأ ونهيا واسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك (وقد يكون في بعض المواضع لاتتغير المعتلات فيه مع وجود مقتضى الاعلال

نحو عور واعتور واستورى ونحو ذلك) نحو مقوال اسم آلة وما أقوله فعل تعجب ونحو الفيضان والسيلان وباب جواد بعضها) أى بعض تلك الكلمات (لا يتغير لصحة البناء) نحو استوى إذ لو قلبت واوه ألفا لاجتمع الساكنان فيحذف دها ولا يعلم أنه افتعل أو استنفل (وبعضها) لا يتغير (لغة أخرى) كالحافظة على الوزن والدلالة على اضطراب معناه لا لتباس وقد نبهت على تفضيل مواضع الاعلال فى أول الباب وليكن هذا آخر الكتاب . الحمد لله على الاحتتام والصلاة
رسوله أفضل الأنام وعلى آله وأصحابه الكرام النجباء الفخام.

أوله فبعضها لا يتغير لصحة (١٠٨) البناء) الواو للحال : أى لا تتغير المعتلات فى بعض المواضع حال كون

لمانع يمنع عن ذلك (نحو عور واعتور) فإن وجد المقتضى فيهما قلبت واوها ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لكن لا تغلبان لأن إحدى شرائط قلب حرف العلة ألفا أن لا تكون فتحة ما قبله فى حكم السكون وفى عور واعتور فى حكم السكون أما فى عور فلائن فتحة عينه فى حكم عين أعور وعينه ساكنة وكذا ما كان فى حكمه فلم تقلب الواو فيه ألفا . وأما فى اعتور فلائن فتحة التاء فى حكم ألف تعاور وألفه ساكنة لأنها وضعت فى أصل الوضع ساكنة لعدم قبولها الحركة وكذا ما كان فى حكمه فلم تقلب واوه ألفا أيضا (واستوى وغير ذلك) نحو قود واستحود ودعوا القوم والحوبة وصيدى وصودى والحيوان وطوى وحي وإنما لم تقلب واو استوى ألفا مع كونها متحركة وما قبلها مفتوحا لعدم صحة بنائه ولو قلبت ألفا لبطل البناء ولم يبق فيه لفظ الفعل وذلك أنه فى الأصل استوى بتحريك الياء من باب افتعل قلبت ألفا فيه لوجود شرط ذلك ثم لو قلبت الواو ألفا أيضا لزم فيه اجتماع الاعلايين اللذين يلزم منهما نقض البناء للزوم حذف إحدى هذين الألفين لكونهما ساكنين على غير حده فيبقى على لفظ استاء وهو ليس بوزن الفعل ولها شرط فى قلب حرف العلة ألفا مع تحريكها وانفتاح ما قبلها أن لا يجتمع فى الكلمة الاعلان اللذان لزم بهما نقض البناء . نعم لو قلبت الواو ألفا أولا ولم تقلب الياء فيه بقى على وزن اختار من ذلك الباب إلا أن الياء لما كانت متحركة وما قبلها مفتوحا سبقت الواو فى ذلك لوقوعها طرفا وهو محل التغير وعلى هذا إعلال طوى وشوى وإنما لم تقلب فى نحو قود واستحود للدلالة على الأصل وفى دعوا القوم لالتقاء الساكنين اللذين يلزم منهما نقض البناء فيهما ، وفى نحو الحوبة وصيدى وصودى لخروجها عن وزن الفعل باتصالها بالهاء . وفى الحيوان لوجود الاضطراب فى معناه وفى نحو حي لثلا لزم ضم حرف العلة فى مضارعه . وقد ذكرنا هذه العلل فى احترازات الشرائط السبع لقلب حرف العلة ألفا بعد ما كان متحركا مع فتح ما قبله عند إعلال قال وكال (فبعضها) أى بعض هذه الألفية (لا يتغير لصحة البناء) وهذا التعليل راجع إلى استوى وأشباهه لما ذكرنا (وبعضها لغة أخرى) وهى ما ذكرناها فى عور واعتور وغيرها فيرجع هذا الكلام منه إلى عور واعتور وغير ذلك تأمل ، والله أعلم .

فبعضها لا يتغير لصحة بناء (أوله وبعضها لغة أخرى) أى حال كون لم يتغير بعضها لصحة بناء . وبعضها لغة أخرى كدلالة حركته فى حركة معناه نحو جـوان وجـولان ران وزوان وسيلان يلان وفيضان ولزم تباس على تقدير إعلال كافى باب جوار عـالين متوالين كلمة واحدة كافى باب نوى والجل على يره أو نقيضه وكون كلمة ما قبلها فى حكم يكون وغير ذلك . يين فى انطولات . ما آخر ما كتبه فقير محمد بن بير على روى غفر الله تعالى للجميع المؤمنين من رح كتاب المقصود مام الأعظم والهمام خفم سراج الأمة

فهرس يقتدى الأئمة أبى حنيفة السكونى عامله الله تعالى بلطفه الجلى والخفى وأكثر ما ذكرنا فيه من التوجيهات والتعليقات والاعتراضات والأجوبة والأسئلة ماهو منشأ خاطرى ومطلع باطنى من غير اتعجال يرى فليس الخبر كالمعاينة .
قد وقع فراغى من تسويده وسنى ثلاثة وعشرون فى سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية الصلى الله على صاحبها وعلى آله وسلم تسليما ، والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا ، وأستغفر الله تعالى لى ولوالدى وللجميع المؤمنين
أه منات . اللهم عامنا بلطفك بأرحم الراحمين آمين .

فهرس

كتاب المطلوب بشرح المقصود في التصريف

صحيحة

- ٢ خطبة الكتاب
- ١٠ الكلام على الأفعال
- ٢٢ فصل في الوجوه التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر
- ٢٣ مطلب المصدر
- ٣١ » الفعل الماضي
- ٣٤ » الفعل المضارع
- ٣٦ » الفعل الأمر والنهي
- ٣٧ » اسم الفاعل
- ٣٩ » اسم المفعول
- ٤٠ » في أوزان المبالغة
- ٤٣ فصل في تصريف الأفعال الصحيحة
- ٦٦ فصل في الفوائد المتعلقة بالأفعال السابقة والأبواب السابقة
- ٦٩ مطاب في حروف الاطباق
- ٧١ » في الحروف التي تزداد في الأسماء والأفعال
- ٧٥ » في همزة أفعال
- ٧٦ » في سين استفعال
- ٨١ باب المعتلات والمضاعف والمهموز
- ٩٥ مطلب في المعتل المثال
- ٩٧ » في اللفيف المقرون
- » في اللفيف المفروق
- ٩٨ » في المضاعف
- ١٠٢ » في المهموز

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه - قد تمّ طبع كتاب [المطلوب شرح المقصود
في التصريف] للامام الأعظم « أبي حنيفة النعمان بن ثابت » وبهامشه شرحان
على المقصود أيضا . الأول : [روح الشروح] للأستاذ « عيسى السبروي » . الثاني :
[إمعان الأنظار] لزين الدين « محمد بن يبر على محي الدين المعروف ببيركلي »
مصححا بمعرفتي ؟

رئيس التصحيح

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف

القاهرة في يوم الخميس { ٢٨ جادى الأولى سنة ١٣٥٩ هـ }
٤ يوليو سنة ١٩٤٠ م }

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المطبعة

محمد أمين عمران